جامعة باتنة-1-
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

أثر العامل التنموي على البيئة الأمنية للدول الفاشلة: دراسة عبر إقليمية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية
تخصص:العلاقات الدولية

إعـــداد الطـالبـــة الباحثة :
سميرة شرايطية

إشراف الأستاذة الدكتورة:
دلال بحـــــري

لجنـــة المناقشة:

الاسم و اللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
صالح زياني	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة1	رئيســـاً
دلال بحري	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة1	مشرفاً و مقرراً
وداد غزلاني	أستاذ التعليم العالي	جامعة 8ماي 1945	عضواً مناقشاً
السعيد ملاح	أستاذ محاضر	جامعة المسيلة	عضواً مناقشاً
زغوني رابح	أستاذ محاضر	جامعة 8ماي 1945	عضواً مناقشاً
طلال لموشي	أستاذ محاضر	جامعة باتنة1	عضواً مناقشاً

السنـــة الجامعيـة: 2018/2017 م

شكر وعرفان

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة ووفقنا إلى إعداد هذه الأطروحة والصلاة والسلام على رسول الله ، أما بعد:

أتقدم بالشكر الجزيل ، للأستاذة الدكتورة نحري دلال التي تفضلت بالموافقة على الإشراف على هذا البحث.

كما أتوجه بالشكر للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الموقرة لتفضلهم بقراءة هذه الأطروحة وتقييمها .

أتقدم بأسمى عبارات الشكر كذلك للأساتذة الذين تعلمت على أيديهم ابجديات البحث في علم العلاقات الدولية البروفيسور نخوش مصطفى والبروفيسور محند برقوق والأستاذ شوية مسعود

فهرس المحتويات

الإهداء

الشكر والعرفان

فهرس المحتويات

مقدمة 10

الفصل الأول: الإطار النظري والمفهومي للدراسة 22

المبحث الأول: التشخيص النظري للمظاهر الاضطرابية الأمنية في الدول الفاشلة..... 24

المطلب الأول: الدولة الفاشلة والأمن كهدف وجودي في الفكر الواقعي 24

الفرع الأول: الدولة كضامن وحدوي للأمن: فحص لافتراضات ميكيافيلي وهوبز 24

الفرع الثاني: المشهد الأمني في الدول العالمثالثية حسب الواقعية المهمشة 28

الفرع الثالث: معضلة القوة في الدول الفاشلة حسب الواقعيون..... 34

المطلب الثاني: الفشل الدولاتي من منظور الفيبرية الجديدة 38

المطلب الثالث: ديناميكيات الأمن في الدول الفاشلة وفق المقاربة القطاعية..... 43

المبحث الثاني: تفاعلات الأمن، الحكم والتنمية: الجدل النظري 51

المطلب الأول: التصورات الليبيرالية ومنطق السلام الليبرالي 51

الفرع الأول: نظرية السلام الديمقراطي الديمقراطية كآلية لتحقيق الامن..... 52

الفرع الثاني: الأمن الانساني مقاربة لارتباطات الأمن بالتنمية وحقوق الإنسان 57

المطلب الثاني: المضامين الموسعة للأمن والتنمية مجالات معرفية مشتركة بين دراسات السلام ودراسات التنمية 62

الفرع الأول: المخرجات التنموية للحكم وتأثيرها على الاستقرار الأمني حسب نظريـة الحاجات الإنسانيـة "Human Needs Theory " 62

الفرع الثاني: نظرية "أمارتيا سن" التنمية كحريةDevelopment As Freedom Theory . 67

الفرع الثالث: نظرية السلام كحريةPeace as Freedom Theory 71

المبحث الثالث: الإطار المفهومي للدراسة..... 75

المطلب الأول: التدرج المفهومي لظاهرة الفشل الدولاتي..... 75

المطلب الثاني: مفهوم التنمية التطورات والأبعاد 84

المطلب الثالث: الخارطة المفهومية للأمن والسلام..... 90
الفرع الأول: الأمن مقاربة مفهومية..... 90
الفرع الثالث: عمليات السلام الأممية..... 98
خلاصة الفصل الأول 101
الفصل الثاني: تمظهرات الفشل الدولاتي :دراسة في المؤشرات وواقع التنمية بمفهومها الشامل . 102
المبحث الأول: التقارير العالمية حول الدول الفاشلة: رؤى مختلفة ومؤشرات متباينة 104
المطلب الأول: معايير الفشل الدولاتي من منظور المنظمات الدولية 104
الفرع الأول: قائمة الدول الهشة وفق البنك الدولي.....104
الفرع الثاني: دليل الدول الهشة حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 109
المطلب الثاني: دليل صندوق دعم السلام من مفهوم الدول الفاشلة إلى مفهوم الدول الهشة 114
المبحث الثاني: الأداء السياسي للتنمية في الدول الفاشلة مصدر للحركيات السببية السياسية و البنيوية للا أمن 123
المطلب الأول: الدول الفاشلة :دراسة في واقع الهياكل والمؤسسات 123
المطلب الثاني: الاستعصاء الديمقراطي واللااستقرار السياسي في الدول الفاشلة.....129
المطلب الثالث: الفساد في الدول الفاشلة.....134
المبحث الثالث: واقع التنمية الاقتصادية في الدول الفاشلة:قاعدة للمسببات المادية لتهديدات الاستقرار الأمني.....143
المطلب الأول: قراءة في واقع التنمية الاقتصادية في الدول الفاشلة من منطور مؤشرات قياسها143
المطلب الثاني: حدود مساهمة الموارد الطبيعية في اقتصاديات الدول الفاشلة.....151
المطلب الثالث: عبءالتكاليف العسكرية على اقتصاديات الدول الفاشلة.....157
المبحث الرابع: المردود الاجتماعي الدولاتي كأحد مظاهر اللأمن الموسع في الدول الفاشلة ...161
المطلب الأول: الفقر في الدول الفاشلة.....161
المطلب الثاني: رصد الأداء الاجتماعي الخدماتي للدول الفاشلة 166
الفرع الأول: القطاع الصحي في الدول الفاشلة 168
الفرع الثاني: واقع التعليم في الدول الفاشلة 170
الفرع الثالث: واقع اللامساواة في الدول الفاشلة.....172
خلاصة الفصل الثاني 178

الفصل الثالث: تهديدات البيئة الأمنية كانعكاس لمحدودية الأداء التنموي في الدول الفاشلة والآليات الدولية لمواجهتها 179

المبحث الأول: رهانات الأمن الإنساني في الدول الفاشلة.....181
المطلب الأول: اللاأمن الغذائي واللاأمن الصحي في الدول الفاشلة مظاهر للأمن الإنساني ...181
الفرع الأول: اللاأمن الغذائي في الدول الفاشلة.....181
الفرع الثاني: اللاأمن الصحي في الدول الفاشلة.....183
المطلب الثاني: حركة اللاجئون والنازحون تحدي إنساني وأمني في الدول الفاشلة.....191
المبحث الثاني: التهديدات العملياتية التي تستهدف اللااستقرار في الدول الفاشلة 198
المطلب الأول: الحرب الأهلية في الدول الفاشلة تهديد عبر قطاعي للأمن القومي.....198
المطلب الأول: الدول الفاشلة كفضاء فارغ تملؤه المجموعات الإرهابية 207
المطلب الثاني: الجريمة المنظمة عبر الوطنية في الدول الفاشلة.....215
الفرع الأول: تجارة المخدرات وعلاقتها بالعنف في الدول الفاشلة.....215
الفرع الثاني: القرصنة البحرية في الدول الفاشلة تهديد للطرق البحرية.....218
المبحث الثالث: آليات التعامل الدولي مع تهديدات الدول الفاشلة بين التدخل العسكري والمساعدات .223
المطلب الأول: التدخلات العسكرية كإستراتيجية للتعامل مع تهديدات الدول الفاشلة.....223
المطلب الثاني: المساعدات الدولية للدول الفاشلة بين المنطق الإنساني والدعم التنموي 231
المبحث الرابع: مواجهة تحديات الفشل الدولاتي نحو تضمين التنمية في المقاربات الدولية.....237
المطلب الأول: التنمية بعد محوري في البرامج الدولية.....237
الفرع الأول: برامج الأمم المتحدة.....237
الفرع الثاني: التوجه الأمريكي نحو الإقرار بدور التنمية في التعامل مع تهديدات الدول الفاشلة
.....239
الفرع الثالث: التصورات الأوروبية في التعامل مع الاضطرابات الأمنية في الدول الفاشلة 239
المطلب الثاني: عمليات بناء السلام رابط بين التنمية والأمن.....241
المطلب الثالث: التنمية نقطة تقاطع بين عمليات السلام وعمليات بناء الدولة.....250
خلاصة الفصل الثالث.....260

الفصل الرابع: مرتكزات التنمية الشاملة لاستقرار البيئة الأمنية للدول الفاشلة..... 261

المبحث الأول: المحددات السياسية للتنمية في الدول الفاشلة نحو مواجهة المسببات الهيكلية للاستقرار والعنف البنيوي 263
المطلب الأول: تقوية المؤسسات السياسية والادارية والبناء الدستوري.....263

الفرع الأول: تعزيز البنى المؤسساتية والهيكلية.....263
الفرع الثاني: البناء الدستوري والتنوع الهوياتي.....265
الفرع الثالث: تقوية السلطة التشريعية وضمان استقلالها.....267
المطلب الثاني: الديمقراطية والحكم الرشيد 270
المطلب الثالث: إصلاح النظام القانوني والقضائي 281
الفرع الأول: سيادة القانون.....282
الفرع الثاني: الوصول إلى مسار قضائي فعال وتحقيق المصالحة والعدالة 285
المبحث الثاني: المتطلبات الاقتصادية للتنمية كضرورة لتحقيق الأمن الاقتصادي في الدول الفاشلة .289
الفرع الأول: أسس استقرار الاقتصاد الكلي 291
الفرع الثاني: تقييد وتحويل اقتصاديات العنف.....293
الفرع الثالث: تخفيض الاعتماد على المساعدات الخارجية 294
المطلب الثاني: الموارد الطبيعية حلقة ربط بين المتطلبات الأمنية والتنموية.....298
الفرع الأول: الإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية.....298
الفرع الثاني: دعم النشاط الزراعي 305
المطلب الثالث: توفير فرص العمل.....307
المبحث الثالث: الاستثمار في رأس المال البشري قاعدة للمتطلبات الاجتماعية للتنمية.....319
المطلب الأول: آليات ترقية العملية التعليمية في الدول الفاشلة.....319
المطلب الثاني: المساواة كشرط ضروري للتنمية الاجتماعية.....330
الفرع الأول: المساواة والعدالة بين الأقليات 331
الفرع الثاني: إشراك المرأة في عملية البناء.....335
خلاصة الفصل الرابع.....341
الخاتمة 342
الملاحق 350
قائمة المصادر والمراجع..... 357

فهرس الأشكال

الشكل رقم 01: يوضح مثلث العنف عند" جون غالتونغ« Johan Galtung » 55
الشكل رقم 02: يوضح طبقات العنف في مثلث "غالتونغ« Galtung »" 55
الشكل رقم 03: يوضح أشكال العنف وصور السلام في انموذج "جون غالتونغGaltung " 56
الشكل رقم 04: شكل يوضح الحريات الخمس في نظرية "أمارتيا سن« A. Sen»" 59
الشكل رقم 05: مؤشر جودة السياسات والمؤسسات لدولة جنوب السودان 115
الشكل رقم 06: يوضح أكثر عشر اقتصاديات تأثرا بالإنفاق العسكري 149
الشكل رقم 07: يوضح العلاقة بين العنف والفقر(فجوة الفقر).....154
الشكل رقم 08: علاقة الهشاشة المؤسساتية بالحرب الأهلية وفق تصور البنك الدولي.....171
الشكل رقم 09: يوضح العلاقة بين فعالية الحكومة وحالة العنف. 173
الشكل رقم 10: يوضح أثر الانتفاضات الشعبية في ليبيا، سوريا واليمن على مراكزها في قائمة الدول الهشة (2006-2015). 175
الشكل رقم 11: يوضح عدد الإصابات والوفيات بوباء الايبولا 184
الشكل رقم 12: يوضح عدد الأفراد المصابين بالإيدز في العالم 186
الشكل رقم 13: أكثر الدول تصديرا للاجئين في العالم2016-2015) مليون(.....190
الشكل رقم 14: منحنى بياني يوضح معدل الهجمات في الدول الفاشلة والدول الواقعة خارج نطاق الفشل[1970-1997].....197
الشكل رقم 15: رسم بياني يوضح نسب قتلى العمليات الإرهابية حسب الدول. 200
الشكل رقم 16: رسم بياني يوضح طبيعة النظم السياسية وعلاقتها بالإرهاب 202
الشكل رقم 17: رسم بياني إنتاج الأفيون في العالم (1998- (2015.....205
الشكل رقم 18: رسم بياني يوضح عدد هجمات القرصنة من 2009 إلى 2017.....209
الشكل رقم 19: رسم بياني يوضح تزايد الفقر في أفغانستان 217
الشكل رقم 20: رسم بياني يوضح الاتجاه العام للفشل الدولاتي في ليبيا 219
الشكل رقم 21: دوائر نسبية توضح حجم المساعدات الإنسانية الدولية 2012-2016 222
الشكل رقم 22: مخطط توضيحي لعمليات السلام الأممية خلال مراحل النزاع المختلفة 231

فهرس الجداول

جدول رقم 01: يوضح الأبعاد الخمس للهشاشة المؤسساتية وفق منظمة التعاون الاقتصادي 101
جدول رقم 02: يوضح إجمالي الناتج المحلي وإجمالي الناتج القومي لمجموعة مختارة من الدول الفاشلة. 134
جدول رقم 03: يوضح نصيب الفرد من الدخل القومي والقدرة الشرائية في الدول الفاشلة. 136
جدول رقم 04: يوضح نسبة الصادرات والواردات إلى الناتج القومي وإجمالي تكوين رأس المال في الدول الفاشلة 137
جدول رقم 05: يوضح حجم الديون الخارجية للدول الفاشلة(مليون دولار) 139
جدول رقم 06: يوضح بعض الحروب الأهلية المرتبطة بالموارد الطبيعية.(2002-1990). 142
جدول رقم 07: دليل الفقر المتعدد الأبعاد في الدول الفاشلة 152
جدول رقم 08: يوضح ترتيب الدول الفاشلة في دليل التنمية البشرية لعام 2015.....156
جدول رقم 09: يوضح مؤشرات الرعاية الصحية في الدول الفاشلة.....157
جدول رقم 10: مؤشرات التعليم في الدول الفاشلة 160
جدول رقم 11: يوضح مؤشر اللامساواة المعدل لأكثر الدول فشلا في العالم. 162
جدول رقم 12: يوضح مؤشر المساواة بين الرجل والمرأة.....164
جدول رقم 13: يوضح عدد حالات الإصابة، وعدد الوفيات خلال الموجة الثانية من انتشار وباء الكوليرا في اليمن 27 أفريل – 30 سبتمبر 2017. 188
جدول رقم 14: يوضح المجالات الأساسية لعملية بناء الدولة.....242

مقدمة

1/التعريف بالموضوع

تشير نهاية الحرب الباردة إلى تبلور سياق جديد في العلاقات الدولية، أحدث تحولات فارقة في المشهد الجيو إستراتيجي العالمي، هذه التحولات منها ما تعلق بانتشار ظاهرة تقسيم الدول وإعادة طرح مسألة الحدود على خطوط الهوية، ومنها ما تعلق بتعقد الظاهرة الصراعية الذي يظهر من خلال تعدد ولاتماثلية الفواعل المنخرطة في السلوك الصراعي، وكذلك الآثار التي ترافق هذه الصراعات، ومنها ما تعلق بانكشاف العديد من تهديدات الأمن ذات التكوين المجتمعي في الأساس والطبيعة "عبر الوطنية" والمميّز لهذه التحولات هو أن الفضاء المحلي الداخلي هو الفضاء الأساسي لحدوثها وتكوينها،فارتبطت حالة اللاأمن هذه بشكل أو بآخر بالسلطة الدولتية، حيث أنها كانت نتيجة أو سببا في إضعاف وتفكك، أو حتى انهيار الجهاز الدولاتي في العديد من مناطق العالم النامي. هذا المشهد فرض تطوير خانة تحليلية يمكن من خلالها اختبار قدرة الدولة الواستفالية على الوفاء بمتطلبات السيادة الداخلية والخارجية وتحليل قراءة، وحتى محاولة علاج الحراك الأزموي داخل هذه الدول، وهو ما وجدته الأوساط الأكاديمية والسياسية في مفهوم "الدول الفاشلة".

ان العلاقة بين الحاكم والمحكوم يمكن تشبيهها بالعقد الذي يؤطر الحقوق والواجبات بين الطرفين حيث يقرّ العقد بأن على الدولة توفير متطلبات الحياة الأساسية لمواطنيها، وبالمقابل يكون للدولة على مواطنيها حق احترام أوامرها بما يفضي إلى الحفاظ على النظام العام، فالدول الفاشلة كظاهرة تعكس وجود خلل على مستوى العقد الاجتماعي، فالدولة الأمة التي تمثل الحجر الأساس للنظام الوستفالي أصبحت تواجه في مناطق متفرقة من العالم النامي تحديا في مبادئها ووظائفها، بالنظر للحكم الضعيف والمؤسسات غير الفعالة أو غير الموجودة أحيانا وتوقف عجلة التنمية، ما أدى إلى انتشار الكوارث الإنسانية وانتهاكات حقوق الإنسان، ولم تتوقف انعكاسات الضعف المؤسساتي عند الحدود القطرية لهذه الدول،وإنما أصبحت هذه الدول تمثل أحد التحديات المقلقة للنظام الدولي.

بناءً على ذلك فإن مجموعة تهديدات الاستقرار الأمني التي انكشفت في عالم ما بعد الثنائية القطبية، والتي اختلفت من حيث طبيعتها ومصادرها عن المخاطر التقليدية، ارتبطت في وجودها بالدول محدودة القدرات والإمكانيات التي تعجز عن التحكم في أقاليمها، والتي صنفت بموجب معايير دولية بأنها فاشلة.

إن الأمن والتنمية يرتبطان ايجابيا أو سلبيا من خلال ديناميكيات سببية معقدة، وهذا الترابط أدركته الشعوب عبر التاريخ، حيث إذا ما حاولنا التأصيل تاريخيا للربط بين عملية التنمية وتحقيق الأمن يتضح أن هذا التصور ليس حديثا، فقد بحثت الحضارات الكبرى عن الاستقرار الأمني واعتبرته أسمى القيم والأهداف التي سعت لتحقيقها، وربطت هذا الهدف بتحقيق احتياجات الشعوب، فنجد في الحضارة الصينية كلمة "سلام""**和平**" تحمل معنى تحقيق متطلبات الشعب، حيث يشير الجزء الأول من الكلمة**和** إلى الأرز أو القمح والرمز □يشير إلى الفم، أي أنه سيكون هناك سلام عندما يتوفر الأرز، بمعنى أن السلام لا يمكن أن يتحقق إلا إذا توفر الغذاء للجميع.[1]كذلك في المجتمعات الحديثة تأكدت حقيقة أن الاستقرار الداخلي للدول لا يمكن بلوغه إلا إذا تحققت تنمية بمفهومها الشامل التي تضمن ترشيد الموارد والإمكانيات البشرية والمادية، وهو الطرح الذي تؤكد عليه العديد من الدول والمنظمات الدولية والوكالات المتخصصة في إطار تعاملها مع الخارطة العالمية للتهديدات، في ظل اعتبار الدول الفاشلة بؤرا للتوتر ومصدرا للتهديدات عبر الحدودية.

بناءً على ما سبق، فان هذه الأطروحة تبحث في العلاقة بين الحكم، الأمن والتنمية، و هي علاقة متعددة الأبعاد والمستويات، تظهر في اعتماد أحدهما على الآخر، فلا يمكن تصور تنمية بدون استقرار أمني كما لا يمكن تصور بيئة أمنية مستقرة في ظل غياب تنمية، وسيتم التركيز على الاتجاه الثاني لهذه العلاقة الارتباطية، من منطلق أن الدولة حينما تشهد عجزا مؤسساتيا– وظيفيا يقوّض قدرتها على توفير الاحتياجات الأساسية لمواطنيها، يتجه الأفراد إلى التعبير عن عدم رضاهم على أداء الكائن السيادي بالعنف،لذلك فان القضاء على اللاأمن يتطلب تعزيز القدرات الوطنية بما يمكن الجهاز الدولاتي من توفير متطلبات الأمن الموسع.

2/أهمية الموضوع

من خلال ما سبق، يتضح أن البحث عن آليات للتعامل مع حالة اللاإستقرار في البيئة الأمنية للدول الفاشلة تظهر أهميته على المستويين العلمي والعملي:

[1]Huynch Cao-Tri, Développent, paix et solidarité dans une perspective Socioculturelle ouverte.(Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture.1990)3-4.

أ-الأهمية العلمية

في ظل البيئة الجديدة لفترة ما بعد الحرب الباردة، انساقت الدراسات الأكاديمية بعيدا عن تبني الصيغة التقليدية للأمن ساعية لإيجاد صيّغ موسّعة، لأنه أصبح يتعين على هذا المفهوم أن يكون مجهزا للتعامل مع الأزمات الاقتصادية، وأزمة الغذاء والتنظيمات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة وغيرها من الأزمات التي تعتبر حساسة جدا للحياة الإنسانية، هذه الظواهر تشير إلى جملة من التهديدات متعددة الأشكال أقل تجانسا وأكثر خطورة لأنها ذات طبيعة "عبر وطنية"، وقد ارتبط وجود هذه التهديدات بالدول التي تعجز عن أداء المهام التقليدية للدولة الواستفالية، وفي مقدمتها توفير احتياجات شعوبها، وهنا تظهر القيمة العلمية لهذه الدراسة في كونها تعمل على الكشف عن واقع تهديدات الدول الفاشلة من عدسة موسّعة للأمن، ومحاولة إختبار نماذج التحليل النظري في التصدي للاضطرابات الوجودية على الدول الفاشلة.

ب-الأهمية العملية

بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، أصبح يُنظر إلى الدول الفاشلة على أنها مصدر لتهديدات الاستقرار الدولي، وحصل التوافق على أن تصدير المشاكل والاضطرابات أمر محتمل، بل هناك من اعتبره أمرا حتميا، فقد أصبح موضوع الدول الفاشلة من أبرز المواضيع المطروحة على أجندات وإستراتيجيات الأمن للدول الكبرى، و هنا تكمن أهمية موضوع إذ أنها تحاول طرح تصور بعيد عن منطق الأمننة و العسكرة في التعامل مع الدول الفاشلة، وبالمقابل تقديم طرح يتماشى مع متطلبات الأمن القومي واحتياجات شعوب هذه الدول بالدرجة الأولى.

3/مبررات اختيار الموضوع

جاء اختيار هذا الموضوع بناءً على الأسباب الآتي ذكرها:

أ-الأسباب الذاتية

-إن اختيار هذا الموضوع جاء بناءً على دوافع ذاتية ارتبطت من جهة بالاستعدادات البحثية المتوفرة لدى الباحثة في البحث في مجال الدراسات الأمنية، مع التركيز على المشهد الأمني في الدول الفاشلة بعد أن كانت هذه الدراسات تركّز بشكل أساسي على أمن القوى الكبرى.

-من جهة ثانية، جاء اختيار هذا الموضوع كاهتمام شخصي بآليات التعامل مع تهديدات الدول الفاشلة بعدما توسعت قائمة هذه الدول بعد سنة2011، لتضم عددا من الدول العربية.

ب-الأسباب الموضوعية

إن الانفلات الأمني في الدول الفاشلة هو محل اهتمام العديد من مراكز البحوث الغربية، وما تقدمه من تصورات تحليلية أو علاجية غالبا ما يكتسي الطابع الذاتي الذي يهتم بالدرجة الأولى بأمن الدول والشعوب الغربية، ويضع الدول التي تصنف بموجب معايير دولية بأنها فاشلة في موضع اتهام، لذلك فمن المهم تقديم عمل بحثي بعدسة تحليل غير غربية، بالنظر إلى كون معظم الدول الفاشلة هي دول إفريقية وعدد منها دول عربية.

4/أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تغطية جملة من الأهداف

أ- الأهداف العلمية

-تسعى هذه الدراسة إلى تقديم إطار نظري تفسيري لديناميكيات الأمن داخل الدول الفاشلة، لتكون قاعدة مرجعية يمكن الاستناد اليها في دراسة ظاهرة العجز الوظيفي للدول ،وكذلك عرض التصورات النظرية التي تعالج العلاقة الارتباطية بين الأمن والتنمية،

-كما تهدف الدراسة إلى الكشف عن الميكانيزمات التي تشترط وجود الفشل الدولاتي والإفرازات الداخلية و"عبر الوطنية" لهذه الظاهرة، وذلك لهدف أسمى هو مواجهة مسببات اللاأمن داخل هذه الدول وفق تصور بعيد عن العسكرة.

ب-الأهداف العملية

-تحليل تشابكات تهديدات البيئة الأمنية في الدول الفاشلة، للكشف عن المسببات الأصلية لهذه التهديدات.

-القيام بفحص تحليلي، تقييمي لعدد من الحلول والآليات النمطية التي قدمتها مجموعة من الدول والهيئات الدولية في إطار تعاملها مع الدول التي أصبحت عاجزة عن أداء وظائفها الإستراتيجية.

-تقديم تصور بديل عبر مدخل تنموي يجمع بين عدد من الرؤى الدولتية والمبادرات التي اقترحتها المنظمات الدولية، والذي يمكن من خلاله مواجهة مكامن الضعف لدى هذه الدول والقضاءعلى مسببات اللاأمن.

5/حدود الدراسة

إن الحيز الذي صيغت فيه هذه الدراسة يتمظهر في ثلاثة مجالات أساسية:

أ- المجال المعرفي

تبحث هذه الدراسة في الواقع الأمني للدول الفاشلة، وتعمل على ربطه بمعطيات التنمية، من هذا المنطلق فان هذه الدراسة تنتمي إلى الخطابات المشتركة بين دراسات الأمن الدولي ودراسات التنمية.

ب- المجال المكاني

لا تتحدد جغرافيا هذه الدراسة في دولة واحدة، وإنما هي دراسة "عبر إقليمية"، تبحث في ديناميكيات الأمن الموسع في عدد من الدول المصنفة بموجب معايير دولية بأنها فاشلة والموزعة عبر ثلاث قارات (القارة الإفريقية، القارة الأسيوية وقارة أمريكا الجنوبية).

ج-المجال الزماني

إن عنوان الدراسة بالصياغة التي جاء بها لا يتضمن تحقيبا أو حصرا زمنيا للأحداث، حيث تعتمد الدراسة محورين زمنين هما: نهاية الحرب الباردة والحادي عشر من سبتمبر من سنة 2001 وتستعين بأحداث وقعت قبل نهاية الحرب الباردة وتمتد إلى سنة 2017.

6/إشكالية الموضوع

إن إعادة النظر في المعادلة الأمنية وتوسيع مفهوم الأمن بما يتماشى مع تغير طبيعة ومصادر التهديدات، يتطلب الوقوف عند الدول التي تعاني من العجز السيادي، والتي تصنف بأنّها دول فاشلة فيظهر أنها تشهد حالة من الاضطراب ناتجة عن وجود عدد من التهديدات ذات التكوين المجتمعي التي ارتبطت في وجودها بجملة من السياقات الهيكلية والتنموية، ما يتطلب تجاوز انغلاق آليات التعامل على البعد العسكري وبناءً على ذلك تنطلق الدراسة من طرح الإشكال المركزي التالي:

كيف يمكن للتنمية بمفهومها الشامل أن تساهم في تحقيق استقرار البيئة الأمنية المضطربة للدول الفاشلة؟

اعتباراً للغاية البحثية لهذه الدراسة، وسعياً لتغطية الإشكالية المركزية على مستوى التحليل المقدم للموضوع، فإنه سيتم تتبعها بالأسئلة الفرعية الآتية:

1-كيف تناولت التصورات النظرية والمفهومية بالدراسة ظاهرة الفشل الدولاتي؟وماهي أبرز الأطر النظرية التي ربطت بين التوفير الأمني والتوفير التنموي؟

2-ماهي مؤشرات الفشل الدولاتي؟ وماهو واقع الدول الفاشلة من التنمية بمفهومها الشامل؟

3-ماهي تهديدات البيئة الأمنية في الدول الفاشلة؟ وماهي آليات التعامل الدولي مع الواقع الأمني المضطرب في الدول الفاشلة؟

4-ماهي أبعاد ومرتكزات المشروع التنموي الذي يمكن من خلاله تحقيق الاستقرار الأمني في الدول الفاشلة؟

7/فرضيات الدراسة

انطلاقا من الإشكالية المطروحة، تهدف هذه الدراسة إلى اختبار الفرضيات الآتية:

-إن القول بمركزية الدولة في تحقيق أمنها وأمن شعوبها يقود إلى أن مواجهة تهديدات الأمن تكون وفق مقاربة محلية قائمة على الإصلاح التنموي في أبعاده المختلفة: السياسية الاقتصادية والاجتماعية.

-كلما زاد تردي الأداء التنموي للدولة، زاد قربها من الفشل الدولاتي بتمظهراته الأمنية السياسية الاقتصادية والاجتماعية.

- إذاكانت نظرة الجماعة الدولية للدول الفاشلة محكومة بمنطق استراتيجي محدود، فإن آليات التعامل مع هذه الدول ستكون وقتية بتوجهات مصلحية.

-إذا كانت تهديدات الدول الفاشلة نابعة من داخل هذه الدول، فإن آليات التعامل تكون من خلال القضاء على مسبباتها ومغذياتها والمعطيات التي أدت إلى تكونها.

8/الإطار المنهجي للدراسة

إن إدارة الفعل البحثي تتطلب الاعتماد على إطار منهجي مركب يتماشى مع الغايات البحثية للدراسة ويتلاءم مع الطبيعة المعقدة والمركبة للموضوع، لذلك استند مشروع البحث على المناهج التالية:

1-المنهج التاريخي: يعتبر التاريخ عنصرا مساعدا للتحليل السياسي، لذلك اعتمد البحث على المنهج التاريخي قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة بالرجوع إلى الشواهد والإثباتات والوقائع التاريخية، وكذلك إجراء مقارنات "عبر زمنية"لأداء الدول ومسار الفشل الدولاتي، وتتبع الوضع الأمني داخل الدول الفاشلة والكشف عن السياق الزمني الذي تطورت فيه مفاهيم الأمن والتنمية، كمااعتمدت الدراسة كذلك على المنهج التاريخي لاسترداد التجارب الدولية في التعامل مع ظاهرة الفشل الدولاتي.

2-**المنهج التفكيكي التركيبي:** يقوم هذا المنهج على تفكيك موضوع البحث إلى أربعة مكونات هي: الفواعل والمتغيرات والقطاعات والعمليات، لذلك فإنه للإجابةعلى إشكالية الدراسة واختبار الفرضيات تم تفكيك الموضوع إلى جملة من المتغيرات للكشف عن مؤشرات وأبعاد الفشل الدولاتي، والمكونات التركيبية لمفهوم التنمية الشاملة، وكذلك التعرف على الإدراكات والتصورات العملياتية والخيارات السلوكية التي اتبعتها مختلف الفواعل المهتمة بظاهرة الفشل الدولاتي، ثم إعادة تركيبها على ضوء الهدف الأسمى للدراسة وهو الوصول إلى مشروع تنموي متعدد الأبعاد للتعامل مع الواقع الأمني للدول الفاشلة.

3-**المنهج الكمي:** أستخدم المنهج الكمي من أجل تقديم تفسيرات منطقية للعديد من الارتباطات والحركيات العلائقية والكشف عن الأسباب والنتائج في هذه الدراسة، وكذلك الوصول إلى استدلالات وتعميمات من خلال جمع بيانات إحصائية وأرقام حول الواقع الأمني، السياسي، الاقتصادي والاجتماعي للدول الفاشلة، وكذلك تمثيل هذه البيانات بالطرق الكمية الممكنة وتقديم تفسيرات ونتائج لما تعنيه هذه المعطيات العددية.

9/أدبيات الدراسة

بالنظر لما يطرحه موضوع الفشل الدولاتي ومخلفاته الأمنية من تحديات على مستوى النقاشات الأكاديمية وعلى الساحة الدولية، فقد كان هذا الموضوع محور اهتمام الباحثين والدوائر السياسية،ومختلف الفواعل الدولية التي سخّرت جملة من مراكز البحوث لتتبع وتيرة الفشل الدولاتي وانعكاساته الأمنية، ومن جهة أخرى فقد كان موضوع التنمية والتطورات التي لحقت بالتصورات التنموية موضوعا مركزيا للعديد من

البحوث والنقاشات النظرية وبُعدا محوريا في السياسات الدولية، وقد تطلبت طبيعة الدراسة الاعتماد على المادة العلمية المتوفرة في الحيّز المشترك بين تخصص العلاقات الدولية ودراسات التنمية، فكان جمع هذه المادة عملا مركبا اعتمد على عدد من التصورات النظرية من جهة، وعلى جملة من المبادرات الدولية من جهة أخرى، يمكن الإشارة إلى أبرزها فيمايلي:

أ-الكتب

التصور المركزي للدراسة والمتمثل في الربط بين الأمن والتنمية تم استقاؤه من كتاب "**جوهر الأمن**"**The Essence of security: ReflectionIn Office**لوزير الدفاع الأمريكيالأسبق ورئيس البنك الدولي من عام 1968 إلى عام 1981"**روبرت سترانغ ماكنامارا**"« **RobertStrange McNamara**»

هذا الكتاب الذي نشر عام 1968جاء في شكل تسعة فصول قُدّمت على ثلاثة أجزاء، طرح من خلالها ماكنامارا **McNamara**المبادئ والفلسفة التي وجّه على أساسها مؤسسة الدفاع الأمريكية، مؤكدا وجود ارتباط مباشر بين الأمن العسكري والتنمية، حيث نبّه ماكنامارا**McNamara** إلى أن الفقر وضُعف البنى الاقتصادية يؤثران سلبا على الأمن، وهذا التصور ينطبق على الدول الغنية وكذلك على الدول الفقيرة، لذلك فقد أشار ماكنامارا **McNamara**في مؤلفه هذا إلى أن القوة العسكرية بمكوناتها المختلفة بما فيها القوة النووية هي جزء من ترتيبات إرساء الأمن وليست الوحيدة وليست كلها، وبالرغم من أنه انطلق من مفهوم ضيق للأمن بتركيزه على الأمن الوطني إلا أنه قدم مفهوما موسعا للتنمية بحديثه عن التنمية الاقتصادية والسياسية وكذلك تنمية القدرات والعلاقات الخارجية.

وبالرغم من الاتفاق حول تصور أن تنظيم الدولة لمواردها بما يحقق التنمية التي تفضي إلى توفير احتياجات شعوبها سيمكّنها من مواجهة أي اختلالات أمنية، فإن مؤلف ماكنمارا يختلف عن هذه الدراسة في كونه أشار إلى الدول النامية بصفة عامة، ما يجعل تصوره يطغى عليه الجانب الاقتصادي في حين تركز هذه الدراسة على فئة معينة من الدول النامية وهي الدول الفاشلة التي تشهد شكلا معقدا من التهديدات الأمنية، ومن جهة أخرى فإن كتاب "جوهر الأمن" ركّز على الأمن الوطني، وفي الأساس الأمن الأمريكي، وهذا يمكن ملاحظته من خلال تخصيصه فصولا للحديث عنإدارة القدرات والإمكانيات الأمريكية وتصوراتها للأمن الجماعي في إطار حلف شمال الأطلسي، في حين جاء تناول هذه الدراسة في سياق موسع للأمن، وبالأساس أمن دول ذات أداء سيادي محدود.

ب-الدوريات

اعتمدت هذه الدراسة على مقال "العنف، السلام، دراسات السلام " «Violence,peace and peace Research«لأحد أبرز رواد دراسات السلام، وهو "يوهان غالتونغ" «Johan Gualtung»، الذي نُشر في Journal of Peace Research، وفيه تناول الباحث بالنقاش ثنائية السلام والعنف وتصوراته حول دراسات السلام، مشيرا إلى أن السلام يجب أن يناقش من منظور الأهداف الاجتماعية، هذه الأخيرة قد تكون معقدة وصعبة ولكن ليست مستحيلة، ولذلك فإن الباحث يرفض تصور أن السلام يعني غياب العنف، وهو ما يقدم أكثر من صورة للسلام وأكثر من شكل للعنف، كما مثّل هذا المقال أول الكتابات حول عمليات السلام، أما نقطة الاختلاف الأساسية بين تصور "غالتونغ"وهذه الدراسة ; فتتمثل في أن هذه الأخيرة لا تقف فقط عند عمليات السلام والتي شهدت هي الأخرى تطورا عن التصورات الأولى التي قدمها "غالتونغ" "Gualtung".

ج-التقارير

استندت هذه الدراسة إلى ما قدمه البنك الدولي من معلومات ومعطيات في تقريره الذي حمل عنوان النزاع، الأمن والتنمية Conflict,security and Developmentالذي صدر عام 2011، وهذا التقرير جاء في أربعة أقسام، تناول القسم الأول منها بالدراسة الحلقة المفرغة للعنف، حيث أشار إلى أن البطالة اللاعدالة، الضعف الهيكلي والعنف يمثلون حلقة مفرغة تعاني منها العديد من الدول النامية، كما قدّم التحديات التي تفرضها مختلف أشكال العنف على التنمية والدروس المستفادة من المبادرات الدولية السابقة.وابتداءً من القسم الثاني قدّم التقرير اقتراحات لكسر هذه الحلقة، تتلخص في التنبيه إلى ضرورة الإصلاح المؤسساتي وإيجاد مناصب عمل وتطوير آليات العدالة.يتقاطع تقرير البنك الدولي مع هذا العمل البحثي في العديد من النقاط خاصة فيما يتعلق ضرورة الإصلاح الهيكلي والبناء الاقتصادي لتحقيق الأمن،الا أن نقطة الاختلاف الأساسية بين التقرير وهذا العمل البحثي هي توسيع عملية تقوية قدرات الجهاز الدولاتي لعدد محدود من الدول النامية وهي الدول الفاشلة على أرضية التنمية بمفهومها الشامل .

10/التقسيم الهيكلي

إن هذا البحث تجمع بين المعالجة النظرية المجردة والمعالجات التطبيقية المتعلقة بمشكلات وقضايا أمنية وإنسانية مطروحة على الساحة الدولية، وفي الحدود الإقليمية للدول الفاشلة، ولأجل ذلك قسمت الدراسة إلى أربع فصول:

تناول الفصل الأول جملة الأطر النظرية المفسرة للواقع الأمني للدول الفاشلة، والمقاربات التفسيرية لاختلال العلاقة بين التنمية والحكم والعنف كنتيجة لذلك، لاختبارها على مستوى الفصول اللاحقة، كما تطرق هذا الفصل إلى المقاربات ذات الغاية التصحيحية والتي تستند إليها الدراسة لصياغة مشروع البناء في الدول الفاشلة، وانفرد المبحث الثالث في الفصل الأول بتقديم تفصيل مفاهيمي لمتغيرات الدراسة وأهم الظواهر التي تمّ التأسيس لها نظريا.

الفصل الثاني من الدراسة تناول تشخيصا للفشل الدولاتي من خلال التطرق إلى مؤشرات الفشل الدولاتي وفق مراكز البحوث المتخصصة والمنظمات الدولية المهتمة بشؤون هذه الدول، كما تناول تحليلا لحقيقة الأداء التنموي للأجهزة الدولتية على مستوى ثلاثة أبعاد يتقدمها البعد السياسي الذي عُرض في المبحث الثاني، وتناول الأداء الهيكلي وواقع الممارسة الديمقراطية وظاهرة الفساد في الدول الفاشلة، بينما تناول المبحث الثالث واقع اقتصاديات الدول الفاشلة عبر مؤشرات مختارة وبالأساس المتغيرات الاقتصادية التي لها علاقة مباشرة بالواقع الأمني في الدول الفاشلة، وخُصّص المبحث الرابع للواقع الاجتماعي كانعكاس للأداء السياسي والاقتصادي للدولة.هذا الفصل الذي عرض الأداء التنموي للدول الفاشلة يمثل في الأساس الحركيات السببية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتنامي تهديدات الأمن الجديدة على أراضي الدول الفاشلة.

قسم الفصل الثالث من الدراسة إلى أربعة مباحث، عرض المبحثين الأول والثاني الظواهر الاضطرابية في البيئة الأمنية للدول الفاشلة في صورة: التهديدات ذات التأثير الداخلي بالأساس التي تمس الأمن الإنساني والأمن القومي لهذه الدول، والتهديدات ذات التأثير الداخلي و"عبر الوطني"،ويمثل الفصل اسقاط لتصورات الواقعية والفيبرية الجديدة اللتان تقدمان تفسيرات لمستويي العجز الوظيفي للدول الفاشلة المستوى الضيق وهو فقدان مركزية العنف الشرعي والمستوى الواسع وهو عدم تقديم السلع العامة. وتناول المبحثان الثالث والرابع من هذا الفصل آليات الجماعة الدولية للتصدي لحالة اللاأمن ومخلفات

الفوضى الأمنية في الدول الفاشلة،وعلى هذا المستوى تم اختبار نجاعة الآليات التي قدمها الفكر الليبرالي لمواجهة حالة الاضطراب الأمني.

أما الفصل الرابع فقد خصص لتقديم مشروع تنموي بثلاثة أبعاد: سياسية، اقتصادية، واجتماعية لمواجهة التحديات الأمنية التي تعاني منها الدول الفاشلة، وذلك انطلاقا من افتراضات دراسات السلام التي تقول بان تحقيق حاجيات الافراد يقضي على حالة اللاأمن وهو ما لا يمكن تحقيقه الا في اطار هياكل دولاتية فعالة ، حيث قسّم الفصل إلى ثلاثة مباحث تضمن الأول الخطوط العريضة لعملية إعادة تفعيل البنى والعمليات السياسية، وتطرق المبحث الثاني إلى متطلبات تحقيق حوكمة للموارد الطبيعية والاقتصادية بما يضمن تقوية اقتصاديات هذه الدول، فيما خُصّص المبحث الثالث لضروريات التنمية الاجتماعية التي يجب تحقيقها، في إطار السعي لإرساء الاستقرار في الدول الفاشلة.

الفصل الأول:

الإطار النظري والمفهومي للدراسة

تغير المعادلة الأمنية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، نتيجة توسيع وتعميق مفهوم الأمن فرض مراجعة شبكة القراءة والتحليل للواقع الأمني بما يتماشى والطبيعة الجديدة للتهديدات فشهد المجتمع الدولي زخما من الدراسات الأمنية وتصميم مقاربات نظرية بهدف استبصار التحولات القيمية والهيكلية لمفهوم الأمن الذي أصبح يمثل تعاضد بين المفهوم الصلب والمفهوم اللين، لذلك فقد أدرجت مواضيع جديدة في أجندة الباحثين على المستوى الدولي ومن بينها موضوع الدول الفاشلة، حيث عمل الأكاديميون على تحليل الحراك الأمني داخل هذه الدول، ولان هذا الفصل يهدف إلى التأسيس نظريا ومفهوميا للواقع الأمني للدول الفاشلة وفق واقع الصياغة الموسعة للأمن كمتغير رئيسي للدراسة، والتأسيس كذلك للأمن كحق جوهري في التنمية فقداقترحت الدراسة تناول العناصر التالية على مستوى هذا الفصل:

- المبحث الأول: التشخيص النظري للمظاهر الاضطرابية الأمنية في الدول الفاشلة
- المبحث الثاني: تفاعلات التنمية، الأمن الحكم الجدل النظري
- المبحث الثالث: الاطار المفهومي للدراسة

المبحث الأول: التشخيص النظري للمظاهر الاضطرابية الأمنية في الدول الفاشلة

إن الدولة كتشكيل سياسي وقانوني ومكاني خاص تعتبر الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية ما جعلها محور اهتمام نظريات العلاقات الدولية وسمح بتقديم مجموعة من النظريات البيدولتية، قبل نهاية الحرب الباردة ركزت هذه النظريات بشكل رئيسي على سلوكيات القوى الكبرى في أبعادها السياسية / العسكرية والاقتصادية، إلا إن الحراك الأزموي الذي شهدته مجموعة من الدول النامية وإمكانية تصدير مشاكلها الأمنية تطلب تسليط الضوء على واقعها الأمني والسياسي والمجتمعي. يعرض هذا المبحث الأطر النظرية المفسرة لظاهرة الفشل الدولاتي وفق تصور مركزية الدولة في تحقيق امن شعوبها .

المطلب الأول: الدولة الفاشلة والأمن كهدف وجودي في الفكر الواقعي

يفترض الكثير من المفكرين وجود سوابق للمنظومة الما بين دولتية الأوروبية الحديثة تعود إلى العلاقات التي تأسست بين المدن اليونانية حيث ظهرت مجموعة من الوحدات السياسية التي لا تقبل بأي سلطة فوق سلطتها، هذا المنطق ترسخ معنضج مفهوم السيادة والرسوخ الإقليمي منذ معاهدة واستفاليا Westphalie التي عقدت عام 1648، فأصبحت الدولة الإقليمية أقوى الوحدات الفاعلة في النظام الدولي والمعيار العالمي للشرعية السياسية، وذلك في غياب سلطات أعلى منها للقيام بتنظيم العلاقات الدولية وكان "الأمن "هو الالتزام الأول لحكومات الدول، وتعتبر الواقعية وان كانت لا تشكل فكرا متجانساأبرز المقاربات التي بنت افتراضاتها النظرية على طرح دولاتي التمركز، وهذا الافتراض الذي يميّز الواقعية لا يعني فقط وحدة الدولة كفاعل أساسي في العلاقات الدولية وإنما يتضاعف بكون الدولة فاعل وحدوي في تحقيق الاستقرار الدولي والأمن الداخلي[1].

الفرع الأول: الدولة كضامن وحدوي للأمن: فحص لافتراضات ميكيافيلي وهوبز

يعتمد المنظور الواقعي للأمن على مرجعيات الفكر الميكيافيلي والفكر الهوبزي وبالرغم من اختلاف تصوراتهم الابستمولوجية حيث ينتمي ميكيافيليMachiavelإلى ما اسماه مايكل دويل Michael W Doyleبالواقعيةالأصولية Fundamentalism Realismوالتي تركز على الحاجات المادية والاعتبارات النفسية وعلاقاتها بالصراع على السلطة، في حين ينتمي هوبز Hobbesحسب" دويل " Doylالى الواقعية

[1]Dario Battistella, Théorie des Relations Internationales (Paris: presse de science politique, 2003), 306.

البنيويةStructural Realism التي تركز في تحليلها على البنية [1]، فان ملهما الفكر الواقعي يتفقان حول **وحدوية الدولة** في تحقيق الأمن .

أولا: تصورات ميكافيلي حول مؤسسات الدولة والأمن

تشكل أفكار لنيقولا"ميكيافيلي" "N,Machiavel"قطيعة بين تصور تقليدي للسياسة قائم على اعتبارها تأسيس إلهي وطبيعي، وتصور وترتيب جديد قائم على اعتبار أن السياسة شأن إنساني وتترجم مشروع إنساني وهي نتيجة للشغف البشري، وكمحصلة تكون الدولة منتوج علاقات القوة ويصبح المبدأ الجديد للسياسة هو أن السياسة هي السلطة والسلطة هي السيادة، انطلاقا من هذاالافتراض اهتم "ميكيافيلي" بأشكال مسارات تأسيس الدولة، والذي ربطها بشكل أساسي بآلية العنف واعتبر أنها لا تؤسس إلا بالقوة وتصور أنه حتى بعد تأسيس الدولة يصبح من الوهم القضاء على كل أشكال العنف في الفضاء المجتمعي لأنه من هذا العنف تؤسس السلطة.[2]

في مؤلفه "Discours sur la première Décade de Titre live" يعترف "ميكافيلي "Machiavel بالدور الذي لعبه العنف عبر التاريخ في البناء والمحافظة على السلطة موضحاأن طبيعة العنف الذي تتطلبه بناء الدول هو العنف الذي يقضي على الفوضى، وهو ما عبر عنه قائلا: "ليس العنف الذي يرمم ولكن العنف الذي يهدم هو ما يجب إدانته"[3]، تظهر هذه المقولة أن العنف كآلية سلطوية هو آلية للبناء ووسيلة للمحافظة على استقرار وبناء الدولة وهذه الآلية تستخدم لاحتواء العنف المجتمعي الذي يهدد بقاء الدولة.

يطرح ميكيافيليMachiavel إشكالية العنف السياسي الذي يرتبط فقط بالضبط والتحكيم وهو محسوب ومحدودحيث يقدم طريقتين للمواجهة طريقة القانون وطريقة القوة: الأولى تصلح للتعامل مع البشر والثانية تتلاءم والطبيعة الحيوانية، ولكن بحكم الطبيعة الشريرة للإنسان فإن الطريقة الأولى غير كافية، لذلك من الضروري اللجوء إلى الطريقة الثانية، ويكون ذلكمن خلال الكائن السيادي ممثلا عبر مؤسساته.

---

[1] جيرار ديسوا، دراسة في العلاقات الدولية: النظريات البيدولتية، ترقاسم المقداد ج2(دمشق: دار نينوى، 2015) 59.

[2] Nicola Machiavel, The prince Tr: W. K.Marriot project (Gedenberg Mellon University.1998), 61-62.

[3] Nicholas Machiavel;Discours sur la première Décade de Tite live .Tr: Toussaint Guiraudet (Paris: Bibliothèque Berger Levrault .1980), 62.

في مؤلفه الأمير حصر "ميكيافيلي"Michiavel مؤسسات الدولة في "الأمير" و"الجيش"كهيكل تابع للقائم على السلطة، بالنسبةاليه الأمير هو أساس بقاء الدولة، حيث استمرارها يتطلب أميرا قويا الذي يفترض فيه أن يكون مهابا بما يمكنه من ضبط الطبيعة الشريرة للبشر وقاسيا في التعامل مع أولئك الذين يخلقون فوضى داخل المجتمع، فقوة الأمير تحافظ على الاستقرار داخل الدولة وتحافظ على وحدتها،وعلى الأمير أن لا يتسامح إذا تعلق الأمر بوحدة الدولة والولاء[1]، الأمير قد يسعى لأن أن يكون محبوبا ومهابافي آن واحد من طرف شعبه، إلا انه إذا لم يستطع ذلك فيجب أن يكون مهابا لا محبوبا، فالحب مرتبط برابط معرفة ضعيف في حين أن الخوف هو نتيجة التهديد بالعقاب وهذا الشعور لا يزول أبدا، في نفس الوقت ينصح "ميكيافيلي" Machiavel "الأمير" بأن يحسن التعامل مع رعاياه وإذا لم يستطع اكتساب حبهم فيحرص على أن لا يكون مكروها من طرفهم[2] .

بالرغم من أن هذا التصور يركز مؤسسات الدولة في شخص "الأمير"وهو ما كان أكثر تلاؤما مع واقع وصورة الدولة التي عايشها ميكيافيلي، فإنه قد أشار إلى نقطتين أساسيتين يمكن الانطلاق منهما للتأسيس لمظاهر الدولة الحديثة، هماأولا قوة الأمير كصاحب السلطةالتي تتمظهر في آلية العنف والصرامة اتجاه كل ما يهدد استقرار الدولة، وقياسا على ذلك يمكن الإشارة إلى أن استقرار الدولة وبقاؤها مرتبط بقوة مؤسساتها، وهذا يتضمن جانب السياسات وجانب آلية العنف التي تضمن هيبة الدولة، وتقصي أية محاولات لزعزعة الاستقرار، النقطة الثانية هي مسألة الولاء التي عبر عنها ميكافيلي Machiavel بحب الشعب للأمير، ولكن صورة الولاء مرتبطة في فكر ميكيافيليMachiavel بسياسات الردع أكثر من ارتباطها بحالة رضا المحكومين على الحاكم نظير ما يقدمه من سلع سياسية، وهو ما يقود إلى استقرار اجتماعي هش.

في مؤلفه"Discours sur la première Décade de Tite live"تراجع ميكيافيلي Machiavel نوعا ما عن التصور المطلقللحكم واتجه نحو نزعة أكثر تحررا مؤكدا على الحقوق السياسية فبين أن جميع مؤسسات الدولة تلعب دورا في زيادة حجمها وقوتها، وهذه المؤسسات تضمن إجازة المواطنين على السلوكيات التي يقومون بها لصالح الدولة، وفي نفس الوقت تسهر على عقابهم في حال ارتكبوا أخطاء تمس استقرار المجتمع، هذه الممارسات تجعل الدولة تستمتع طويلا بحريتها ويستمر بقاؤها، وفي حال

[1]Machiavel, le prince, 64.
[2]Ibid; 66.

غياب ذلك فإن فناؤها سيكون قريبا، من جهة أخرى وضح "ميكيافيلي" Machiavel انه من الخطأ الدفاع عن الرأي باستخدام سلطات وقوى أخرى غير المنطق المرتبط بالقانون، لأنه حسبه الشعب الذي يشارك في الحكم والمحكوم بقوانين سيكون شعب حذر ومدرك لما حوله حتى أكثر من أمير لا يتمتع بالحكمة لذلك يؤكد ميكيافيلي Machiavel على أهمية القوانين في الحكم، لان حسبه الأمير إذا لم تضبطه قوانين سيكون متقلب غير حذر حتى أن النتائج التي يقود إليها ستكون أكثر كارثية من شعب غير محكوم بالقوانين[1].

بالإضافة إلى ما نسميه في الوقت المعاصر بحكم القانون، فقد تراجع ميكيافيلي Machiavelعن تأييده للحكم الملكي لصالح حكم الشعب، حيث اعترف بأن المدن ذات الحكم الشعبي تقوم بانجازات سريعة وكبيرة أكثر من تلك المدن التي يحكمها أمراء، فالأمير لا يحل القضايا إلا بالقوة، وإذا كان الشعب لا يمارس العنف إلا على أولئك الذين يعتقد أنهم يشكلون خطرا على الصالح العام فان عنف الأمير يوجه ضد أولئك الذين يعتقد أنهم يهددون مصلحته الخاصة وحكمه.[2]

كان الهدف من عرض أفكار "ميكيافيلي "Machiavel هو إظهار مرتكزات الدولة القويةلتكون معيارا يمكن من خلاله تقييم مواطن العجز لدى الدول الفاشلة ويمكن إيجازها فيمايلي:

1-الدولة هي المسؤول الأول عن تحقيق الأمن الداخلي وبقائها السيادي.

2-الأمن لا يتحقق إلا من خلال مؤسسات دولتية قوية.

3-قوة الدولة تجمع ما بين القوة المادية، القانون وحكم الشعب .

ثانيا: الدولة، الأمن والعقد الاجتماعي في فكر هوبز

في مؤلفه الليفيتان « Léviathan » "الحوت العظيم " الذي كان يتماشى مع مخيال الشعب الانكليزي في جعل انجلترا قوة بحرية، بين هوبزHobbes أن وظيفة استتباب الأمن داخل الدولة من أهم الوظائف الدولاتية إن لم تكن هي أساس وجودها على اعتبار أن الحاجة للأمن هي أكثر الحاجيات الفردية أهمية وعلى الدولة تلبيتها، ويقوم الفكر الهوبزي على افتراض مفاده أن الطبيعة منحت البشر قدرات جسمانية وعقلية متساوية وهو ما جعلهم يسعون للحصول على نفس الأهداف والغايات، وبالنظر

[1]Machiavel;Discours sur la première Décade de Tite live.178

[2]Ibid, 189.

لعدم وجود ما يكفي من الموارد لتلبية رغبات الجميع ولأن الإنسان ليس حيوانا عاقلا بل متوحشا، ومع استخدام كل فرد لقدراته الطبيعية بطريقة مختلفة تمكنه من التفوق على الآخرين، فإن الأفراد يتحولون لأعداء يسعى كل واحد للقضاء على الآخر وإخضاعه وهو ما أسماه "**هوبز**" « **Hobbes** »بحالة الفطرة التي تعني حرب كل إنسان ضد الآخر[1].

في ظل هذه الظروف يعيش الأفراد في حالة خوف مستمر وخطر الموت والعنف، مما جعل طباعهم شرسة انفرادية وخطيرة، وبالرغم من وجود القوانين الطبيعية وقوانين العدالة إلا أنها ليست كافية للقضاء على حالة الحرب، لذلك فالأفراد يسعون لتعويض حالة الفطرة بنظام قانوني اجتماعي في شكل جسم سياسيمن خلال اتفاقية ثابتة ودائمة بينهم، يتخلون من خلالها عن حكم ذاتهم ويخولون تحقيق أمنهم وسلامتهم إلى هذا الكائن السيادي الذي هو حسب **هوبز Hobbes** بمثابة"حوت الليفييتانالعظيم"الوحش البحري، وهذا الكيان له وحده الحق في استعمال القوة لحفظ امن الأفراد والدفاع عنهم[2].

بالنسبة لفكر هوبز Hobbes فهو يؤسس لحقيقة أن السبب الرئيسي لوجود الدولة ككيان سيادي قانوني اجتماعي هو تحقيق أمن مواطنيها بموجب العقد الذي أبرم بين الملك السيادي، وهو ما يعطيه الحق في استخدام العنف الشرعي لمواجهة حالة الفطرة، وبذلك فإن زوال الدولة بمؤسساتها تعني الرجوع لحالة الفطرة، وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من أن **هوبزHobbes** يؤكد على ضرورة أن يتنازل الأفراد للملك عن حريتهمحتى يكتسب القوة التي تمّكنه من مواجهة الفوضى، إلا أن الدولة المعاصرة تقضي التركيز على قوة المؤسسات الدولاتية حتى تستطيع المحافظة على الأمن الداخلي.

الفرع الثاني: المشهد الأمني في الدول العالمثالثية حسب الواقعية المهمشة

مع نهاية الثمانيات وبداية التسعينات، اقترح المفكر "محمد أيوب" Mohammad Ayoob تطوير تصور فرعي في المنظور الواقعي، فكانت الواقعية المهمشة"RealismSubaltern "في مواجهة الواقعية الجديدة Neo-realism التي ركزت في تحليلاتها على أمن القوى الكبرى، في حين تعتبر الواقعية المهمشة أداة حاسمة لفهم أسباب وجذور الصراع وسلوكيات دول العالم الثالث، وتؤكد على أنه توجد اختلافات بين ظروف الدول الصناعية الكبرى ودول العالم الثالث.

---

[1]Thomas Hobbes of Malmesbury ;Leviathan or the Matter Forme &Power of a Common-WealthEcclesiastical and Civil(London: Andrew Crooke[S.D.E]), 104.
[2]Ibid, 106.

عمل محمد أيوب Mohammad Ayoobمن خلال الواقعية المهمشة Subaltern Raelism على إقحام الدول النامية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة، وهي نظرية تبحث في الواقع الأمني في الجزء المهمش من النظام الدولي وهي دول العالم الثالث، واعتبر أن تصوره حول العالم الثالث لديه القدرة على سد ثغرات مهمة في نظرية العلاقات الدولية التي تهيمن عليها الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة اللتان تركزان على تفاعلات وسلوكيات القوى الكبرى فقط، وبالرغم من اعترافه بالدور المتنامي للفواعل غير الدولتية، إلا أن محمد أيوب وفي للفكر الواقعي، لذلك فهو يعتبر أن الدولة هي الفاعل الرئيسي في النظام الدولي، حيث لا يمكن تطوير القيم الإنسانية بدون نظام سياسي محلي تخلقه الدولة.[1]

المفهوم التقليدي للأمن في أدبيات العلاقات الدوليةحسب محمد أيوب Mohammad Ayoob أسس على فرضيتين أساسيتين:

- **الفرضية الأولى:** هي أن تهديدات أمن الدولة في الأساس تأتي من خارج حدودها.
- **الفرضية الثانية:** أن هذه التهديدات في المقام الأول، إن لم نقل حصرا تحتاج إلى رد عسكري.

هذا التصور نجده عند أرنولد وولفرز Arnold Wolfrs، ويتفق معه الكثير من المفكرينحيث حسبهمالأمن يرتفع وينخفض مع قدرة الأمة على ردع هجوم أو هزيمة الخصم، والأمن القومي هو في الأساس خفض التهديدات الخارجية على أمن الدولة، خاصة معظم القوى الكبرى[2] .

تطور النظام الدولاتي الأوروبي في الفترة الممتدة ما بين 1648 و1945 وتفاعل العمليات السياسية المحلية لبناء الدولة الأوروبية والتضامن الوطني داخل القوى الأوروبية الكبرى، جعل خيوط التفكير الأمني تصبغ الأمن باعتباره مرادف لحماية المصالح الحيوية والقيم الأساسية للدولة من التهديدات الخارجية،بذلك يظهر أن الدراسات الأمنيةركزت لفترة طويلة على الاهتمامات الأمنية للدول الكبرى وأي محاولة لتطبيق هذا المفهوم على دول العالم الثالث لا يصلح، لأن تهديدات الأمن في هذه الدول آتية من داخل حدود الدول[3]، فمنذ الحرب العالمية الثانية معظم الصراعات على المستوى العالمي كانت داخل

---

[1]Iren Ashar Karakir. « Rethinking The Third World. A Conceptual Framwork to Understand Change and Continuity in the Third World ». International Journal of Social Science and Humanity Studies 161vol 04.(2012), 200.

[2]Mohammad Ayoob." The SecurityProblematic of The Third World" . World Politics. volume 4.Issue02 (January 1991): 261. Transmitted Wolfers, Discord and Collaboration, Essays on Internationnal politics.

[3]Ibid, 262.

دول العالم الثالث، فكانت هذه الصراعات ما تحت دولاتية في الأساس حتى وإن أخذت أحيانا البعد الإقليمي أو الدولي، ومع أن نهاية الحرب الباردة قد أفقدت دول العالم الثالث قيمتها الإستراتيجية التي تمتعت بها خلال مرحلة الصراع بين القطبين حيث كان كل قطب يسعى لاستمالة هذه الدول التي كانت كذلك ساحة للتنافس بين الشرق والغرب، فإن ظهور دول جديدة نتيجة تفكك الاتحاد السوفياتي ويوغسلافيا وحالة الصراعات الداخلية التي شهدتها هذه الدول في الغالب بسبب الاختلافات العرقية فرضت التركيز على الوضع الأمني داخل هذه الدول.[1]

نظرية الواقعية المهمشة التي قدمها "محمد أيوب" Mohammad Ayoob إلى جانب مجموعة من المنظرين من أهمها Acharia وMoon وAzar، تفترض أن المشهد الأمني في دول العالم الثالث يتميز بالخصائص التالية:

1- غياب الانسجام الداخلي المرتبط بالفوارق الاقتصادية والانقسامات العرقية والدينية والإقليمية الرئيسية.

2- عدم وجود شرعية غير مشروطة، وقبول السكان لمؤسسات الدولة النخب الحكومية أو حدود الدولة.

3- سهولة التعرض للصراع الداخلي وبين الدول.

4- التنمية الاقتصادية المشوهة والتبعية الاقتصادية.

5- التهميش في النظام الدولي.

6- اختراق سهل من طرف الجهات الخارجية.[2]

بالإضافة إلى ذلك فان دراسة المشهد الأمني لدول العالم الثالثتتطلب حسب "أيوب"« Ayoob »التطرق إلى التقاط التالية:

---

[1]Mohammad Ayoob, State Makingn state Breaking and state Failure: Explaining The Roots of third world 'Insecurity-67-90 **In**: Luc Van De Goor, Kumar Represingue, Paul Sciarone. Between Development and Destruction: An Enpuiry into the causes of Conflict in post-colonial states.(New York: ST, Martin's Press, INC, 1996).

[2]Andrej Krickonic, From The Security to Insecurity Dilemma: Developing a Therory of Security for today's Emergingpowers. (November 12, 2015). Higher School of Economics Research Paper.(https: //ssrn.com/abstract=2689638)

أولا: مسار بناء الدولة العالمثالثية وانعكاساته الأمنية

في دراسته لمسار بناء دول العالم الثالث استند محمد أيوب Mohammad Ayoob إلى تصور براون كوهين Brown Cohen وأورغانسكيOrganskiفوجد أن مسار صنع الدولة يجب أن يشمل ما يلي:

1- توسيع وتوطيد سيطرة السلطة السياسية وسلطة الأمن على الفضائين الإقليمي والديمغرافي.

2- المحافظة على نظام الإقليم والأفراد، وهذا النوع من النظام يفرض من خلال الأجهزة الدولتية.

3- استخراج الموارد من الإقليم ومن السكان على أن يكون ذلك تحت سيطرة الجهاز الدولاتي، ولا يجب أن توجه عائداتها إلى العمليات الحربية والأنشطة الأمنية فقط، ولكن أيضا لصيانة الوظائف الإدارية الروتينية وتعميق اختراق الدولة للمجتمع.[1]

يرى "أيوب " Ayoobأن المهام الثلاث الواسعة تعتمد على نجاح الدولة في احتكارها وتركيزها لوسائل الإكراه على الإقليم ومابين السكان، وهذا هو السبب الذي يجعل تراكم السلطة أمرا حاسما لمشروع بناء الدولة وخاصة خلال المرحلة الأولى حيث يجب أن تكون سلطة الإكراه مركزة في أيادي وكلاء الدولة، وهنا يؤكد "أيوب " Ayoobعلى التصور الذي سبق وان قدمه "ميكيافيلي" «Machiavelفي أن العنف بشكل عام يتولد خلال مسار بناء الدولة من طرف فئات معينة من الشعب الذين يقاومون سعي الجهاز الدولاتي لفرض النظام عبر مجموعة الاجراءات الرسمية.

بتطبيق هذا الأنموذج على دول العالم الثالث وجد" أيوب" أن هذا الأنموذج المستوحى أساسا من التجربة التاريخية لبناء الدولة الأوروبية، يحمل بعض نقاط تشابهمع مسار بناء دول العالم الثالث ولكن العديد من نقاط اختلاف خاصة فيما يتعلق بالبيئة الدولية، وهو ما أثر على المأزق الأمني في الدولة العالمثالثيةما يؤكد حقيقة أن ارتباطات الأمن في دول العالم الثالث ترتبط ارتباطا وثيقا بمسار بناء الدولة.[2]

قارن"أيوب " Ayoobكذلك البناءالسياسي الأوروبي بدول العالم الثالثووجد أن هذه الدول تعاني من مشكلتين أساسيتين:

[1]Ibid, 69.
[2]Ibid.70.

أ- ضعف المجتمع المدني، والمؤسسات السياسية الأخرى، مما يحول دون ظهور شبكات قوية بإمكانها مواجهة السيطرة الجائرة للسلطة والموارد.

ب- اختزال خطوات بناء الدولة والوقت المتاح لإتمام عملية بناء الدولة والوظائف الدولتية القسرية الكفيلة بتحقيق النظام.

إضافة إلى هذين العاملين، فإنه جدير بالذكر أن قطاع الأمن في معظم دول العالم الثالث توجه إليه جزء كبير من ميزانية الدولة، والذي يكون له بطبيعة الحال تأثير سلبي على مسار التنمية الاقتصادية.[1]

تؤكد الواقعية المهمشة دائما على أن المستوى العالي للظاهرة النزاعية والعنف في دول العالم الثالث راجع لاختلاف تجربة بناء الدولة بين دول العالم الثالث والدول الأوروبية وهذا الاختلاف يظهر من خلال أربع مستويات أساسية:

أولا: أسس مسار بناء الدولة في العالم الثالث تم إرساؤها من طرف قوى خارجية، في حين وضعت الدول الأوروبية مرتكزات مشروع البناء بنفسها بما يتوافق واحتياجاتها وتصوراتها .

ثانيا: ما حققته الدول الغربية عبر قرون، حاولت دول العالم الثالث تحقيقه خلال عقود.

ثالثا: السياق الدولي الذي مرت به عملية بناء الدولة الأوروبية يختلف تماما عن السياق الذي نشأت فيه دولة ما بعد الاستعمار التي تعاني من انكشافية عالية اتجاه المعايير والعوامل المادية الخارجية.

رابعا: ان المعايير الدولية التي تشجع التدخلات الدولية في شؤون العالم الثالث أثرت سلبا على مسار بناء هذه الدول.[2]

بذلك يظهر "محمد أيوب" أن الفوضى الأمنية التي تعاني منها الدول النامية ناتجة عن التقاء مجموعة من التحديات ذات الطابع الهيكلي في الأساس وهي:

-التدخل الخارجي من طرف القوى الكبرى.

---

[1] Ayoob, The Security Problematic of The Third World, 280.281.

[2] Mohammad Ayoob, « Inequality and Theorising in International Relations: The Case for SubalternRealism ». International Studies Riview.3 Vol4.(Autumn 2002), 27.48.

- ضعف مستوى شرعية النظم السياسية.
- الفشل في بناء الدولة الواستفالية.

هذه التحديات تلتقي مع ظاهرة الاثنية أو الطبقية أو تلتقي معهمامعا، لتمثل أساس المشاكل الأمنية للدول ونظم العالم النامي.[1]

لأجل ذلك يقترح "محمد أيوب" M.Ayoobأن "بناء الدولة" بأبعاده الداخلية والخارجية يجب أن يكون أساس اهتمام نخبدول العالم الثالث، كما يمكن للقوى الخارجية العسكرية السياسية، الاقتصادية أو التكنولوجية أن تمارس تأثير فعال على عملية بناء الدولة وعلى المشكلة الأمنية في العالم النامي.[2]ويلاحظ هنا أن "أيوب" Ayoobاستخدم عبارة "تأثير" ليؤكد أن عملية البناء تكونفي الأساس من الداخل، والبيئة الخارجية لا يجب أن تكون سوى سياق تدعم فيه عملية مواجهة المشاكل الأمنية التي تعاني منها العديد الدول من الدول النامية.

ثانيا: الظاهرة الاستعمارية ودورها في اضطراب الوضع الأمني في دول العالم الثالث

بالإضافة إلى تأثير عملية بناء الدولة على الواقع الأمني للدول الفاشلة فان"أيوب"« Ayoob »يضيف أن الظاهرة الاستعمارية لعبت دورا كبيرا في التأثير على البيئة الأمنية لدول العالم الثالث وهو ما يظهر من خلال ما يلي:

أولا: القرارات المتخذة من طرف القوى الاستعمارية لأسباب تتعلق بالملاءمة الإدارية أو التبادل الامبريالي مسؤولة إلى حد كبير عن التقسيم الاثني والعرقي والطائفي في العديد من الدول النامية،وبالتالي فإن الميراث الاستعماري يرتبط بشكل كبير بغياب التماسك الداخلي والانسجام المجتمعي خلال المراحل الحاسمة من مسار بناء الدولة، وهو ما يزيد من التحديات الداخلية أمام مؤسساتها وداخل حدودها.

ثانيا: قرارات القوى الاستعمارية كانت مسؤولة عن خلق العديد من النزاعات ما بعد الاستعمارية داخل الدول من خلال:

أ-توزيع المجموعات الاثنية على أكثر من دولة واحدة.

ب-عبر تشجيع الحكم الذاتي لبعض المجموعات الاثنية.

[1]Ayoob, The Security Problematic of The Third World. 270.
[2]Ibid. 271.

ج-من خلال إهمال القضايا المتأزمة مثل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، وقضية كاشمير، مما أدى إلى توترات إقليمية في منطقة الشرق الأوسط، وجنوب آسيا.[1]

بناءً على ما سبق يظهر أن الأمن حسب الواقعية المهمشة يعرف بمفهوم سياسي من منظور علاقته بتهديدات مؤسسات الدولة، حدودها والنظام السياسي، وبإسقاط هذا التصور على الدول النامية يظهر أن ضعف الجهاز الدولاتي جعل العديد من هذه الدول تعاني من انكشافية عالية، غير قادرة على تحقيق التنمية، ولا المحافظة على مركزية العنف الشرعي، مما يؤدي إلى اندلاع الحروب الداخلية التي تشكل تهديدا مباشرا على القيم الوطنية الحيوية للدولة.

الفرع الثالث: معضلة القوة في الدول الفاشلة حسب الواقعيون

خلقت نهاية الحرب الباردة نظاما جديدا أو فوضى جديدة، حيث شهد العالم انحصار الصراعات بين الدول وتزايد حالة العنف الداخلي وفي هذا الصدد يشير رولنالد باريس « Rolend Paris » إلى أنه مع بدايات التسعينات ظهر تهديد جديد للأمن العالمي والرفاهية الإنسانية ويتمثل في العنف الداخلي والحروب الأهلية ;حيث أن 94% من النزاعات المسلحة في إفريقيا وآسيا الوسطى التي حدثت خلال التسعينات هي حروب أهلية، وهذا النوع من الحروب لها آثار إنسانية وإستراتيجية، فمن الناحية الإنسانية خلق هذا النوع من الحروب خسائر مدنية مروعة حيث أن 90 % من ضحايا هذه الحروب هم مدنيين في حين كان 90% من ضحايا بدايات القرن العشرين جنودا، فهذا النوع من الحروب يستخدم كإستراتيجيات تستعمل فيها تكتيكات الإعدام الجماعي، التطهير العرقي، الإبادة الجماعية، إضافة إلى أوضاع اقتصادية متدهورة وضعف الخدمات الإجتماعية وعلى صعيد آخر فإن هذا الاضطراب المدني يمثل تهديدا للاستقرار الإقليمي والعالمي بتجاوزه للحدود الداخلية للدول.[2]

هذا الواقع فرض إعادة صياغة المفاهيم والمضامين الأمنية، ونقل موضوع الأمن من الدولة إلى الفرد إلى المجتمع، ومن بين المضامين الجديدة للأمن ظهر مفهوم الأمن المجتمعي « Social Security » في كتابات باري بوزان « Barry Buzan » كأحد أبعاد القطاعات الخمس إلى جانب القطاع السياسي العسكري، الاقتصادي، البيئي، والتي صورت أساسا كأبعاد للأمن القومي الدولاتي، وبزيادة

---

[1] Ayoob, The Security Problematic of The Third World, 272.

[2] Roland Paris, At War's end Building Peace after Civil Conflict, (London: Cambridge University Press, 2004)1-3.

الانشغالات التوسعية للأمن زاد الاهتمام بأمن المجموعات في هوياتها حيث طور "**ويفر**" Weaver" مفهوم الأمن المجتمعي، ليس فقط كأحد قطاعات أمن الدولة ولكن أيضا كموضوع للأمن فإذا كانت الدولة تحافظ على أمنها من التهديدات التي تمس سيادتها، لأن بفقدانها لسيادتها تفقد صفة الدولة، فالأمن المجتمعي يهتم بالتهديدات التي تمس الهوية، وكذلك إذا فقد المجتمع هويته فإنه يفقد وجوده، لأن المجتمعات هي وحدات هوياتية متعددة[1].

وبناء عليه يعرف "ويفر" Waever الأمن المجتمعي على أنه: "قدرة مجتمع على المحافظة على خصائصه الأساسية في ظل ظروف متغيرة وتهديدات محتملة أو فعلية، فهو متعلق بشرط الاستمرار والبقاء ضمن ظروف مقبولة لتطور الأنماط التقليدية كاللغة، الثقافة، الهوية الدينية والوطنية والعادات"[2].

الوحدات الأنطولوجية للأمن المجتمعي هي الإثنيات والمجموعات الدينية التي لها تأثير على الحياة السياسية، وتعتبر الدولة فاعل مركزي في الأمن المجتمعي ما يؤكد استمرار الروح الواقعية عند أصحاب هذا التصور، فمن جهة هي مصدر تهديد مباشر أو غير مباشر لشعوبها سواء بسبب تسلطها وتعسفها أو لأنها ضعيفة جدا وعاجزة على تحقيق أمن مواطنيها , أو تكون هناك هوة واسعة بين البنى الدولتية وأقلية هوياتيه معينة داخل الدولة، لأن التهديدات السوسيو اقتصادية للأقليات الإثنية تشكل عامل لا استقرار مجتمعي وإدراكاتهم تشكل عامل محرك لإعادة تعريف العلاقات ما تحت الدولتية[3]وهو ما يمثل أحد أسباب زعزعة الاستقرار في فترة ما بعد الحرب الباردة .

مع نهاية الثنائية بدأ الاستخدام المتزايد لمفهوم "المعضلة الأمنية"Security Dilemma" في المستوى الداخلي للدول كتفسير للنزاع العرقي حيث حاول بوزان »« posenتطبيق المعضلة الأمنية النابعة من الخصائص الفوضوية للنظام الدولي على النزاعات الإثنية من خلال الإشارة إلى ظاهرة انهيار الدولة أو فشلها، كسبب ونتيجة لهذه النزعات، فانهيار الأنظمة السياسية للدول يؤدي لغياب سلطةمركزية فعالة وقوية مما يخلق مناخ يسوده الخوف الهوبزي للمجموعات العرقية من بعضها البعض ومن بقايا النظام السياسي، وهو ما يدفعها لتحقيق أمنها بنفسها وفق مبدأ الاعتماد على الذاتHelpSelf لأن هذه

(1)Paul Roe ;Ethnic Violence and the Societal Security Dilemma, (London: Routledge, 2005), 43.
(2)Paul Roe ; « The Intrastate Security Dilemma: Ethnic Conflict Tragedy » .Journal of Peace Research 2.vol 36 (1999). 183-202.
(3)Charles Philippe, David ; Jean Jacques Roche, Théorie de la sécurité Internationale(Paris: Manchester .2002), 115.

المجموعات تجد نفسها في فوضى، وبدمج مفهوم المعضلة الأمنية بمفهوم الأمن المجتمعي تظهر المعضلة الأمنية المجتمعية، فكلما حاولت أقلية معينة زيادة أمنها المجتمعي تعتقد المجموعات الأخرى أن ذلك يستهدف المساس بأمنها المجتمعي[1]، وتكمن خطورة المعضلة المجتمعية في كونها تقود إلى انهيار النظام السياسيمما يفتح المعابر للسيطرة على البقايا المادية للدولة القديمة، خصوصا الأسلحة و أرصدة العملات الأجنبية للموارد الخام والأجهزة الصناعية والتي يتم توزيعها بشكل غير عادل عبر أراضي الدولة القديمة.

ركزت أعمال "برايان جوب" Braian Job"، كذلك على المعضلة الأمنية المجتمعية داخل الدول الضعيفة والفاشلة التي تتميز حسب هذا التصور بثلاث خصائص:

أولا: عدم القدرة على تحسين الظروف الاقتصادية لمواطنيها.

ثانيا: هوية ضعيفة وضعف التجانس الاجتماعي .

ثالثا: تهديدات أمنية داخلية كنتيجة للخاصيتين السابقتين .

ويضيف "جوب" "Job" إلى أن وجود عرقيات مختلفة في دولة عاجزة عن تقديم خدمات لمواطنيها يدفع السكان لنقل ولاءاتهم لجهة أخرى غير الدولة، لأن ضعف الدولة يخلق هوة بين السلطة الحاكمة والجماعات المجتمعية المختلفة.

تركز أعمال "جوب" Job على المشهد الأمني في دول العالم الثالث ويعتبر أن أسباب المعضلة الأمنية في هذه الدول هي المشاكل الداخلية وليست التهديدات الخارجية;من جهة تتبع أنظمة هذه الدول سياسات تعسفية ضد المجموعات التي تتحدى شرعيتهاحتى تضمن استمرارها، ومن جهة أخرى يشكل مشروع بناء أمة ومحاولة خلق هوية مشتركة للسكان المقيمين على إقليمها تهديدا للهوية المجتمعية لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار التركيبات الثقافية لمختلف الهويات داخل الدول، وبدل تكوين أرض مشتركة للهويات المختلفة، فإنه تحدث محاولات لإقصاء هوية معينة بسيطرة الأغلبية أو إقصاء مجموعة هويات بسيطرة الأقلية، وبذلك فإن مشروع بناء الأمة قد يشكل تهديدا على الأمن المجتمعي[2].

[1]Roe, The Intrastate Security Dilemma, 194.
[2]Roe ; Ethnique Violence, 68-66.

لأن النزاعات العرقية والإثنية في الدول الفاشلة لا يمكن معالجتها بنظرة ميكانيكية وحسابات عقلانية

تظهر معضلة الأمن المجتمعي أن العديد من الدول النامية تعاني من عجز القوة الدولتية مما يخلق فوضى مجتمعية وهو ما يخلق ما يسمى بالدول الفاشلة والدول الضعيفة وفي هذا الصدد يمكن الرجوع إلى تصور واقعي اخر وهو تصور "كالفي هولستي« Kalevi.J Holsti »الذي يعتبر من المنظرين الأوائل الذين اهتموا بظاهرة الفشل الدولاتي في فترة ما بعد الحرب الباردة، حيث في مؤلفه ″الدولة ,الحرب وحالة الحرب ″« The State War and the state of War »أشار إلى أن المشكلة المركزية في الألفية القادمة لن تكون الحرب بين الدول ولكن الحروب داخل الدول، الحروب بين الشعوب وهي ما أسماه حروب الجيل الثالث[1]، هذه الحروب تختلف كلية عن حروب القرنين التاسع عشر والعشرينفهذه الحروب فقدت مؤسستها InstitutionalizedDe فأصبح العالم أمام جغرافيا مختلفة وصنف جديد من النزاعات المسلحة وأهم ما يميز هذه الحروب أنها نتيجة مباشرة للدول الضعيفة.

ان الدول الضعيفة كما أسماها "هولستي Holsti تتمتع بكل مقومات السيادة الخارجية فهي عضو في المجتمع الدولي وتتمتع بنفس الوضع الشرعي للدول القوية ولكنها تفتقد بشكل كبير لمقومات السيادة الداخلية[2]، ويركز تصور هولستي للدول الضعيفة على نقطتين أساسيتين:

أولا: الخصائص البنيوية للدول الضعيفة

ا–حسب "هولستي"K.J Holsti فان أبرز خصائص الدول الضعيفة هي غياب الشرعية العمودية أو تراتبية القوانين، بحيث أن الشعب لا يلتزم بالقواعد الصادرة باسم السلطة .

ب– شخصنة الدولة، كما حدث عند السياسيين الأوروبيين في القرن العشرين، حيث أنه في الدول الضعيفة القادة لا يميزون بين شخصهم وبين الدولة[3]، لذلك فإن بعض أسباب ضعف هذه الدول هي

[1]Kalevi J.Holsti ; The State War and The State of war, (Cambridge: Cambridge Universitypress, 1995), 18.
[2]Kalevi J.Holsti ; Taming the Sovereigns Institutional Change In International Politics, (Cambridge: Cambridgeuniversitypress, 2004), 57.
[3].Holsti, The State War, 18.

نفس أسباب ضعف الدول الأوروبية في القرن السابع عشر وهي غياب الفصل بين المصالح العامة والمصالح الخاصة للحكام والبيروقراطيين[1] .

ج- الدول الضعيفة تتكون من عدة طوائف وأقليات مما يخلق نوعا من الشرعية الأفقية، حيث لا يوجد طرف محدد يتكلم باسم الجماعة، وأغلب الحروب الإثنية ليست نتيجة للكراهية أو أن هذه الجماعات والأقليات عدوانية بطبعها اتجاه بعضها البعضن ولكن بسبب سياسات الدولة، أي الإدارة السياسية للتعدد المجتمعي وبذلك فإن بعض الدول ضعيفة لأنها أسست أنظمة اجتماعية، اقتصادية وسياسية مبنية على الهيمنة واللاعدالة[2].

ثانيا: معضلة القوة في الدول الضعيفة

يشير "هولستي" K.J Holsti إلى أن الدول الضعيفة تواجه مشاكل يصعب حلها، فعندما تحاول الدولة فرض قوتها السلطوية، فإن قدرة الدولة تكون محدودة بسبب وجود مراكز محلية للمقاومة، بسبب تسلط البيروقراطية والفساد وبسبب الانقسامات الاجتماعية على طول الخطوط الإثنية الدينية، العشائرية الطائفية والثقافية. في حين يفترض أن تكون الدولة قوية لزيادة تماسك المجتمع والمساعدة على تأسيس هوية وطنية وتقديم خدمات، إلا أن هذه الدول لا تمتلك الموارد للقيام بهذه الوظائف وهو ما يجعلها ضعيفة من الناحية الشرعية والمؤسساتية، مما يطرح إشكالية سلوك المواطنين تجاه الدولة ومن يتصرف باسمها والذي قد يكون المتمردين، المقاتلين...الخ، هؤلاء يضعون قواعد خاصة بهم تختلف عن قواعد الدولة لذلك تتحول هذه الدول إلى مسرح للحروب الأهلية والإبادات وحركات التمرد التي قد تؤدي لانهيار النظام، كما حدث في الصومال[3].

المطلب الثاني: الفشل الدولاتي من منظور الفيبرية الجديدة

الفيبرية الجديدة هي مقاربة تعتمد على مرجعيات الفكر الفيبري، قبل عرض هذا التصور يمكن عرض أولا تصورات ماكس فيبر M.Weber، الدولة وفق ماكس فيبر"M.Weber"هي "جماعة إنسانية التي وفي حدود إقليم محدد تحتكر بنجاح مركزية العنف المادي الشرعي"[4]. هذه الخاصية حسب

(1).Holsti, Taming The Sovereigns;56 -57.
(2).Holsti, The State War and The State of War, 107.
(3).Holsti ; Taming The Sovereigns, 57.
(4)Max Weber, Le savent Et Le politique, (Paris: Union Générale d'Éditions, 1969)86.

فيبر Weberلا تحق للأفراد ولا للتجمعات إلا في إطار ما تحدده مؤسسات الدولة، وممارسة العنف لا يمر إلا من خلال مصدر واحد وهو "حق العنف "الذي يضمنه القانون حتى يصبح عنفا شرعيا وفي هذا السياق يطرح فيبر "weber" السؤالالتالي: في أي شروط يخضع الأفراد للسلطة؟ وما هي المبررات الداخلية وعلى أي وسائل خارجية تقوم عليها الهيمنة السلطوية ؟.

يرى "weber" انه توجد ثلاثة أسباب داخلية تبرر الهيمنة مقابل ذلك توجد ثلاث دعائم للشرعية:

أولا السيطرة التقليدية، "سلطة أبدية الأمس": وهي منظومة حكم تستمد شرعيتها من سلطة التقاليد والأعراف والعادات التي جذرت احترامها في الإنسان، فقوة الإنعكاسات المكتسبة بالطاعة تعطي سلطة لم يعد أصلها أو أساسها موضوعا للنقاش.هذا النمط من السلطة يمثل السلطة التقليدية التي كان يمارسه زعماء القبائل وملاك الأراضي في الماضي[1].

ثانيا السيطرة القانونية – العقلانية: وهي السلطة المرتبطة بفضيلة "الشرعية "، مبنية على قواعد عقلانية مستمدة من وضع شرعي قانوني وهي السلطة التي يمارسها حاكم الدولة الحديثة التي تنمو فيها ظاهرة البيروقراطية، وتهيمن فيها عناصر التنظيم اللاشخصي.

ثالثا السيطرة الكاريزمية: وهي السلطة المبنية على الطبيعة والقدرات غير الاعتيادية لشخصية فرد ما، ويتميز هذا النمط من السلطة بإخلاص الأفراد وثقتهم التامة في هذا الشخص، بالنظر للخصائص البطولية التي يتمتع بها مما يسمح له بأن يكون رئيسا وحاكما عليهم[2] .

يلاحظ أن مصدر الشرعية يختلف في كل أنموذج منالنماذج الثلاث للسيطرة السياسية، فكل واحد منهم مبني على سمات متناقضة مع سمات النموذجين الآخرين، وهذه السمات مترسخة في الناس المهيمن عليهم وفي أولئك المهيمنين على السلطة، ففي أنموذج السيطرة التقليدية العلاقة بين الطرفين هي علاقات شخصية، مبنية على التراتيبية الاجتماعية، في حين علاقة الهيمنة في النموذج الثاني مبينة على ضوابط عقلانية وقواعد عامة ومجردة وفق منطق قانوني وطابع مؤسساتي، بينما النموذج الثالثفهو يؤسس على خضوع عاطفي نتيجة فتنة الأفراد بالفضائل البطولية أو الدينية أو الخطابية والاستثنائية لشخص

[1]Ibid, 87.
[2]Ibidem.

ما.يجدر التنويه إلى أن هذه الخصائص ليست مطلقة في نموذج بعينه، لذلك لا يمكن الحكم بأن نموذج السيطرة التقليدية قد زال من الوجود كما أن كل نموذج قابل للتحول إلى نموذج ثاني.

-أدوات فرض الهيمنة الدولتية في الفكر الفيبري

كما سبقت الإشارة الدولة الحديثة حسب ماكس قيبر "M.Weber" هي عبارة عن تجمع للهيمنة ذو طابع مؤسساتي تهدف إلى احتكار في حدود إقليم معين العنف المادي الشرعي لأجل هذه الغاية يرى "قيبر" أن الدولة يجب أن تكون لديها إمتداد إداري أي قيادة إدارية وأدوات مادية للتسيير تضمن تحقيق الطاعة لمن يزعم احتكار القوة الشرعية[1]

1-القيادة الإدارية: تمثل المظهر الخارجي لمؤسسة الهيمنة السياسية، وتتكون من جسم من الموظفين المثقفين المتخصصين ذو مهارات عالية جاهزين لأداء واجباتهم المهنية، يعملون وفق تنظيم هرمي تراتبي، وموجهين بشرف تعاضدي، حتى لا تكون الدولة مهددة بفساد إداري[2].

2- الآليات المادية: استقرار أي جهاز هيمنة عن طريق العنف يحتاج لآليات عسكرية مادية للتسيير والتي تستخدم سياسيا في إطار قانوني، ويؤكد "فيبير" على أن استخدام القوة من طرف الجماعات الإنسانية يكون شرعيا عندما يتم استخدامها للصالح العام[3].

إن ما يميز الدولة في فكر "ماكس قيبر" "M.Weber" هو أن تكون مؤسسات الدولة هي مركز آليات العنف المادي، لأن توسع العنف يجعل المجتمع مفككا ويهدد بقاء الدولة، وهذه الممارسة محكومة بضوابط قانونية تضمن الرقابة على الجهاز القهري، لكن ما يجب التأكيد عليه هو وإن كانت هذه الخاصية تميز الفاعل الدولاتي عن بقية الفواعل والتنظيمات الأخرى فانه لا يمكن حصر العلاقة بين الدولة ومواطنيها في علاقات الإكراه فقط، فالدولة الحديثة مطالبة بتحقيق العديد من الاحتياجات الإنسانية ذات الطبيعة غير العسكرية.

بعد عرض التصور الفيبري للدولة فانه سيتم تقديمالمقاربة النيوفيبرية المؤسساتية التي تؤسس فرضياتها على تعريف ماكس قيبر"Max Weba" للدولة مركزين على الدور الذي تلعبه الدولة في توفير السلع السياسية الأكثر أهمية وهو الأمن لمواطنيها[1].

---

[1]Ibid, 91-92
[2]Ibid, 99.
[3]Ibid, 146.

الدولة وفق المقاربة النيوفبرية المؤسساتية هي كيان مؤسساتي مستقل في المجتمع، لذلك يجب أن تمتلك القدرة على التعامل مع المقاومة الاجتماعية بنجاح، انطلاقا من هذه القاعدة يمكن التمييز بين قدرة الدولة على فرض ارادتها على المجتمع والقدرة على وضع سياسات جديدة بالرغم من مقاومة المجتمع وهو أساس تقييم أداء الجهاز الدولاتي.

بالنسبة لروتبرغ"L.Rotberg" فقد أشار إلى أن الدولة الأمة تفشل لأنها تضطرب بسبب العنف الداخلي ولن تعود قادرة على تقديم سلع سياسية إيجابية لمواطنيها، فتفقد الحكومة الشرعية والدولة الأمة بشكل عام تفقد شرعيتها في نظر أغلب مواطنيها[2]، فالدولة الأمة التي عوضت الأمبراطوريات وجدت لتوفير السلع السياسية العامة للأفراد الذين يعيشون داخل حدودها وهي تركز جهودها على الوفاء بالتزامات واهتمامات وضروريات مواطنيها، في نفس الوقت هي ملزمة بمواجهة الضغوطات والتأثيرات الخارجية والتحديات الدولية، وعليها التعامل مع تحديات الواقع الاقتصادي، السياسي والاجتماعي، وفي ظل وجود تراتبية للسلع السياسية في الدولة الحديثة ليس هناك سلعة أكثر أهمية من الأمن، فالوظيفة الأولى للدولة هي توفير سياسة جيدة للأمن تضمن:

-مواجهة أي اعتداء دولي وعبر حدودي .

-المحافظة على الإقليم، والقضاء على التهديدات الداخلية .

- المحافظة على النظام الداخلي الإنساني وكذلك البنية الاجتماعية، وتمكين المواطنين من تسوية خلافاتهم مع الدولة واتجاه بعضهم البعض دون اللجوء إلى السلاح أو إلى أشكال أخرى من الخوف المادي.[3]

مما لا شك فيه، أن الفيبرية الجديدة تمثل استمرارية لفكر "ماكس فيبر "MaxWeber" لذلك فكما أكد "فيبر"weber على أهمية الأجهزة البيروقراطية في تحقيق مركزية العنف الشرعي، فان أنصار الفيبرية

[1]Hussein Solomon; Discarding the Failed States thesris: Neo-weberian Institutionalism as an alternative Approch to policy Formulation. Yonetim Bilimbri Dergisi.28-07-2013 (ybd.conu.edu.fr/images/form/...../dosya-999255.pdf).
[2]Robert I Robert, State Failure and State Weakness in a Time of Terror (Washington DC: Brooking Institution press, 2003)1.
[3]Ibidl, 2.

الجديدة يؤكدون على أن توفير قدر معقول من الأمن مرتبط بشكل أساسي بوجودمجموعة من المتطلبات الهيكلية ولكن في هذا التصور تم ربطها بشكل مباشر باحتياجات الأفراد، وهذه المتطلبات تتمثل فيمايلي:

-قواعد وإجراءات لنظامقضائي فعال وضمان حق التقاضي.

-ضمان الحقوق في المسار السياسي والحقوق المدنية والإنسانية الأساسية، وهو ما يمثل المستوى الثاني من السلع السياسي.

-مزايا سياسية اخرى ينتظرها المواطنون من دولتهموالتي تمثل المستوى الأخير من الخدمات على سلم ترتيب السلع، وتتمثل في توفير العلاج والخدمات الصحية، المدارس والتعليم ومزايا المعرفة، الطرقات وبني تحتية أخرى، تنظيم التجارة، نظام مصرفي وبنكي، الخدمات النقدية المختلفة، تشجيع مؤسسات المجتمع المدني، وضمان حماية البيئة.[1]

جميع هذه المزايا السياسية تمثل معايير يمكن من خلالها قياس قوة الدولية، حيث يمكن التمييز وفقها الدول بين الدول القوية والدول الضعيفة وأخرى فاشلة.

الدول القوية تستطيع توفير مختلف السلع السياسية، في حين أن الدول الضعيفة تستطيع أن توفر بعض السلع دون الأخرى، أماالدول الفاشلة فتجد صعوبة في توفير حد أدنى من مزايا الأمن، هذا العجز الوظيفي يقود إلى مستوى عالي من العنف الداخلي، بالرغم من أن العنف وحده لا يعكس حالة الفشل الدولاتي أو أن غياب العنف يعني أن الدول غير فاشلة.

فالدول القوية تستطيع السيطرة على اقليمها ومراقبة حدودها، وتوفير مجموعة متكاملة من السلع السياسية بجودة فائقة لمواطنيها ما يجعلها مناطق سلام ونظام، الدول الضعيفة هي دول لها مكانة جغرافية جيدة، وتمتلك موارد اقتصادية ومادية ولكنها تعاني من ضعف مؤقت نتيجة لسوء التسيير أو نتيجة لعدوان خارجي أو لكلاهما معا.[2]

أما الدول الفاشلة فهي تعاني من حالة عميقة من النزاعات والاضطرابات المدنية والحروب الأهلية لأسباب إنسانية، دينية، لغوية أو أسباب أخرى وبخلاف الدول القوية، الدول الفاشلة عاجزة عن السيطرة عن إقليمها الذي يشهد منطقة أو عدة مناطق خاضعة لجهات غير حكومية، فهي دول غير قادرة على

[1] Ibid, 3.
[2] Ibid, 4.

تأمين وحماية مواطنيها ولا تحريرهم من الخوف، ويضيف "روتبرغ" "Rotberig " مؤشرا آخر هو العنف الإجرامي حيث أن فشل الجهاز الدولاتي يجعل الإقليم مساحة لتجارة الأسلحة ومختلف أشكال الجريمة المنظمة[1].

الدول الفاشلة توفر حد أدنى من السلع السياسية، ويتراجع أدائها لصالح أمراء الحرب وغيرهم من الفواعل غير الدولاتية، فهذه الدول ليس بإمكانها توفير الوظائف الأساسية للدولة الأمة المعاصرة، بما في ذلك الخدمات الصحية والتعليمية ولا الفرص الاقتصادية، فبالرغم من الموارد الطبيعية التي تمتلكها هذه الدول إلا أنها تعجز عن توظيف هذه الموارد مما يجعل دخلها القومي منخفض، وينعكس ذلك بطبيعة الحال على الدخل الفردي ومستوى معيشة المواطنين بالنظر لعدم توفرفرص للعمل وذلك في ظل عمل سلطة واحدة هي السلطة التنفيذية[2].

الفشل الدولاتي وفق المقاربة النيوفيبرية المؤسساتية هو فشل المؤسسات الدولاتية في توفير الخدمات الأساسية لمواطنيها وعلى رأسها الأمن لأنها دول فقدت مركزية العنف الشرعي لصالح فواعل أخرى وفي هذا السياق يشير "زارتمان" "Zartman" إلى أنالدول الفاشلة تشهد انهيار لهيكل السلطة الشرعية والقانون والنظام السياسي، فالجهاز الدولاتي منهار لأنه لم يعد قادر على أداء المهام المطلوبة منه، علما أن" انهيار مؤسسات الدولة لا يعني بالضرورة انهيار المجتمع[3]، فانهيار الدولة قد يصاحبه انهيار المجتمع المدني كما قد يفسح المجال لمؤسسات المجتمع المدني بأن تحل محل الدولة وتسد الفراغ السلطوي، حيث تحل المكونات التقليديةالمحلية مثل مستودعات التضامن العرقي، الهوية الاثنية، القيادات الدينية أمراء الحرب وحتى الفئات المهنية والعمالية محل السلطة الدولتية الشرعية.[4]

المطلب الثالث: ديناميكيات الأمن في الدول الفاشلة وفق المقاربة القطاعية

حاول "باري بوزان" "Barry Buzan" تأسيس مسار مميز في الدراسات الأمنية يسمح برفع سقف الدراسات الإستراتيجية التقليدية والمقاربات الكلاسيكية في العلاقات الدولية، واقتراح إطار نظري يسمح

---

(1) Ibid, 5.

(2) Ibid, 6-8

(3) Wlliam Zartman; "Life goes on and business as usual the challenge of failed states. (foundation.Fall/winter, 2008/2009.http//US.boell.org/sister/..../pdf.failed states talk-services-william zqrtman-pdf).

(4) Ibidem.

بالعمل إنطلاقا من مفهوم موسع للأمن وفي نفس بقي بوزان "Buzan" قريب من الطرح الواقعي وهو ما يظهر من خلال إبقائه على الإفتراضات الآتية[1]:

1]الدولة السيادية تعتبر الموضوع المرجعي للأمن.

2]إن الجماعات الإنسانية هي المعنية أو الإنسانية جمعاء وليس الأفراد في حد ذاتهم غاية الأمن فإذا قبلنا بفكرة أن الأمن هو الهدف الذي وجدت لأجله الدولة وأن هذه الأخيرة هي أيضا مصدر اللاأمن فإن أمن الأفراد هو مرتبط بشكل كلي بالبنى الفوقية التي تتجاوزهم وهي الدول والنظام الدولي، فالمستوى الفردي لا يمكن أن يكون مستوى مستقل بذاته في الدراسات الأمنية.

3]مسألة الأمن يجب أن تأخذ بعين الإعتبار فوضوية النظام الدولي بمعنى غياب سلطة مركزية على المستوى الدولي والصراع الذي يحدث بين الوحدات الشكلية للنظام الدولي وهي في الأساس الدول هو نتيجة توزيع القوة بين مختلف الوحدات السياسية للنظام.

بالرغم من أن "باري بوزان" "Barry Buzan " إلتزم في مقاربته بالعديد من الافتراضات الواقعية، الا أنه بنى افتراضاته في سياق موسع للأمن مؤكدا على ضرورة الاهتمام بما يحدث داخل الدول، ولم ينظر لهذه العوامل ك "كرة بليارد" وهو ما يظهر من خلال ما يلي:

أولا: "ميز بوزان" Buzan بين الدول بناءا على نظمها وفعالية سلطتها، آخذابعين الاعتبار العوامل المتحكمة في السياسات الداخلية للدول، بذلك فالأمن يتوسع ليشمل انشغالات تتعلق بطبيعة النظام،طبيعة العلاقة بين الدولة والأمة والمؤسسات والإيديولوجيات، وهذه الانشغالات هي أساس التمييز بين الدول القوية والدول الضعيفة.

ثانيا: يرفض التمييز التقليدي بين الأمن الداخلي والأمن الخارجي والتمييز بين ديناميكيات مختلف المواضيع الأمنية (أمن المواطن والأمن الوطني).

ثالثا: يعترف بوجود توتر دائم بين الأمن الفردي والأمن الجماعي، وهو ما يقود حسبه إلى معضلة مركزية في الأمن.

[1]Barbara Delcourt, Théories de la sécurité .cours 2006-2007 2éme Cycle orientation relation Internationale Université de Bruxelles (www.ueb.ac.be/Students/bespo/..../Cours/théories-de-la%20Secinte.pdf)

رابعا: يؤكد على الطبيعة غير الموضوعية للتهديدات مما يجعل التهديد خيار سامي في الأساس ويفترض أنه لا يمكن تشخيص تهديد معين إلا عبر استخدام وسائل استثنائية.[1]

خامسا: التهديدات الأمنية التي تمس الدول القوية ليست دائما نفس التهديدات الأمنية التي تمس الدول الضعيفة فبالنسبة للدول القوية المتميزة بقوتها وانسجامها الداخلي تكون الانكشافية على المستوى الخارجي فقط، أي أن الاستقرار الأمني مهدد من الخارج فقط، أما الدول الضعيفة فهي مهددة على المستوى الداخلي بعدم استقرار مؤسساتها وضعف بنيتها الاقتصادية وهو ما جعلها كيانات ضعيفة عاجزة على تحقيق الاستقرار الأمني الداخلي وأكثر إنكشافية في مواجهة التهديدات الخارجية.[2]

بناءً على ذلك وسع "باري بوزان" "Barry Buzan" برنامج البحث من خلال تركيزه على ضرورة تجاوز الطابع العسكري للتهديدات عند الحديث عن الأمن القومي، هذا الأخير الذي أعتبره بوزان يتكون من خمس قطاعات مؤكدا في مؤلفه "People States and Fear"على أن طبيعة التحديات تختلف حسب طبيعة كل قطاع:

1-القطاع العسكري: يربط هذا القطاع بعلاقات القوة القسرية فالأمن العسكري يخص اللعب على مستويين للقدرات العسكرية الدفاعية والهجومية للدول وادراكات النوايا لكل دولة[3]، والتهديدات العسكرية تمثل قلب الاهتمامات التقليدية للأمن الوطني، فالفعل العسكري يؤثر على الوجود المادي للدولة وعلى الوظائف الحمائية الأساسية للكيان السيادي فقط، وكذلك على المصالح الاجتماعية والفردية، لأن الفعل العسكري يوقف نشاط القطاع السياسي، الاقتصادي والمجتمعي.[4]

2-القطاع السياسي: مرتبط بعلاقات السلطة، طبيعة الحكم وشرعية النظام، حيث يرتبط الأمن السياسي باستقرار مؤسسات الدولة، نظم الحكومات والإيديولوجيات التي تمدهم بالشرعية، التهديدات السياسة تجد مصدرها في المعركة الكبرى للأفكار، المعلومات والايديولوجيات وهي المبررات الكامنة

(1)Ibid.38.
(2)Roche et David, théories de la sécurité internationales, 58.
(3)Barry Buzan ", Global Security in the twenty first Century" International Affairs (Vol 67). jul 1991.431-451.
(4)Barry Buzan, Ole Waever, Jaap de wilde, Security a New framework for Analysis.lynne Reinner publishers .1998.http: //books google.dz/book?id=j4bG-Elsp8C&hl=fr&source=gbs-book sirmilabooks)

للفوضى الدولية [1]، وتمثل نقطة مركزية في مشاكل الأمن الوطني، لأنها ترتبط بمختلف القطاعات الأخرى وفي مقدمتها القطاع العسكري لأن التهديدات العسكرية عادة ما يكون لها أهدافا سياسية (الاستيلاء على إقليم تغيير النظام والمؤسسات، التلاعب بالسياسات والسلوكيات ....الخ)[2].

3-القطاع الاقتصادي: الأمن الاقتصادي يرتبط بالحصول على الموارد، التمويل وبتوفير أسواق التي تضمن الحفاظ على مستويات مقبولة من الرفاه للأفراد، وقوة الدولة[3]، فالاقتصاد الوطني يمثل أحد قواعد الوجود المادي للدولة، لذلك فإن التهديدات الاقتصادية تؤثر بشكل كبير على الأمن الوطني، ومن بين هذه التهديدات هو التأثير التقليدي للنفقات العسكرية على العوامل الاقتصادية من جهة أخرى التهديدات الاقتصادية قد تكون مرتبطة بخيارات ومسؤوليات السياسة الاقتصادية الداخلية[4].

4-القطاع المجتمعي: يتعلق الأمن المجتمعي بقدرة المجتمعات على إعادة إنتاج نماذجهم التقليدية كاللغة، الثقافة، التضامن، الهوية الدينية والوطنية في ظل شروط مقبولة للتطور.

5-القطاع البيئي: يتعلق بالمحافظة على المحيط الحيوي المحلي، لذلك فإن التهديدات الأمن القومي قد تكون بيئية وهو ما يؤثر على الأسس المادية للدولة مثل التهديدات العسكرية أو الاقتصادية.

حسب "بوزان " Buzan هذه القطاعات لا تعمل بمعزل عن بعضها البعض كل قطاع يمثل نقطة محورية في إشكالية الأمن وطريقة ترتيب الأوليات ولكنها منسوجة في شبكة من الروابط القوية[5] .

في مؤلفه" الشعب,الدولة والخوف "People, States and Fear[6]تطرق باري بوزان Barry Buzanالى ما أسماه الدول الضعيفة »« Weak states، هذه الدول التي فقدت مركزية العنف الشرعي والشرعية أمام مواطنيها وهي دولتعاني من درجةمن عدم" الإنسجام السوسيو-سياسي" الذي يظهر في الأساس في عجز النظام على خلق اتفاق سياسي واجتماعي داخل حدودها.

بناءً على ذلك يقدم بوزانBuzan ثلاث أبعاد مترابطة يمكن من خلالها التعرف على ضعف الدول:

---

[1]Buzan, Global Security in the twenty First Centry.433.
[2]Buzan, Weaver, De Widdle, Security a New Framework For Analysis.76.79.
[3]Buzan, Global Security in the twenty first century..433.
[4]Buzan, Waever, de Wilde, Security a New Framework for Analysis. 79.
[5]Buzan, Global Security in the Twenty First Century, 433.
[6]Barry Buzan ; People States and Fear: An Agenda for International Security Studies in The Post Cold War.(New York: Harvester Weatseaf .1991) 393.

1. تأسيس غير كاف للشرعية أي ضعف الشرعية.
2. عدم القدرة على السيطرة ومراقبة الإقليم الوطني بما في ذلك الموارد الموجودة فيه.
3. بنى مؤسساتية ضعيفة جدا للقيام بوظائفها وإرضاء المواطنين[1].

وقد قدم بوزانBuzan مقاربة حول ديناميكيات الأمن في الدول الضعيفة والفاشلة، مركزا على بعض الدول الإفريقية، فبالنسبة له المشهد الأمني في هذه الدول غلبت عليه الحروب، المجاعة الممارسات السياسية البربرية المدمرة، والتدهور البيئي .

استخدم"بوزان" Buzanفي دراسته للحراك الأمني للفشل الدولاتي وآثاره، طريقة التحليل عبر القطاعات تحت افتراض مفاده أن الفشل الرسمي للدول يكون في الأساس على مستوى القطاع العسكري السياسي دون أن يلغي القطاعات الأخرى أو ينقص من أهميتها، فهو يرى أن الفشل الذي يمس كل القطاعات مرتبط بالفشل على مستوى القطاع السياسي، حتى وان حققت انجازات على المستوى القطاعات الاخربلن تتمكن من كسر دورة الفشل اذا كان القطاع السياسي فاشلا، وقد أخفقت معظم الدول الفاشلة والضعيفة في حل هذه المعضلة، مما جعل محيطها يشهد كثافة عالية من عدم الأمان[2].

بذلك فان مقاربة "باري بوزان"″Barry Buzan″تركز في الأساس على البعد المؤسساتي في دراسة الدول الفاشلة، حيث أن الفشل حسب هذه المقاربة هو فشل المؤسسات بالدرجة الأولى، وهو بذلك يخالف وجهة النظر التي تربط الفشل الدولاتي بالعجز والتخلف الاقتصادي في الأساس.

في تحليله لتأثير الفشل الدولاتي على الأمن، قدم "بوزان"Buzan أربع أبعاد لديناميكية الأمن في هذه الدول، تتمثل هذه الأبعاد في: المستوى المحلي (داخل الدولة)، المستوى الإقليمي، المستوى عبر الإقليمي والمستوى العالمي.

---

[1]Angéla Meyer, ″ L'Intégration Régionale Et Son Influence Sur La Structure, La Sécurité Et La Stabilité Des Etats Faibles: L'exemple de Quatre Etats Centrafricaine″. Thèse de Doctorat(Ecole doctorale de Science Po .Centre D'étude et de Recherche Internationales. Institut D'études Politique de Paris. Décembere2006**)** 114-262.

[2]Barry Buzan, Ole Waever ; Regions and powers: The Structure of International Security (Cambridge: Cambridge university press.2003), 220.

I.المستوى المحلي

يؤكد "بوزان" "Buzan"على أن ديناميكيات الأمن على المستوى المحلي مهيمنة في الدول الفاشلةحيث تعاني هذه الدول من عدة أزمات وإن كانت بعض هذه الأزمات قصيرة المدى وتم احتواؤها داخل الحدود الوطنية، إلا أن أغلب الأزمات طويلة المدى، فالأنظمة السياسية في هذه الدول تعاني من عدة مشاكل أخطرها تمرد الجنود النظاميين، إضافة إلىفشل محاولات الإصلاح الاقتصادي وعمليات الدمقرطة خلال ثمانينات وتسعينات القرن العشرون التي لم تحقق إنجازات هامة، وهذه الضغوط زادت من الضعف الاقتصادي لهذه الدول بسبب الخصخصة المنتشرة للاقتصاديات المحلية من طرف الزعماء وأمراء الحرب وهو ما جعل هذه الدول على المستوى الداخلي تعاني من معضلتين:

أ-الطبيعة غير الدولتية للدولة: يتساءل "بوزان" Buzan " عن ما تعنيه الدولة في الدول الفاشلة فهذه الدول حسب مقاربة بوزان تتمتع بلباس السيادة القضائية، مما يجعل الأطراف الخارجية يرون نسخة عن الدولة الحديثة، وعند تسليط الضوء على النظام بدل الدولة نجد النخب الحاكمة وأمراء الحرب قد عملوا على تخصيص الموارد والسيطرة على مصادر الثروات، ودفع النشاط الاقتصادي نحو السوق السوداء دونما أي اعتبار للمؤسسات الحكومية أو قواعد الحكم، أو الاهتمام بتطوير دولة بيروقراطية وتعبئة البيروقراطيين، وهو ما خلق هوة بين النظام والمواطنين، فهذه الدول ضعيفة جدا لأنها عمليا عاجزة عن اختراق المجتمع وتقديم خدمات اجتماعية، لكنها قوية بما فيه الكفاية للتحكم في مصادر الثروات وتأمين مقاعدها من الانقلابات[1].

هذه المقاربة تشير إلى أن محاولة خلق نظام "وستفالي" الطراز في الدول الفاشلة قد أخفق ويؤكد "بوزان" إلى أن هذا الإخفاق مرتبط بالدرجة الأولى بعنصر الإرادة، فهذه الأنظمة ليست عاجزة عمليا على الحكم، ولكن هي لا تريد ذلك أو لا تحاول العمل كدولة بالمفهوم الحديثإضافة إلى أنها تعاني من أزمة الولاء، فالولاء في هذه الدول يكون للقبيلة أو العشيرة، وليس هناك اعتراف بالكيان الدولاتي.

ب-**الفواعل غير الحكوماتية المنافسة للدولة:** يعرف المشهد السياسي في الدول الضعيفة والفاشلة حضور قوي للفواعلغير الحكوماتية محل السياسيين والبيروقراطيين. وتركز هذه المقاربة على أن حركات التمرد التي ارتبط بعضها بفترة تصفية الاستعمار قد تحولت إلى فواعل أمنية على الساحة الوطنية، وكثيرا

[1]Ibid, 221-225.

ما تعمل ضد الدولة لأنها قد تعمل لمصلحة أطراف خارجية، كما تعيق أعمال المنظمات الدولية والشركات المستثمرة، إضافة إلى ممارسة نشاطات غير شرعية.

هاتين الخاصيتين تجعلان الوضع الأمني في الدول الفاشلة يشهد لا استقرار سياسي، سوء الإدارة الاقتصادية، انقلابات عسكرية، حروب أهلية، مجاعات، لاجئين، الهجرة السرية، شبكات للجريمة وانتشار الأمراض وسيطرة النزاعات الداخلية على الأجندة الأمنية. [1]

المستوى الإقليمي: The Regional level

تشهد الدول الفاشلة المتجاورة كما في إفريقيا تفاعلا أمنيا كبيرا، وهذا التفاعل الأمني غالبا ما يحدث فيما بين الدول أو يتجاوز الحدود الرسمية للدول من طرف الفواعل غير الدولتية .

فالتفاعل الأمني الواستيفالي قد أعيق ليس فقط بواسطة النظام شبه الأمني السيادي القانوني ما بعد الاستعمار، ولكن أيضا بضعف هذه الكيانات كسلطة، مما يجعل ديناميكيات الأمن المحلية تأخذ طابع الإنتشار Spillover إلى الدول المجاورة بحركة اللاجئين، الحروب الأهلية ....الخ، وقد اعتبر " بوزان" هذا التجمع عامل إضافي لزيادة الضعف والفشل، فحسبه الحروب القائمة بين الدول لم تتراجع بين الدول الفاشلة. [2]

المستوى عبر الإقليمي The Interregional Level

يضيف بوزان إلى مستويات الأمن التقليدية المستوى عبر الإقليمي,و يؤكد أن المشهد الأمني لا يمكن أن يتضح دون الرجوع إلى هذا المستوى، وإن صعب تحديده بسبب السياسات الأمنية الضعيفة والمبهمة والحدود غير الواضحة إلا أنه يضع ضابطان يمكن من خلالهما التعرف على المستوى عبر الاقليمي:

1.المنطقة الحدودية بين الشرق الأوسط وإفريقيا .

2-التفاعلات الأمنية بعيدة المدى بين الدول الإفريقية.

[1] Ibid, 227-228.
[2] Ibid ,248.

بالرغم من أنه يعتبر أن اغلب التفاعلات الأمنية تحدث على المستوى المحلي في هذه الدول، إلا أنه كثيرا ما تسعى بعض الدول إلى فرض سيطرتها والتأثير على الدول الضعيفة الموجودة على مستوى أبعد، وقد يرجع ذلك إلى اتصالات شخصية بين النخب الحاكمة لفترة ما بعد قبل الاستعمار أو لوجود أقليات تابعة لدول أخرى، إضافة إلى عامل المصلحة وحركة اللاجئين والمهاجرين[1].

المستوى العالمي The Global level:

تظهر في مقاربة "بوزان" « Barry Buzan »علاقة تأثير وتأثر بين الفشل الدولاتي وديناميكية الأمن على المستوى الوطني وعلى المستوى الدولي، فمن جهة تنافس القوى الكبرى في التأثير على ديناميكيات الأمن الداخلية في الدول الفاشلة سواء كانت هذه القوى قوى استعمارية تقليدية (فرنسا وبريطانيا)أو تنافس أحد القطبين خلال فترة الحرب الباردة من خلال تقديم مساعدات في شكل أسلحة وتدريب عسكري، من أجل تغيير النظام القائم أو دعم أحد الأطراف في حرب داخلية بغية تحقيق مصالح سياسية أو وضع قواعد عسكرية أو الحصول على مواد إستراتيجية، ومن جهة أخربقد يتأثر البعد الأمني الدولي بأحداث ووقائع محلية في هذه الدول، فأحداث الحادي عشر من سبتمبر قد أعادت بقوة المصلحة الأمريكية داخل هذه الدول لأنها تستضيف على أراضيها قواعد لتنظيم القاعدة، وهذا الاهتمام نابع من سيناريو متطرف ينظر لهذه الدول كمركز للثورة والتهديدات الأمنية عبر الوطنية التي تهدد الدول الفاشلة والدول الأخرى دون أن يغير هذا الاهتمام من الموقع الهامشي لهذه الدول في أجندة الاهتمامات العالمية، فبرغم التأثير السياسي العالمي تحت غطاء الأمم المتحدة ووكالاتها، إلا أنه هناك إخفاق في حل المشاكل السياسية العسكرية والاقتصادية لهذه الدول، كما أن هذه الدول عاجزة عن إثبات دورها في الأجندة الأمنية بالنظر لأجهزتها السياسية المريضة في مجتمعاتها المدنية.[2]

الملاحظ أن "بوزان"Buzan في هذه المقاربة لم يميز بين الدول الفاشلة والدول الضعيفة، فإن الفشل الدولاتي درجات إضافة إلى أن هذه المقاربة تساهم في وصف هذا النمط من الدول والتفاعلات الأمنية التي تحدث فيه وأبعادها الخارجية (الإقليمية، عبر الإقليمية والدولية) دون الوقوف على مسببات هذا الفشل.

[1]Ibid ; 248-249.
[2]Ibidem.

المبحث الثاني: تفاعلات الأمن، الحكم والتنمية: الجدل النظري

عند الانطلاق من مفهوم موسع للأمن الذي يتجاوز الأداء العسكري للدولة، وعند النظر إليه من زاوية مستوى الوحدات، أي باعتباره جزء يتجزأ لا من التركيب المجتمعي للدولة ومؤسساتها يظهر وجود علاقة طردية بين مستويات التنمية التي حققتها الدولة وبين نطاق أمنها الداخلي، هذه العلاقة كانت محل نقاش العديد من الدراسات والبحوث الأكاديمية سيتم الإشارة إلى أهم النظريات التي لها علاقة مباشرة بموضوع البحث والتي سيتم إسقاطها على الفصول اللاحقة .

المطلب الأول: التصورات الليبيرالية ومنطق السلام الليبرالي

يعتبر المنظور الليبرالي من أبرز التصورات النظرية في حقل العلاقات الدولية، ويمتلك المنظور الليبرالي تاريخ طويل ينبعث من التنوير الأوروبي، حيث ينطلق من كتابات الفيلسوف الألماني إيمانويل كانط "E Kant" و"جون جاك روسو" "J.J.Rouseau" اللذان يمتلكان تصورا إيجابيا حول الطبيعة الإنسانية لذلك يظهر الطابع المعياري عند الليبراليين الذين لا يسعون فقط إلى فهم الواقع الدولي، وإنما لتغييره حيث يركزون في تصورهم الأمني على الأوضاع الاقتصادية الجيدة، وحماية حقوق الإنسان والديمقراطية والعدالة الاجتماعية[1].

قبل استعراض التصور الليبرالي للأمن تجدر الإشارة إلى الأسس الليبرالية للسياسة الدولية التي أشار إليها مايكل دويل "Michel Doyle":

أولا: الدول تعيش في ظل فوضى دولية التي تعني غياب حكومية عالمية ولكن لا تعن حالة حرب.

ثانيا: الدول وحدات مختلفة، وهذا الاختلاف راجع لكيفية تعاملها مع حقوق الإنسان، فالتصور الليبرالي يميز بين الدول الليبرالية، والدول غير الليبرالية، الدول الجمهورية الأوتوقراطية، الرأسمالية والاشتراكية.

ثالثا: هدف الدولة هو تحقيق أهداف واحتياجات مواطنيها والمتمثلة في توفير الحماية والأمن لهم وترقية الحقوق الفردية.

[1] Christian Geiser, Approche Critique sur les conflits éthiques et les réfugiées, (www pabalkausorg/ Cotribution/ geiser-parant=bosnie.pdf)

هذه الأسس مستمدة من المرجعيات الليبرالية للقرنين الثامن والتاسع عشر، والتي ترى أن الأفراد يتنازلون بمحض إرادتهم عن حريتهم لتحكمهم الحكومات، وهم يقومون بذلك سعيا لتحقيق منافع اقتصادية لذا فوظيفة الدولة الأساسية هي المحافظة على امن الأفراد، وحفظ حقوقهم[1].

يجمع المنظور الليبرالي مجموعة من التيارات التي توسع مفهوم الأمن إلى العوامل غير العسكرية.

الفرع الأول: نظرية السلام الديمقراطي الديمقراطية كآلية لتحقيق الامن

تعريف الأمن في المنظور الليبرالي يتوسع إلى العوامل المؤسساتية، الاقتصادية والديمقراطية، وهي متغيرات حاسمة في إرساء السلام أكثر من المتغير العسكري، وهو ما يمكن توضيحه من خلال الافتراضات الأساسية التالية:

1-هناك إمكانية لتقليص درجة نزاعية العلاقات الدولاتية وذلك من خلال التسجيل بشكل دائم في منطق تقارب الدول، توافق المعايير، استدامة الشبكات والميكانيزمات التعددية الكفيلة بضمان نظام دولي مستقر بشكل دائم، وذلك وفق منطق أن منظومة التشارك ستحل محل منظومة القوة.

2-مزايا الدول في التعاون ستلتقي مع مأسسة الأمن، ما يقود إلى تقليص مخاطر الشك، في نفس الوقت هذه المأسسة تسمح بإضفاء الطابع الاجتماعي على الفواعل الدولاتية، وخضوعهم اللاإرادي إلى قاعدة مشتركة من المعايير، والى سلوك مشترك تدعو إليه المؤسسات ما فوق الدولاتية، بذلك فإن إقامة دولة القانون الليبرالي على قاعدة المؤسسات تدعم المقاربات المشتركة والشاملة للأمن التي ستؤدي إلى القضاء على الحالة الطبيعية الواقعية.

3-نشر القيم الديمقراطية يؤدي إلى خفض الميولات نحو النزاعات المسلحة، لأنها تشجع التسوية السلمية للخلافات، حيث يؤكد الليبراليون أنه كلما كان العالم ديمقراطيا كلماكان أكثر سلمية.

4-أخيرا، التجارة تؤدي إلى تقارب المصالح الخاصة والمصالح العامة، من هذا المنظور فإن العولمة ونشر التبادلات الحرة، الاعتماد المتبادل، تنمية الشبكات المالية عبر الوطنية، الوزن المتزايد

[1] James Rosneau, Mary Dufy, Thinking Theory Thorought Coleront Approches to an Encoherent World, 2ed (Colorado: Westriew press 2000), 35.

للفواعل غير الدولاتية في إطار تكامل قاري وعالمي كلها تؤدي إلى السلام، بذلك فإنه وفق الليبراليين كلما كان العالم رأسماليا كلما كان سلميا كذلك[1].

هذه الافتراضات التي تؤكد على أن الديمقراطية مصدر رئيسي للسلام أدت إلى ظهور نظرية السلام الديمقراطي " pax democratica" التي جاءت مع مقال لديفيد سينقر "D. Singer" ومالفن سمول "Malvin Small" عام 1976 الذي حمل عنوان "وعود الحرب للنظم الديمقراطية 1816-1965"

"The War promesses of Democratic Regimes 1816-1965" وتمحور المقال حول افتراض مركزي هو: أن الديمقراطيات لا تدخل في حروب مع بعضها البعض ونادرا ما تدخل في حروب مع نظم غير ديمقراطية[2]نفس التصور الذي أيده مايكل دويل "Michael Doyle" الذي أثار نقاشا بين مؤيدي هذا الطرح حول نقطتين:

1-الديمقراطيات لا تتصارع فيما بينها، وهنااختلف المفكرون الليبراليون حول العامل المفسر لذلك:

حسب " كامبلCampbellو "Morgan مورغان" القيود المؤسساتية هي ما يمنع قرار الحرب، بالنسبة "لأوين" "Owen" رقابة الرأي العام، تأثير ديمقراطية السوق عند" دويل " "Doyle"والتطور الثقافي حسب "ماوس"Maos "وروست" Russet,هذه المتغيرات وان اختلفت من ليبرالي إلى آخر إلا أنها تمثل العوامل الأكثر فعالية في كبح النشاطات الحربيةبين الدول الديمقراطية.

2-ميل الديمقراطيات على تعريف مصالحهم بطريقة تضمن التقارب والتعاون فيما بينهم وهو ما يحقق مزايا مشتركة.

مع نهاية الحرب الباردة، انساقت الكتابات وحتى السياسات الدولية وراء نشوة الانتصار الرأسمالي والتي كان من أهمها مؤلف "نهاية التاريخ والرجل الأخير" لفرانسيس فوكوياما "Francis Fukuyama" الذي أشار فيه إلى أن "الديمقراطية الليبرالية بإمكانها أن تشكل فعلا منتهى التطور الأيديولوجي للإنسانية والشكل النهائي لأي حكم إنساني، أي أنها وفق هذا المنظور تعتبر "نهاية التاريخ" واعتبر "فوكوياما" أن

[1]Roche, David, Théories de la sécurité ,

[2]Jean Jacques Roche, Théories des relations International, 5 ed (Paris: Montchrestien, 2004) 96-, 97.

التطبيق الكامل للحرية والمساواة هما الركيزتان لأي ديمقراطية حديثة، وهو ما يميزها هذه الأخيرة عن الديمقراطيات القديمة التي أساءت تطبيق هذه المبادئ[1].

لم يتوقف الليبراليون في مرحلة ما بعد الحرب الباردة عند التأكيد على نجاعة الديمقراطية الليبرالية وإنما أعيد إحياء وتجديد نظرية السلام الديمقراطي بما يتوافق والمعطيات الدولية الجديدة، والتي اعدت على مرتكزين اثنين أيضا:

1-الدول التي يكون نظامها السياسي متوافق مع المعايير الديمقراطية الليبرالية لا تدخل-أبدا أو على الأقل نادرا-في حرب ضد بعضها البعض.

2-الدول الديمقراطية قد تكون عدوانية كأي نظام سياسي آخر في علاقاتها مع الدول غير الديمقراطية وغير الليبرالية، أي أنها تكون سلمية في تعاملاتها مع بعضها البعض، وعنيفة في تعاملاتها مع النظم الدكتاتورية[2] .

السياق الدولي لما بعد الحرب الباردة شهد زيادةالنزاعات ما تحت الدولتية، التي تعددت أسباب اندلاعها فكانت هذه الصراعات إما ذات طبيعة هوياتية، تجد جذورها في الاختلافات الاثنية، الدينية والثقافية الموجهة في الغالب بنظم غير ديمقراطية، أو أنها ذات طبيعية سياسية-عسكرية تأخذ شكل الحروب الأهلية من أجل الوصول إلى السلطة، أو من أجل تغيير النظام، والعوامل المحركة لهذا النوع من الصراعات قد يكون فساد الأجهزة الدولاتية، فشل مسار التحول ديمقراطي، أزمة سوسيو-اقتصادية حادة أو اجتماع كل هذه العوامل وتفاعلها معا[3]. هذا النوع من الصراعات قد تنقل أثاره إلى خارج حدود الدولة التي اندلعت فيها، وبالرغم من تراجع الحروب ما بين الدول، فقد ظهرت تهديدات أخرى مثل: الجماعات المسلحة، المتمردين، الإرهابيين.

أمام هذا الواقع ساد اعتقاد واسع بأن الليبرالية السياسية والاقتصادية تقدم مفتاحا لمجموعة واسعة من المشاكل ;الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتدهور البيئي والمجاعة والصراع العنيف، فسجل عدد

---

[1] فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ والإنسان الأخير، تر: فؤاد شاهين، جميل قاسم، رضا الشايبي (بيروت: مركز الإنماء القومي 1993) 23.

[2] Alex Macleod, Dan O' mears, Théories des relations Internationales (Québec: s.m.d, 2007) 101.

[3] Boutros Boutros Ghali, Introduction pour paix et démocratie: une prise de repères par Alain Caillé (l'Organisation des Nations Unies pour l'éducation. 2004), 10.

قياسي من الانتخابات في العديد من الدول خلال هذه الفترة، وتحول أيديولوجي واسع النطاق لدعم أشكال الحكم الليبرالي (انتخابات واحترام حقوق المدنية والسياسية)، وفي ظل هذه السياقات بدأت الأمم المتحدة موجة عمليات بناء السلام، عمليات للمساعدة في تنفيذ ترتيبات السلام في دول ما بعد الصراع، وقد تضمنت هذه الاستراتيجيات تشجيع التحرر السياسي والاقتصادي[1].

موجة الديمقراطية المدعمة من الدول الغربية وكذلك من طرف المنظمات الدولية، وعلى رأسها الأمم المتحدة كانت استجابة لأهداف مختلفة عن أهداف الحرب الباردة، حيث كانت عمليات الديمقراطية تسجل ضمن استراتيجيات واسعة موجهة ضد التوسع الشيوعي، إلا أنه منذ نهاية الحرب الباردة الاستراتيجية الغربية والدولية للديمقراطية كانت مدعمة حول حجتين رئيسيين:

1-الديمقراطية تدعم التنمية.

2-الديمقراطية تدعم السلام.

بالنسبة للحجة الأولى، الديمقراطيات هي النظم الأكثر فعالية في دعم الحكم الراشد والتنمية الاقتصادية والثقافية لأن إرساء الديمقراطية يسمح بمحاربة الفساد، أي كلما ازدادت الحريات المدنية كلما كان النظام أقل فسادا، حجة أخرى يعتمد عليها مؤدي هذا الطرح وهو التنمية الاقتصادية لا يمكن تحقيقها ولا يمكن أن تعمل إلا في ظل بيئة ديمقراطية.

السلسلة الثانية من الحجج مرتبطة بتصور أن الديمقراطية تقود إلى عالم أكثر سلمية تتمثل فيما يلي:

1-الديمقراطية تسمح بإشراك المواطنين في حساب امتيازات السلام، وهو ما يحول دون اتخاذ قرار إعلان العنف أو أي مغامرة عسكرية، لأن ذلك يؤثر على رفاههم واستقرارهم.

2-القيود الدستورية، خاصة الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وتعقد مسار القرار في النظام الديمقراطي، يحد من استقلالية وهامش الفعل لدى صناع القرار التنفيذيين.

[1]Ronald Paris, « Saving Liberal Peace Building » International Studies(36 issue 2) april 2010, 337-365.

3-الثقافة السياسية للديمقراطيات تصر على البحث عن الحلول السلمية، وتعمل على إيجاد القيم والقواعد والإجراءات التي تسمح بالوصول إلى اتفاقيات على المستوى الوطني[1].

بالنسبة لليبيراليين، النظم الديمقراطية تقود بشكل لا يمكن تفاديه إلى أكبر قدر ممكن من الاستقرار والأمن الدوليين، على الأقل أنه لن يكون هناك حرب بين الديمقراطيات، لذلك يرى الليبراليون أنه لتحقيق هذا الهدف يمكن اللجوء الى القوة أي فرض القيم الليبرالية ونمط الحياة الليبرالية بالقوة، من خلال التدخل العسكري، حيث يقبل الليبراليون بفكرة اللجوء الوقائي، أو الاستبقائي للقوة العسكرية ضد النظم غير الديمقراطية التي تعتبر تهديد لاستقرار جماعة الدولية، وتهديدا على مواطنيها[2].

ومن الجدير بالذكر، أن الأمم المتحدة والمؤسسات المالية والمنظمات غير الحكومية قد انساقت وراء تصور أن حل النزاعات والتعامل مع حالة اللاأمن، يكون من خلال مجموعة من العمليات المترابطة التي تنطوي على تحولات اقتصادية وسياسيةفي الدول المنهارة ودول الفوضى، وتسعى استراتيجياتها وأهدافها وقواعدها إلى فرض السلام الليبرالي من خلال سلسلة من التدخلات التي جاءت في شكل عمليات حفظ السلام وبناء السلام وإعادة بناء الدولة وبناء الأمة.

بناءا على ما قدم حول اعتماد السلام الليبرالي وفق المنظور الليبيرالي كآلية لمواجهة الفوضى الأمنية للدول الفاشلة، والدول النامية بصفة عامة يظهر أنه يستند إلى التجارب التاريخية من أوروبا الغربية، من خلالنقل القيم الغربية إلى هذه الدول من دون الأخذ بعين الاعتبار الهيكل الثقافي والتاريخي والمجتمعي للدول النامية، كما أن استخدام القوة وسياسة الإكراه التي يزكيها المنظور الليبرالي لنشر القيم الديمقراطية لمواجهة المشاكل الأمنية في هذه الدول، لا يحقق حقيقة هدف الاستقرار، بقدر ما قد يخلق أسباب جديدة للفوضى الأمنية، وقد أقر "فوكوياما"Fukuyama »»« بمحدودية القوى الخارجية على تحويل المعارف المؤسساتية وعمليات الإصلاح إلى الدول التي تشهدحالة نمو في مجال البناء المؤسساتي والإصلاح[3].

[1]Caille, paix et démocratie, 13.
[2]Macleod, O'Meara, Théories des relations Internationale. 108.
[3]Fukuyama, State Building: Gouvernance et Ordre du Monde au XXIe Siècle(Paris: La Table Ronde) 69.

الفرع الثاني: الأمن الانساني مقاربة لارتباطات الأمن بالتنمية وحقوق الإنسان

العامل المركزي الذي يوحد مجمل التيارات الليبرالية هي إرادة تطبيق في العلاقات الدولية المبادئ المأخوذة من الفلسفة الليبيرالية التي توجه الروابط السياسية، الاقتصادية والاجتماعية بين الأفراد الذين يعيشون داخل الدولة الليبيرالية، من بين هذه المبادئ تظهر الحرية، الديمقراطية التمثيلية، أولوية الحقوق وخاصة الحقوق الفردية، الملكية الخاصة، التنافس الاقتصادي الحر، التسوية السلمية للاختلافات، تطبيق هذه المبادئ على المستوى الدولي يعتبرها الليبراليون حل للكثير من المشاكل مثل الحرب، الفقر الظلم[1].

أنطولوجيا النظرية الليبيرالية الكلاسيكية، تضع "الفرد" (المواطن) في قلب اهتماماتها، وتعتبره موضوع العلاقات الدولية وان كان نادرا ما يؤثر بشكل مباشر على الروابط الدولية فإنه يجب البحث في المجموعات التي تمثل مصالح المواطنين سواء الفواعل الاجتماعية أو الخاصة، المنظمات عبر الوطنية أو الحكومات الوطنية، والمنظمات الدولية[2]، وبذلك فانه ومع اعتراف الليبراليين بتعدد الفواعل في العلاقات الدولية، فان جميعها موجهة بشكل أساسي لحفظ السلم الدولي وتحقيق الاحتياجات المادية والمعنوية للأفراد.

التصور التقليدي للأمن ركز على استخدام القوة العسكرية لضمان وحدة إقليم الدولة السيادية، وقد ركزت دراسات الأمن لمدة طويلة على السياسة الخارجية والميكانيزمات الخارجية للدفاع، وبالرغم من الإنفاق العسكري الكبير على المستوى الدولي لحماية حدود الدول، إلا أن ذلك لم يضمن أمن الأفراد داخل الحدود السياسية، لذلك ومع نهاية الحرب الباردة وزوال خطر الحرب بين القوى الكبرى، توجهت بوصلة الاهتمامات الدولية نحو الاهتمام بأمن الأفراد، وتوجيه الاهتمام بشكل آخر من التهديدات وهي: الكوارث الطبيعية، المخدرات، الفقر، المجاعة، التي أصبحت تمثل تهديدات أساسية للأمن شأنها شأن المخاطر العسكرية[3].

وقد شهد المفهوم التقليدي للأمن عدة تحولات، على مستوى ثلاث جوانب أساسية من السياسة الحديثة:

---

[1] Maclead, O'meara, Théories des relations Internationale .92, 93.
[2] Ibid 93.
[3] Gary king Christ popher ;J.Murray . « Rethinking Human security » Political Science Quarterly 4 vol 116 (2001) 588.

1-الديمقراطية Democratization

2-إضفاء الطابع الاجتماعي Socilization

3--التدويلInternationalization

أولا: أعطت موجة الديمقراطية في العصر الحديث للحكومات دور جديد في حفظ النظام الداخلي والأمنحيث في هذا التصور الحكومة يجب أن تكون قوية بما فيه الكفاية لحماية حقوق المواطن التي يتم إدراجها وحمايتها في الدستور.

ثانيا: في سياق إضفاء الطابع الديمقراطي على دور الدولة فإن هذا الدور قد توسع ليشمل إضفاء الطابع الاجتماعي على الأمن الوطني، حيث أن التأثير المتبادل بين الليبيرالية والاشتراكية قد أدى إلى ظهور دولة الرفاه لتحقيق رعاية الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين[1].

ثالثا: ترتبط عملية التدويل بمنظور ربط أمن الدولة الواحدة بأمن الدول الأخرى، حيث أنه لا دولة غير الدول العظمى بإمكانها حماية أمنها بمفردها وباستقلالية، وهو ما يفرض سياسة التحالفات. عملية التدويل شملت الميادين الاقتصادية والاجتماعية، فأنشأت الوكالات الدولية المختلفة مثل منظمة الصحة العالمية منظمة الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، هذه المنظمات اهتمت بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية للأفراد على المستوى الدولي، وتوسعت المساعدات الثنائية، والمتعددة الأطراف بين الدول وأصبحت الدول الصناعية والوكالات الدولية تهتم بالأمن الاقتصادي والاجتماعي للدول النامية، من منظور أن الحماية الاجتماعية تتجاوز حدود الدولة الواحدة لتأخذ بعدا دوليا.

هذه التطورات التي مست مفهوم "الأمن" أدت إلى تطوير تصور السلطات العامة المسؤولة عن الأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي للأفراد على المستوى الوطني، وهوما مثل فاتحة تاريخية لمفهوم الأمن الإنساني[2].

[1]Hideaki Shinoda, « The Concept of Human Security Historical and Theoretical Implications In conflict and human security: A search for new approches for peace buildineng », edited by Hideaki Shinoda, Ho-Won Jeong series . English research report 19 (2004) 22.
[2]Ibid, 9.

الأمن الإنساني محوره البشر، وهو مصدر قلق عالمي في ظل وجود تهديدات تمس الجميع، مثل البطالة، المخدرات الجريمة والتلوث وانتهاكات حقوق الإنسان وذلك لأن تهديدات الأمن الإنساني مترابطة ولا تقتصر على مجتمعات دون أخرى والتي يمكن إدراجها في مقاربتين أساسيتين:

المقاربة الأولى تركز على القضايا التي تهدد حياة أكبر عدد من الناس، وهنا تجدر الإشارة إلى أن العدد الأكبر من الناس يموتون من الفقر المدقع والأمراض التي لا يمكن الوقاية منها، وعواقب التلوث وأي مفهوم للأمن يهمل هذا الواقع هو مفاهيميا وتجريبا وأخلاقيا غير كاف.

المقاربة الثانية للأمن الإنساني هي مقاربة أضيق وتركز على عواقب الصراع المسلح والمخاطر التي يتعرض لها المدنيون خلال عمليات العنف، ووفقا لهذا المنظور يعكس الصراع الحديث مستوى عال من الحروب الأهلية، وانهيار الدولة مما أدى إلى ارتفاع معدل الإيذاء، وتشرد المدمنين خاصة الأطفال والنساء، فكثير من الصراعات المسلحة تتسم بالاستهداف المتعمد للمدنيين.

-مكونات الأمن الإنساني

أشار تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة إلى أن قائمة التهديدات التي تمس الأمن الإنساني طويلة يمكن إدراجها تحت سبع فئات[1]:

1-الأمن الاقتصادي: Economique Security

يرتبط بتوفير دخل أساسي كمردود لإنتاج أو عمل مجزى وتوفير شبكة أمان وظيفي، لذلك فإن تهديدات الأمن الاقتصادي تتمثل في البطالة، عدم المساواة في الفرص الاقتصادية، الفقر، التشرد، وعدم القدرة على دفع ثمن السكن أو الإيجار.

2-الأمن الغذائي Food Security

يقصد بالأمن الغذائي قدرة جميع الناس على الوصول المادي والاقتصادي إلى الغذاء الأساسي وهو ما لا يتطلب الحصول على الكم الكافي من الغذاء فقط، وإنما كذلك الحصول على الغذاء اللازم للصحة الجيدة، وبالتالي تعتبر المجاعة، وسوء التغذية أهم تهديدات الأمن الغذائي.

[1]United Nations Development programme, Humain Development Report 1994 (Oxford: Oxford University Press, 1994), 24.33.

3-الامن الصحي Health Security

يشير الأمن الصحي إلى الحصول على الإسعافات الصحية والحماية من الأمراض في كل من الدول النامية والدول المتقدمة، ولكن تجدر الإشارة إلى أن الفئات التي تمسها تهديدات الأمن الصحي هي بشكل أساسي الفقراء وأكثر الضحايا هم الأطفال.

4-**الأمن البيئي** Environnemental Security

يرتبط الأمن البيئي بالحصول على بيئة صحية، والحماية من التدهور البيئي، وتتمثل تهديدات الأمن البيئي في تدهور النظم الايكولوجية المحلية والعالمية.

5-**الأمن الفردي** Personale Security

يرتبط بالحماية الجسدية من مختلف أشكال التهديدات التي تتخذ عدة أشكال:

أ-التهديدات من الدولة (التعذيب الجسدي) أو تهديد من دولة أخرى خلال الحرب.

ب-التهديدات من مجموعات أخرى من المجتمع (التوتر العرقي).

ج-التهديدات من الأفراد أو العصابات ضد أفراد أو عصابات أخرى (جريمة العنف في الشارع).

د-التهديدات الموجهة ضد المرأة (الاغتصاب، العنف المنزلي).

هـ-التهديدات الموجهة ضد الأطفال بالنظر لضعفهم، أو استغلالهم.

و-التهديدات الذاتية (الانتحار، تعاطي المخدرات).

6-الأمن الجماعي Community Security

معظم الناس يستمدون الأمن من العضوية في مجموعة عرقية أو اثنيه، التي يمكن أن توفر الهوية الثقافية وتحافظ على القيم الجماعية وتتمثل تهديدات الأمن الجماعي في عمليات الإبادة الجماعية، قمع هوية الأقليات.

7-الأمن السياسي Political Security

أحد المكونات الأساسية للأمن الإنساني هو أن يتمكن الأفراد بالعيش في مجتمع يحمي ويحترم حقوق الإنسان الأساسية، وتتمثل تهديدات الأمن الإنساني في سيطرة العسكر على الحكم السياسي، قمع المعارضة وحرية الرأي والتعبير والحرمان من الحقوق السياسية والمدنية.

هذه التهديدات التي تتواجد بشكل أساسي في الدول النامية، وفقا لمنظور الأمن الإنساني تتطلب اتخاذ اجراءات لتخفيف المعاناة الإنسانية الجسيمة، وإن كان ذلك يتعارض أحيانا مع الصلاحيات السياسية حيث قد تأخذ هذه الإجراءات شكل التدخل الإنسانيالذي هو جزء من مناقشات الأمن الإنساني فعجز أو عدم رغبة الدول في حماية مواطنيها يفتح المجال للجماعة الدولية لأداء هذه المهمة، ووفق هذا المنطق فإنه يفترض أن يغير مفهوم السيادة بناءً على السياق المتغير وفق منطق أن البعد الداخلي للسيادة يرتبط باحترام كرامة والحقوق الأساسية لجميع الناس داخل الدولة[1].

من جهة أخرى فإن جوهر الأمن الإنساني الذي يهتم بكل ما يواجه أمن الأفراد من تحديات، يقوم على حماية الأفراد في حالتي الحرب والسلم يعتبر التنمية بأبعادها المختلفة المتضمنة الإصلاح المؤسساتي أهم آلية لتحقيق الأمن الموسع للأفراد، لذلك تؤكد الأمم المتحدة على أن التنمية الإنسانية والأمن الإنساني مترابطان، فالأمن الإنساني مفهوم واسع يهدف إلى توسيع خيارات الناس وحرياتهم يعترف بالروابط المتبادلة بين السلام والتنمية وحقوق الإنسان المدنية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، فهو بذلك يعتبر حلقة من سلسلة المفاهيمالبشرية (حقوق الإنسان، الاحتياجات الإنسانية والتنمية الإنسانية)[2].باعتبار الدولة هي المسؤول الأول عن حماية مواطنيها فان التوطيد المؤسسي أو الابتكار المؤسسي هو نهج ضروري في العديد من دول العالم لتحقيق الأمن الإنساني[3].

إن مقاربة الأمن الإنساني تبحث بشكل أساسي في الاضطرابات الوجودية التي تمس بشكل أساسي حفظ بقاء وكرامة الإنسان، وكما يتضح من خلال التصنيف المقدم للتهديدات فان امن الأفراد مهدد من

---

[1]Edward Newman, Human Security (www. isacompss .com/info/s amples/humansecurity-sample.pdf)

[2]Oscar A Gomez, Des Gas Per, United Nations Development Programme Humain Security: A Thematic Guidance Note for Regional and National Humain Development Report, 4. (http: //hdr.undp.org/sites/default/files/human_security_guidance_note_r-nhdrs.pdf)

[3]Ibids, 5.

جهة بتهديدات لا دخل للإنسان في تكونيها ;كالكوارث الطبيعية وتهديدات أخرى ارتبطت في وجودها بشكل أساسي بعجز وفشل الأجهزة الهيكلية الدولتية عن حماية مواطنيها من الحاجة ومن الخوف.

المطلب الثاني: المضامين الموسعة للأمن والتنمية مجالات معرفية مشتركة بين دراسات السلام ودراسات التنمية

تضم دراسات السلام مجموعة من التصورات النظرية التي تبحث فيطبيعة الظاهرة النزاعية وأسبابها وسبل تحقيق السلام عبر عدسة تحليل غير عسكرية، وذلك من خلال الربط بين الأمن، حقوق الانسان العدالة الاجتماعية والتنمية.

الفرع الأول: المخرجات التنموية للحكم وتأثيرها على الاستقرار الأمني حسب نظريــة الحاجات الإنسانيــة "Human Needs Theory "

بعد الحرب العالمية الثانية تأكد تصور مفاده أن الربط بين الأمن باعتباره أهم القيم الإنسانية والتنمية أمرا ضروريا، وهو الافتراض الذي بنيت عليه نظرية الحاجات الإنسانية Human Needs Theory في سبعينيات القرن الماضي.

نظرية الحاجات الإنسانية تجمع عدة تصورات تتفق حول تصور أساسي، ألا وهو أن جميع البشر لديهم حاجات أساسية مشتركة كالماء، الغذاء، الأمن، العدالة....الخ، هذه الحاجات تتحقق داخل الدولة من خلال السلع السياسية، أجهزة الشرطة، ومختلف الخدمات التي توفرها الأجهزة الحكومية أو القطاع الخاص في إطار ما تحدده الدولة، ولكن إذا شعرت الجماعات بوجود تهديد لهذه الحاجات فإن حالة العنف قد تنفجر.[1]

يميز أصحاب هذه النظرية بين المصالح والحاجات الإنسانية، وحسبهم تظهر النزاعات الإنسانية عندما لا تستطيع المجهودات البشرية أن تحقق الحاجات الأساسية، في هذه الحالة يصبح العنف لا يمكن تفاديه لأنه إذا كانت المصالح تفتح مجالا للتفاوض فإن الحاجات غير قابلة للتفاوض.[2]

---

[1]Marie Doucey: Undesstanding The Root causes of conflicts: Matters for (1) International Crisis Mangement.International. Affairs Review.(N 2 vol20) 11.1.2001

[2]H.B.Danesh;"Human Needs Theory, Conflict and peace", INSearch of an Integrated Model. In Encyclopediaof Peace Psychology, Ed D. J. Christie, (New Jersey: Hoboken Wiley-Blackwell, 2010)1.

إن علاقة الحاجات الإنسانية باندلاع حالة العنف تصور وجد سابقا في فكر ميكيافيلي وهوبز، إلا أن التصور الجديد للنزاعات بني على ثلاث عوامل أساسية وهي: التنافس، اللامساواة الهيكلية وحالة العنف(الثورة والحرب).التنافس يظهر في سياق السعي للحصول على الموارد النادرة من أجل تغطية الحاجات والمصالح بينما تكون اللامساواة الهيكلية مرتبطة بالتوزيع غير العادل للقوة والذي لا يمكن تفاديه وهو ما يمثل بداية حالة العنف وقيام الثورة لتغيير الأوضاع.[1]

أولا: مثلث العنف والحاجات الإنسانية في أنموذج"يوهان قالتونج"

يعرف يوهان غالتونغ"Johan Galtung" العنف بأنه أي اختراق أو انتهاك يمكن تفاديه للحاجات الإنسانية الأساسية، وبشكل أشمل كل ما يمس الحياة ويخلق الألم، أو يؤثر على العيش الكريم، والتهديد بالعنف هو كذلك عنف، وموضوع العنف هو أي شكل من أشكال الحياة والوجود الإنساني، فردا كان أوجماعة[2]

يظهر من خلال التعريف أن العنف عند "يوهان غالتونغ" Johan Galtung ليس عنفا جسديا ماديا فقط، لذلك فهو يقدم تصنيف ثلاثي للعنف، وأشار إلى ضرورة الوقوف عند كل شكل من أشكال العنف وتقديم تشخيص لكل شكل حتى نتمكن من التعامل معه ولأن العنف وفق "غالتونغ"Galtung مرتبط بالحاجات الإنسانية، فقد تحدث عن أربع أنواع من الحاجات الأساسية:

1-حاجات البقاء: وغيابها يقود للموت والوفاة .**2**-حاجات العيش الكريم غيابها يعني البؤس والمرض...الخ .

3-حاجات الهوية يقابلها الإقصاء والتهميش.

4-حاجات الحرية: غيابها يقود للقمع.

[1]Marie Doucey, Undestanding The Root Causes of conflicts, 4.

[2]Johan Galtung;Pioneer of Peace Research.35.Springer Science & Business Media, May 29.2013(https: //books.google.dz/books?id=tbh6mi9lBpYC&pg=PA35&source=gbs_toc_r&cad=4#v=onepage&q&f=false)

يفترض"غالتونغ" Galtung أن الحرمان من بعض الحاجات الإنسانية الأنطولوجية يخلق قوة أكبر من القوة العسكرية والبوليسية، ويقود الأفراد والجماعات إلى سلوكيات غير اجتماعية وعنيفة، بذلك ووفق تصور"غالتونغ" "Galtungالحرمان من الحاجيات الأساسية يرتبط بأشكال العنف التالية:

1/العنف البنيوي"StaucturalViolence"

يستخدم هذا المفهوم للتعبير عن الخسائر والحرمان الذي يكون سببه طبيعة المؤسسات الاجتماعية والسياسات والذي قد يمس الأفراد والجماعات، العنف البنيوي حسب "غالتونغ" »Gualting« قد يكون مرتبطا بمظاهر خاصة مثل العقوبات الاقتصادية وسياسات التمييز، اللاعدالة وسياسات الحرمان وغياب فرص العمل، بذلك فإن مصدر العنف البنيوي هي السياسات والقرارات الإدارية.[1]

فالعنف البنيوي هو عنف غير مادي تمارسه البنى السياسية، الاقتصاديةوالاجتماعية على فئة معينة من المواطنين، يقود إلى الحرمان واللاعدالة في الفرص(العمل، التعليم، التمثيل، السياسي...الخ).

2/العنف المباشر"DirectViolence"

يرتبط هذا الشكل من أشكال العنف باستخدام القوة المادية، ويظهر في صور عديدةأهمها التعذيب والقتل.

3/"العنف الثقافي""Violence Cultuel"

يمثل الضلع الثالث في مثلث العنف، وهو مرتبط بمظاهر الثقافة والجانب الرمزي والهوياتي للوجود الإنساني، فهو يشمل كل من الدين، الإيديولوجية، المعتقدات، اللغة، الفن والعلوم...التي يمكن أن تستخدم لتبرير وشرعنة العنف المباشروالبنيوي.[2]

وضع "غالتونغ" Gualting العنف الثقافي في زاوية المثلث المفرغ للعنفعندما يكون المثلث واقفا على قدمي العنف المباشر والبنيوي، فإن العنف الثقافي سيكون مشرعن العنفيين البنيوي والمباشر كما يوضحه الشكل التالي:

[1]Ibid, 32.
[2]Ibid, 41.

الشكل رقم 1: يوضح مثلث العنف عند" جون غالتونغ" « Johan Galtung »

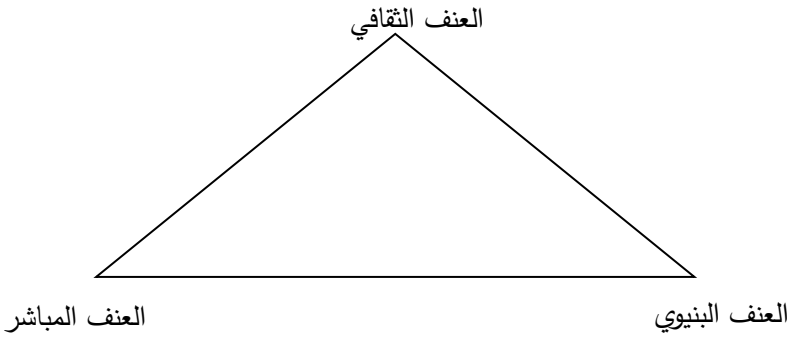

المصدر Oliver Ramsbotham ,Tom Woodhouse,Hugh Miall,Contemporary Conflict Resolution: The Prevention ,Management and Transformation of Deadly Conflicts 2nded(Cambridge: polity press.2005),10.

يتضح من خلال الشكل، أنه يتم استخدام مبررات المحافظة على القيم والمعتقدات لممارسة العنف البنيوي الذي يظهر في الإقصاء والتهميش واللاعدالة، وقد يصل الأمر إلى حد الوصول إلى العنف المباشر أي القتل والتعذيب، وفي الصورة التي يأخذ فيها رأس المثلث "العنف المباشر، يكون العنف البنيوي والعنف الثقافي مصدرا العنف المباشر.[1]

يعتبر"غالتونغ"Galtung العنف المباشر كحدث، وأن العنف البنيوي هو مسار تصاعدي وتنازلي بينما العنف الثقافي متغير"تابع"، ويعتبر أن الفرق بين الأشكال الثلاثة من العنف مثل الفرق بين الزلزال كحدث، وحركة الصفائح التكتونية كعملية وخط الصدع كشرط، وهذا يؤدي إلى عنف الطبقات حيث اعتبر أن أشكال العنف الثلاث تمثل طبقات في مثلث كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 2: يوضح طبقات العنف في مثلث "غالتونغ"« Galtung »

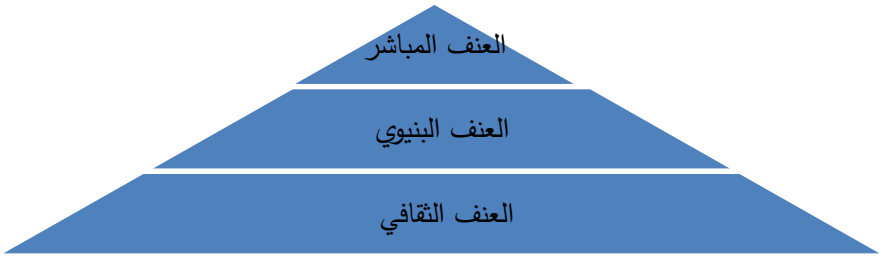

المصدر Ramsbotham , Woodhouse, Miall, Resolution: The Prevention ,Management and Transformation of Deadly Conflicts,294.

(1) Ramsbotham, Woodhouse, Miall, Resolution: The Prevention, Management and Transformation of Deadly Conflicts, 10.

يظهر المثلث تدفق مستمر عبر الزمن في الجهة السفلى من العنف الثقافي، وهو الذي يغذي الشكلين الآخرين من العنف، في الطبقة الثانية يظهر العنف البنيوي في شكل أنماط إستغلال، وفي القمة يظهر العنف المباشر وما يحمله من مظاهرقسوة البشر ضد بعضهم البعض وضد أشكال أخرى من الحياة والطبيعة.يختصر"غالتونج" تدفق السببية من العنف الثقافي عبر العنف الهيكلي إلى العنف المباشر بعبارة"العنف يولد العنف"، فعدم تلبية الاحتياجات الأساسية للمجموعات مع مرور الوقت، يشكل رواسب في اللاوعي الجماعي، ورد الفعل الوحيد هو العنف المباشر لإعادة توزيع الثروة.[1]

إن التمييز بين أشكال العنف يتطلب التمييز كذلك بين أشكال السلام، فكما للعنف أكثر من جانب فان السلام كذلك يأخذ أكثر من صورة واحدة، حيث أن مواجهة مفهومي العنف الهيكلي والعنف الشخصي المباشر يعطي صورتان للسلام وهما السلام الايجابي والسلام السلبي، فغياب العنف الشخصي المادي يقود إلى السلام السلبي، بينما يؤدي تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة في توزيع الموارد والسلطة الى تحقيق السلام الايجابي[2] وهو ما يمكن اختصاره في الشكل التالي:

الشكل رقم 3: يوضح أشكال العنف وصور السلام في انموذج "جون غالتونغ" Galtung

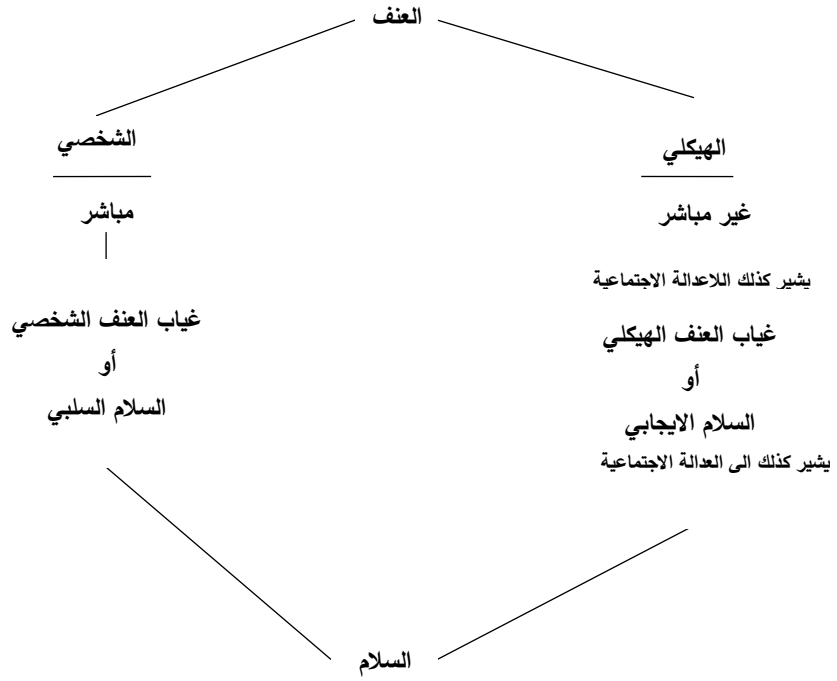

المصدر : Galtung,Violence ,Peace ,and Peace Research.183

[1]Ibid ; 294.
[2]Johan Galtung, « Violence, Peace, and Peace Research »(23-9)Journal of peace Research, 1968, 183.

يوضح الشكل أن السلام لا يعن فقط غياب العنف الجسدي، وإنما السلام يرتبط بتحقيق الحاجات المادية وغير المادية للأفراد والتي يمكن ضمانها من خلال العدالة الاجتماعية، لذلك تؤكد دراسات السلام على أن السلام مرتبط بتحقيق "التنمية العمودية "[1] التي من شأنها توفير الاحتياجات والمتطلبات الانسانية وتضمن تجنب العنف الشخصي .

إن نظرية الحاجات الإنسانية ترى أن حالة العنف تنفجر عندما يقتنع أفراد مجتمع معين أنه لا سبيل آخر للوصول إلى إحتياجاتهم وحماية حقوقهم غير العنف، وبذلك يظهر أن العامل الأساسي الذي يضمن للدولة حالة الإستقرار الأمني هي تحقيق احتياجات شعبها وأن المحرك الأساسي لحالة العنف هو عدم تأمين الاحتياجات الإنسانية الأساسية.

الفرع الثاني: نظرية "أمارتيا سن" التنمية كحرية Development As Freedom Theory

في مؤلفه "التنمية كحرية"Development AsFreedom يرى أمارتيا سن" Amartya Sen" أن التنمية هي مسار لتوسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها الأفراد، حيث بتركيزه على الحريات الإنسانية يرفض " سن" Senالتصور الضيق للتنمية الذي يختزل التنمية في الناتج القومي الإجمالي أو نصيب الفرد من الدخل القومي، أو درجة التصنيع أو التقدم التكنولوجي، أو الإبداع الاجتماعي، فالناتج الإجمالي أو نصيب الفرد هي ضرورية لتمتع أفراد المجتمع بحرياتهم، إلا أن الحرية هي كذلك مجموعة من الترتيبات الاجتماعية والاقتصادية (مثل حرية المشاركة في النقاشات العامة والمناسبات الانتخابية)، كذلك التصنيع والتطور التكنولوجي أو الحداثة الاجتماعية ضرورية للحرية الإنسانية، إلا أن الحرية تعتمد على تأثيرات أخرى[2].

في كتاباته الأولى ومن خلال ربطه بين التنمية والقدرات أشار"سن"Sen " في مقاله Development Which Way Now ? إلى أن هدف مسار التنمية يجب أن يأخذ بعين الاعتبار ما يمكن للناس القيام به وما لا يمكن مثلا: العيش طويلا، تجنب على قدر الإمكان الاعتلال والمرض، أن يتغذى بشكل جيد أن تكون لديه القدرة على القراءة والكتابة والتواصل وغير ذلك، فمسار التنمية الاقتصادية يجب النظر إليه

[1] Ibidem.
[2] Amartya Sen, Development As Freedom
(http//www: uio.no/studies/emner/matnat/ifi/ifi/inf9200/N10/readings/papers/sen.paf).

كمسار لتوسيع القدرات، حيث معالربط بين استحقاقات الفرد وقدراته تصبح التنمية "مسار لتوسيع القدراتوالحريات الفردية"[1]

بذلك يتضح في نظرية "سن""« Sen » أن الحرية هي التنمية وأن هذه الأخيرة تتطلب تجديد المصادر الرئيسية لغياب الحرية: مثل الفقر، الاستبداد، اقتصاد الضعيف، الحرمان المنهجي وإهمال المرافق العامة أو عدم القدرة على التحمل أو الإفراط في النشاطات القمعية.

عناصر الحرية واسعة، وفي معظم الأحيان نقص الحريات يكون مرتبطا مباشرة باقتصاديات الفقر حيث لا يستطيع الناس مواجهة الجوع أو الحصول على ما يكفي من الغذاء، أو على الأدوية لمواجهة الأمراض، أو فرص الحصول على لباس أو التمتع بمياه نظيفة أو صحية، بذلك فإن اللاحرية ترتبط بنقص التسهيلات والعناية الاجتماعية مثل غيابترتيبات منظمة للصحة أو تسهيلات اجتماعية أو مؤسسات فعالة لحفظ السلام المحلي والنظام، وفي حالات أخرى ترتبط اللاحرية بقمع الحريات السياسية والمدنية من طرف النظم الدكتاتورية، والقيود على حريات المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصاد للجماعة.

العلاقة بين الحرية الفردية وتحقيق التنمية الاجتماعية يمثل تواصل بنائي، ما يمكن أن يحققه الأفراد بشكل إيجابي يتأثر بالفرص الاقتصادية، الحريات السياسية، القوة الاجتماعية، وشروط مقبولة للصحة الجيدة، قواعد التعليم، وتشجيع المبادرات، الترتيبات المؤسساتية لهذه الفرص تتأثر هي الأخرى بممارسة الأفراد للحريات مثل حرية المشاركة في الخيارات الاجتماعية وفي وضع القرارات العامة التي تؤثر على هذه الفرص .[2]

-الحريات الأساسية وجودة الحياة

يؤكد "سن" « Sen »أن الحريات السياسية وحتى الاجتماعية مثل حرية المشاركة السياسية وفرص الحصول على أسس التعليم، تفضي إلى تحقيق التنمية وليس الناتج القومي الإجمالي ونموه أو التصنيع، فالحريات السياسية وتوفير أسس التعليم والرعاية الصحية هي المكونات الأساسية للتنمية، وهذه الحريات والحقوق هي كذلك فعالة في تحقيق النمو الاقتصادي ويجدر الإشارةإلى أن الأرقام المرتبطة بنصيب الفرد

[1]Emmanuelle Bènicourt, « Amartya Sen: Une Nouvelle ére pour le Dèveloppment ? Rèponse à Aleexandre Bertin », Revue Tiers Monde, (N 186) 2002 .436.
[2]Ibid, 5.

من الدخل القومي لا تعكس حقيقة رفاه الأفراد، أو تمتعهم بصحة جيدة أو مستوى معيشي مقبول خاصة أنها لا تعكس وجود مساواة وعدالة في الاستفادة من النمو الاقتصادي، فالأمريكان ذو أصول افريقية في الولايات المتحدة الأمريكية، هم أكثر فقرا مقارنة بالأمريكان البيض، على الرغم من أنهم أكثر غنا من سكان دول العالم النامي.

يميز "سن" « Sen »بين خمس أشكال من الحريات التي يرى أنها أساسية، والتي استخدمها في دراساته الامبريقية وتشمل: 1- الحريات السياسية 2 -التسهيلات الاقتصادية 3 -الفرص الاجتماعية 4 ضمانات الشفافية 5- الحماية الاجتماعية، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 4: شكل يوضح الحريات الخمس في نظرية "أمارتيا سن"« A. Sen»

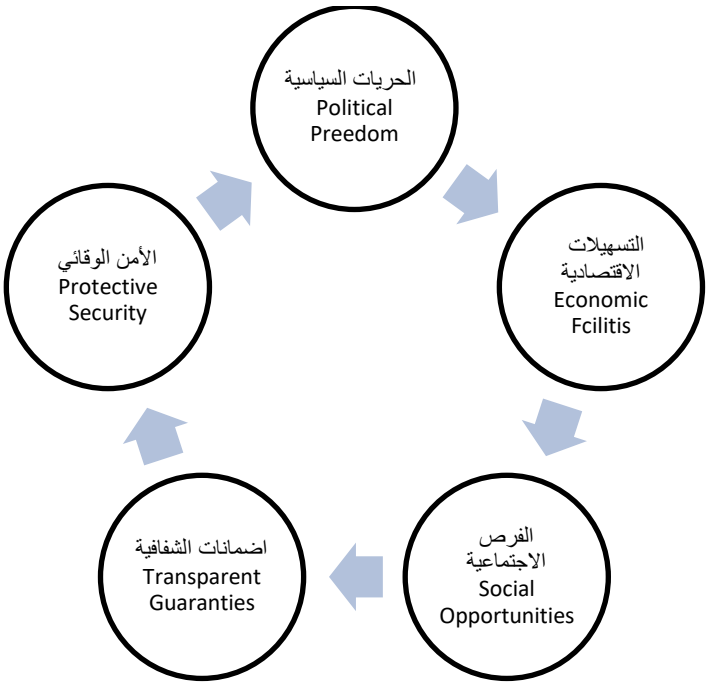

المصدر 440? Bènicourt, « Amartya Sen: Une Nouvelle ére pour le Dèveloppment

كل شكل من هذه الحقوق والفرص تساعد على تعزيز قدرات الفرد، وهي تكمل بعضها البعض وتدعم الحرية الاجتماعية بصفة عامة، فالحريات السياسية (في شكل حرية الخطاب والانتخابات) تساعد على ترقية الأمن الاقتصادي، الفرص الاجتماعية (في شكل التعليم والتسهيلات الصحية) تسهل المشاركة

الاقتصادية، التسهيلات الاقتصادية (في شكل فرص للمشاركة في التجارة والإنتاج) تساهم في زيادة الثراء الفردي، في شكل موارد عامة للتسهيلات الاجتماعية.[1]

كما أشار Adam Smith حرية التبادلات هي بحد ذاتها جزء من الحريات الأساسية للأفراد وفي المقابل يؤكد "سن" « Sen »أن حرية المشاركة في التبادلات والمساومات الاقتصادية يلعب دورا أساسيا في الحياة الاجتماعية.[2]

-الفقر واللامساواة في فكر "سن"

يرى "سن"« Sen »أن الفقر يمثل الحرمان من القدرات الأساسية، أكثر من مجرد انخفاض الدخل وهو يؤدي إلى نتائج سلبية أخرى، فالحرمان من القدرات الأساسية قد ينعكس في شكل الموت المبكر، سوء التغذية خاصة عند الأطفال، الأمراض المزمنة، الأمية على نطاق واسع وأشكال أخرى من الفشل.

مقاربة "سن" « Sen »يمكن إدراجها ضمن الدراسات النيوكلاسيكيةبتركيزه على الخيار الفردي إلى أن مقاربته ساهمت في ثراء التحليلات ذات الاهتمامات الاجتماعية والفلسفية والسياسية باهتمامه بمسائل اللامساواة، الفقر والتنمية، وتأثيره لم يتوقف عند الدراسات الأكاديمية وإنما أثر فكر"سن" « Sen »في عدد من المنظمات الدولية، حيث بالرجوع إلى تقارير البنك الدولي حول التنمية يمكن بلا شك ملاحظة مكانة فكر "سن" « Sen »خاصة فيما يتعلق بالفقر، والذي يؤكد فيها البنك الدولي أن الفقر ليس حرمان مادي فقط الذي يمكن معرفته من خلال الإيرادات أو الاستهلاك، ولكن يظهر في نقص التعليم والصحة ...الخ ويوسع المفهوم ليشمل كل متغيرات أخرى محل الحرمان من التغير، أو الحرمان من السلطة وفي ما أسماها "سن" « Sen » بقدرات الفرد، بمعنى الحريات الحقيقية.[3]

بعد حصوله على جائزة نوبل للاقتصاد عام 1998 وفي صورة جمعه بين الاقتصادي الإنساني والفلسفي وأحيانا صورة الاقتصادي النقدي، مقترحا مقاربة جدية للتنمية، ازدادت مكانة فكر "« Sen »سن" فيالبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والبنك الدولي، ويظهر هذا التقارب أولا في المكانة المركزية التي تمنح للخيارات الفردية الخاصية المميزة للفكر النيوكلاسيكي وهو تصور طرحه "سن"« Sen »، وقدمته هذه

(1)Ibid, 10-11.
(2)Ibid, 5-6.
(3)Bènicourt, « Amartya Sen: Une Nouvelle ére pour le Dèveloppment ?, 439.

المنظمات في سياساتها، وهو يمثل تطور في الفكر التنموي لأنها تأخذ بعين الاعتبار "التنوع الإنمائي" وتحدد احتياجات كل واحد.

بعد سبع سنوات من صدور التقرير الأول للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، خصص تقرير حول الفقر الإنساني، وربط الفقر في هذا التقرير بالقدرات ونقص الفرصالحقيقية. بالنسبة للبرنامج الانمائي للأمم المتحدة المكونات الأساسية للتنمية الإنسانية هي عيش حياة طويلة وبصحة جيدة، "أن تكون متعلما" وكذلك "التمتع بمستوى معيشي معقول، إلى جانب المكونات الثلاثة يضيف البرنامج خيارات أخرى" مثل الحرية السياسية، ضمان حقوق الإنسان، احترام النفس.....الخ [1]، هذه القائمة هي قريبة من فكر "سن" « Sen »حيث في مؤلفه Capability and well-beig أشار "سن"« Sen »أن العيش الكريم le bien être قد يتكون من عدة متغيرات تبدأ بالمتغيرات الابتدائية، مثل تجنب الأمراض المزمنة والموت الحصول على الغذاء الكاف إلى الأكثر تعقيدا مثل أن تكون سعيدا، الوصول إلى احترام الذات، الاهتمام بشؤون الجماعة التي ينتمي إليها.[2]

الفرع الثالث: نظرية السلام كحريةPeace as Freedom Theory

قدم "جون بارنت"Jon Barnett »« مقال بعنوان "السلام والتنمية " "Peace and Development" طور من خلاله نظرية السلام كحرية من منظور الربط بين السلام والتنمية، ومثل تصوره النظري توليفة بين نظرية السلام وغياب العنف ليوهان غالتونغ "Johan Galtung ونظرية أمارتيا سين « Amartya Sen» للتنمية كحرية. حيث رأى "بارنت"" Barnett"أن نظرية "جون غالتونغ" Galtunواضحة حول معنى وأسباب العنف ولكنها غير واضحة حول تفاصيل العنف الهيكلي.أما نظرية "سن"Senفهي تساعد في التغلب على العديد من المشاكل المرتبطة بالعنف الهيكلي ومن أهمهاالعقبات ذات الطبيعة السياسية والعمليات الاقتصادية.

وفق نظرية "السلام كحرية"، يعرف السلام من خلال التوزيع العادل للفرص الاقتصادية والحريات السياسية والاقتصادية وضمانات الشفافية والأمن الوقائي والتحرر من العنف المباشر، وتعتبر هذه النظرية أن الدولة التعددية هي أفضل أنموذج لتوفير السلام والحفاظ عليه كحرية.

[1] Ibid, 439.
[2] Ibid, 440.

أشار "Barnett" إلى أن نظريته تمثل تقاطع بين نظرية السلام ونظريات التنمية، هذه التصورات حاولت الإجابة عن سؤال لطالما طرح في دراسات السلام ودراسات التنمية، وهو "أي نوع من التنمية سيسهل ظهور المزيد من البنى الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية السلمية[1]؟. فحسب Barnettهناك تاريخ من الجهود لربط السلام والتنمية، ومع ذلك منذ نهاية الحرب الباردة كان مفهوم السلام غائبا في أدبيات التنمية، وفي الوقت نفسه ازداد اهتمام الباحثين حول أسباب عواقب الحروب الأهلية، وقد تم تحديد العديد من الأسباب المحتملة من خلال بحوث السلام مثل الموارد، الفقر، غياب الديمقراطية، وكل هذه المواضيع تعتبر شواغل رئيسية لدراسات التنمية، وهو ما فرض ضرورة الربط بين الأمن والتنمية.

أكدت دراسات ما بعد الحرب الباردة أنه توجد صلة وثيقة بين السلام والتنمية من الناحية النظرية: فالمشاكل الاقتصادية والتنمية والازدهار والنظام الاجتماعي والحرية والعلاقات الدولية والحرب هي مترابطة بشكل وثيق، هذه الارتباطات تظهر بشكل كبير في الدول النامية، بينما يسعى المجتمع الدولي لصياغة مقاربات للتدخل في الدول النامية المعرضة لخطر اللااستقرار ولاستعادة السلام وتوفير الإغاثة الإنسانية والتعمير في هذه الدول.

نظرية السلام كحرية هي نظرية أوسع للسلام وتشمل أكثر من غياب العنف المادي، فبارنت Barnett يتفق مع غالتونغGaltungحول فكرة أن السلام لا يعرف بالتناقض مع العنف، ولكنه لايقبل هذا الطرح الكلاسيكي للسلام كلية لأنحسبه يمثل نهج مفتوح العضوية، في مقابل ذلك يوسع تصور السلام كحرية ليشمل مجموعة من المعايير الإضافية المستمدة من تصور"سن" "Sen" بأن الحريات والفرص تمثل عمليات تمكين الناس من الوصول إلى القيم وإرضاء الحاجات[2].

توجد خمس حريات أساسية (الفرص الاقتصادية، الحريات الأساسية، الفرص الاجتماعية ضمانات الشفافية، والأمن الوقائي) وهذه الحريات ضرورية للتحرر من العنف المباشر، التخصيص العادل للحريات داخل وبين الأجيال .

التحرر من العنف المباشر أمر بديهي، إلا أنه توجد أشكال أخرى تقيد الحريات والفرص وتدفع إلى العنف، مثل استخراج الموارد الطبيعية من طرف الشركات متعددة الجنسيات الأجنبية والاستخدام غير

[1]Jon Barnett, « Peace and Development: Towards A New Synthesis », Journal of Peace Research (N01Vol45),January 2008,75.
[2]Ibid, 75-77.

العادل لإيراداتها في العديد من الدول الإفريقية والآسيوية، مقابل ذلك يجب ارساء ضمانات رأس المال في التخصيص وحمايةحقوق الملكية، والمعاملات يفترض أن تكون شفافة بين جميع الأطراف وتكون مرتبطة بنظام قانوني مستقل، والجهات التي تبيع هذه الموارد تكون حرة من القيود التي تمس حرياتها المدنية،وحرة في كيفية استخدام الموارد، وحرة من الحاجة إلى بيع الموارد لدفع الفرص الاجتماعية الإنسانية، بذلك يكون أصحاب حقوق الملكية أحرارا في عملية البيع، حيث يقومون بهذه العملية فقط لأنهم يحددون أن مصلحتهم في ذلك، دون أن تتعرض مواردهم للنهب، أو أنهم اضطروا لبيعها بسبب الفقر المدقع أو التهديد بالعنف[1].

في العالم المعاصر الحريات السياسية عالمية، والمعلومات أكثر قدرة على التأثير على الحياة السياسية، فأصبح بإمكان الأفراد أن يكونوا ناشطين في الأحداث التي تؤثر على حياة الآخرين، إلا أن العديد من المجتمعات تشهد قيودا مفروضة على العمليات السياسية وهياكل السلطة والحكم، وهو ما يطرح التساؤل عن كيفية مشاركة الناس في الحياة السياسية، فئة كبيرة من سكان العالم لا يستطعون السيطرة على جميع الجوانب الهامة من حياتهم، وليس بإمكانهم ممارسة تأثير مباشرة على سياسات التنفيذ.

لان الدولة لديها القدرة على تحقيق الحريات والفرص الضرورية للسلام والتنمية والمؤسسات فهنا يطرح التساؤل عن معنى الدولة التعددية أو الدولة كجمعية مدنية ينظر إليهاكمنتج للعقد الاجتماعي بين الأفراد وهو ما يمنح للدولة السيطرة على الحريات والفرص دون انتهاكها، حسب هذه النظرية كلما كانت الدول تعددية زادت فرص نجاحها في دعم الحريات والفرص، وتؤكد النظرية أن السلام والتنمية في الواقع مسائل تصميم مؤسسي، فالنظم السياسية الليبرالية أفضل نظم في موازنة الحريات وبلوغ الفرص .فالنظم الديمقراطية تظهر بوضوح التزام أقوى اتجاه البيئة المحلية والعالمية، كما أنه هناك ارتباط بين الديمقراطية الليبرالية والتحرر من العنف المباشر .

التهديد بالعنف أمر مقنع في الدول التي تكون فيها حقوق الإنسان غير مدعومة والشفافية حول المعاملات مقيدة، لذلك في عالم حيث الحريات والفرص يتم تأييدها عالميا، هذه الدول تقل فيها أشكال الحرية المقيدة، لذلك تؤكد هذه المقاربة على أن الدولة ذات الطبيعة التعددية هي الأكثر كفاءة على توفير

[1]Ibid, 82.

والحفاظ على الحريات والفرص لجميع مواطنيها في حدود سيادتها، والمدى الذي تتمكن من خلاله من إدارة العمليات العالمية التي تبني عدم الإنصاف داخل وما بين الأجيال.[1]

بتصور ليبرالي يؤكد Barnett على دور الفواعل غير الدولية إدارة المشاكل العالمية، حيث يرى أنه لابد من نظام مشاركة من الجهات الفاعلة غير الدول، وتعزيز القنوات من الاتصالات والحوار وتحسن تنسيق السياسات واحترام حقوق الإنسان وبمقاربة تقبل تحديد السيادة.

نظرية السلام كحرية: أداة تحليلية

على الرغم من أن نظرية السلام كحرية تتجاوز التحرر من العنف المباشر، فإنها توفر إطارا يحتمل أن يكون مفيدا لتوحيد فروع البحث القائمة بشأن العنف المباشر، وتقترح أنه توجد عدة عوامل قد تكون مهمة في القضاء على أسباب العنف المباشر والتي تتمثل في: توفير الفرص الاقتصادية الحريات السياسية والفرص الاجتماعية، وتوجيه المزيد من ضمانات الشفافية والأمن والوقائي وضمانات الإنصاف.

هذه المتغيرات قد تكون مؤشرات يمكن اعتمادها عند الربط بين التنمية والسلام، حيث تفترض النظرية أن التحرر من العنف المباشر بسبب حرب أهليةيكون أولوية أكبر في الديمقراطيات الليبرالية حيث توجد الحريات الاقتصادية والسياسية، ويتقبل الباحث بفكرة السلام الرأسمالي، حيث توجد علاقة قوية بين الأسواق الحرة والتجارة المفتوحة والنمو والازدهار والديمقراطية والتحرر في العنف المباشر.[2]

انعدام الشفافية في الإجراءات السياسية والاقتصادية قد تولد سخطالشعب، كما أن بعض الأدلة تشير إلى أن عدم وجود الفرص الاقتصادية أو الافتقار إلى الحماية يمكن أن يدفع إلى انضمام الأفراد إلى الجماعات المسلحة، فعدم المساواة في توزيع الحريات والفرص يمكن أن تؤدي إلى توليد المظالم التي قد تؤدي إلى تصاعد العنف، لذلك فان السلام كحرية يوحي بأن مقاصد ونهايات السلام والتنمية ينبغي أن تكون ضمان التوزيع العادل للفرص الاقتصادية، والحريات السياسية والفرص الاجتماعية وضمانات الشفافية والأمن الوقائي والتحرر من العنف المباشر[3].

بذلك يظهر أن نظرية السلام كحرية تتقاطع في الكثير من النقاط مع مقاربة الأمن الإنساني في الحرية من الحاجة والحرية من الخوف.

---

[1] Ibid, 84
[2] Ibid.85.
[3] Ibid, 86.

المبحث الثالث: الإطار المفهومي للدراسة

كل ظاهرة بحاجة إلى وسيط لغوي لتوضيحها وتفصيلها، وإرشاد الباحثين للكشف عن الحركيات السببية المكونة لها، وتمثيل خصائصها ضمن إطار التجريد أو التعميم، وبالرغم من أن الظواهر السياسية يصعب تحجيمها في مفاهيم محددة ومتفق عليها إلا أن صياغة قاعدة مفهومية ضرورة علمية لمواجهة تحديات فهم موضوع الدولة الفاشلة وارتباطه بمفهومي التنمية والأمن، لذلكيتناول هذا المبحث المفاهيم المفتاحية للدراسة والتي تم التأسيس لها نظريا .

المطلب الأول: التدرج المفهومي لظاهرة الفشل الدولاتي

قبل التطرق إلى مفهوم "**الدول الفاشلة**" يجب الوقوف عند مفهوم الدولة والأسس التي تقوم عليها كأرضية مفهومية يمكنالانطلاق منها للتعرف وتعريف الدول الفاشلة، وتجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد تعريف موحد للدولة فهذه الظاهرة المعقدة تعتبر موضوعا للدراسة من طرف مختلف العلوم والميادين البحثية، وهو ما سمح بدراستها من زوايا علمية مختلفة، فتعددت التعريفات بتعدد المنطلقات الفكرية.

يعتبر "ماكس فيبر"Max weber"الدولة بأنها "ذلك المجتمع الإنساني الذي يستطيع بنجاح احتكار الاستخدام الشرعي للقوة الفيزيقية داخل إقليم معين"[1]. فما يميز الدولة عند ماكس فيبر Max weber هو كونها مركز استخدام العنف الشرعي، وبالتالي فقدانها لهذه الخاصية يفقدها صفة الدولة، ولكن ما يؤخذ على هذا التعريف انه لا يغط ظاهرة بحجم الدولة في صورتها الحديثة حيث أن وظائف الدولة لا تتوقف عند المحافظة على الاستقرار الأمني بمفهومه الضيق.

بالنسبة "لهارود لاسكي« Harold J. Laski »فيؤكد أن" الدولة تعني وجود أعداد كبيرة من الناس الذين يدينون بالطاعة لعددمحدود نسبيا من الأفراد"[2]"فهارولد لا سكي" هنا يؤكد على عامل الطاعة في تكوين الدولة، فيمكن القولإن الطاعة عنصر مهم في الحفاظ علىالنظام العام، ولكن هذا التعريف يرتبط بعلاقة المواطن بجهاز دولته دون أن يوضح التزاماتها اتجاهه، وهذا يجعل الأساس الذي تقوم عليه الطاعة غير واضح .

يقدم التحليل الأوروبي ثلاث مستويات مفتاحيه تضمن تماسك الدولة وقوتها:

[1] Weber, le savent et la politique.86.

[2] محمد السويدي، علم الاجتماع السياسي، ميدانه وقضاياه (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية)، 35.

1-مركزية العنف والتحكم في الموارد: قدرة المراقبة الفعالة على الإقليم والحدود، فعالية مهام الدفاع والشرطةمع مراقبة القائمين عليها، جمع الضرائب، توزيع الموارد المادية.

2-الخدمات العامة والبنى التحتية مع العدالة في توزيع الثروات, احترام مختلف الأقليات وكل الفئات في المجتمع، تغطية الاحتياجات الأساسية للمواطنين (الصحية، التربوية) .

3-نظام مؤسساتي وسياسي تتوفر فيه الشروط التالية: شرعية مسارات القرارات، احترام القوانين إمكانية التداول على السلطة[1].

بذلك نجد أن الدولة هيذلك الكيان السياسي القانوني المجتمعي الذي يقيم عليه مجموعة من الأفراد بصفة دائمة ومستقرة على إقليم محدد جغرافيا، ويخضعون لسلطة سياسية معترف بها، وتتمثل وظائفها بالمفهوم الضيق في احتكار العنف الشرعي، وبالمفهوم الواسع ضمان مختلف الخدمات والسلع السياسية لمواطنيها.

بالنسبة لمصطلح "الدول الفاشلة " Failed State" فهو مصطلح حديث ولم يظهر إلا بعد نهاية الحرب الباردة، إلا أن الاهتمام الأكاديمي بالدول التي تحمل خصائص الفشل الدولاتي قد بدأ منذ الستينات، تحت تسميات مختلفة بحيث استخدم "قونار ميردال "Gunnar Myrdal"مصطلح "الدول الضعيفة"

" Weak States" إشارة إلى الدول الإفريقية حديثة الاستقلال أو الدول حديثة النشأة التي كان انسجامها واستقرارها معرضا للخطر، وهي دول قامت على حدودغير واضحة المعالم، بدون وحدة وطنية ولا حتى دينية أو ثقافيةوهذه الدول موجهة بسلطات ضعيفة ولم تستطع تحقيق نمو اقتصادي يحقق احتياجات شعوبها[2].كما استخدم "جويل ميقدال "Joël Migdalفي مؤلفه "المجتمعات القوية والدول الضعيفة: علاقة الدولة المجتمع وقدرات الدولة في العالم الثالث"

« Strong societies and weak states: state society relations and state capbilities in third world » مصطلح الدولة الضعيفةweak states ، وكذلك عام 1983 أعاد "باري بوزان" Barry Buzanاستخدام المفهوم في مؤلفه« People statesand fear »، وقد استخدم بوزان Buzanمصطلح الدول

(1)Daniel Lévine et autre ; Etats Défaillants et Terrorisme .
(http: //www.idea.fr/portail/repport/57.zapport6.pdf)
(2)Serge sur, Sur les états défaillants
(www.fulei.org/revue/serge.sur.ip?locale=frVien=page2.safhat.net/blog/?/= p 578)

الضعيفة إشارة إلى الدول العاجزة عن اختراق مجتمعاتها والتي يظهر ضعفها في عدم قدرتها على إحداث تغيرات اجتماعية، أما المجتمع في هذه الدول فهو عبارة عن فسيفساءمن المجموعات التي تناضل ضد الدولة[1].

بعد نهاية الحرب الباردةومع انكشاف النزاعات الداخلية ازداد الاهتمام بظاهرة الدول الفاشلة، ويعتبر جاكسون « Robert Jackson » من المفكرين الأوائل الذين اهتموا بهذه الظاهرة في فترة ما بعد الثنائية مستخدما مصطلح "شبة الدول" « Quasi states » إشارة إلى دول العالم الثالث التي كانت مستعمرة وحظيت دوليا بنفس الحقوق الخارجية والمسؤوليات بعد استقلالها شأنها شأن جميع الدول السيادية، إلا أن العديد منها كانت عاجزة عن امتلاك سلطة، وتشكيل المؤسسات المميزة للدول السيادية فهي دول ضعيفة في مؤسساتها السلطوية وفي تنظيم قوتها من أجل حماية حقوق الإنسان وتوفير مستوى سوسيو اقتصادي مقبول لمواطنيها، فهذه الدول حسب "جاكسون"Jackson بالرغم من وجودها القانوني إلا أنها ليست سوى "**شبه دول**"، وبخلاف الدول الصغيرة والضعيفة التي سادت عبر التاريخ والتي كانت تحافظ على بقائها بدخولها في تحالفات كما اقترح الواقعيون، فإن "شبه الدول" تشهد نوع من الرعاية الدولية.[2]

بالرغم من الاختلاف الكبير بين مفهومي "الدول الضعيفة" و"شبه دول"، إلا أنهما يدرسان نفس الظواهر وفي نفس الرقعة الجغرافية، فالضعف والعجز هنا لا يرتبط بالقدرات العسكرية ومواجهة التهديدات الخارجية إنما هو متعلقبالضعف في مواجهة المشاكل الداخلية.

بالنسبة لمفهوم الدول الفاشلة فقد استخدم لأول مرة عام 1993 في مقال قدمه جيرالد هيلمانGerald Hilmen وستيفن راتنرSteven Ratnerفي مقال نشر فيمجلة السياسة الخارجية Foreign Policyإشارة إلى ظاهرة جديدة وهي ظاهرة الدول التي أصبحت عاجزة تماما عن تحمل مسؤولياتها كعضو في الجماعة الدولية واتجاه مواطنيها[3].

على المستوى الدولي وعلى إثر سلسلة التدخلات الدولية لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والتي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية في فترة ما بعد الحرب الباردة، في العديد من الدول التي كانت

---

[1]Dina Bilgin & David Morton, 44.

[2]Robert H Jackson, Quasi states: Sovereignty, international Relations and the third world (Cambridge: Cambridge university press.1993) 21-23.

[3]Mink Nguyer ;" The Question of failed States Australia And The Nation Of State Failure" Uniya Jesiut. Social Justice Center, March 2005.pp1-12

تعاني من مشاكل داخلية (زامبيا عام 1991، السلفادور 1991، أنغولا 1991، كمبوديا 1991، الصومال 1993، يوغسلافيا 1993، هايتي 1994..)[1] أطلقت إدارة ببل كلينتون" B.Klinton "مفهوم الدول الفاشلة "**Failed states** " لوصف بعض الدول التي أصبح فشلها في لعب وظائفها الرئيسية يمثل تهديدا للأمن الدولي ; بداية ربط المصطلح بالحالة الصومالية ثم امتد إلى المناطق التي تشهد أزمات إنسانية خانقة (هايتي، ليبيريا، رواندا) ثم الجمهوريات السابقة للإتحاد السوفياتي التي فقدت السيطرة على مناطق من أقاليمها[2].

والدول الفاشلة شأنها شأن العديد من الظواهر في العلاقات الدولية لم يتم بعد وضع تعريف شامل لجميع أبعادها، فهو مصطلح مطاط، اختلفت الجهات السياسية والأكاديمية في تعريفه.

أولا: الدولة الفاشلة وفق المدخل السياسي

بالنسبة لـ"**ويليام ألسون** " Williams Alson "الدولة الفاشلة هي الدولة التي تواجه مشاكل حقيقية تعرض وحدتها وبقاءها واستمرارها للخطر"[3]، ينظر للفشل الدولاتي وفق هذا التعريف من منظور تأثيره على وحدة الكيان السيادي، إلا أن عبارة *حقيقية* لا تظهر طبيعة المشاكل التي تتعرض لها الدولة.

بالنسبة لقاموس بنغوين للعلاقات الدولية فهو يعرف الدول الفاشلة بأنها "الدول التي حدث فيها انهيار للقانون والنظام والخدمات الأساسية في دول متعددة الإثنيات وتقترن هذه الظاهرة بصراع طائفي مرير وقومية إثنية عنيفة وروح عسكرية وربما صراع إقليمي مستوطن"[4] فهذه الرؤية تربط الفشل الدولاتي بالصراع الإثني والحروب الأهلية.

فرانسيس فوكوياما "Francis Fukuyama" في مؤلفة بناء الدولة "State Building" يستخدم عبارة الدول الضعيفة "Weak State" مشيرا إلى أن كلمة "ضعيفة" هنا مرتبطة بقوة "Strength" الدولة وليس

---

(1) James D.Fearon and David D.Laitin " Neutership and the problem of Weak States " Iinternational Security, N°04 Vol (28spring 2004), 5-43.

(2) Kathia légare ; les états défaillants dans les filière terroriste .un apport nécessaire ou contingent ?
(www.hei.ularal.ca/.../hei/document.)

(3) Lévine et autre, Etats Défaillants .

(4) غراهام ايغانز ، جيفري نويهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، تر : سليم حميدان(مركز الخليج للأبحاث[.د.م.ن].1997).

بتوسعها "Scope"، بذلك لما نقول حكومات ضعيفة فهذا يشير إلى ضعف القدرات المؤسساتية في وضع وفرض السياسات وذلك راجع في أغلب الأحيان للنقص المتعلق بشرعية النظام السياسي في مجمله.[1]

تعريف "فوكوياما "Fukuyamالذي ينطلق من تصور الدولة الحديثة يوضح أن قوة الدولة تكمن في وجود نظام سياسي يحظى بالشرعية يستطيع توفير الخدمات لمواطنيه، بمقابل ذلك تظهر مواطن العجز في الدول الضعيفة في كونها لا توجد بها نظم شرعية، وهو ما جعلها مؤسساتيا ضعيفة لا تستطيع توفير احتياجات شعوبها.

من خلال ما سبق يتبين أن الدولة الفاشلة وفق وجهة النظر السياسية تتميز بثلاث خصائص أساسية:

أولا: وجود حالة من العنف الداخلي والمشاكل ذات نشأة داخلية.

ثانيا: الانهيار الداخلي للنظام وفقدانه لشرعيته ,بحيث تتوقف كل بنى السلطة أو أنها تعمل بشكل جزئي.

ثانيا: الدولة الفاشلة وفق مدخل القانون الدولي

لم يرد تعريف اصطلاحي قانوني للدول الفاشلة، لكن ظهرت وجهات نظر قانونية حول الموضوع فالفشل الدولاتي من وجهة نظر القانون الدولي يمثل عجز في تطبيق المعايير القانونية، وتنفيذ قواعد القانون الدولي ,وبذلك فان الفشل الدولاتي هو في الأساس مشكلة هيكلية لصيانة القانون والنظام الدوليين.[2]، تحتفظ الدول الفاشلة بالصفة القانونية ككيان سيادي، إلا أنها دول فقدت الأغراض العملية وقابلية الممارسة، أي انه لا يوجد هيكل أو بنية يمثل الدولة وملزم قانونيا على المستوى الداخلي وعلى المستوى الدولي، لذلك لا يكون هناك سحب للاعتراف الدولي بهذه الدولة بشكل صريح ما يؤدي لنهاية الكائن السيادي، ولكن ما يحدث هو توقف العلاقات الدبلوماسية مع أعضاء الجماعة الدولية، كما أن أي عقوبات اقتصادية أو دبلوماسية اتجاه هذه الدول لا تجدي أي نفع .[3]

---

[1]Fukuyama, State building.49.

[2]Gerard Kreijen ;State Failure, Sovereignty And Effectiveness Legal lesson on Decolonization of Sub-Saharan Africa.vol 50(Boston: Martinus Nijhoff publishers.2004), 10.

[3]Daniel Thurer ;The Failed State and International Law .International Committee of red cross .December31, 1999.(http: //www.globalpolicy.org/component/content/article/173-sovreign/30464.html).

الدولة كموضوع للقانون الدولي تتمتع بالشخصية المعنوية القانونية وهي منزلة قانونية تخول الكيان السيادي حق التمتع بالحقوق والالتزام بالواجبات في إطار القانون الدولي، وبهذه الصفة تتحمل الدولة مسؤولية أي اختراقات للمعايير الدولية، بالنسبة لمسؤولية الدولة الفاشلة اتجاه القانون الدولي في حالة وجود أي انتهاكات فانه من حيث المبدأ لا يمكن لأي دولة أن تتحمل مسؤولية أي اختراقات إذا لم يكن لديهامؤسسات أو مسؤولين خولوا حق التصرف نيابة عن الدولة، أي انه لا يمكن أن تحمل هذه الدول مسؤوليةعدم ردعها لاختراقات القانون الدولي من قبل الأفراد بالنظر لعدم توفر القوة الضرورية للتصرف إلا إن ارتكبت هذه الاختراقات من طرف شخص أو مجموعة من الأشخاص يمارسون شكل من أشكال السلطة الحكومية، أو إذا ارتكبت هذه الاختراقات من طرف حركة متمردة استطاعت الوصول إلى السلطة أو استطاعت تكوين دولة جديدة[1].

يظهر التصور القانوني للدول الفاشلة السمة الوظيفية، والتي تعني غياب المؤسسات القادرة على تمثيل الدولة على المستوى الدولي والتي لها سلطة التفاوض والتأثير على العالم الخارجي، وان وجدت فإنها كثيرا ما لا تتمتع بالثقة والإجماع.

ثالثا: الدولة الفاشلة وفق المدخل السوسيولوجي

تتميز الدول الفاشلة من وجهة النظر السوسيولوجية بظاهرتين:

أولا انهيار جوهر الحكومة وهي أجهزة الضبط وغياب ما وصفه فيبرWeberب "احتكار العنف الشرعي",ففي مثل هذه الدول الشرطة,أجهزة القضاء ,ومختلف الأجهزة التي تخدم القانون وتحافظ على النظام إما أنها زالت من الوجود أو أنها عاجزة عن أداء وظائفها.

ثانيا تتميز الدول الفاشلة وفق النظرة السوسيولوجية بحالة من العنف الوحشي الموجه لكافة فئات المجتمع نتيجة توقف المؤسسات الرسمية عن أداء عملهامقابل انفجار الوضع الداخلي.[2]

رابعا: الدول الفاشلة من منظور المنظمات والوكالات الدولية

اهتمت الوكالات الدولية بظاهرة الفشل الدولاتي بالنظر لما تمثله من خطر على مواطنيها وعلى الجماعة الدولية، وشأنها شأن أي ظاهرة سياسية فقد تعددت واختلفت تعريفات هذه المنظمات باختلاف

[1]Ibidem.
[2]Ibidem.

زاوية الاهتمام التي تبديها اتجاه الدول الفاشلة، كما يجدر التنبيه إلى أن المنظمات الدولية تستخدم تعبيرات مختلفة عند الحديث عن الدول التي تعاني من عجز في أدائها الوظيفي حيث تستخدم البعض مفهوم **الدول الفاشلة** في حين تعتمد منظمات أخرى تعبير" **الدول الهشة**" .

1- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة United Nation Development program

حسب البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة فان الدول الفاشلة Failed Stateهي: دول في مراحل مختلفة من الانتقال من النظام إلى اللا نظام، انطلاقا من الاستقرار إلى الفوضى، هذه الدول بالنظر لعجزها على مستوى التنمية والحكم، فشلت في الوفاء بالالتزامات المنوطة بالدولة في العالم المعاصر"[1] .يظهر هذا التعريف أن الفشل الدولاتي في الأساس هو فشل في الأداء التنموي وسياسات الحكم، مما يخلق شروط اللا استقرار .

2-منظمة التعاون الاقتصادي والتنميةOCDE

تستخدم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مصطلح "الدول الهشة" "Fragile State"

منذ 2005 تقدم المنظمة دليل سنوي عن أوضاع هذه الدول لمتابعة المساعدات التي تقدم للدول التي تصنف كأكثر الدول هشاشة، وحسب المنظمة الدول الهشة "Fragile State "هي الدول التي تفشل في توفير الخدمات الأساسية للفقراء، لأنها غير راغبة أو غير قادرة على القيام بذلك".[2]

هذا التعريف يركز على الجانب التنموي في العجز الدولاتي ببعديه الاقتصادي والسياسي فيظهر الجانب الاقتصادي في عدم توفير الاحتياجات الأساسية للفئة الأكثر ضعفا في المجتمع، والجانب السياسي يظهر في الفساد السياسي في صورة عدم توفر الإرادة أو في العجز المؤسساتي.

في عام 2015 أصدرت المنظمة دليلها السنوي حول الدول الهشة حاملا عنوان "دول الهشاشة 2015""States of fragility 2015" حيث أشار التقرير إلى أن هشاشة الدول تمثل التحديات التنموية لعام 2015، وتتطلب التعامل معها على مستوى خمسة أبعاد:

1]العنف، 2]العدالة، 3]المؤسسات، 4]الأمن الاقتصادي، 5]المرونة[1].

[1]United Nations Development program, African Wars and Ethnic conflicts, rebuilding failed states.2004 obtenu en parcourant: hdr.undp.org/FR/content/African-wars and-ethnic-conflicts.
[2]OCDE, Glossary of statistical terms; Fragile states,
https: //states.oced.org/glossary/detail.asp?ID=7235

2-البنـك الـدولي للإنشـاء والتعميـر International Bank for Reconstruction and Development

بالنسبة للبنك الدولي فهو يستخدم كذلك تعبير "الدول الهشة" "Fragile States" التي يضعها منذ 2002 في خانة ما يصطلح عليه "Lucus" "Low Income Contries Under Stress" الدول ذات الدخل المنخفض تحت التوتر، والدول الهشة حسب البنك الدولي هي: "الدول التي تتميز بسياسات وحكم ضعيف"[2] فالفشل الدولاتي وفق البنك الدولي هو فشل فيالحوكمة والممارسة السياسية والسياسات الحكومية .

بالنسبة لوكالات العمل الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة International Crime Threat Assessment تعرف الدول الفاشلة على أنها: "دول غير راغبة أو عاجزة على الالتزام بالمواصفات المقبولة ومسؤوليات السيطرة السيادية لإقليمها الذي قد يؤدي إلى تدهور اقتصادي حاد واضطراب سياسي يهدد الاستقرار الداخلي والإقليمي"[3]، يضيف هذا التعريف عنصر الإرادة السياسية في عدم أداء التزام الدولة بأداء وظائفها اتجاه مواطنيها.

يلاحظ أن هذه التعريفات تتفق حول تصور أن الفشل الدولاتي هو في الأساسفشل التنمويعلى المستويين السياسي والاقتصادي.

بالنسبة لمؤسسة البحث الأمريكية "project Qir force" "PAF" فإن الدول الفاشلة هي الدول التي تشهد صعوبات في السيطرة أو التحكم في مناطق معينة، حيث أن الحكومة لا تستطيع التوسع، وتضع هذه المؤسسة أربع متغيرات يمكن من خلالها تمييز الأقاليم غير الخاضعة للسيطرة الدولية:

1. مستوى تغلغل الدولة في المجتمع.
2. مدى توسع الدولة في احتكارها للعنف الشرعي.
3. مدى توسع الدولة في التحكم في حدودها.

---

(1)OCDE, States of Fragility 2015, Meeting post 2015 Ambitions (www.oecd.org/doc/states-of-fragility-2015 9789264227699 en html.)

(2)The World Bank, Enaging with Fragile states; Am IEG Renien of World Bank support to Income countries Under Stress walingt on, D.C.2006.pix.

(3)U.S interagency working group, International Crime Threat Assessment (http: //clintole.nara.gov/WH/EOP/NSC/html/document/pub45270/45270book.WG.pdf).

4. إلى أي مدى تكون الدولة موضوع تدخل أجنبي من قبل دول أو قوى أجنبية[1].يلاحظ أن تعريف هذه المؤسسة يركز بالأساس على الجانب الأمني، ويقترب من مفهوم فيبر Weber للدولة فتكون الدول الفاشلة هي دول فقدت السيطرة الأمنية على أقاليمها.

من خلال ما سبق يظهر أن الدول الفاشلة هي في الأساسدول تشهد ثغرة أو عدة ثغرات في الوظائف الحكومية الأساسيةعبر المستويات التالية [2]:

1-فجوة الأمن "Security Gap"

الوظيفة الأساسية للدولة، هي ضمان الأمن والسيطرة على إقليمها، وهذا ما تعجز عنه الدول الفاشلة. عدم سيطرة الحكومة على أراضيها يشجع التنظيمات الإرهابية والإجرامية على ممارسة أعمال عنف وإحرام ومختلف الأعمال غير المشروعة.

2- فجوة في القدرات: "Capacity Gap"

تلعب الدولة دورا رئيسيا في تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين، من خلال توفير التعليم الرعاية الصحية، وبيئة ملائمة للنمو الاقتصادي، ولكن الدول الفاشلة عاجزة عن تلبية هذه السلع بحيث يصبح المواطن عرضة للفقر والمرض والأزمات الصحية والاضطرابات السياسية.

3-فجوة في الشرعية: Legtimacy Gap

تعمل الحكومات على دعم الشرعية وحماية الحقوق الأساسية، والحريات ومشاركة المواطنين في المسار السياسي، الدول الفاشلة تشهد غياب الشرعية، مما يفتح المجال للمعارضة السياسية العنيفة، ويزيد في الفساد.

مما سبق يظهر أن الدول الفاشلة هي دول تتمتع بوجودها القانوني على المستوى الدولي ولكنها عاجزة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه مواطنيها واتجاه الجماعة الدولية وهذا العجز يتمركز على مستويين:

-على مستوى ضيق وهو فقدان مركزية العنف الشرعي في ظل صراعات داخلية.

---

[1] Angela Rebase and other; Ungoverned territories: Understanding and reducing terrorism (Risks-Santa Monica and corporation 2007).p1

[2] Centre For Global Development, State Building and Global Development: (www.cgdev.org/sites/files/2848-file-State).

-على مستوى واسع وهو العجز على تقديم الخدمات الاجتماعية لمواطنيها، وضعف التنمية الإنسانيةوفشل سياسيات الحوكمة مع غياب دولة القانون والديمقراطية.

المطلب الثاني: مفهوم التنمية التطورات والأبعاد

إن التنمية ظاهرة إنسانية اجتماعيةنشأت مع استقرار الإنسان في مجموعات منظمة بصورة حضارية راقية، إلا أن دراسات التنمية لم تأخذ أهمية كبيرة في الأبحاث والتدريس إلا بعد الحرب العالمية الثانية، حيث لم يستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره بصورة أولية في عصر الاقتصادي البريطاني "آدم سميت" "A.Smith" في الربع الأخير من القرن السابع عشر وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء، بينما أستخدم للدلالة على حدوث التطور في المجتمع مصطلي:

-التقدم المادي "Material Progress"

- التقدم الاقتصادي "Progress Economic"

و ما بين عامي 1875-1900، نشرت في أوربا كتب تناولت تطور الدستور الأثيني، الرواية الانجليزية، نظام النقل في الولايات المتحدة، الرواج وتربية الأولاد وغيرها، وقد فضل بعض المفكرين استخدام مصطلح الارتقاء "Evolution" في عناوين كتبهم، بينما فضل آخرون كلمة "النمو" "Growth"، إلا أنهم في النهاية استخدموا كلمة "تنمية" Developmentفي متن المؤلفات[1].

ظهر مفهوم التنمية لأول مرة عام 1909 عندما أسس البرلمان البريطاني "لجنة التنمية" "Development commission" لترقية التنمية الاقتصادية للمملكة البريطانية، على المستوى الأكاديمي ظهر مفهوم التنمية لأول مرة عام 1934 في مؤلف "لجوزيف شامبير" "Joseph Schumpeter" بعنوان "The Theories of Economic Development" "نظريات التنمية الاقتصادية "، ظل مفهوم التنمية إلى غاية الستينات يطغى عليه الطابع المادي الاقتصاديحيث ربط مفهوم التنمية بالتطور الاقتصادي، ونصيب الفرد من الدخل القومي[2].

[1]جمال حلاوة، على صالح، مدخل إلى علم التنمية (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع .2010)، 20.

[2]Jean Ronald Le Goute; Définir le Développent Historique et Dimensions d'un concept plurivoque Economie. politique Internationale, N°1(Février 2001) 1.2.3 Université du Québec. Vol1.

انتقد الاقتصاديون هذا التصور حول التنمية وتوجهوا نحو التمييز بين مفهوم التنمية والنمو حيث يشير "C.Furtaclo" إلى أن التنمية تأخذ على الأقل ثلاثة أبعاد:

1-البعد الأول يرتبط بتطور فعالية النظام الاجتماعي للإنتاج.

2-البعد الثاني متعلق بتلبية الاحتياجات الأساسية للشعب.

3-البعد الثالث يتعلق بتحقيق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقه الجماعات المهيمنة في مجتمع ما من خلال استخدام الموارد النادرة. [1]

فالتنمية تجاوزت النمو الاقتصادي الذي يركز على الكم الذي يحصل من خلاله الأفراد على السلع والخدمات في المتوسط، نحو التأكيدعلى المتطلبات الاجتماعية والسياسية التي تصنف استفادة حقيقية وعادلة للأفراد، فأصبحت تعرف على أنها عملية تحسين الحياة البشرية التي تتضمن ثلاثة جوانب متساوية في الأهمية:

أولها رفع المستوى المعيشي للأفراد ويتم ذلك من خلال الدخول والاستهلاك والخدمات الطبية والتعليمية ويضمن ذلكعبر تحقيق نمو اقتصادي كاف .

ثانيهما خلو الظروف المؤدية إلى نمو شعور الاحترام للذات عند الأفراد من خلال تأسيس الأنظمة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تعزز من احترام الفرد.

الجانب الثالث يرتبط بزيادة حرية الأفراد في توسيع خياراتهم[2].

بذلك فإن التنمية تتضمن أربع أبعاد أساسية:

أولا: البعد السوسيو- ثقافي لمفهوم التنمية

الرؤية الجديدة لمفهوم وتطبيقات التنمية، أقحمت البعد الاجتماعي والإنساني في مفهوم التنمية، وتم الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات غير المادية إلى جانب الاحتياجات المادية في مفهوم التنمية.

مقاربات جديدة تعرف بالاحتياجات الأساسيةظهرت في الخطاب السنوي لروبرت ماكنمارا " Robert Mc Namara" أمام مجلس البنك الدولي عام 1972، اهتمت هذه المقاربة بشكل أساسي بحكومات دول

[1] Ibid, 13.

[2] عباس علي محمد، الأمن والتنمية: دراسة حالة العراق (العراق: مركز العراق للدراسات . 2013) 25.

المحيط وانشغلت بشكل أساسي بالاحتياجات الإنسانيةالأساسية من خلال تحسين التغذية، السكن، الصحة التعليم وتشغيل مواطنيهم، وبذلك وانطلاقا من السبعينات القرن الماضي أطلق البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية OITإستراتيجيتهم حول التنمية التي تترجم الأخذ بعين الاعتبار الجانب الاجتماعي كأحد الأبعاد المكونة لمفهوم التنمية، مع اقحام تحقيق الحاجيات الأساسية في السياسات التنمية وبصفة عامة يمكن تقسيم الحاجات الأساسية إلى ثلاث أقسام رئيسية:

1)الحاجات الأساسية المادية الفردية، وتضم عناصر مثل الغذاء واللباس والمأوى.

2)الحاجات الأساسية المادية العمومية وتضم عناصر مثل الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والمرافق العامة.

3)الحاجات الأساسية المعنوية كالحرية والمشاركة والحقوق الإنسانية والهوية الثقافية والحق الفردي في المساهمة في التنمية الذاتية وفي العمل المنتج[1]

البعد الثقافي هو الآخر ظهر في خطابات الجماعة الدولية في فترة السبعينات عبر المؤتمرات غير الحكومية حول السياسات الثقافية التي نظمتها اليونسكو أو بالتعاون معها[2].

ثانيا: البعد السياسي

تتطلب التنمية سياسةنظميه متجانسة للدولة بهدف ترقية الازدهار الاقتصادي والاجتماعي لمجتمع معين، مما يثبت ضرورة تدخل القطاع العام في مسار التنمية لذلك فإن المؤسسات السياسية تلعب دورا كبيرا في ترقية التنمية الاقتصادية، وخلق الشروط الهيكلية لإدارة التحولات الاجتماعية.[3]

في هذا السياق أشارت لجنة الجنوب "South Commission" إلى أن المؤسسات الديمقراطية والمشاركة الشعبية في عملية صنع القرار، هي عناصر أساسية لتحقيق التنمية، هذه الأخيرة تشمل الحرية السياسية للأفراد والأمم[4].

---

[1]المعهد العربي للتخطيط، مفهوم التنمية جسر التنمية العدد 1 (الكويت: جانفي 2002)، 8.

[2]jean Ronald Le goute. Définir le développent, 18.

[3]Ibid . 23.

[4]South Commission The Challenges of the South (New York: Oxford University press.1990).11

في سنوات الستينات والسبعينات كانت القرارات السياسية والمؤسسات السياسية تقدم كأدوات لإستراتيجية التنمية، خلال الثمانينات فإن برامج التعديل الهيكلي فرضت استقلالية الاقتصاد عن القرارات السياسية بالدعوة لاستقلالية مؤسسات الدولة عن السوق، أما في التسعينات فقد تم إقحام مفهوم "الحوكمة" "Gouvernance" في الأدبيات التنموية، بعد التأكيد عليه من طرف البنك الدولي في استراتيجيات التنمية فازداد تأثير البعد السياسي في التنمية والذي يظهر من خلال الإدارة المسؤولة للقطاع العام، الإطار القانوني للتنمية الشفافة ودولة القانون، حيثعام 1992 ظهر مصطلح الحكم الراشد في أدبيات التنمية في وثيقة البنك الدولي بعنوان "Governance and Development" ليعكس البعد السياسي للتنمية لأنه يقترح تقنية لإدارة جديدة للإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية[1].

من خلال ما سبق يظهر أن البعد السياسي ممثلا في أطر مؤسساتية دولتية فعالة وسياسات شفافة وإرساء دولة القانون، ضروري لضمان نمو اقتصادي دائم، وسلوك اقتصادي واجتماعي يضمن العدالة في الاستفادة من ثروات الدولة، بما يوفر مستوى معيشي مقبول لسكان الدولة ويضمن الاستقرار الأمني للدولة.

رابعا: البعد الإنساني

وضع التنمية في خدمة الإنسان وخاصة الطبقات الدنيا، كانت الأولوية المركزية للتقرير العالمي حول التنمية الإنسانية عام 1991، فقد كان لفشل المقاربات التنموية وسياسات "الإصلاح الهيكلي" تكلفة إنسانية عالية نتيجة تراجع الإنفاق الحكومي على الحياة الاجتماعية مما فرض على المنظمات الدولية ضرورة مراجعة السياسات وتقديم سياسات إصلاحية بوجه إنساني، بذلك ظهر مفهوم التنمية الإنسانية كمحاولة برمجية في ظل إستراتيجية شاملة للتنمية تأخذ بعين الاعتبار تلبية الحاجات الأساسية من جهة وتحقيق النمو والفعالية الاقتصادية من جهة أخرى.[2]

هذه المقاربة فرضت توسع مفهوم التنمية فيما وراء نمو نصيب الفرد من الدخل القومي، إلى تلبية الحاجات الإنسانية الأساسية من رعاية صحية، فرص العمل، التعليم، مستوى معيشة كريم بذلك يكون النمو الاقتصادي والتنمية الإنسانية عنصران متكاملان، احدهمايسمح بتوفير المصادر المالية الضرورية التي لا يمكن الاستغناء عنها في تطبيق السياسات الاجتماعية الآخر يسمح بالارتقاء بالعامل الإنساني

[1]Le Goute, Définir le Développent, 24.
[2]Conte, le Concept de Développement.

الضروري للتطور الاقتصادي، وذلك فيسياق تشاركي وديمقراطي يسمح بتوسيع الحريات وتعميق معنى المسؤولية الجماعية وهي شروط أساسية للتنمية الإنسانية.[1]

وقد أشار تقرير التنمية الإنسانية لعام 1990 إلى أن تجربة التنمية الحالية تؤكد بقوة على أن زيادة إنتاج الثروات ليس إلا وسيلة، الهدف المنشود للتنمية يجب أن يكون تحسين المستوى المعيشي للإنسان انطلاقا من هذا يعرف التقرير التنمية الإنسانية على أنها: "مسار يعود لتوسيع الخيارات المتاحة لكل فرد العيش طويلا، ووان يتمتع بصحة جيدة، أن يكون متعلما وقادر على الحصول على الموارد الأساسية من أجل الوصول إلى مستوى معيشي مقبولإضافة إلى التمتع بحقوق الإنسان واحترم الذات.[2]

يظهر أن مقاربة التنمية الإنسانية هي مقاربة تنموية محورها الإنسان، أي توفير الحاجيات المادية وغير المادية من خلال النمو الاقتصادي والأطر المؤسساتية والقانونية، التي تضعها الدولة.

كون أن التنمية قد شملت أبعاد أربعة اقتصادية، مجتمعية، سياسية إنسانية، فقد جاءت مقاربة جديدة في سياق توسيع مفهوم التنمية، اهتمت بالاحتياجات المادية وغير المادية للأفراد وهي "التنمية الشاملة" "Comprehensive Development" هذا المفهوم الذيقدمه مجلس إدارة البنك الدولي عام 1998 مثل الإطار الذي ترجم التطور العميق لمفهوم التنمية منذ تسعينات القرن الماضي، وقد تبلور هذا المفهوم حول النقاط الارتكازية لتالية:

*استراتيجيات التنمية يجب أن تكون شاملة وفق تصور بعيد المدى ;فإطار التنمية الشاملة يهتم بشكل أساسي بالعوامل الهيكلية والاجتماعية على المدى الطويل، مثل تحسين وتوسيع خدمات الصحة والتعليم، والبني التحتية وتكوين جيل جديد من الموظفين.

*كل دولة يجب أن توجه مشروعها التنموي الخاص من خلال الاعتماد على مواطنيها ;فإطار التنمية الشاملة يؤكد على أن الدولة إذا أرادت الإصلاحات فإنها ستقوم بذلك بشراكة مع الشعب.

* كل من الحكومات، الدول المانحة، المجتمع المدني، القطاع الخاص يجب أن تتعاون تحت إدارة الدول المستفيدةمن القروض والمساعدات من أجل تسيير وتوجيه جيد للتنمية، على أن تبنى الشراكة على الشفافية والثقة المتبادلة، مما يزيد من قدرة الدول على تحضير وتنفيذ شق كبير من البرنامج.

[1]South Commission; The Challenges of The South.
[2]Rapport Mondiale sur le Développement Durable ,1990.10.

*تقارير نشاطات التنمية بجب أن تكون مبينة على نتائج ملموسة; فإطار التنمية الشاملة يؤكد على ضرورة تقييم بشكل أساسي أثر المساعدات على الشعوب وحاجياتهم[1].

ما يمكن ملاحظته في مقاربة التنمية الشاملة أنها تهتم بشكل أساسي بالعلاقة بين المساعدات الدولية التي تقدمها الدول المانحة عن طريق المؤسسات المالية العالمية، وحكومات الدول، ولكنها مقاربة شاملة لأنها تهتم بالجانب الاجتماعي، الاقتصادي والإنساني للتنمية وفق مقاربة نظمية هيكلية، من خلال إدارة داخلية لمشاريع التنمية والتاكيد على المساءلة.

فحوى إطار التنمية الشاملة يظهر في مصفوفة تبين التفاعل الذي يحدث بين العوامل الهيكلية الاجتماعية والإنسانية، والفواعل التي تدير عملية التنمية الخانة العمودية للمصفوفية، كما يراها البنك بالشكل التالي[2]:

*بنى هيكلية جديدة وحكومة نظيفة: منظومة قانونية فعالة، نظام مالي ومصرفي منظم وموجه بشكل جيد، وشبكة من الأمن الاجتماعي والبرامج الاجتماعية.

*التعليم الإنساني، والمجال الصحي وانشغالات المواطنين.

*توفير المياه والصرف الصحي، الطاقة والطرقات ووسائل النقل والاتصالات، والتنمية البيئية المستدامة والمحافظة على التراث الثقافي.

*استراتيجيات القطاع الفلاحي والعمراني، والقطاع الخاص بكل دولة.

على الجانب اليسار للمصفوفةالذي يتكون من أربع صفوف أفقية تحدد الجهات الفاعلة المشاركة في التنمية.

*الحكومة الوطنية، المقاطعات والدولة والمدينة والبلدية.

[1]Banque mondial, Cadre de Développement Intégré (web.Worldbank.org/website/external/acceullextm/projectsfre/O-cotent / Cotent MDK: 21006897 menu RK.281457^page PK: 41367^pipk: 51533.The Site).

[2]Richard Cameron Blake, The World Bank's Draft Comprehensive Development Framework and the Micro-Paradigm of Law and Development" Yale Human Rights and Development Journal.(159, vol03issue1), 2000.162-163.

*المنظمات المتعددة الأطراف والثنائية، كالأمم المتحدة التكتلات الاقتصادية الإقليمية مثل الاتحاد الأوربي، بنوك التنمية الإقليمية مثل البنك الإفريقي للتنمية.

*المجتمع المدني والجماعات الدينية، النقابات المحلية والمنظمات الدولية غير الحكومية ومجموعات السكان الأصليين، والقطاع الخاص من رجال الأعمال الوطنين والأجانب[1]

بذلك فإن من أهم مميزات هذه المقاربة أنها تبني مسار التنمية وفق تصورات خاصة بكل دولة تأخذ بعين الاعتبار خصوصياتها المجتمعية والثقافية والإمكانيات المتوفرة لديها.

بعد ما تم عرضه من تطور لمفهوم التنمية، فإن هذه الدراسة تؤسس للمتغير التنموي وفق تصور التنمية الشاملة Comprehensive Developmentبحكم أنها تتضمن عناصر مرتبطة بدور البني الهيكلية في إدارة المسار التنموي الذي يتناول بالاهتمام الأبعاد الاجتماعية الاقتصادية والإنسانية، وفق مبادرات داخلية من خلال إشراك مؤسسات المجتمع المدني، وبمساعدة تقنية ومادية دولية، على أن يحقق هذا التصور الاستقرار الأمني، بافتراض أنه يضمن الحاجات الأساسية للمواطن.

المطلب الثالث: الخارطة المفهومية للأمن والسلام

لطالما كان الأمن الهاجس الأكبر للدول عبر التاريخ، وفي حين كانت حالة اللاأمن مرتبطة بسعي القوى الكبرى لامتلاك القوة، وكانت الدولة هي المصدر الوحيد للتهديد بحكم أنها كانت تحتكر العنف، فقد شهدت مرحلة نهاية الحرب الباردة انكماش الحروب ما بين الدول، وازدياد حالات الاضطراب داخل الدول المحدودة الأداء والقدرات، ما فرض مراجعة مفهوم الأمن ومهدداته واليات حفظ السلم والأمن داخل الدول وفي النظام الدولي.

الفرع الأول: الأمن مقاربة مفهومية

يعتبر مفهوم الأمن من أكثر المسائل الخلافية المثيرة للجدل في نظريات العلاقات الدولية، فعدم وجود إجماع مفاهيمي أدى إلى تعدد التعاريف وإختلاف وجهات النظر.

[1] Ibid, 6.

أولا: مفهوم الأمن

الأمن لغة: أمنه، يأمنه، أمنا: وثق به وأطمأن إليه، أمن، يأمن، أمنا وأمانا: أطمأن ولم يخف فهو آمن[1].وقد جاء في القرآن مفهوم موسع للأمن مصداقا لقوله تعالي: ﴿فليعبدوا ربّ هذا البيت، الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف﴾[2] صدق الله العظيم.

في الخمسينات عرف أرنولد والفر Arnold Walfers الأمن قائلا: "يقصد بالأمن من وجهة النظر الموضوعية عدم وجود تهديد للقيم المكتسبة، أما من وجهة النظر الذاتية فيعني عدم وجود مخاوف من تعرض هذه القيم للخطر"[3]، بالرغم من أنه من أكثر التعريفات إجماعا حول الأمن إلا أنه لا يظهر طبيعة هذه القيم التييجب أمننتها .

يعرف والتر ليبمانWalter Lippmanالأمن بالشكل التالي "أن الأمة تبقى في وضع امن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة للتضحية بالقيم الأساسية، إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه"[4]. مفهوم ليبرمان للأمن يرتبط بالتصور التقليدي الذي يحصر مخاطر الأمن في البعد العسكري فيكون الأمن بالأساس هو الأمن القومي والقيم التي يقصدها هنا هي مقومات الدولة القومية .

مفهوم الأمن الذي له علاقة مباشرة بموضوع البحث هو المفهوم الذي قدمه روبرت ماكنمارارRobert.S McNamaraالذي أشار في مؤلفه جوهر الأمن The Essence of Security: Reflections of office"أن أمن الولايات المتحدة الأمريكية لا يعتمد على القوة العسكرية وحدها، ولا يعتمد عليها أساسا ولكنه يعتمد بنفس القدر على نماذج ثابتة للتنمية الاقتصادية والسياسية في الداخل وفي الدول النامية "[5]، هذا التصور للأمن الوطني الذي ورد في مقدمة مؤلفه يشير إلى أن الأمن يتجاوز امتلاك الدولة للقوة العسكرية وأكثر من ذلك يشير إلى أن الدول النامية لتحقيق أمنهاالذي يؤثر على أمن الدول الأخرى، يجب أن تحقق مستويات من التنمية، فالتخلف والفقر وضعف البنى الاقتصادية في دول

---

[1]يوسف شكري فرحات، معجم طلاب، (بيروت: دار الكتاب العلمية، 2001) 22.

[2]الآية 3 –4 من سورة قريش .

[3]جون بيليس، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، تر: مركز الخليج للأبحاث (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004). 414.

[4]نفس المرجع.

[5]روبرت ماكنمارا، جوهر الأمن، تر: يونس شاهين، (الهيئة المصرية العامة للنشر والتأليف، 1970)، 8.

النصف الجنوبي للكرة الأرضية، كانت أسبابا مباشرة لاندلاع الاضطرابات والعنف والثورات فيها، بالرغم من أنها أكثر استخداما للقوة العسكرية المسلحة فهي لم تستطع تحقيق الأمن، لذلك فانه لا يمكن تحقيق الأمن بالاعتماد على القوة العسكرية وحدها وإنما كلما زادت التنمية كلما زاد الأمن، فالأمن عبارة عن التنمية، ومن دون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن ويضيف ماكنامارا McNamaraأن الدول التي لا تنمو في الواقع، لا يمكن ببساطة أن تظل آمنة[1]. والتنمية التي تحقق الأمن في تصور ماكنمارا McNamara هي التنمية التي تجمع بين تنمية سياسية وتنمية اقتصادية.

ثانيا: مفهوم تهديدات الأمن الجديدة

المفهوم الموسع للأمنجاء ليتماشى مع تعدد التهديدات وتعدد المهددين وأبعاد التهديد في إطار ما سمي بتهديدات الأمن الجديدة، التي انتقلت من النمط التماثلي إلى النمط اللاتماثلي.

ظهر مصطلح التهديدات الجديدة « Les nouvelles menaces » في إطار إعادة تعريف الأمن وشاع استخدامه في التسعينات، وقد سبقته جملة من المفاهيم: التبعيات الجديدة « les nouvelles interdépendances »، التفاعلات السلبية« Interactions négatives »، التهديدات المتبادلة « Menaces transverses »، التهديدات غير العسكرية ذات الطبيعة الإستراتيجية « Menaces non militaire de caractère stratégique »، فهذه التسميات المختلفة تغطي ظواهر متشابهة وتتميز عن التهديدات التقليدية العسكرية الخارجية بجملة من الخصائص، وتسميتها بالتهديدات الجديدة ليس لأنها فعلا جديدة، فهذه التهديدات موجودة عبر التاريخ كالهجرة، الإرهاب وحتى الجريمة المنظمة، ولكنها سميت كذلك لأن الدول الصناعية رأت أنها تهددها بالأساس حيث تراجعت المخاطر التقليدية للحروب الدولتية، ولم تعد لديها عداءات اتجاه بعضها البعض، ما أدى إلى ما أسماه ببرتران " M.Bertrand"بنهاية النظام العسكري "[2]

من جانب آخر فإن هذه التهديدات ذات طبيعة جديدة لأنها غير عسكرية فهي ذات طبيعة مجتمعية وفي هذا الصدد يشير عالم الإجتماع الألماني اولريخ بيك « Ulrick beck » في كتابه "مجتمع المخاطرة العالمي" إلى أن المجتمع المعاصر هو مجتمع المخاطرة الذي يتميز بتوزيع الخطر، هذا الأخير لم يعد تهديدا خارجيا من فاعل دولاتي، وإنما أصبح عامل ذو تكوين مجتمعي أي نابع من المجتمع

[1] نفس المرجع، 125-128.

[2] Philippe Marchesin ; les nouvelles menaces, les Relation Nor-Sud de 1989 à nos jour.([S.L.E]Kharthala.2001) 33 . transmis de Bertrand ; la fin de l’ordre militaire.

الداخلي[1] وهذا النوع من التهديدات يمس بشكل مباشر أمن المواطنين الذين ازداد إدراكهم بها، كما أن التهديدات هي تهديدات عبر وطنية « Transnationale » مسهلة بعولمةا لتبادلات والتدفقات عبر الوطنية بمختلف أشكالها، وتطور الشبكات والتقنيات الحديثة التي جعلت الحدود سهلة الاختراق، وأصبح الإقليم أقل خضوعا للحكومة بحدود مادية، وحل الكرونوسياسي محل الجيوسياسي وهو ما جعل هذه التهديدات ذات طبيعة شاملة[2].

تشمل التهديدات الأمنية الجديدة العديد من الظواهر، سيتم التركيز في هذه الدراسة على الجريمة المنظمة، الإرهاب، والحرب الأهلية، وتهديدات إنسانية من أهمها حركة اللاجئين.

أولا: تعريف الارهاب

لقد تعدد تعريفات الإرهاب وقد رصدت أحد المؤلفات مائة وتسعة تعريفات له وضعها ابرز دارسي هذه الظاهرة.

يعرف عبد الناصر حريز الإرهاب على أنه "كل استخدام أو تهديد باستخدام عنف غير مشروع وقسري لخلق حالة الخوف والرعب بقصد تحقيق التأثير أو السيطرة على فرد أو مجموعة من الأفراد أو حتى المجتمع بأسره، وصولا إلى هدف معين يسعى الفاعل إلى تحقيقه"[3].

أما الموسوعة السياسية فتعرف الإرهاب على أنه: "استخدام العنف غير القانوني أو التهديد به وبأشكاله المختلفة كالاغتيال والتشويه والتعذيب والتخريب والنسف، بغية تحقيق هدف سياسي معين مثل كسر روح المقاوم والالتزام عندالأفراد، وهدم المعنويات عند الهيئات والمؤسسات، أو كوسيلة من وسائل الحصول على معلومات أو مال، وبشكل عام استخدام الإكراه لإخضاع طرف مناوئ لمشيئة الجهة الإرهابية" [4].

قد تختلف التعريفات المقدمة للإرهاب، إلا أنه هناك مجموعة من الخصائص لهذه الظاهرة تتكرر في مختلف التعريفات:

---

[1]Amandine Scherer ;Le G8 face au crime organisé, working paper N°11 ;février 2005 41. (www.g8u toronto.ca /gouvernance/sherrer-g8g.pdf.)

[2]Ibid, 34.

[3]نفس المرجع.

[4]عبد الوهاب الكيلاني، موسوعة السياسة، ج1، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1995)56.

1. استعمال أو التهديد باستخدام العنف من أجل أغراض سياسية أو اجتماعية .
2. هدف التخويف من اجل إخضاع، إجبار أو ابتزاز الأطراف الأخرى.
3. الهجوم على المدنيين أو على أي هدف غير عسكري.

الإرهاب الوطني: وهي نشاطات العنف الموجهة ضد النظام، ويمثل الهدف التقليدي للإرهاب في الاعتراض العنيف على وضع سياسي معين، وهنا كثيرا ما يتعلق الأمر بالإتيان بعامل من عوامل المعارضة عن طريق إراقة الدماء، والدمار، أكثر مما يتعلق بتحويل المجتمع ذاته[1].

حروب غير تماثلية ونزاعات الجيل الرابع: أدت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 إلى ميلاد عهد جديد من النزاعات وهو ما أسماه البعض نزاعات الجيل الرابع، الحروب غير التماثلية، والتي يقصد بها تنظيم وحدات منظمة ذات طبيعة غير دولية، لقدرات عسكرية وغير عسكرية في ظل إستراتيجية شاملة من أجل القيام بأعمال عنف تستهدف إقليم وطني لدولة معينة أو مصالح وموارد هذه الدولة الموجودة في الخارج، أو قواتها المتواجدة على أراضي أخرى، وسميت بغير التماثلية لأنها تدور بين الطرفين غير متماثلين، بين وحدات غير دولاتية (حركات إرهابية، شبكات للجريمة المنظمة...) وبين الدول وتبحث هذه التنظيمات عن المناطق الجيوبولوتيكية التي تشهد غياب الدولة[2]

ثانيا: مفهوم الجريمة المنظمة

تشير إتفاقية الأمم المتحدةلمكافحة الجريمة المنظمة إلى أنه يقصد بتعبير جماعة إجرامية منظمة "جماعة ذات هيكل تنظيمي مؤلف من ثلاثة أشخاص أو أكثر موجودة لفترة من الزمن، وتعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة والأفعال المجرمة من أجل الحصول بشكل مباشر على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى"[3].

---

[1]Silina Giotti Goletti ; "Financing Terrorism And Criminal Organizations: Differences and Similarities".ININvisible Threats: Financial and Information Technology Crimes and National Security edUmberto Gori, Ivo paparela([S.M.E]Ios press .2004)36.

[2]Jean Jacques Party ; Les Forces Terrestres En Opération: Quel Modes d'actions adopter face à des Adversaires Asymétrique .cahier de la recherche doctrinale .Octobre 2004 1-32.

[3]الجريمة المنظمة :(http: //www.hamat.alwatan.gov.kw)

أما اتفاقية مجموعة خبراء مكافحة الجريمة المنظمة للإتحاد الأوروبي فقد أشارت عام 1997 إلى أن اعتبار مجموعة أنها مجموعة جريمة منظمةيستوجب توفر أربعة شروط مركزية، وعلى الأقل اثنان من أربعة معايير ثانوية، وتتمثل المعايير المركزية فيما يلي:

1. يجب توفر مجموعة تشمل ثلاثة أشخاص على الأقل.
2. يجب أن يتعاونوا للعمل معا لمدة طويلة أو غير محددة.
3. يجب أن يكونوا مشبوهين أو حكم عليهم من قبل بسبب ارتكاب جرائم حقيقية.
4. يجب أن يكون لديهم هدف تحقيق الربح أو القوة .

أما المعايير الثانوية فتتمثل فيما يلي:

1. وجود تقسيم معين للعمل.
2. وجود نوع من الانضباط والسيطرة الداخلية .
3. استخدام العنف ووسائل أخرى للتخويف والترهيب.
4. ممارسة التأثير على القطاعين العام والخاص.
5. استخدام البنى التجارية.
6. القيام بغسل الأموال .
7. العمل على مستوى دولي. [1]

وبذلك نجد أن الجريمة المنظمة كأحد التهديدات الأمنية الجديدة هي النشاطات الإجرامية غير الشرعية التي تقوم بها مجموعة منظمة تتألف من أكثر من ثلاثة أشخاص بهدف تحقيق الربح.

تشمل الجريمة المنظمة مجموعة من النشاطات غير الشرعية سيتم تعريف أهمها بالنظر لارتباطها بالدراسة:

[1] Giatti Galetti ; Financing Terrorism And Criminal Organizations, 37-38.

1-تجارة المخدرات

يقصد بتجارة المخدرات عملية إنتاج وتسويق المخدرات، وقد أصبح ما يعرف باقتصاد المخدرات في تنامي مستمر في العديد من الدول، بالنظر لنسبة الأرباح غير المشروعة التي تحققها هذه التجارة .

2- تجارة البشر

وهي عمليات نقل الرجال، النساء والأطفال طوعا أحيانا وقسرا في غالب الأحيان عبر الحدود القطرية للعمل كخدم للمنازل أو عمال مرتهنين، كما يتم دفعهم أحيانا للمشاركة في حروب[1]، إضافة إلى الإتجار بالأعضاء البشرية .

3- التجارة غير المشروعة في السلاح

تمثل الأسلحة الخفيفة الأداة الرئيسية للجريمة المنظمة في التجارة غير المشروعة في السلاح،ويقوم عادة تاجر الأسلحة بدور رئيسي فيتحريكها وعقد الصفقات بين المصدرين والمستهلكين الذين عادة ما يمثلون إما دولا منتجة للأسلحة يبيعونها لثوار أو جماعات مناوئة أو معارضة لحكومات محددة[2].

4-الإرهاب الاجرامي

قد تشتركجماعات الجريمة المنظمة مع التنظيمات الإرهابية من أجل تحقيق امتيازات والحصول على المال ,ويسمي البعض هذه العلاقة بين الإرهاب وشبكات الجريمة المنظمة بـ "الإرهاب الإجرامي المتواصل" the Crime terror continum(CTC)، وتقوم هذه العلاقة على مستويين: المستوى الأول هو التحالفعلى مدى قصير أو طويل، وقد يأخذ هذا التحالف تشكيلة واسعة من الأغراض مثل الدعم العملياتي أو الاستفادة من الخبرة .

المستوى الثاني: هو استخدام شبكات الجريمة المنظمةللحركات الإرهابية، كأداة لنشاطاتها والعكس حيث تستخدم الحركات الإرهابية جماعات الجريمة المنظمة لتحقيق أغراضها كالحصول على الأموال أو السلاح أو حتى الدعم البشري[3].

---

[1] Ibidem.

[2] الجريمة المنظمة, 134

[3] Giatti Galetti ; Financing Terrorism And Criminal Organizations; 41

5-تعريف القرصنة البحرية

ورد تعريف جريمة القرصنة في المادة 101 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي تنص على ما يلي: [1]

"تتألف القرصنة من أحد الأفعال التالية:

(أ) أي أعمال عنف أو احتجاز غير قانونية، أو أي عمل من أعمال النهب، ترتكب لأغراض خاصة من قبل طاقم السفينة أو ركاب سفينة خاصة أو طائرة خاصة، وتوجيهها:

(1) في أعالي البحار، ضد سفينة أو طائرة أخرى، أو ضد أشخاص أو ممتلكات على متن هذه السفينة أو الطائرة ؛

(2) ضد سفينة أو طائرة أو أشخاص أو ممتلكات في مكان خارج اقليم أي دولة ؛

(ب) أي عمل من أعمال المشاركة الطوعية في تشغيل سفينة أو طائرة، مع علمها بالوقائع مما يجعلها سفينة أو طائرة قرصنة .

(ج) أي عمل من التحريض أو تسهيل عمداً فعلاً موصوفاً في الفقرة الفرعية (أ) أو (ب).

ثالثا: تعريف الحرب الأهلية

يعرف قاموس "بنغوين" للعلاقات الدولية الحرب الأهلية على أنها: "أعمال عنف داخلي طويلة الأمد تستهدف ضمان السيطرة على جهاز الدولة السياسي والقانوني، وبما أنها طويلة الأمد فإنها تختلف عن الانقلابات، وبما أنها داخلية فيمكن تمييزها عن التدخل الخارجي، وبما أنها تنطوي على عنف فيمكن تمييزها عن الصراع الطائفي، ويمكن تمييز طرفين في الحروب الأهلية: الطرف القائم على الحكم والطرف المتمرد"[2].

كما تعرف الحرب الأهلية بأنها أعمال عنف مسلح تحدث داخل الدولة واحدة بين جماعات مهمة قد تكون طبقات اجتماعية، جماعات إثنية أو دينية، تسعى للسيطرة على جهاز الدولة السياسي والقانوني

---

[1] Ocans And Law of The Sea United Nations, Legal Framework for the Repression of Piracy Under UNCLOS, Updated 09 September 2010(http: //www.un.org/depts/los/piracy/piracy_legal_framework.htm).

[2] ايفانز، نويهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، 71.

وخلال فترة الحرب عادة ما تكون هناك ثنائية في القوات المسلحة بشكل تفقد فيه الدولة أو الجهاز الدولاتي السيطرة على مركز العنف[1].

خامسا: تعريف اللاجئون

تشير اتفاقية اللاجئين لعام 1969 في مادتها الأولى الفقرة الثانية إلى أن مصطلح لاجئ يعود على "كل إنسان نتيجة لهجوم، أو غزو خارجي، احتلال أجنبي أو نتيجة لأحداث أدت لاضطراب النظام العام في جزء أو فيكامل أرجاء إقليم بلده الأصلي أو البلد الذي يحمل جنسيته تضطره لتغيير مقر إقامته المعتاد ليكون لاجئ في منطقة أخرى خارج البلد الذي يحمل جنسيته" [2]أما النازحين داخليا هم أولئك الأشخاص الذين اجبروا على الهروب، أو ترك بيوتهم وأماكن سكنهم المألوف بشكل خاص نتيجة نزاعات مسلحة أو حالات العنف العام، انتهاكات حقوق الإنسان أو الكوارث الطبيعية أو الإنسانية، دون عبور الحدود الرسمية للدولة المعترف بها دوليا [3]، يظهر من خلال هذين التعريفين إلى أن الدافع الأساسي للجوء إلى الخارج أو النزوح الداخلي هو المخاوف الأمنية للأفراد على وجودهم المادي أو كرامتهم ,وهو ما يرتبط بالمفهوم الموسع للأمن الذييربط ما بين سلامة الأراضي الإقليميةأي امن الدولة وبين أمن الأفراد.

الفرع الثالث: عمليات السلام الأممية

أوجدت منظمة الامم المتحدةمجموعة من العمليات التي تطورت حسب الحاجة والظروف والدروس المستفادة وهي:

[1]perspective Monde. La guerre civile
(http: //perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMDictionnaire?iddictionnaire=1593).

[2]Boongi Efonda Efolote ; « l'instabilité politique: cause Majeur de l'afflux des réfugiérs en Afrique ». Mouvement et enjeux sociaux.(N03). Janvier. Février 2002. 1-7. Pris de: Hck, Recueil de traités et autres texte de droit . International Conçernant les refugiers. Genève. 1988. 227.

[3]Health Deegan ; Africa Today: Cultures Economic Religion. Security, (NewYork: Rotberg. 2009) 33.

أولا: إنذار النزاعاتConflict Prevention

تشمل الإجراءات الدبلوماسية أو الهيكلية التي تمنع تحول الخلافات ما تحت أ وعبر الدولتية إلى نزاعات مسلحة. تفترض هذه العملية وضع بنى الإنذار السريع، جمع المعلومات والتحليل العلاجي لمحركات النزاع، وتشمل نشاطات الإنذار بالنزاعات إرساء معايير الثقة بين مختلف الفرقاء[1].

ثانيا: صنع السلام "peacemaking"

توجه عمليات صنع السلام للصراعات القائمة، وتشمل عادة الإجراءات الدبلوماسيةالتي تهدف إلى قيادة أطراف الصراع إلى اتفاق تفاوضي، يمكن للأمين العام للأمم المتحدة استخدام "المساعي الحميدة" لتسهيل حل النزاع وذلك قد يكون بناءا على طلب من مجلس الأمن أو الجمعية العامة .ومن المحتمل أن تشارك الحكومات والمنظمات الإقليمية والمبعوثون في إجراءات صنع السلام، كما يمكن أن تشارك في مثل هذه المهمات مجموعات غير رسمية وغير حكومية أو شخص يتصرف بشكل مستقل.

ثالثا: حفظ السلام: peacekepping"

وهي تقنية الهدف منها المحافظة على السلام مباشرة بعد توقف المعارك حيث يكون السلام هش تعمل هذه التقنية على دعم الاتفاقات التي تم التوصل إليها، وهي أساسا مبنية على الأنموذج العسكري من خلال مراقبة وقف إطلاق النار وأي تصادم محتمل بين القوات المسلحة في حالة الحرب بين دولتين فعمليات حفظ السلام هي أنموذج معقد من العوامل المدنية، العسكرية وأجهزة الشرطة التي تعمل معا من اجل إرساء سلام دائم[2].

رابعا: فرض السلام Peace Enforcement

وتشمل تطبيق استخدام الوسائل القسرية بما في ذلك استخدام القوة المسلحة، من اجل المحافظة على السلم والأمن الدوليين، وذلك في حالة تأكد وجود تهديد للسلم وفعل اعتداء، على أن تكون العملية

[1]Nations Unies, Operation de Maintien de la paix des Nations Unies: Principe et Orientation. (New York Depertment des operation de maintien de la paix), 2008, 18.
[2]Ibidem.

بناءا على موافقة مجلس الأمن، هذا الأخير الذي قد يتعاون مع المنظمات الإقليمية ومختلف الوكالات من اجل القيام بفرض السلام تحت سلطته[1].

[1] Ibid, 19.

خلاصة الفصل الأول

قدم الفصل الأول تأسيسا نظريا ومفهوميا للدراسة نستنتج منه جملة من الأفكار التي سيتم الاستعانة بها في الفصول اللاحقة:

– الدول الفاشلة حسب الفكر الواقعي هي كيانات إقليمية تعاني عجز هيكلي مؤسساتي يجعلها غير قادرة على تحقيق أساس وجودها وهو الأمن، بذلك يعود مشهد الفوضى الهوبزية ويفقد العقد الاجتماعي أساس تكوينه فتظهر الحروب الداخلية ومختلف مظاهر الحاجة.

–الفيبرية الجديدة تقدم لنا عدة مستويات للفشل الدولاتي المستوى الأول وهو المستوى الضيق مستمد من فكر" فيبر"« Weber »يوضح أن الفشل الدولاتي هو فقدان لمركزية العنف الشرعي.

المستوى الأوسع يظهر في عدم قدرة أو رغبة الدول الفاشلة في التسيير الجيد لمواردها بما يحقق توفير للسلع السياسية وفق سلم الترتيب الذي وضعه رواد الفيبرية الجديدة .

–في ظل المفهوم الموسع للأمن فان قوة الدولة لم تعد تقاس بتحقيق الأمن العسكري، ولكن أصبحت ملزمة بتحرير مواطنيها من كل أشكال الحاجة وتحريرهم من كل أشكال الخوف في ظل ظهور تهديدات ذات طبيعة عسكرية كالفقر، الحرب الأهلية، الإرهاب، الجريمة المنظمة.....الخ.

–حسب دراسات السلام فان اللاأمن يرتبط بعدم تأمين الجهاز الدولاتي حاجيات مواطنيه التي تنقسم الى حاجيات حفظ البقاء وحاجيات العيش الكريم وحاجيات الهوية، تأسيسا على ذلك فان إعادة إرساء السلام يتطلب جملة من التغيرات في شكل تنمية عمودية .

-مفهوم الأمن الذي تتمحور حوله هذه الدراسة هو المفهوم الذي قدمه روبرت ماكنامارا R.S McNamara.لذي يشير إلى أن تحقيق الأمن مرهون بتحقيق التنمية.

–أصبحت التنمية ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي الذي يضمن تراكم رأسمال كقاعدة أساسية لإحداث تغيرات عميقة في المسارات الاقتصادية والسياسية والروابط الاجتماعية للدولة، اي تحقيق الاحتياجات الأساسية المادية والمعنوية للأفراد والعيش الكريم، بالشكل الذي يضمن استقرار في مجتمع.

الفصل الثاني:

مظهرات الفشل الدولاتي :دراسة

في المؤشرات وواقع التنمية بمفهومها الشامل

الفشل الدولاتي ظاهرة معقدة، تشخيصها يتطلب تسليط الضوء على مختلف الأبعاد التي تتداخل في تكوينها، ومفهوم الدولة الفاشلة هو في الأساس يعكس تعطل الوظائف السيادية للجهاز الدولاتي ومحدودية الأداء السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والأمني للكائن السيادي، هذه الدراسة تعالج هذه الظاهرة من منظور الربط بين الأداء التنموي للدولة والمخرجات الأمنية، لذلك فانه سيتم من خلال هذا الفصل تقديم صورة عن الدول الفاشلة من خلال الوقوف عند الواقع التنموي للدول الفاشلة بأبعاده المختلفة وفق الترتيب التالي:

1-عرض المعايير التي يتم من خلالها تحديد أبعاد ومظاهر الفشل الدولاتي، ما يسمح بالتعرف وضبط قائمة الدول الفاشلةوذلك وفق ما قدمته بعض المنظمات الدولية وأهم مراكز البحوث التي تتبع أوضاع هذه الدول .

2-الوقوف عند البعد السياسي للتنمية داخل هذه الدول .

3- الأداء الاقتصادي للدولة عبر مؤشرات مختارة.

4-البعد الاجتماعي للتنمية في الدول الفاشلة .

المبحث الأول: التقارير العالمية حول الدول الفاشلة: رؤى مختلفة ومؤشرات متباينة

يعتبر موضوع قياس قوة الدولة موضوع تقليدي تطرقت إليه العديد من الدراسات، وقد اختلفت معايير قياس وتقييم قوة الدولة من وقت إلى آخر ومن حالة إلى أخرى، وهذا الاختلاف هو أمر طبيعي بحكم أن متغير القوة في حذ ذاته موضوع للتغير المستمر، ومع صعوبة وتعقيد قياس العناصر المكونة لقوة الدولة وجدت العديد المحاولات لنمذجة قياس قوة الدولة، سواء من خلال التمثيل الرياضي الذي يجمع بين العناصر المادية والعناصر المعنوية بطريقة رياضية بحتة، أو من خلال منهج السيناريوهات والاحتمالات التي تحاول تصور أكثر من وزن للدولة وفقا لتصورات سياسية يصفها الباحث ويعطي لكل واحدةمنها احتمالية حدوث، بعد نهاية الحرب الباردة ومع زيادة الاهتمام الدولي بظاهرة الدول الفاشلة ظهرت الحاجة لمتابعةهذه الدول فيما يتعلق بوتيرة الأداء الهيكلي، فاهتمت العديد من المراكز البحثية والمؤسسات العالمية بهذه الظاهرة من منظور تقديم جملة من المؤشرات التي تتحدد من خلالها درجة ومجال الفشل الدولاتي، ومنه قائمة الدول الفاشلة.

المطلب الأول: معايير الفشل الدولاتي من منظور المنظمات الدولية

في إطار سعيها لتحسين السياسات التي تحقق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للشعوب، تهتم العديد من المنظمات الاقتصادية الدولية ومن بينها البنك الدولي للإنشاء والتعمير وكذلك منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بالتحديات التي تطرحها حالة اللاأمن، والقدرات السياسية والإدارية المحدودة والأزمات الإنسانية والحكم الضعيف والضغوطات الاجتماعية التي تحدث داخل ما أسمته الدول الهشةFragile States فعملت على إصدار تقارير دورية تضع من خلالها قائمة الدول الهشة عبر العالم لتتبع وتيرة الأداء لهذه الدول وكذلك تقييم السياسات والمساعدات الدولية .

الفرع الأول: قائمة الدول الهشة وفق البنك الدولي

يهتم البنك الدولي منذ 2001 بالدول التي تعاني من هشاشة مؤسساتية، وتعاني من حالة عنف وقد شهدت أعمال البنك الدولي سلسلة من التغيرات المفاهيمية في ترتيبها لهذه الدول ;من قائمة الدول ذات الدخل المنخفض تحت التوترات Low Income Countries Under Stress List (2006–2009) إلى قائمة الدول الهشة Fragile States List (2010)، إلى القائمة المنسقة للأوضاع الهشة Harmonized List Of Fragile Situations، منذ عام 2011 تطور المفهوم والقائمة لفهم تحديات التنمية في الدول التي تشهد

حالة عنف ولا استقرار، ولأجل هذه الغاية تولى مركز النزاع، الأمن والتنمية The Center On Conflict, Security And Development (CCSD) بشكل سنوي إعداد القائمة المنسقة للأوضاع الهشة[1].

فهم التغيرات التي طرأت على اهتمامات البنك الدولي بالدول الفاشلة يتطلب الوقوف عند كل مفهوم استخدمه البنك وآليات التقييم التي اعتمدها لذلك منذ 2006.

أولا الدول ذات الدخل المنخفض تحت الاضطرابات: المفهوم والتقييم

اهتم البنك الدولي بوتيرة الفشل الدولاتي من منظور تأثيره على التنمية الإنسانية ,وقدكان البنك يطلق على هذه الدول مصطلح "الدول ذات الدخل المنخفض تحت الاضطرابات " Law-Incomcountries Under stress وتعرف اختصارا بـ "LICUS" حيث بدأ العمل بهذا المصطلح عام 2001 حينما اهتمت لجنة عمل ليكوس بوضع تقرير حول دور المساعدات الدولية في مساعدة الدول النامية على مواجهة أزماتها، وصدر تقرير اللجنة عام 2002 والذي كان من أهدافه الأساسية تقديم جملة من الاقتراحات التي تمكن البنك الدولي من مساعدة وتنمية الدول الفقيرة . ابتداءً من 2005 بدأ البنك باستخدام مصطلح "الدول الهشة"[2] "Fragile State"، ويكمن الاختلاف بين تقرير 2002 الذي استخدم مصطلح "الدول ذات الدخل المنخفض" "LICUS" وتقرير 2005 الذي استخدم مصطلح "الدول الهشة" في عدة نقاط:

– بينما يركز تقرير 2002 على عمليات بناء قدرات الدولة "CAPACITY BUILDING" فان تقرير 2005 يركز على عمليات إعادة بناء الدولة "STATE BUILDING" ذات الأهداف الأكثر توسعا ويؤكد التقرير على دور الأطراف غير الحكوماتية في ذلك.

– تعتبر عمليات بناء السلام "PEACE BUILDING" إحدى الأهداف الرئيسية لتقرير 2005 بينما لم تكن هذه العمليات وعمليات وقف النزاعات من الأهداف المركزية لتقرير 2002.

[1]The World Banks, Harmonized list of Fragile Situations. (www.worldbank.org/en/topic/fragility/conflictiolence/briel/harnonized-list-of-fragile-situations.

[2]World Bank Independent Evaluation Group, Engaging With Fragile State: An I E G Review of World Bank Support To Law Income Countries Under Stress (Washington D.C. 2006), 9.

– توجد تراتبية للدول الهشة في تقرير 2005، حيث تقسم هذه الدول إلى مجموعات ويضع التقرير برنامج عمل لكل مجموعة، بينما قدم تقرير 2002 المبادئ الأساسية للتطبيق في جميع الحالات دون تمييز.[1]

في سياق توضيح تصور البنك الدولي للدول الفاشلة، تجدر الإشارة إلى التصنيف الذي يقدمه للدول حيث يصنف البنك الدولي، الدول اعتمادا على مستوى الدخل إلى ثلاث مجموعات:

المجموعة الأولى: وتضم "الدول ذات الدخل المنخفض" "Law Income countries"و هي الدول التي يكون نصيب الدخل الفردي السنوي فيها905دولار أمريكي (2007)أو اقل، وبالنظر لشدة الفقر فيها تتحصل على مساعدات مالية وفنية من البنك الدولي والمؤسسة الدولية للتنمية.

المجموعة الثانية: وهي"الدول ذات الدخل المتوسط" "Middle Income Countries"ويشير البنك إلى أن هذه الدول تشكل موطن ثلث فقراء العالم، حيث يعيش الفرد في هذه الدول بأقل من دولارين في اليوم ونصيب الدخل الفردي فيها مابين 906 دولار و3595 دولار في السنة، وبخلاف الفقر المنتشر على نطاق واسع في الدول ذات الدخل المنخفض فان الفقر في الدول ذات الدخل المتوسط يتركز في مناطق معينة وبين مجموعات محددة ,مع ذلك يمكن لهذه الدول النفاذ إلى الأسواق المالية الدولية.

المجموعة الثالثة: "الدول الهشة ""Fragile states"تضم هذه المجموعةعدداً كبيراً من فقراء العالم حيث تعاني سياسات هذه البلدان ومؤسساتهاالرسمية من الضعف، وعدم القدرة على تقديم خدمات لمواطنيها أو محاربة الفساد أو ضمان حرية الرأي والمساءلة، وتواجه هذه البلدان في أغلب الأحيان مخاطر الصراعاتوانعدام الاستقرار السياسي. كما تتميز بمؤشرات اقتصادية متدهورة تتمثل أساسا في انخفاضمستويات نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، التي في العادة توازي نصف تلك المستويات الموجودة في البلدان المنخفضة الدخل إلى جانب معدلات وفيات الأطفال التي تزداد بواقع الضعف[2]

[1]Ibidem.
[2]The World Bank; Country Diversity.
(http//web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNA/project/0,, contentMDK: 2179281~menu pk 5067976).

-معايير الهشاشة المؤسساتية وفق البنك الدولي

يعتمد البنك الدولي في تحديد الدول الهشة على الأداء المؤسساتي لكل دولة على مستوى المعيارين الآتيين:

المعيار الأول: يتمثل في معدل دخل الفرد وفق العتبة الدولية للعينة.

المعيار الثاني: يتمثل في تقييم السياسة العامة للدولة والأداء المؤسساتي للإدارة ومؤسسات القطاع العام فالبنك يقيم الأداء الدولاتي من منظور اقتصادي مؤسساتي.[1]

بناءً على هذين المعيارين قدم البنك الدولي مجموعة الدول الهشة والتي قسمت حسب درجة الضعف إلى قسمين:

مجموعة الدول الهشة صنف" الصميم"، "Core"

مجموعة الدول الهشة صنف " الحاد "، "Severe"

مجموعة الدول الهشة صنف "الهامشي"Maegenal.[2]

ثانيا: القائمة المنسقة للأوضاع الهشة

يعتمد البنك الدول في إطار إعداده للقائمة المنسقة للأوضاع الهشة على ثلاث نظم مختلفة للترتيب.

1-نظام تقييم سياسات ومؤسسات الدول The Country Policy And InstitutionnelAssessment (CPIA).

يعتمد هذا النظام على ستة عشر مؤشرا لترتيب الدول، توزع هذه المؤشرات على أربعة أبعاد[3]:

(1) The World Bank Groupe, Which Countries are licus ? Washington DC2009(www.worldbank.org)

(2) World Bank, law- Income Countries Under Stress (Licus) Implementation Trust fund: Request for Replenishment and Special Support for Sudan.. Report No. 34831. Washington, DC;2005
(http: //www.worldbank.org/ieg/licus/IDA/R2005-0253)

(3) The World Banks, CPIA Criteria 2017.
(pubdocs.worldbank.org/en/203511467141304327/CPIA-criteria-2017v1.pdf.)

أ- الإدارة الاقتصادية

1- السياسات النقدية وسعر الصرف.

2- السياسة المالية.

3- سياسة الديون والتسيير.

ب-السياسة الهيكلية

1- التجارة.

2- القطاع المالي.

3- البيئة التنظيمية.

ج -سياسات الإدماج الاجتماعي/ الإنصاف

1- المساواة بين الجنسين.

2- حقوق استخدام الموارد العامة.

3- بناء الموارد البشرية.

4- الحماية الاجتماعية والعمل.

5- سياسات ومؤسسات الاستدامة البيئية.

د-إدارة القطاع العام والمؤسسات

1- حقوق الملكية والحوكمة القائمة على القواعد.

2- جودة إدارة الميزانية والمالية.

3- كفاءة تعبئة الإيرادات.

4- جودة الإدارة العامة.

5- الشفافية والمسائلة والفساد في القطاع العام.

2–النتائج التي يقدمها نظام تقييم سياسات ومؤسسات الدول، يمثل أرضية يستخدمها مؤشر تخصيص موارد البنك الدولي (IRAI) The World Bank's IDA[1] Resource Allocation Index

3– وجود مهمات أممية على إقليم الدولة .

بذلك تكون القائمة المنسقة للأوضاع الهشة حسب هذا الدليل هي الدول أو الأقاليم التي تكون قد تحصلت على نتيجة منسقة بين نتيجة "نظام تقييم مؤسسات وسياسات الدولة" الذي يكون 3.200 أو أقل وكذلك وجود مهمة أممية (بناء السلام، حفظ السلام) خلال السبع سنوات السابقة.[2]

الفرع الثاني: دليل الدول الهشة حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

بدأت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **Organisation Of Economic Cooperation And Development**[3] منذ 2005، باصدار تقارير عن الدول الهشة تهتم بالأداء الإنمائي الضعيف لهذه الدول ولجيرانها، والتهديد الذي يشكله ضعف الأداء الإنمائي وهشاشة الدول على الاستقرار الإقليمي والدولي.

في منتدى رفيع المستوى حول فعالية التنمية في الدول الهشة في جانفي 2005، أشارت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن الدول الهشة تتلقى مساعدات أقل من احتياجاتها ومتطلباتها للحوكمة لذلك اقترحت المنظمة اطارا للعمل الاستراتيجي للرصد المنتظم لتدفقات الموارد للدول الهشة وتقديمها إلى اجتماع المستوى الأعلى للجنة المساعدة الإنمائية في ديسمبر 2005.[4]

*IDA هي المؤسسة الدولية للتنمية وهي أحد الهياكل التابعة للبنك الدولي تعمل على مساعدة الدول الأكثر فقرا، هدفها خفض الفقر من خلال تقديم قروض (تسمى اعتمادات) وتقديم برامج لتحقيق النمو لاقتصادي، تقليص اللامساواة، وتحسين شروط معيشة الأفراد.

[2]WorldBank, Harmonized List of fragile situations 17/15 (siteresources.worldbank.org/Extlicus/Resources/ 5117771269623894864/FY15 fragile situationsList. pdf.

[3]منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هي منظمة دولية تأسست عام 1961 خلفا لمنظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي تؤدي المنظمة التي تتخذ من باريس مقرا لها ثلاث وظائف أساسية وهي:

1 تقديم الدراسات والإحصاءات– 2 توفير فضاء لتبادل الآراء والتعلم– 3 تأدية دور هيئة نشر القواعد والمعايير.

بذلك فهي وبخلاف المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، المنظمة لا تقم بأي نوع من أنواع التمويل.

[4]Organisation For Economic Co-operation and Development, A proposal For Monitoring Resource Flows to Fragile States 23nov 200. DCD/ DAC (2005) 48/ REV1(www.oecd.org/doc/conflict-fragility-resilience/docs/Monitoing-resource-flous-tofragile-states-2005.pdf).

أشار تقرير الدول الهشة لعام 2005 إلى أنه مجموعة "الدول الهشة "، هي مجموعة غير متماثلة حيث توجد اختلافات عديدة بين حالات وأوضاع الدول:

-بعض الدول تتلقى مستويات متدنية من المساعدة مقارنة باحتياجاتها.

- حالات بمؤشرات حوكمة هي أسوء بشكل هامشي، وحالا أخرى شهدت تحسنا مقارنة بدول أخرى تتلقى مساعدات.

-بعض الحالات شهدت تقلبا في تدفقات الموارد والتزام دولي منخفض.[1]

يلاحظ أن هذا التقرير يركز بشكل أساسي على المساعدات الدولية التي تتلقاها الدول الفاشلة وبشكل أقل الحوكمة وهو ما يمثل مقاربة اختزالية في دراسة هذه الظاهرة المعقدة والمركبة، لذلك كان هدف التقرير في البداية هو توفير المعلومات وتطوير آليات لاستخدام هذه المعلومات في المجالات التالية: [2]

-حاجة ومستويات المساعدة.

-الحوكمة.

-تقلب تدفقات المعونة.

-الحضور الدولي والاهتمام.

-تدفقات المعونات المتوقعة.

-تدفقات الموارد من الجهات المانحة غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية.

-جوانب أخرى من المشاركة الدولية.

-تدفق موارد أخرى.

مع زيادة الاهتمام الدولي بظاهرة الدول الفاشلة، طورت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مقاربة أكثر توسعا، معتبرةأن الهشاشة الدولية متعددة الأبعاد وتشكل تحديا عالميا، وقد عرفت المنظمة الهشاشة

[1] Ibid.3.
[2] Ibid.5

بأنها "وجود الخطر وعدم قدرة الدولة/ النظام/ أو الجماعات على إدارة، احتواء أو التكييف مع هذه المخاطر، الهشاشة تقود إلى مخرجات سلبية قد تظهر في شكل عنف، انهيار المؤسسات، حركة الأفراد واللجوء، أزمات إنسانية وحالات طوارئ أخرى".[1]

الطرح الجديد الذي قدمته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عبر تصور القدرات في مواجهة المخاطر بني عبر خمس أبعاد ;كل بعد من هذه الأبعاد يقاس من خلال التراكم والتقاء المخاطر مع قدرات الدولة النظام أو الجماعات لاحتواء، أو امتصاص أو التكيف مع هذه المخاطر.[2]

يمكن توضيح الأبعاد الخمس للهشاشة المؤسساتية من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 1: يوضح الأبعاد الخمس للهشاشة المؤسساتية وفق منظمة التعاون الاقتصادي

البعد	المؤشرات	الأهداف التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها على مستوى كل بعد
العنف Violence	*عدد الوفيات المرتبطة بحالة العنف والمعارك. *الإصابات بين الأشخاص ومعدل الإعاقة. *عدم الاستقرار السياسي من خلال متوسط الأرقام والتصورات حول عدم الاستقرار السياسي، بما في ذلك الإرهاب.	*الحد بشكل كبير من جميع أشكال العنف وما يتصل بها من معدلات الوفيات في كل مكان.
العدالة Justice	*تسجيل المواليد. *مكافحة الفساد–متوسط الأرقام والتصورات عن مدى ممارسة الحكم المدني، مؤشرات الحوكمة العالمية المكاسب الخاصة. *سيادة القانون.	*تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وضمان المساواة في الوصول إلى توفير العدالة للجميع. *الحد بشكل كبير من الفساد والرشوة على جميع المستويات.

[1]Wendy Maclinchy and Rachel Scott States of Fragility 2016: Understanding Violence. overview: violence, Fragility and Finance(Paris. OCDE 2016), 22.
[2]Ibid.23.

*تطـــوير فعاليـــة وأداء وشفافية المؤسسات. *ضـمان وصـول الجمهـور إلـى المعلومـات والحمايـة والحريـات الأساسـية وفقـا للتشـــريعات الوطنيـــة والاتفاقات الدولية.	*فعاليـة الحوكمـة فـي أداء الخـدمات العامـة وجـودة الخدمة المدنية. * درجة الاستقلال عن الضغوط السياسية، ومصداقية الحوكمة في الالتزام بالسياسات. *الجـودة التنظيميـة ويمكـن قياسـها مـن خـلال قـدرة الحوكمة على صياغة وتنفيذالسياسات واللوائح السليمة وتنمية القطاع الخاص. *التصـويت والمسـاءلة ويمكـن قياسـها مـن خـلال قـدرة المواطنين علـى المشـاركة فـي اختيـار حكومـاتهم وحريـة التعبير وتكوين الجمعيات وإعلام حر.	المؤسسات Institutions
*بحلول 2020 التوصل الى خفـــض نســـب الشـــباب العـــاطلين عـــن العمـــل أو الـــذين لايدرســـون أو لا يقومون بأي تدريب.	* مؤشر ممارسة مجال الأعمال. *سنوات التعليم. *نمو الناتج المحلي.	الأسس الاقتصادية Economic Fundations
*بنـاء قـدرة الفقـراء وحـالات الانكشـــافية، والحـــد مـــن تعرضـــهم للكـــوارث البيئيـــة، الاقتصـــــادية الاجتماعيـــة بحلول عام 2030. *تعزيـز القدرة علـى التكيـف مـــع المخـــاطر ذات الصـــلة بالكوارث الطبيعية.	*عدم المساواة. *قدرات الرعاية الصحية. *الانكشافية–تقدير مخاطر الكوارث في بلد ما اتجاه العوامل الداخلية والخارجية.	القدرة Resilience

المصدر: OECD, states of Fragility 2015 Meeting post-2015 Ambitions,(paris2015),104.

بناء على جملة المؤشرات المدرجة تحت خمسة أبعاد (العنف، المؤسسات، الأسس الاقتصادية العدالة القدرة)، قدمت منظمة التعاون الاقتصادي قائمة للدول الهشة وضعتها المنظمة في شكل خمس دوائر

متداخلة[*]،حيث قسمت الدول الهشة إلى مجموعات، كل مجموعة تعاني من الهشاشة على مستوى معين دون مستوى آخر، وفقط تسع دول من أصل 52 دولة صنفتها المنظمة بأنها هشة، تعاني من الهشاشة على مستوى الأبعاد الخمس وهي كالتالي: جمهورية إفريقيا الوسطى، التشاد، جمهورية الكونغو الديمقراطية، ساحل العاج، غينيا، هايتي، السودان سويزيلاند، اليمن.

يلاحظ أنه وإن حاولت المنظمة تغطية الهشاشة الدولية المتعددة الأبعاد من دراسة هذه الظاهرة عبر تصور أمني مؤسساتي إلاأنه تجدر إشارة إلى نقطتين:

أولا: عدم إيلاء الاهتمام للجانب الاجتماعي الذي يعتبر من أهم الأبعاد لقياس أداء الدول.

ثانيا: القائمة التي وضعتها المنظمة تشوبها الضبابية وعدم الوضوح في توقع الدول والتقدير الدقيق; حيث يظهر في الشكل أن سوريا في 2015 تعاني من هشاشة مؤسساتية على مستويين فقط،وهما العنف والمؤسسات، وفي نفس الخانة وفي نفس السنة صنفت الجزائر في نفس الخانة، وكأنها بذلك تشهد نفس حالة اللااستقرار الأمني والمؤسساتي التي تعرفها سوريا التي دخلت فيحالة حرب أهلية منذ 2011.

لم يظهر البعد الاجتماعي في تحديد قائمة الدول الهشة، إلا أن منظمة التعاون الاقتصادي أعطت خصائص مفتاحية لقائمة الدول الهشة لعام 2015، تناولت بشكل أساسي الواقع الإنساني والاجتماعي لهذه الدول: [1]

*خمسون دولة هشة واقتصاد هش تأوي 14 مليون فرد ما يعادل 20% من سكان العالم (2015).

*عدد سكان هذه الدول مرشح للارتفاع إلى 1.9 بليون شخص عام 2030 و2.6 بليون عام 2050.

*أعلى معدل للعمر المتوقع (76) في البوسنة والهرسك، وأدنى معدل (45 عام) في سيراليون (2012).

*يبلغ متوسط العمر السكاني للأشخاص الذي يعيشون في أوضاع هشة 21 عاما مقارنة بالعمر المتوسط العالمي الذي هو 30 عاما.

[*] *انظر الملحق رقم 01

[1] Ibid.31.

*يتراوح الناتج المحلي الإجمالي بين 522 مليار دولار أمريكي (نيجيريا)، وواحد مليار دولار أمريكي (جزر سليمان) (2013).

* متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي يتراوح بين 6710 دولار (العراق) و270 دولار (مالاوي) (2013).

*يتركز الفقر في الدول الهشة: ليس فقط أن هذه الدول تضم 43% من سكان العالم الذين يعيشون أقل من 1.25 دولار في اليوم، ولكن كذلك 35.8 من الأفراد الذين يعيشون أقل من 2 دولار أمريكي في اليوم.

*غالبية هذه الدول (27) من قائمة 2015، هي دول منخفضة الدخل، معظمها في افريقيا جنوب الصحراء.

قائمة الدول الهشة التي تعدها منظمة التعاون الاقتصادي في تغير مستمر، بين الفترة 2007 و2015 ثم إدراج 67 بلدا واقتصادا في قائمة الدول الهشة، بعض هذه الدول انضمت مؤخرا بعد تآكل قدراتها المؤسساتية نتيجة عدم الاستقرار السياسي والصراعات، بينما شهدت دولا أخرى تحسينات كبيرة في مجال الإدارة، وتحركت مجموعة ثالثة على شكل متذبذب حول القائمة، فمثلا عام 2014 وجدت ثمان دول (بوركينافاسو، مصر، ليبيا، مدغشقر، مالي، موريتانيا، جمهورية سوريا العربية، توفالو) بينما خرجت أربع دول أخرى من القائمة (جورجيا، جمهورية إيران الإسلامية، كازاخستان، ورواندا) في عام 2015 تغيرت القائمة مرة أخرى وعادت رواندا إلى قائمة الدول الهشة، بينما خرجت أنغولا وبوركينافاسو من القائمة وإن بقيت قريبة جدا من معايير الإدراج.[1]

المطلب الثاني: دليل صندوق دعم السلام من مفهوم الدول الفاشلة إلى مفهوم الدول الهشة

ابتداءً من عام 2005 بدأ كل من "صندوق دعم السلام" "**Fund for peace**" ومجلة " **Foreign Policy**"، بنشر تقرير سنوي حول" الدول الفاشلة**Failed States**"يعتمد هذا التقرير على أقوى وأكبر نظام لجمع المعلومات "**Thomson Dialog**" الذي يضم أعداد هائلة من المصادر المفتوحة من أخبار ومقالات وتقارير إعلامية دولية ومحلية ووثائق حكومية وتقارير وزارة الخارجية الأمريكية، بالإضافة إلى دراسات

[1]Ibid, 32

مستقلة، كما يستعمل الصندوق كأداة للتحليل برنامج "**Conflict assement system tools**" التي تعرف اختصارا بـ "**Cast**" وهي أداة لتقييم الصراعات "**Softwar Indexes**".

يتناول الدليل بالتقييم 178 دولة ذات السيادة، أي ذات العضوية في الأمم المتحدة ويقسمها الدليل إلى اثنى عشرة خانة بالشكل التالي: [1*]

الخانة الأولى المستدامة جدا Very Sustainableضمت هذه الخانة دولة واحدة في دليل 2015 وهي فنلندا برصيد 17.8.

الخانة الثانية المستدامة Sustainable ضمت هذه الخانة أربعة عشرة دولة;وهي الدول الاسكندينافية، كندا، استراليا، ألمانيا والبرتغال.

الخانة الثالثة مستقرة للغايةHighly Stable وضمت إحدى عشرة دولة ;من القارة الأوروبية فرنسا بلجيكا بريطانيا، بولندا، جمهورية سلوفينيا وجمهورية التشيك، من قارة آسيا اليابان وسنغافورة، بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

الخانة الرابعة مستقرة جدا Very Stableوضمت خمسة عشر دولة معظمها من القارة الأوروبية وقارة أمريكا الجنوبية بالإضافة إلى دولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة.

الخانة الخامسة مستقرة Stableجاء في هذه الخانة اثني عشر دولة، معظمها من أوروبا الشرقية كما تتواجد في هذه الخانة دولة الكويت وسلطنة عمان.

الخانة السادسة خطر منخفض Low Warning وضمت ثمانية عشر دولة ;تضم هذه الخانة العديد من دول أمريكا اللاتينية، ودول اوروبا الشرقية، ودولة جنوب افريقيا.

الخانة السابعة تحذيرWarning جاء في هذه الخانة تسعة عشر دولةالعديد من دول هذه الخانة من أمريكا الاتينية، كما ترتب تتموقع فيه المملكة العربية السعودية، المغرب، وتركيا.

الخانة الثامنة تحذير Warning جاء في هذه الخانة ثلاثة وعشرون دولة من ضمنها الجزائر.

الخانة التاسعة تحذير مرتفع High Warning ضمت ثمانية وعشرون دولةأولها روسيا.

الخانة العاشرة انذار Alert ضمت اثنان وعشرون دولة، تبدأ بمصر وتنهي هذه الخانة بغينيا بيساو، اي معظم دول هذه الخانة هي دول افريقية

[*]انظر الملحق رقم 02.

الخانة الحادية عشر انذار عالي High Alert ضمت اثنى عشر دولة (ساحل العاج، زمبابوي نيجيريا،باكستان، هايتي، العراق، غينيا، افغانستان، سوريا، اليمن، التشاد، جمهورية الكونغو الديمقراطية).

الخانة الثانية عشر انذار مرتفع جدا Very High Alert وجاء في هذه الخانة أربع دول افريقية (السودان، جمهورية افريقيا الوسطى، الصومال، جنوب السودان).[1]

تجدر الإشارة إلى أنه كلما نقص رصيد الدولة كلما دل ذلك على حسن أدائها وقلة الهشاشة المؤسساتية، أما إذا زاد رصيد الدولة دل ذلك على ضعف أداء الدولة وزيادة درجة الهشاشة المؤسساتية لذلك فان الدول الموجودة في خانتي الإنذار المرتفع جدا والإنذار المرتفع تعتبر أكثر الدول هشاشة وهي الدول التي يصلح عليها تعبير الدول الفاشلة .

ترتب الدول بناء على 12 مؤشرا لإنكشافية الدولة "**Indicators of StateVulnerability**" يتراوح كل مؤشر ما بين 1 إلى 10 (0 الأكثر استقرار /10 الأقل استقرار) ليكون مجموع النقاط التي تحتسب للدولة بناءا على هذه المؤشرات 120 نقطة وتكون أعلى الدول حصولا على النقاط هي الأكثر فشلا.[2]وهذه المؤشرات قسمها الدليل إلى مؤشرات اجتماعية واقتصادية وسياسية، تظهر مدى إنكشافية الدولة:

المؤشرات الاجتماعية

1-تصاعد الضغوط الديمغرافية

- تتعلق بارتفاع الكثافة السكانية وتأثيرها على توزيع المواد الغذائية والمواد الضرورية لحفظ البقاء.
- كثافة المناطق المأهولة وتأثيرها على حرية الممارسات الإنسانية بما فيها الإنتاجية الاقتصادية حرية التنقل، التفاعلات الاجتماعية، المعتقدات الدينية.
- إثارة المشاكل الحدودية واحتلال الأراضي.

[1]J. J. Messner and auther,, Fragile States Index 2015, (Washington: Fund For Peace, 2015)6-7.

[2]Fund for peace, « Failed StatesFAO », December 23rd, 2007. (www.fundforpeace.org/failed state index FAO.html)

●الضغوطات الناتجة عن توزيع السكان (التوزيع العمري، الجماعات المختلفة المتنافسة)[1]

2-الحركةالعشوائية للاجئين أو التنقل الداخلي

ويرتبط هذا المؤشر بنقص التغذية، انتشار الأمراض، ندرة المياه الصالحة للشرب، والاضطرابات، إضافة إلى عمليات الإبادة الجماعية مما يؤدي لمشاكل إنسانية واسعة داخل الدولة الواحدة أو فيما بينالدول [2].

3-الميراث العدائي الشديد الذي يولد الرغبة في الثأر لدى الجماعات المظلومة

- يكون سببه عدم المساواة واللاعدالة.
- الجرائم التي لم يتم معاقبة مرتكبيها في حق جماعة أو طائفة.
- ●مأسسة الإقصاء السياسي.
- ●سيطرة أقلية معينة على الأغلبية.[3]

4-الهجرة الدائمة والموجهة للأفراد

●تتعلق بهجرة العقول والمثقفين، المعارضين السياسيين الفارين من الاضطهاد أو السياسات القمعية.

●الهجرة الإرادية "للطبقات الوسطى" خاصة الاقتصادية منها: مثل المقاولين، رجال الأعمال،التجار بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية وتنامي الشعور بالاغتراب الداخلي.[4]

---

[1]The Fund For Peace; «Demographic pressures», December 23rd 2007, (www.fundforpeace.org/web/content)

[2]The Fund For peace; « Massive movement of refugees and internally displaced peoples », December 23rd, 2007.(. www.fundforpiace.org/web content/fsi/fsi_2.html)

[3]The Fund For Peace; « legacy of vengeance-seeking group grievance ». December 23rd, 2007 (www.fundforpeace.org/web/content/fsi/fsi_3.html.)

[4]The Fund for Peace; « Chronic and sustained human flight. December 23rd, 2007. (www.fundforpeace.org/web/content/fis/fis_4.html).

*** المؤشرات الاقتصادية**

5-التنمية الاقتصادية غير المتساوية بين الجماعات

- اللامساواة بين الجماعات في التعليم، في توزيع الثروة والتوظيف الداخلي.
- تباين مستويات الفقر، ومستويات التعليم، وزيادة وفيات الأطفال.[1]

6-التدهور الاقتصادي الحاد والمفاجئ

- تدهور اقتصادي شامل يؤثر على الدخل الفردي، وما يتبع ذلك من وفيات الأطفال، زيادة الفقر ونسب الإفلاس.
- انهيار مفاجئ وسريع للأسعار، الفوائد التجارية، نقص الاستثمارات الأجنبية، تدهور ميزان المدفوعات.
- زيادة الحرمان الاقتصادي الناتج عن سياسات التقشف الحكومي.
- زيادة النشاطات غير الشرعية، بما فيها تجارة المخدرات، تهريب البضائع والسلع، تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج.
- زيادة مستويات الفساد، والتفاعلات غير الشرعية في مختلف النشاطات العامة.
- عجز الدولة عن دفع أجور الموظفين الحكوميين، والقوات المسلحة، أو تأدية مختلف الواجبات المادية لمواطنيها مثل المعاشات.[2]

***المؤشرات السياسية**

7-إجرامية الدولة وفقدانها لشرعيتها

- انتشار الفساد المرضي، النهب المؤسساتي.
- غياب الشفافية والمحاسبة وكل معايير الحكم الراشد.
- ضعف الثقة في المؤسسات السياسية بشكل يجعل المواطنين يقاطعون الانتخابات.[3]

---

[1] The Fund for Peace; «Uneven economic development along group lines» . December 23rd, 2007 Obtenu en parcourant; www.fundforpeace.org/web/content/fsi/fsi_5.html

[2] Fund For Peace, Shap and/or severe economic decline, December 23rd, 2007. (www.fundforpeace.org/web/content/fsi/fsi_6.html)

[3] The Fund for peace, criminalization and delegitimisation of the state. December 23rd, 2007, (www. fundforpeace.org/web/content/fsi/fsi_7.html).

8-التدهور الحاد في تقديم الخدمات العامة

- الدولة لا تؤدي وظائفها الجوهرية مثل: التعليم، الشرطة، تدهور النظام الصحي، النقل.
- زيادة النشاطات غير الشرعية، بما فيها تجار المخدرات، تهريب البضائع والسلع، تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج.
- احتكار الوكالات الأمنية لخدمة النخب المهيمنة "قوات الأمن، البنك المركزي، مؤسسة الرئاسة الجمارك والاستعلامات".[1]

9-انتشار انتهاك حقوق الإنسان والحرمان من تطبيق القواعد القانونية

- ظهور سلطة شمولية أو دكتاتورية تعمل على تعطيل المسار الديمقراطي، وعمل الدستور.
- انفجار العنف السياسي اتجاه الشعب المدني.
- ارتفاع عدد المسجونين السياسيين، أو المعارضين لخطط الحسابات والمؤسساتية.
- تقييد الحقوق المؤسساتية والاجتماعية للأفراد، الجماعات والمؤسسات الثقافية.
- تقييد الحريات (حرية الصحافة، حرية الرأي، الممارسات الدينية).
- الاستخدام الداخلي للوسائل العسكرية لأهداف سياسية.[2]

10-تعدد الأجهزة الأمنية بشكل يؤدي لخلق دولة داخل دولة

- وجود ميلشيات خاصة محمية ومدعومة من طرف الدولة موجهة ضد المعارضة أو أي طائفة يمكن أن تكون رافضة للنظام.
- نخبة عسكرية تستخدمها النخب المهيمنة لتحقيق مصالحها.
- ظهور ميليشيات خاصة مسلحة قد تذهب لحد المواجهة العسكرية مع القوات النظامية "الشرعية".[3]

---

[1] The Fund for Peace; « progressive deterioration of public sense » December 23rd, 2007 (www.fundforpeace.org/web/content/fsi/fsi_9.html)
[2] The Fund for Peace; « Widespread violation of human rights ». December 23rd, 2007. (www.fundforpeace.org/web/content/fsi/fsi_9.html)
[3] The Fund for Peace; « Security apparatus ». December 23rd, 2007. (www.fundforpeace.org/web/content/fsi/fsi_10.html)

11-تنامي الانشقاقات داخل النخب

- الانقسام بين النخب الحاكمة ومؤسسات الدولة.
- استخدام النخب الحاكمة لشعارات سياسية قومية تذكر بتجارب حدودية قومية (مثل صربيا)، أو التماسك الإثني (الذي يدعو للتطهير العرقي مثلا أو الدفاع عن المعتقدات)[1].

12- تدخل أطراف سياسية خارجية

- التدخل العسكري أو شبه العسكري في الشؤون الداخلية للدول من طرف مختلف الوحدات أو الفاعلين بغية التأثير على التوازن المحلي للقوى أو الحيلولة دون تسوية نزاع معين.
- الاعتماد المفرط على تدخل المانحين، وقوات حفظ السلام[2].

بغض النظر عن الترتيب وقائمة الدول الفاشلة التي يضعها صندوق دعم السلام، فان هذه المؤشرات تبدو موضوعية وشاملة لأبعاد الفشل الدولاتي، بحيث يظهر من خلالها أن الفشل الدولاتي متعدد الأبعاد من حيث أن العجز الاقتصادي لهذه الدول والظروف الاقتصادية المتدهورة لسكان هذه الدول تؤديإلى اللاامن الاقتصادي وما يرتبط به من لا أمن صحي ولا أمن بيئي، وتظهر أن العنف البنيويالذي تمارسه هذه النظم على مواطنيها يخلق لا أمن سياسي، بذلك فان هذه الدول بأدائها المؤسساتي والهيكلي المحدود لا تستطيع ضمان أمنها القومي ولا أمن مواطنيها، من تما فان الفشل الدولاتيبناءا على جملة هذه المؤشراتهو في الأساس فشل في الأداء التنموي بأبعاده السياسية، الاقتصادية الاجتماعية .

من جهة اخرى فان، مؤشرات صندوق دعم السلام وبخلاف مؤشرات المؤسسات الأخرى تلقي الضوء على الفشل الدولاتي من منظور طبيعة العلاقة بين المجتمع، السلطة والعالم الخارجي ويعتبر صندوق دعم السلام ومجلة السياسة الخارجية أكثر تتبعا لأوضاع الدول الفاشلة، وهو ما يظهر بصدور دليل كل ستة أشهر، بمعدل دليلين في السنة.

---

[1]The Fund for Peace; « rise of factionalised elites ». December 23rd, 2007. (http: //www.fundforpeace.org/web/content/fsi/fsi_11.html).

[2]The Fund for Peace ;"Intervention of other States or External Political Actors December 23rd, 2007 (http//www. fundforpeace.org/web/content/fsi/fsi_12.html).

تجدر الاشارة الى انه منذ أن بدأ "صندوق دعم السلام" Fund For Peace ومجلة السياسة الخارجية« Foreigne Policy »بنشر الدليل السنوي لأداء الدول، اعتمادا على مجموعة المؤشرات التي سبق الإشارة إليها والى غاية عام 2014، كان الدليل يستخدم مفهوم "الدول الفاشلة"« Failed States » لتسليط الضوء والاهتمام بالخطر الذي يواجههاالأفراد إذا فشلت دولهم في التعامل مع العوامل والشروط الذي وضعها الصندوق لقياس درجة ومستوى أدائها، ويعتبر الصندوق أن الدليل السنوي الذي يقدمه الهدف منهو تمكين الناس من استخدام منصة لمناقشة ما يحدث داخل بلدانهم، وكذلك تشجيع مسؤولية الحكومة وتحديد الأولويات، والموارد لمواجهة التحديات.[1]

بعد تسع سنوات من نشر الدليل وتقييم أداء 178 دولة عبر العالم، لاحظ معدو الدليل أن بعض الدول فشلت في أداء مهامها اتجاه مواطنيها بشكل درامي، وفي حالات أخرى كانت الحكومات قوية جدا فتحولت إلى حكومات قمعية، وفي حالات كانت النخب الحاكمة تخدم مصالحهاالخاصة أو مصالح فئة أو أقلية معينة على حساب مصلحة المجتمع ككل، إلا أنه يمكن للحكومات الضعيفة مواجهة التحديات إذا أرادت ذلك، وقبلت بالتعاون لتحقيق هذا الهدف مع الجماعة الدولية وإشراك مواطنيها عبر مؤسسات المجتمع المدني، وقطاع الأعمال من أجل محاربة الفساد وتحسين الخدمات العامة والهياكل الأساسية وتحسين نظمها الضريبية ومناخها الاستثماري والتحقق من انتهاكات حقوق الإنسان، ومقاضاة مرتكبيها بذلك توصل معدو الدليل أن بعض الحكومات تحاول تحقيق هذه الأهداف للوصول الى مزيد من الاستقرار هذا من جهة، من جهة أخرى فان الدليل يضم حتى أكثر الدول قوة وأكثرها قدرة على الالتزام بالخدمات والسلع العامة، لذلك تحول "صندوق دعم السلام "نحو استخدام عبارة "الدول الهشة" Fragile» « Statesبدلا من عبارة الدول الفاشلة .[2]« FailedStates »

دليل الدول الهشة لعام 2015، قدم ترتيبا لأداء الدول خلال عشر سنوات 2006-2015، وصنف الدول إلى تسع خانات [*3]:

الخانة الأولى وهي خانة التحسن الكبير.

الخانة الثانية وهي خانة التحسن القوي .

[1]Krista Hendry, From Failed States to Fragile: Renaiming The Index. Fund For Peace, June 24, 2014, (library.foundforpeace.org/fsi14-namechange)
[2]Ibidem.

[*]أنظر الملحق رقم 03.

الخانة الثالثة وهي خانة بعض التحسن.

الخانة الرابعة وهي خانة التحسن الهامشي.

الخانة الخامسة وهي خانة التحسن التافه.

الخانة السادسه وهي خانة التدهور الهامشي.

الخانة السابعه وهي خانة الدول التي تشهد بعض السوء.

الخانة الثامنه وهي خانة التدهور .

الخانة التاسعة وهي خانة التدهور الكبير وتضم احدى عشر دولة تبدأ بتونس، وتنتهي بغينيا بيساو.

الخانة العاشرة وهي خانة التدهور الشديد;وتضم السنيغال، مالي، سوريا، ليبيا.

المبحث الثاني: الأداء السياسي للتنمية في الدول الفاشلة مصدر للحركيات السببية السياسية و البنيوية للا أمن

يعتبر النظام السياسي عامل وجودي لقيام الدولة الإقليمية، ويرتبط بقائها واستمرارها ككيان قانوني سياسي مجتمعي بقدرة هذا النظام على الوفاء بالتزاماته السيادية، والتي على رأسها الأمن والتنمية، فالدولة الإقليمية هي المسؤول الأول عن تحقيق احتياجات وتطلعات مواطنيها من حفظ البقاء إلى غاية العيش بكرامة، وتحقيق مستوى معيشي مقبول، إلا أن الدول الفاشلة ومن خلال مؤشرات الفشل التي سبق توضيحها يظهر أنها تعاني من فجوة في الأداء وهشاشة في الهياكل وهو ما يمكن توضيحه عبر هذا المبحث من خلال التطرق إلى العناصر التالية:

1-الدول الفاشلة دراسة في واقع الهياكل والمؤسسات .

2-الاستعصاء الديمقراطي واللااستقرار السياسي في الدول الفاشلة.

3-الفساد في الدول الفاشلة.

المطلب الأول: الدول الفاشلة :دراسة في واقع الهياكل والمؤسسات

تتميز الدولة المعاصرة بوجود مجموعة من التوافقات المؤسساتية، تجمع في نفس الوقت القواعد الرسمية وغير الرسمية تنظم ممارسات القطاع العام والعاملين فيه، كما تضبط سلوكات الفواعل غير الدولية، وتمثل الدساتير والقوانين مؤسسات رسمية ضابطة للنظم الفرعية الدولتية، وكل نظام فرعي يمتلك توافقات مؤسساتية بالشكل التالي: الأمن(مجموعة من المرافق العامة والخاصة، قوانين منشأة ومنظمة لقوى الجيوش والشرطة، منظومة أمنية ... الخ) الإدارة (مجموعة من المرافق العامة والخاصة سلطات مركزية ولا مركزية، ضوابط منظمة للتخصص السلطوي، إجراءات التعيين والترقية) القانون(البني الترابية لاتخاذ القرار والترتيبات المتعلقة بالتعيينات القضائية، الجمع بين السلطات التقليدية والمعاصرة) السياسية (فصل السلطات التنفيذية عن السلطتين التشريعية والقضائية، وكذلك الطريقة المحددة للوصول إلى

السلطة) كذلك تعتمد ديناميكية الدولتية المعاصرة على القدرات القائمين على السلطة والثقافة التنظيمية للنظم الفرعية الدولتية[1].

هذه الإمكانيات والقدرات التنظيمية تمكن الكيان السيادي من توفير السلع السياسية: الأمن والصحة والتعليم، الفرص الاقتصادية، النظام والقانون والبني التحتية الأساسية، إلا أن الدولة عندما لا تستطيع تقديم السلع الايجابية لمواطنيها، تكون دولة فاشلة والتي تشهد حالة من تدهور الخدمات العامة والممارسة القانونية، يبدأ هذا الواقع بشكل تدريجي في شكل حركة حلزونية إلى أن تفقد الدولة شرعيتها بسبب عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها اتجاه مواطنيها وتفقد مركزية العنف الشرعي لصالح فواعل غير دولاتية مما يخلق دولة داخل دولة، [2] وتتآكل المؤسسات النظامية بشكل تدريجي، مقابل ذلك توجد الفواعل غير الدولاتية لنفسها ترتيبات مؤسساتية حيث يضعون قواعد وضوابط وعدالة خاصة بهم يطبقونها على الأقاليم التي يسيطرون عليها بمليشياتهم العسكرية.

يزداد تدهور الأداء الدولاتي خلال فترات اللا استقرار والحروب الأهلية، فمن اخطر النتائج المترتبة على الحرب الأهلية هي الانهيار السياسي الذي يتجسد في انحصار سلطة النظام السياسي وعدم قدرة الحكومة على تقديم سلع سياسية لمواطنيها، وهو واقع دولة جنوب السودان التي كدولة جاءت إلى الوجود بعد فترة طويلة من الحرب ورثت بنى تحتية ضعيفة ومناخ سياسي مضطرب، قدرة محدودة على الحكم ومؤسسات دولية ضعيفة، أزمات مالية وانقسامات عرقية عنيفة مما أدى إلى إعادة اندلاع حرب أهلية في مرحلة ما بعد الاستقلال عن الشمال، ما اثر بشكل كبير على الأداء الحكومي وعمق من درجة الفشل الدولاتي، هذه الحقائق أكدهاالتقرير السنوي الذي أصدره البنك الدولي حول الحكم وعمل المؤسسات الدولية في جوان 2016، والذي أشار إلى أن أكثر الدول سوءا من حيث جودة السياسات والمؤسسات هي جمهورية إفريقيا الوسطى والسودان واريتريا ثم جنوب السودان، هذه الدول نفسها تصنف كأكثر الدول فشلا في العالم بموجب مختلف التقارير الدولية، وقد شهد جنوب السودان تراجعا في الأداء المؤسساتي بعد اندلاع الحرب الأهلية عام2013 فيما تحصلت على قيمة2,0عام2014 في مؤشر CPIA وهو تقرير

[1]Jonathan Dijon, « Conceptualisation des Causes et des Conséquences des Etats Défaillants: Analyse critique de la documentation ». Crisis states working papers series(no2)، Janvier 2008 ،43.

[2]Irma Halilovic and Auther, Failed States, How The United Nations Should deal with Them. Scientific Paper, Vienna, January 2012(https: //acuns.org/wp-content/uploads/2013/01/UN-in-Failed-states.pdf).

سنوي حول إفريقيا يقدم من خلاله قياس جودة سياسات ومؤسسات الدول الإفريقية، ويتكون دليلCPIA من ستة عشر مؤشرا تتوزع عبر أربع مجموعات:

1-الإدارة الاقتصادية.

2-السياسة البنيوية.

3-سياسة مكافحة الإقصاء الاجتماعي وترقية المساواة.

4- تسيير ومأسسة القطاع العام.

بناء على هذه المؤشرات تقيم الدول على سلم من1 (ضعيف) والقيمة 6(قوي)، بالنسبة لجنوب السودان فقد شهدت تراجعا في الأداء المؤسساتي بعد اندلاع الحرب الاهلية عام 2013ففي حين تحصل عام 2014على رصيد 2.0 فانها عام2015 تحصلت على قيمة1,9و هو رصيد أدنى من القيمة المتوسطة التي وضعها البنك الدولي وهي3,2.

وقد جاء تطورمؤشرCPIAلجنوب السودان بالشكل التالي:

الشكل رقم 5: مؤشر جودة السياسات والمؤسسات لدولة جنوب السودان

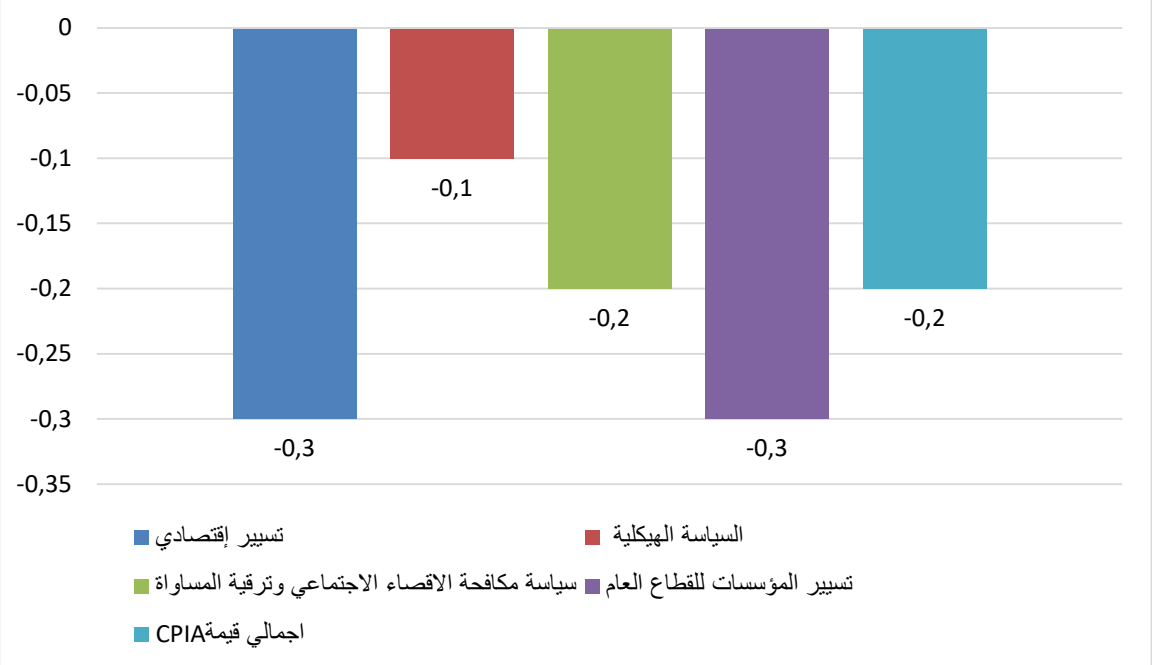

المصدر: Group de la Banke mondiale, CPIA Afrique évaluationdes politiques et desInstitution en Afrique .79

يتضح من خلال الشكل إن كل مؤشرات جنوب السودان هي مؤشرات سلبية تبين مدى تدهور مؤسسات الدولة والأداء الحكومي في تسيير وإدارة موارد الدولة وتقديم السلع السياسية.

يأخذ انهيار السلطة المركزية في الدول الفاشلة صورتين: الصورة الأولى هي فقدان السيطرة بشكل كامل غلى الإقليم، ويظهر هذا النمط من الانهيار حينما تقود حالة العنف إلى سقوط النظام السياسي لتتولى الجهات المتمردة ملأ الفراغ السلطوي بشكل تدريجي حتى تسيطر بشكل كلي على الإقليم.

الصورة الثانية للانهيار هو انهيار جزئي للسلطة المركزية ويتجسد إما في فقدان السيطرة على بعض المناطق التي تصبح تحت سيطرة أمراء الحرب والتنظيمات الإجرامية كما هو حال كولومبيا، كما قد يكون الانهيار في شكل سيطرة جزئية للسلطة القديمة على جزء صغير من الإقليم، غالبا ما يكون العاصمة وهنا قد تتدخل أطراف خارجية لتأسيس سلطة سياسية أو عسكرية مؤقتة[1].

التراجع التدريجي لسيطرة الجهاز التنفيذي على الإقليم يصاحبهتوقف المؤسسات الرسمية الأخرى عن أداء وظائفها، فالمؤسسة التشريعية تتحول إلى مجرد غرفة لتسجيل قوانين ناتجة عن اتفاقات دون أي حوار أو نقاش ديمقراطي، وذلك في ظل عدم استقرار مجتمعي وسياسي لمؤسسات المجتمع المدني وغياب أي ممارسة ديمقراطية نظرالتقييد الحريات، ولا يستثنى النظام القضائي من الانهيار المؤسساتي العام، فإما ينتهي عمل العدالة، أو أنها تصدر أحكاما متناقضة ومتباينة حول نفس القضايا، تحت التأثير السياسي أو المالي[2].

عجز النظام السياسي على الأداء في الدول الفاشلة مرتبط بجملة من الأزمات الهيكلية المترابطة فانكماش النظام السياسي بفقدانه السيطرة على المساحة الكلية للإقليم يقود إلى أزمة التوزيع، ففي حين يتمثل الأداء التوزيعي للنظام السياسي في "تخصيص الوكالات الحكومية بمختلف أنواعها للأموال والسلع والخدمات والجوائز والفرص وتوزيعها على الأفراد والجماعات في المجتمع "[3]. فان أزمة التوزيع بما تشكله من تحد لقدرة النظام السياسي تشير إلى عجز أو عدم رغبة النخب الحاكمة على تكييف

[1]Larry Diamond; " Promoting Democracy in Post Conflict and Failed States Lesson and Challenges" Taiwan journal of democracy (N2. Vol 2) 2005, 93. 116.

[2]Alfred Babo ; Faillite de l'état et administration de l'espace Public par les jeunes en Cote d'Ivoire, (http//http: //www.codesria.org/IMG/pdf/Babo_Alfred.pdf).

[3]جابر بيل ايه الموند، جي بنجهامباويل الابنتر: هشام عبد الله.السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر: نظرة عالمية (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع.[د.س.ن]) 192.

المؤسسات الحكومية مع الوضعيات الطلبية الجديدة للسكان، أو خلق وضعية جديدة بحيث يظهر في هذه الأزمة بعدان:

1- عدم القدرة على توفير طرق ووسائل إنتاج تسمح بزيادة حجم السلع والخدمات وحسن استغلال السلع المادية المتوفرة.

2- عدم القدرة على تغيير القاعدة التي تقسم الأشياء القيمة داخل المجتمع.[1]

المظهر الشائع لازمة التوزيع فيالدول الفاشلة، هو التقسيم اللا متكافئ للثروات والدخل القومي والذي يظهر من خلال التمييز الاقتصادي، السياسي، الاجتماعي والثقافي، الذي يقوم به النظام لأقلية أو لمنطقة معينة على حساب باقي الأقليات والمناطق، إلى جانب ذلك فان العديد من الدول الفاشلة تعاني من سيطرة الميلشيات وأمراء الحروب على الثروات، وهو ما جعل فئة محدودة من المجتمع تستفيد من ثروات الدولة على حساب الأغلبية.

تعاني نظم الدول الفاشلة من أزمة هيكلية أخرى هي أزمة التغلغل التي تعد من أخطر الأزمات التي تعاني منها هذه الدول,والتغلغل بصفة عامةمتعلق بدرجة الاختراق الإداري والقانوني والأمني إلى البنية والهيكل الاجتماعي، والنفاذ الجغرافي لمناطق بعيدة في الدولة ,ويرتبط التغلغل الدولاتي كذلك بقدرة واستعداد أعضاء المناطق من الإقليم القومي على تقبل المعلومات المتعلقة بسياسة الحكومة، ورغبتهم في الامتثال طواعية لها وبقدر ما يتكامل هذان البعدان تحدد درجة التغلغل ويكون بالإمكان تنفيذ السياسات الحكومية أو العمل بموجبها، ويترتب على تدهور أو انهيار العلاقة بينهما إلى ظهور أزمة التغلغل وما يصطحبها من تغيرات نظامية وسلوكية تتعلق بنمط الأداء الحكومي أو بمواقف الأفراد اتجاه النظام السياسي ومخرجاته.[2]وتأخذ هذه الأزمة عدة مظاهر:

يتعلق المظهر الأول بالمناطق غير المأهولة أي تلك المناطق الخالية من السكان أصلا وكذلك المناطق التي لم تصل إليها السلطة المركزية ولم تبسط سيطرتها عليها بعد، وتتخذ أزمة التغلغل في هذا الصدد شكلين رئيسيين: الأول يتمثل في المطامع الاستعمارية التوسعية حيث تحاول بعض النظم السياسية زيادة رقعة الأراضي التي تسيطر عليها من أجل توسيع حدودها الجغرافية أوإيجاد مجال حيوي

[1]Robert Rotberg, "The New Nature of Nations state Failure".The Washington Quarterly, (25: 3) Summer 2002, 89.

[2]عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية: دراسة في علم الاجتماع السياسي البيئة والأهداف.ج2(الاسكندرية: دار المعرفة الجديدة)62.

للدولة أماالشكل الثاني يتمثل في محاولة السلطة المركزية تأكيد سيطرتها الفعلية على بعض أقاليم الدولة التي لا تزال تتمتع بقدر من الاستقلال والحصانة ضد ما تصدره السلطة المركزية من قرارات أو توجيهات وهنا كلما سعت الدولة إلى بناء الأمة، وتأكيد وتدعيم وجودها كدولة قومية حديثة، تواجه بالجماعات المتمردة والحركات الانفصالية التي قد تثور عليها، ويتفاقم الوضع إذا لم تحقق المشاريع الاقتصادية والاجتماعية الموجهة لهذه المناطق الاكتفاء المادي والمعنوي للأقليات، مما يدفع بالنخب الحاكمة إلى استخدام وسائل القهر المادي للسيطرة على هذه الأقاليم أو تأجيلالاستجابة لمتطلباتها وهو ما يشكل تحديا يعيق تطور نظم هذه الدولة ويهدد استمرارها.

المظهر الثاني لازمة التغلغل يتعلق بالفوارق الإقليمية المجتمعية الثقافية الفكرية والسلوكية من ملبسعقيدة، أنماط السلطة,الأنماط المهنية والتعليم .... الخ، بين السلطة المركزية والجماعات الاجتماعية المتمايزة، في هذه الحالة تصبح السياسات التي تصدرها السلطة المركزيةغالبا ما ينظر إليها كتهديد لتقاليد أو ثقافة هذه الجماعة كما تعبر ردود أفعال هذه الجماعات مظاهر للبدائية والتقليدية ينبغي التخلص منها ولو بالقوة خاصة في حالة ما سعت هذه الأقليات إلى الاستقلال والحكم الذاتي وهو ما يتعارض مع مطالب التطور القومي [1].

أما المظهر الثالث لازمة التغلغل والذي سلط عليه الضوء بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر يتمثل في عجز الدول الفاشلة على السيطرة على أجزاء من أقاليمها وعدم القدرة على التغلغل عسكريا سياسيا وحتى اقتصاديا، مما يجعلها تتحول إلى ما يسمى بالملاذ الآمن Safe Havensللتنظيمات الإرهابية والإجرامية .

ترتبط أزمة التغلغل كذلك في الدول الفاشلة بتعطل أو بتوقف القدرة الاستخراجية للدولة حيث أن فقدان السيطرة على مساحات من أقاليمها يعيق قدرتها على تعبئة الموارد المادية والبشرية، فتتحول موارد الدولة للاستغلال من طرف جهات داخلية متمرده، أومن أطراف خارجية، كما أن تآكل شرعية النظم يقود إلى تمرد المواطنين والذي من مظاهره عدم دفع الضرائب، خاصة إذا كانتمرتفعة جدا مقابل محدودية الدخل أو الامتناع عن العمل في القطاع الحكومي[2].

---

[1] نفس المرجع، 72.

[2] Rotberg, The New Nature of Nations state Failure.85

يتضح من خلال هذا المطلب أن الدول الفاشلة تفتقر إلى القطاع العام المؤهل من حيث الموارد البشرية والبنية التحتية لتقديم الخدمات الأساسية وتأدية الوظائف الرئيسية للحكومة فتكون غير قادرة على التغلغل عسكريا، سياسيا واقتصاديا إلى فئات أو مناطق معينة من إقليمها مما يجعلها بيئة خصبة لمختلف تهديدات الأمن الجديدة.

المطلب الثاني: الاستعصاء الديمقراطي واللااستقرار السياسي في الدول الفاشلة

تشهد الدول الفاشلة انهيار في البناء الدستوري والأداء الحكومي، وغياب الممارسة الديمقراطية بكل صورها، وقد ترسخت الرؤية السلبية للديمقراطيةلدى القائمين على مشروع بناء دولة ما بعد الاستقلال حيث تم ربط الممارسة الديمقراطية بالانقسامات والفتن وأولوية تحقيق الحاجات الاقتصادية، وقد سعت أطراف مختلفة للاستيلاء على ثمار الاستقلال من خلال السيطرة على مؤسسات الدولة الوليدة وهو ما أدى إلى ظهور أنظمة شمولية تسلطية تستخدم العنف المنظم وأجهزة البوليس السري وطرق الترهيب الجسدي والنفي، لضمان الولاء لإيديولوجية الحزب الواحد أو الجماعة الحاكمة، مع تجاهل الضمانات الدستورية أو غيرها في كثير من الأحيان، وهو ما أعطى صلاحيات واسعة للسلطات الحاكمة في ظل غياب كلي للآليات الرقابية والمساءلة، ولان شرعية النظم السياسية مرتبطة بمدى التوافق بين النظام وتصوراته وقناعات الأفراد فان السلطات المركزية في هذه الدول احتكرت أدوات الاتصال الجماهيري من اجل تلقين الإيديولوجية الرسمية، حيث تخضع عمليات التثقيف والتوعية وحتى التسلية لحاجات الجهاز الحاكم، ليكون الأمر والطاعة للنظام قيمة عليا فوقية[1].

بعد موجة التغيرات السياسية التي شهدتها الساحة الدولية في فترة سبعينيات وثمانينات القرن العشرين لم يعد بإمكان هذه الدول الاستمرار في تسلطها وشموليتها دون أن يتسبب ذلك في رد فعل محلي او دولي، فواكبت هذه الدول موجة التحول الديمقراطي، ولكن لم تكن الديمقراطية بالأسلوب الذي تبنته العديد من الدول النامية مخرجا للمشاكل والأزمات التي عانت منها شعوب هذه الدول، فمن جهة كان الخيار الديمقراطي آلية لتجديد شرعية الأنظمة القائمة بالالتفاف على التجربة الديمقراطية التي

[1] عبد الغفار رشاد القصبي، التطور السياسي والتطور الديمقراطي: الحراك السياسي وادارة الصراع. ط2. (القاهرة: مكتبة الآداب.2006) 79-78.

اتسمت بالشكلية وعدم الفعالية[1]، من جهة أخرى لم تكن هذه الدول من نظم ومجتمعات متشبعة بالثقافة الديمقراطية، مما ادخلها في نفق مظلم، ولم يكن أسوا ما واجهها خلال الانتقال الديمقراطي هو صعود دكتاتوريات جديدة أو ظهور انقسامات متطرفة ولكن التهديد الأكبر هو الحروب الأهلية، تدهور الأوضاع الإنسانية وانهيار وانقسام الدولة[2]، هذا الواقع الذي آلت إليه العديد من الدول النامية في تحولها إلى مسار الفشل الدولاتيارتبط بشكل أساسي باللجوء إلى العنف ;إما بسبب عدم الرضا عن آليات الانتقال الديمقراطي أو رفض التغيير في حد ذاته، والذي قد يكون من السلطة كما قد يكون من المجتمع أو من المعارضة بذلك يظهر أن المشهد الديمقراطي في الدول الفاشلة يتميز بمجموعة من مظاهر العجز والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

1.العنف الانتخابي

تعتبر الانتخابات حجر أساس في العملية الديمقراطية، وآلية مركزية للمشاركة الشعبية في الحياة السياسية، ولكن ما حدث في الكثير من الدول النامية والتي تشهد حالة من العجز والفشل الوظيفي تحولت هذه الآلية التي يفترض أن تضمن انتقال سلمي للسلطة، إلى مصدر للنزاعات والعنف السياسي ومناسبة لتفريغ الضغوطات السياسية والمجتمعية بالعنف، وقد يظهر العنف الانتخابي قبل تاريخ الاقتراع من خلال تهديد المواطنين والهجمات المسلحة وسلسلة الاغتيالات خلال الحملة الانتخابية، مما يدفع المواطنين والمرشحين إلى مقاطعة الانتخابات، كما قد يظهر بعد التصويت والإعلان عن النتائج حينما تلجا المجموعات والمرشحين غير الفائزين إلى العنف كتعبير عن عدم رضاهم عن النتائج ومشككين في شفافية العملية الانتخابية وفي شرعية النتائج [3]، وهو ما يؤدي إلى انقسامات صراعية تدخل الدولة في حالة من الاقتتال الداخلي وفوضى الحرب الأهلية، فانتخابات ساحل العاج عام2010 كان يتوقع أنها توحد البلاد التي كانت منقسمة إلى قسمين، قسم شمالي سيطرت عليه الملشيات العسكرية المتمردة منذ2005 وقسم جنوبي خاضع للسلطة الدولتية، إلا أن الانتخابات الرئاسية التي أجريت عام 2010 التي كانت أول

---

[1]عبد النور بن عنتر." إشكالية الاستعصاء الديمقراطي" في مؤلف الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.2004)55.

[2]Nations Unies, Le Dilemma de la Démocratisation dans les Etats Fragiles. Chronique O.N.U. Vol XI VIII. No 4 2011 (december 2011) (http. //Unchonicle. Un .Org/F/Article/le dilemma- de- la-mocratisationa-dans-Etats-fragile.)

[3]Le Monde Afrique. Cote d'Ivoire: Confusion après L'annonce de la Victoire de Quattara. (http: /www. Lemonde.f/afrique/article/2010/12/02/cote-d-ivoire-Quattara-proclame-vainquea-de-l-election-presidentille_1448227_3212. Html.)

الانتخابات منذ عشر سنوات خلقت حالة من العنف، مهدت لها مؤسسات الدولة حيث بعد ساعات فقط من إعلان اللجنة الانتخابية المستقلة في 2 ديسمبر فوز"السان قاتارا" AlssaneQuattara في الانتخابات الرئاسية، أمام نظيره "لوران قباقبو"Laurent Gbagbo أعلن المجلس الدستوري أن النتائج غير مقبولة،وقرر الجيش غلق الحدود الأرضية، الجوية والبحرية للبلاد إلى اجل غير مسمى، وتم وقف بث القنوات والمحطات الإذاعية الأجنبية، هذه الضغوطات ما بعد الاقتراع أدت إلى اندلاع أعمال عنف بين مؤيدي "قاتار"Quattara ومؤيدي"قباقبو" Gbagbo خلفت مقتل آلاف الأشخاص، وملايين من النازحين[1].

2.التمركز على الاثنية

شهدت العديد من الدول خاصة الإفريقية تقسيما للحدود دون الاهتمام بالخريطة الانتربولوجية للشعوب وفي دول ما بعد الاستعمار، لم تحسن أو لم ترد النظم الحاكمة إدارة التعدد المجتمعي بما يكفل حقوق جميع الأقليات والعرقيات الموجودة على الأقاليم التي تخضع لسيطرتها، مما خلق ضغوطات اقتصادية سياسية، واجتماعية، جعلت هذه الاثنيات تسعى لإعادة ترتيب الأوضاع [2]. وجدت الكثير من العرقيات في الانتقال الديمقراطي فرصة للحصول على حقوقها التي كانت مصادرة من طرف النظم السابقة، لذلك كان الفوز في الانتخاباتبالنسبة للعديد من المجموعات مسألة بقاء، مما حول السياق الانتخابي إلى كفاح ذو نتيجة صفرية، فلم يرتبط الأمر فقط بالتصويت الذي كان بناءا على انتماءات دينية وعرقية، ولكن أكثر من ذلك، ترجمت حالات عدم الرضا عن النتائج إلى التطهير العرقي وعرقلة المسار الديمقراطي بممارسات العنف البنيوي والمادي للسلطات، والذي يظهر مسبقا في تهميش وحرمان بعض الأقليات من المشاركة في الحياة السياسية سواء كمنتخبين، أو كمرشحين بالإضافة إلى الترحيل الإجباري والتهجير النظامي للمجموعات المعارضة[3].

---

[1]Commission de L'union Africaine, Les Conflits et la Violence Politique résultant des élections consolider le role de l'union Africaine dans la prévention, la gestion et le règlement des conflits.(New York. December 2012)..21.22.

[2]Guillemette Le Bourgois, Violence Electorale En Afrique De L'ouest, (www.vuesurle monde.com/20/14/05/06/violence-electorales-en-Afrique-de-l'ouest)

[3]Commission de l'union africaine;, Les Conflits et la Violence Politique résultant des élections, 24.

3. الأحكام المسبقة حول الديمقراطية

لم تكن شعوب الدول الفاشلة تمتلك ثقافة ديمقراطية قبل فترات الانتقال الديمقراطي، كما أن النخب السياسية تؤمن بضرورة الحد الأدنى من الديمقراطية في ظل هشاشة العقد الاجتماعي، مما أدى إلى قيام

دول تخدم المصالح الخاصة للقائمين على السلطة في ظل تفشي الزبائنية والفساد بين اللاعبين السياسيين في هذه الدول، وعلى اعتبار الانتخابات هي آلية للسيطرة على المنظمة السياسية الأكثر مؤسساتية واعترافا من الجماعة الدولية، فقد الرهان بالنسبة اليهم هو الوصول إلى الدولة ومواردها وثرواتها وليس ترسيخ الممارسة الديمقراطية[1].

من جهة أخرى يظهر أن النظم التسلطية في العديد من الدول التي تحولت الى دول فاشلة لم تتقبل فكرة الانتقال نحو الديمقراطية، لذلك فإنها تسعى فقط لشرعنة بقاءها في السلطة، بتمرير طبقة من الطلاء الديمقراطي يظهر في شكل السماح بالتعددية السياسية مع تحديد هامش الفعل لأطراف اللعبة السياسية وإجراء انتخابات صورية تعمل النخب الحاكمة على توجيه نتائجها لصالحهم، تغيب فيها احترام قواعد الممارسة الديمقراطية حيث يتم تجنيد وسائل الإعلام والإدارة وأجهزة الأمن لصالح الفئة الحاكمة على حساب بقية الجهات المترشحة، فلا تملك المعارضة المقومات المادية والإعلامية بالإضافة إلى تزوير نتائج الانتخابات، حيث تختار النخب السياسية قائمة الفائزين ثم تدعوا الشعوب للتصويت بشكل دوري وهو ما عبر عنه " جون فرنسوا بايار" J.F. Bayart بالمسار الديمقراطي التسلطي، وذلك في وصفه للمسار المعيب للديمقراطية في معظم الدول الإفريقية التي تشهد تزوير للانتخابات وتغيب فيها آليات حمايةالحقوق والحريات الفردية[2].

4.تدخل النخبة العسكرية في الممارسة السياسية

نشأت العديد من دول ما بعد الاستعمار مستقلة عن المجتمع، وقد عملت العديد من نظم هذه الدول على تدعيم وتقوية دور المؤسسات العسكرية والقوات شبه العسكرية ;إما لبقائها في السلطة أو لمواجهة أعداء غالبا ما كانوا وهميين وهو ما زاد من التدخل العسكري في شؤون السياسة، فشهدت أنظمة هذه الدول تنافس على السلطة بين النخب المدنية والعسكرية، وكانت الانقلابات العسكرية أكثر البدائل

(1) Jean François Bayart, Autoritarisme et Démocratie en Afrique noire. 92-104, (www. Politique- africaine. Com/numeros/ pdf/043092. Pdf).
(2) Ibid, 102.

السياسية شيوعا لمواجهة الاختلافات والأزمات [1]، وبالرغم من أن حجة إسقاط الأنظمة المدنية تمثلت في عدم مسؤولية النخب السياسية، إلا أن النخب العسكرية هي الأخرى كانت غير كفأة وعاجزة أكثر من النظم المدنية، ولم تحدث أي تغيرات سوى تقييد الحريات، من بين الدول التي يمكن الاستدلال بها عند الحديث عن الدور المحوري الذي تلعبه المؤسسة في المشهد السياسي الداخلي هي دولة ماينمار "Maynamar" التي تمثل مثالا عن الديمقراطية المفقودة، حيث خلال الفترة الممتدة من1988 إلى2011 سيطر المجلس العسكري على الحكم، وعمل خلال هذه الفترة علىالقضاء على كل محاولات الحراك الديمقراطي، في ظل عجز الجهاز الحاكم على تلبية الحاجات الأساسيةلمواطنيه واستمرار انتهاكات حقوق الإنسان خاصة ضد مسلمي الروهينجا، في سنة 2011 تولت حكومة مدنية السلطة إلا أن ذلك تم بتوجيه من القادة العسكريين، وبالرغم من اتخاذها لبعض التدابير الايجابية فيما يخص الإعلام والإنترنت، وإطلاق سراح أكثر من200 سجين سياسي ولكنها تدابير غير كافية، حيث مازالت "ماينمار" من أكثر الدول انغلاقا في العالم ويستمر الجيش في انتهاك حقوق الأقليات الاثنية والدينية[2].

من جهة أخرى فقد أدى تحجيم الجهاز الأمني في بعض الدول إلى دعم الفوضى السياسية في مراحل الانتقال السياسي بسبب انقلاب أجهزة الأمن وتحويلهم إلى متمردين، وأمراء حرب، مما يؤدي إلى توقف الجهاز السياسي وفقدانه لمركزية العنف الشرعي.مشهد الانهيار الأمني هذا يظهر بوضوح في دولة الصومال، حيث بعد فترة طويلة من الحكم التسلطي، الهجمات الشعبية التي قادتها الحركة الوطنية الصومالية المتمردة في ماي 1988 والتي استهدفت الأماكن الحساسة بدولة الصومال وانتهت بالسيطرة على المطار والثكنات العسكرية تمت بمشاركة 15000جندي مما اضعف قدرة الجيش على المواجهة، وفي ديسمبر1990سلمت قوات الشرطة سلاحها للحركة الوطنية التى هاجمت قصر الرئاسة ومقر الجيش والثكنات العسكرية الثلاث في العاصمة مقديشو[3].

[1]Ghassan Salamè, Appel d'empire: Ingérence et Résistance à l'âge de la Mondialisation.([S.L.E]: Fayaed.1996)66
[2]Nations Unies, Le Dilemma de la Démocratisation dans les Etats Fragiles.17-13.
[3]Isabelle Duystein: Clausemitz and African War Politics and Strategy in Liberia and Somalia. (Oxon: Frank Cass, 2005) .35

5. هشاشة مؤسساتية وغياب إدارة فعالة للعمليات الانتخابية

وجود قواعد شرعية واضحة وثابتة ومقبولة من جميع فواعل اللعبة السياسية، هو أمر ضروري لنجاح عمليات الديمقراطية والمسارات الانتخابية، في الدول الفاشلة وفي سياق محاولات الانتقال الديمقراطي الإطار المؤسساتي إذا وجد فانه ينكمش أمام الظروف السياسية، حيث تعاني الدول الفاشلة من غياب الأطر المؤسساتية والقانونية المنظمة للحياة السياسية ولهامش الفعل للقواعد السياسية، وإن وجدت فإنها تخضع لحسابات النخب السياسية، فاللجان الانتخابية التي يفترض أن تنظم الانتخابات وتراقب عملية الاقتراع وتعلن النتائج، لا تمتلك الآليات الضرورية لتأمين شفافية الممارسة الانتخابية، لأنها لا تتوفر على الوسائل المادية والشرعية لذلك، بالإضافة إلى أنها لا تتمتع بالاستقلالية لأنها تشهد زبائنية عالية أو أنها محكومة بنزعات اثنية أو عرقية، لذلك كثيرا ما وجهت لهذه اللجان تهم المساهمة في تغليط نتائج الانتخابات[1].

تبين مظاهر الممارسة الديمقراطية في الدول الفاشلة أن ممارسة السلطة في هذه الدول يتوزع بين أنموذجين أساسيين: هما أنموذج السلطة الكاريزمية وأنموذج السلطة التقليدية اللذان سبق التفصيل فيهما على مستوى الاطار النظري من خلال فكر "ماكس فيبر"، وهي إما أنظمة استبدادية تسيطر على العدد المحدود من الكيانات المؤسساتية الشعباوية وعلى السلطتين التشريعية والتنفيذية، أو أنها أنظمة تقوم بفصل شكلي للسلطات وتقبل بممارسة ديمقراطية صورية، وفي كلا الأنموذجين يسيطر النظام على جزء محدود من الإقليم وتكون الدولة بشكل أو بآخر عرضة إلى التدخلات الدولية.

المطلب الثالث: الفساد في الدول الفاشلة

اللاأمن والعنف مخلفات الصراع وضعف الحكم وعدم القدرة على تقديم توزيع فعال وعادل للسلع والخدمات، من أهم مظاهر الفشل الدولاتي، وهذا الواقع يرتبط بظاهرة الفساد المتفشي بين الهياكل الدولتية بشكل يعمق من العجز الوظيفي الذي تعاني منه هذه الدول.

التعريف الأكثر شيوعا للفساد والذي تتبناه منظمة الشفافية الدولية، هو استغلال المنصب العام لتحقيق مطالب مادية خاصة[2]، وهذا الاستغلال يكون في شكل مجموعة من السلوكيات:

[1]Le Bourgeois, Violence Electorale en Afrique .
[2]Transparency International, literature review on corruption in Fragile states(Number 360). 24 January 2013, 2.

أولا: الرشوة

هي أكثر عمليات الفساد شيوعا وتتمثل في حصول الموظفين العموميين على أموال أو أي منافع أخرى من طرف الأفراد أو الشركات من اجل التأثير في القرارات الإدارية وذلك للقيام بعمل أو الامتناع عن تنفيذ عمل آخر، بما يخالف اللوائح والنشاطات الحكومية.

ثانيا: سرقة الأموال العامة

يمثل هذا السلوك احد أهم أشكال الفساد، حيث تتم سرقة واستغلال الأموال العامة ;إما من طرف واحد وهو الموظفين العموميين، أو من خلال تواطؤ الموظفين مع جهات خاصة، وتتم هذه العملية في شكل صور مختلفة قد تكون في شكل بيع غير مشروع لأصول مالية أو حقيقية عامة، أو التهرب الضريبي وكذلك تحويل الأموال العامة لملكيات خاصة، باختصار يقصد بسرقة الأموال العامة الحصول على أموال الدولة والتصرف بها من غير وجه حق في صور وتحت مسميات مختلفة[1].

ثالثا: الفساد في شكل رعاية Corruption in the Forme of Patronage

يظهر هذا السلوك في شكل المحسوبيةNeopotism والمحاباةFavorism وتتمثل في المعاملة التفضيلية للأشخاص أو الشركات من طرف المسؤولين بشأن الامتثال للقواعد الحكومية لتخصيص العقود

الحكومية أو المدفوعات التحويلية، مقابل ذلك يقدم الخواص امتيازات خاصة في شكل مكافآت مالية أو فرص معينة تمنح للموظفين العموميين المتورطين، كما قد تكون المحسوبية والمحاباة لشخص أو لجهة ينتمي لها الموظف مثل: عائلة، حزب، منطقة...الخ هذه الصور من صور الفساد، قد تكون في صورة الفساد العرضي الذي يحدث بشكل عرضي، أو الفساد النظمي الذي يحدث على نطاق واسع لدرجة أن المواطنين يعتبرونه السلوك الطبيعي للموظفين العموميين، ويتميز هذا الشكل من الفساد بعدم وجود عقوبات فعالة ضد السلوك الفاسد فتظهر سرقة ممنهجة للممتلكات العامة على نطاق واسع من جانب الموظفين العموميين مع درجة كبيرة من المحسوبية وشيوع عمليات الرشوة [2].

تجدر الإشارة إلى أن الفساد متفشي تقريبا في جميع دول العالم، ولكن بدرجات مختلفة، ترتبط بشكل أساسي بقوة وأداء النظام السياسي، لذلك نجد أن الفشل الدولاتي يفسح المجال بشكل اكبر لتحويل

[1]Ibidem.
[2]Ibid, 7.

الأموال العامة عن وجهتها الصحيحة المتمثلة في الإنفاق العام، وخلق شروط اللااستقرار نتيجة الاستغلال الشخصي للمسئولين، لذلك فجميع الدول الفاشلةتصنف كأكثر الدول فسادا في العالم، ويمكن توضيح علاقة الفساد بالفشل الدولاتي من خلال ما يلي:

علاقة الفساد باللا استقرار السياسي

يؤدي الفساد السياسي إلى تجريم العلاقات السياسية والاقتصادية في المجتمع، ويفقد النظام مصداقيته بين عامة الشعب ويتراجع احترامه للسلطة والقانون وتقوض الثقة في الصالح العام، مما يؤثر على استجابة الشعب للسياسات المحلية ولأوامر السلطة، ويحفز السكان ومجموعات المصالح والجهات المعارضة للتمرد على النظام الفاسد. وبالرغم من أن الفساد ليس المحرك الوحيد لحالة العنف إلا انه عادة ما يؤدي إلى اللاعدالة في توزيع المزايا السياسية والاقتصادية وهو مبررللمطالبةبإعادةالنظر في السياسات الهيكلية [1]، وقواعد التخصيص السلطوي للقيم، ففي الدول الفاشلة القائمين على مصالح الشعب غالبا ما لا يتمتعون باعتراف دولي ولا داخلي كأطراف عامة شرعية لذلك فهم لا يميزون بين ما هو عام وما هو خاص كما هو الحال في الأنظمة البتريموانية، مما يخلق حالة عدم الرضا عن هذه النظمن ويفتح المجال لإعادة ترتيب الوضع السياسي[2] .

فالفساد يغذي حالة اللااستقرار السياسي خاصة إذا تعلق الأمر بالسيطرة على الموارد على طول خطوط الهوية الاجتماعية في ظل زيادة اللا عدالة في التوزيع، كما قد يزيد من أمد الصراع لأنه يقود إلى زيادة المطالب الصراعيةحيث يحدث تجنيد الجماعات السياسية العسكرية المهمشة على التحرك من اجل التغيير والاستفادة من عائدات الموارد، ففي الوقت الذي تشكل فيه الموارد الطبيعية فرصة للدول الضعيفة لتحقق التنمية السوسيو اقتصادية، فإنها تمثل تحدي مهم لهذه الدول، حيث تشير الدراسات إلى انه خلال ستون سنة الماضية كانت الموارد الطبيعية محركا ل 40% إلى 60% من الصراعات الداخلية فالموارد

[1] Philippe le Billon "Buying peace or fuelling war the role of Corruption in Armed Conflicts"Journal of International Development (15: 413: 426) Canada 2003. 419.
[2] Aslakorre, Harald, W. Matbisen.Corruption in Fragile state (Copenhagen: Danish Institute for International Studies.2006), 2.

كانت سببا لاندلاع العديد من النزاعات داخل الدول الضعيفة في إفريقيا، أو أنها المواد الأساسية لتمويل المجهودات الصراعية[1].

يميل الفساد لان يكون أكثر انتشارا في الأنظمة الاستبدادية، حيث تتمتع السلطة التنفيذية بسلطات غير محدودة، ذلك لا يعن أن الفساد غير موجود في النظم الديمقراطية، ولكن الممارسات الفاسدة تبقى محدودة لان للسلطات حق الرقابة على بعضها البعض، كما أن النظام يكتسب شرعية من خلال الانتخابات والدعم الشعبي في ظل سيادة القانون، أما النظم المستبدة فإنها تقوم على دعم مجموعة صغيرة من النخب السياسية والاجتماعية والعسكرية والبيروقراطية والشرطة السرية، لذلك فهي تستخدم العنف ووسائل غير قانونية للبقاء في المناصب والاستفادة الشخصية من موارد الدولة، الأمثلة التي يمكن من خلالها اثبات هذه الحقائق كثيرة في الدول الفاشلة ;في ساحل العاج"Cote d'Ivoire"، تميزت فترة حكم"هوفوي بوغينيغ""Houphoue.T.Bouiging"يتفشى الفساد، حيث سعى "بويغينغ"للحفاظ على حكمه من خلال شراء منافسيه، وإعادة توزيع الموارد الاستخراجية بالشكل الذي يبقيه في السلطة، وإلى جانب ذلك فقد استخدم العنف لقمع كل مساعي التغيير[2]، في ليبريا يظهر اسم"تشارلز تايلور" "Charles Taylor" الذي لم يكتف بسرقة ثروات الشعب الليبيري، ولكن كان له دور كبير في الحروب الأهلية في كل ليبيريا وسيراليون .

-استغلال الموارد والفساد

تمثل نيجيريا مثالا عن أكثر الدول فسادا في العالم، فهذه الدولة هي المنتج الأول للبترول في إفريقيا والمنتج الثامن على المستوى العالمي، في حين 70% من سكان هذه الدولة يعيشون تحت خط الفقر، حيث يستفيد المسِؤولين من عوائد البترول من خلال عقد توزيع الإنتاج عبر "شركة البترول الوطنية النيجيرية"[3]« Nigirian National Petroleum Company NNPC »، وتجدر الإشارة إلى أن الفساد تقليد مستمر في الجهاز الدولاتي النيجيري حيث يظهر اسم"ساني اباشا""Sani Abacha" الدكتاتور العسكري الذي حكم نيجيريا ما بين1993 وجوان 1998، والذي قدر مكتب مكافحة الجريمة والمخدرات للأمم

(1)Groupe de la Banque de Développement, de la Fragilité à la résilience: Gestion des ressources Naturelles dans les cas de situations fragiles en Afrique. (Cote d'ivoire. Février 2016), 11.
(2)Le Brillon ;Buying peace. 421.
(3)Ibid ; 420.

المتحدة ثروته خمسة ونصف مليار دولار، في الوقت الذي أعلنت الحكومة النيجيرية بعد ذلك فقدانها لمائة مليار دولار في الفترة الممتدة ما بين1985-1998 تحت حكم الدكتاتور"أباشا" والمجالس العسكرية التي سبقته في الحكم، بينما ارتفعت الديون النيجيريةخلال نفس الفترة إلى 13,6مليار "[1]، في باكستان نجد بناظير بوتو"Banzir Bhutto" وزوجها اللذان كانا يستفيدان من الصفقات التي يبرمانها مع الشركات الأجنبية ومن عائدات الرسوم الجمركية، حيث بعد مقتلها كشف القضاء الباكستاني عن وجود أكثر من 500 حساب بنكي عبر العالم باسم عائلة"بوتو"[2]، عائلة "دوفالي""Duvallier"، الاب فرنسوا دوفالي "François Duvallier"و ابنه جون كلود دوفوالي"Jean ClaideDuviller" الذي حكم هايتي من1971 إلى1986 خلفا لوالده الذي حكمها منذ1957، عرفابنهب عائدات ثروات دولة هايتي، حيث كانت عائلة" دوفالي" تسيطر على جميع القطاعات العامة في هايتي، وقد أشار مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة والمخدرات إلى أن ثروةالعائلة تتراوح ما بين 500 مليون و2 مليار دولار، أرقام مرتفعة مقارنة بإجمالي الدخل القومي لهايتي، وارتفاع الديون الخارجية إلى800 مليون دولار، في حين يعيش أكثر من80% من سكان هايتي تحت خط الفقر[3]، ويكف التذكير ان هايتي تعتبر من أكثر الدول فشلا في العالم.

-علاقة الفساد بعمليات السلام

يمكن تحليل علاقة الفساد بعمليات السلام من خلال نقطتين:

أولا: حينما يكون الفساد آلية لشراء السلام.

ثانيا: عمليات السلام كفرص للفساد.

أولا: الفساد كآلية لشراء السلام: يقوم هذا التصور على تصور أن الفساد السياسي يمكن أن يحقق السلام السياسي والاجتماعي، ويبرز أنصار هذا التصور أن الفساد والعنف لهما نفس الأسباب، وهما من أعراض المؤسسات السياسية الضعيفة ولكن يعتبرون أن الفساد أفضل من العنف، ويتم شراء السلام من خلال إشراك الجماعات المعارضة في السلطة وحصولهم على قدر من المزايا، مقابل توفير الاستقرار السياسي وتجنب الصراع، فالنظم السياسية تبرر الفساد بكونه ضرورة تلجأ إليها لتحقيق الاستقرار من خلال شراء المعارضين السياسيين وجماعات الاضطراب، وقد استخدمت هذه العملية مع قدر من النجاح

[1]Dulin, Marchart ; Bien Mal acquis ; 33.
[2]Ibid;.64-68.
[3]Ibid;.53.

في حل النزاعات ومبادرات حفظ السلام، كما حدث في الموزمبيق عام1990، حينما تحولت حركة رينامو"RENAMO" من حركة متمردة إلى حركة سياسية حيث انضمت إلى مسار السلام في بداية التسعينيات، وقد أنشأت الجماعة الدولية صندوق ائتمان(ساهمت ايطاليا بأكثر من النصف) بقيمة عشرة ملايين دولار كأحد الامتيازات التي منحت للحركة تضمن لها الاستفادة من عوائد السلام، إلى جانب امتيازات أخرى مرتبطة بوضع ثلاثة مستشرين تابعين للحركة في كل إدارة محلية، واتفاق ما قبل الانتخابات يتعلق باشتراك الحركة في الحكومة الجديدة بالإضافة إلى ضمان اشتراك الحركة في أي صفقة غير مشروعة، وضمان المزايا الاقتصادية لأعضائها، هذه التدابير قد حققت الاستقرار في الموزمبيق ولمدة طويلة نتيجة توسيع دائرة الزبائنية وذلك في ظل فساد النظام السياسي[1].هذا الحل الذي تلجا إليه الدول والجماعة الدولية، قد تكون له نتائج مقبولة على المدى القريب، حيث انه يحقق بيئة أكثر أمنا لفترة معينة، ولكنه يمثل بداية غير صحيحة لإعادة بناء مؤسسات دولة قوية، لأنه يعمق ممارسات الفساد بإقحام جهات فاسدة بشكل رسمي في السلطة، مما يؤدي إلى استمرارية التوزيع غير العادل للمزايا السياسية والاقتصادية للدولة واستمرارية اللاعدالة، وهو ما يشكل بداية جديدة للااستقرار، مثلما حدث في جمهورية الكونغو الديمقراطية عام2002، حيث تضمنت اتفاقيات السلام تمكين قادة الجماعات المتمردة من الاستفادة والوصول إلى الموارد السياسية والاقتصادية، نتيجة لهذا الإجراء ووفقا لتقرير صادر عن مجموعة الأزمات الدولية بعد عدة سنوات تبين أن موارد الدولة كانت تستغل لتمويل الحملات الانتخابية وتوجه للحسابات الخاصة حيث تم اختلاس ملايين الدولارات من طرف المؤسسة العسكرية ومؤسسات القطاع العام، فبقيت مؤسسات الحكم ضعيفة، في ظل استمرار القتال في الجزء الشرقي من البلاد مما اثر على الاستقرار العام للدولة، ولم تخرج الكونغو من دائرة الفشل في ظل استمرار الحلقة المفرغة للفساد[2].

ثانيا: عمليات السلام كفرص للفساد

تعتمد الدول الفاشلة بشكل كبير على المساعدات الخارجية من اجل الحصول على أساسيات الأمن أو تشغيل مؤسسات الحكم، وشهدت العديد من الدول الفاشلة عمليات سلام أممية وعمليات إعادة الأعمار في مرحلة ما بعد النزاع، والتي تضمنت اقرار المصالحة وإعادة الأعمار وتوفير الإغاثة الإنسانية وحماية

[1]United States Institute of peace, Governance, Corruption and Conflict. (Washington. D.C. 2010) 19.
[2]Transparency International, Corruption, perceptions Index 2015 (relief web. Int/report/world/corruption-perception- index- 2015).

حقوق الإنسان وضمان الأمن، ووضع أسس غير عنيفة لتسوية النزاعات وإعادة اللاجئين والمساعدة في البناء الاقتصادي، هذه الجهود الدولية لتحقيق السلام تواجه بالعديد من العراقيل من بينها الفساد، حيث تستمر حلقة الصراع من خلال إثراء رجال العصابات، أمراء الحرب وفساد القائمين على السلطة والمسؤولين على المساعدات الدولية، مما يعزز انقسام المجتمع في ظل استفادة البعض دون البعض الآخر[1]، وتمثل دولة العراق* مثالا واضحا عن ذلك، فأنظمة المساءلة البدائية وغياب ضوابط وسيادة القانون جعلت جهاز الشرطةومختلف الأجهزة الأمنية الأخرىتشهد حالة من التنافس وعدم الانسجام وممارسات موجهة وفق منطق طائفي بالدرجة اللأولى، وتعتبر العراق مسرحا للعديد من أشكال الفساد المرتبطة بعمليات إعادة الاعمار، حيث في هذا الصدد تشير تقديرات دولية إلى أن العراق يخسر أربع(4) مليارات دولار كل عام بسبب الفساد منذ الإطاحة بنظام صدام حسين، وأشار تقرير صادر عن وزارة الخارجية الأمريكية انه لا توجد شفافية على مستوى جميع القطاعات الحكومية مما أدى الى انتشار الفساد وتدني الخدمات العامة، وسوء التصرف في المساعدات الخارجية.

تمثل أفغانستان مثالا آخر عن الدول الفاشلة التي تعاني من تفشي الفساد بين أجهزة الدولة، وهو ما جعلها تحتل المرتبة166 في دليل منظمة الشفافية الدولية لعام2015باحدى عشر رصيد، وهي المرتبة ما قبل الأخيرة في الدليل[**]، منذ2011 وبعد الغزو الأمريكي على أفغانستان الذي خلق فوضى أمنية أصبحت تدخل كميات هائلة من الأموال والموارد الجديدة في شكل مساعدات خارجية، مقابل ذلك لم تضع الحكومة الأفغانية مؤسسات لإدارة هذه الموارد بشفافية، مما فتح المجال للنخب السياسية الاقتصادية والعسكرية للثراء على حساب المصلحة العامة، فعقود البناء والنقل، وتوفير الوقود واستغلال الموارد الطبيعية منحت لعدد محدود من العائلات ذات النفوذ، مقابل عدم قدرة المواطن البسيط على الاستفادة من المال العام والخدمات، ويظهر أن ما يفترض أن تكون كأجهزة رقابة من أجهزة الشرطة والنظام القضائي يمثل جزء من المشكلة وليس من الحل، وذلك بالنظر لتواطؤها في عمليات الفساد، في ظل محدوديتها على الأداء الأمني، وتواطؤ كبار المسئولين في تجارة الأفيون[2].في إطار البحث عن العلاقة بين الفساد والفشل الدولاتي يظهر في تقرير منظمة الشفافية الدولية حول الفساد لعام2015 أن

---

[1]Ibid, 17.

* تحتل العراق المرتبة161 برصيد 16نقطة وفق تقرير منظمة الشفافية الدولية، ضمن الخمس دول الأكثر فسادا في العالم.

* [*]انظر الملحق رقم 04.

[2]United States Institute of Peace, Governance, Corruption and Conflict.18-19.

الصومال وهي دولة فاشلة بموجب جميع التقارير الدولية هي أكثر الدول فسادا في العالم، باحتلالها المرتبة167 برصيد8 نقاط.

بالرجوع إلى دليل منظمة الشفافية الدولية تبين انه ليست جميع الدول التي تعاني من درجات عالية من الفساد هي دول فاشلة، فهذه الظاهرة موجودة حتى في أكثر الدول استقرارا، ولكن بدرجات أقل حدة بحيث لا تؤثر على النظام العام أو حقوق الأفراد والدليل هو أن الدول التي تشهد درجة عالية من الاستقرار والتي صنفت بموجب تقارير دولية أنها أحسن الدول من حيث الأداء الوظيفي هي اقل الدول فسادا في العالم، لذلك نجد أن الخمس المراتب الأولى تحتلها الدول الاسكندنافية التي تصنف كأكثر الدول استقرارا في العالم، ولكن المؤكد أن الفساد هو احد مظاهر الفشل الدولاتي، لأن عجز الهياكل الدولتية على الأداء والرقابة وتقديم السلع السياسية للمواطنين قد يكون مرتبطا بشخصنة مناصب الدولة وتحويل الإرادات العامة والإنفاق بعيدا عن السلع القيمة اجتماعيا مثل التعليم، والرعاية الصحية، ما يعيق البرامج الإنتاجية لان قنوات الفساد تحول موارد النمو الاقتصادي للاستثمارات الرأسمالية الضخمة التي توفر الربح الخاص، وتزيدهاالأرباح غير المشروعة وذلك على حساب الخدمات العامة، كما هو حال دول ساحل العاج، ففي الوقت الذي يدفع فيه فئة كبيرة من الشعب تكاليف الحرب الأهلية، يستفيد المسئولون من الموارد العامة[1]، يمكن في هذا الصدد الوقوف عند قضيتين من قضايا الفساد التي انكشفت في دولة ساحل العاج، وهما قضية وزارة الصحة، وقضية موردي الكاكاو.

بالنسبة للقضية الأولى تتمثل في سوء استخدام غطاء مالي وقدره 227 فرنك إفريقي كان موجها لبرنامج "Gani "، وهو مشروع قاده وزير الصحة هدفه دعم القطاع الصحي في ساحل العاج، أي أن الغطاء المالي كان موجها لقطاع حساس لخدمة الشعب الايفواري، وبدل ذلك وجه للحسابات الخاصة لأربع موظفين رفيعي المستوى في وزارة الصحة، ومقاول مسير لشركة خاصة [2]، القضية الثانية هي قضية بارونات الكاكاو، فساحل العاج هي دولة يعتمد اقتصادها بشكل كبير على الزراعة وتعد من اكبر منتجي الكاكاو والبن في العالم، حيث تمثل الزراعة 22% من إجمالي الناتج القومي، وبذلك فان قطاع الزراعة وإنتاج البن والكاكاو هي قطاعات حساسة للاقتصاد الايفواري، خلال فترة حكم "قباقبو « Gbagbou » وبتغطية من إطارات في حكومته، استطاع أربعة عشر مسؤولا من الذين كانوا

[1]Edra Gnomblerou, "Understanding the Roots of Corruption in Cote d'Ivoire", Journal of Buisness and Management.(2.Vol 17) Feb 2015. 42.53.
[2]Ibid, 44.

يشرفون على تصدير الكاكاواختلاس مبالغ ضخمة من الصفقات، وقد كشفت القضية إلى الرأي العامبعد طلب من مؤسسات مالية عالمية، أجبرت المسؤولين في ساحل العاج على إجراء تحقيقات في قضية فساد بارونات الكاكاو، والتي كان لها علاقة بفرع نيستلي الأمريكية، وتم التوصل إلى أن الأموال التي اختلستقدرت ب370 مليار فرنك إفريقي، ما اثر سلبا على بعض القطاعات بالشكل التالي: صندوق المراقبة(183 دولار)، صندوق تنمية وتطوير نشاط المنتجين للقهوة والكاكاو(136 مليار)، بورصة القهوةوالكاكاو(43مليار)، سلطات تنظيم القهوة والكاكاو(8مليار)، تعتبر هذه القضية احد اكبر القضايا التي انكشفت إلى العلن في ساحل العاج، بينما لم يعلن بعد ولم تكشف العديد من ممارسات الفساد بالنظر لتمتع المسؤولون بالحماية[1]، وهو ما يعكس احد مظاهر العجز الوظيفي لدولة ساحل العاج ويؤكد استمرار مظاهر الحرمان والتهميش بين أوساط الشعب، ويفسر سبب تجاوز كثافة الحرمان نسبة 50%.

الفساد هو احد أكثر مخلفات سوء الحكم ضررا على المجتمعات، فهو يقوض الاستفادة العامة من الموارد المتاحة لتحقيق أهداف التنمية البشرية، ويزيد الفقر. لان الفساد يعيق الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية بالمقابل فان مستويات متدنية من التنمية الإنسانية تولد الفساد، ويزيد من سوء الحكم في شكل حلقة مفرغة.

[1] Ibid, 45.

المبحث الثالث: واقع التنمية الاقتصادية في الدول الفاشلة:قاعدة للمسببات المادية لتهديدات الاستقرار الأمني

بالرغم من التطورات التي لحقت بالتصورات التنموية وتوسعها بما يتوافق واحتياجات الإنسان وانشغالاته لتشمل جملة من المكونات غير المادية، إلا أنه لا يمكن الوصول إلى التنمية بمفهومها الشامل الذي سبق الإشارة إليه من دون رأسمال مادي ينتجه الأداء الاقتصادي للدولة، وأي خلل في هذه المهمة يعكس فشل الدولة في تحقيق الأمن الاقتصادي، لذلك تتجه هذه الدراسة إلى الوقوف عند الواقع الاقتصادي للدول الفاشلة من خلال هذا المبحث الذي يتناول العناصر التالية:

1- قراءة في واقع التنمية الاقتصادية في الدول الفاشلة من منظور مؤشرات قياسها

2- حدود مساهمة الموارد الطبيعية في اقتصاديات الدول الفاشلة.

3- عبء الإنفاق العسكري على اقتصاديات الدول الفاشلة.

المطلب الأول: قراءة في واقع التنمية الاقتصادية في الدول الفاشلة من منطور مؤشرات قياسها

فشل الدولة يعني افتقادها للقدرة على السيطرة الفعلية، حيث تكون مؤسسات الدولة غير قادرة على توفير الأمن والتمثيل الشرعي، والافتقار إلى بيئة النشاط الاقتصادي المربح وتقديم خدمات الرعاية الأساسية، فضعف الجهاز الدولاتي، ينعكس سلبا على البيئة الاقتصادية وذلك راجع لعدة عوامل: من جهة; حالة اللااستقرار الأمني الذي تعاني منه الدول الفاشلة يؤدي إلى تدمير رأس المال المادي كالطرقات والجسور ومختلف البنى التحتية، وكذلك الشركات والمصانع وتتباطأ عجلة النمو الاقتصادي وتصبح البيئة الاقتصادية غير آمنة للاستثمارات الداخلية والخارجية وتهريب رؤوس الأموال، وفي كثير من الأحيان يفتقد الجهاز الدولاتي القدرة على السيطرة واستغلال موارد الدولة، من جهة أخرى فان غياب الممارسة الديمقراطية الذي تعاني منه الدول الفاشلة، يؤدي إلى ضعف المراقبة وغياب المسائلة والشفافية مما يؤدي إلى وضع سياسات وبرامج غير فعالة، وغير واضحة الرؤية والأبعاد، فتكون في كثير من الأحيان مرتبطة بالأشخاص أكثر من ارتباطها بالمؤسسات، مما جعل العائدات المالية لخدمة القادة والقائمين على الموارد أكثر من كونها موجهة للخدمات العامة[1]. لتحليل الواقع الاقتصادي للدول الفاشلة

[1]Carl Hennik Kruster, Africa's Growth Tragedy Revisted: Weak states, Strong Rulers(Departement of Political Sciences University of Bordeaux, November 2010)5-6.

يمكن الاستعانة بجملة من المؤشرات، أولى هذه المؤشرات هي الناتج المحلي للدولة[*1] والناتج القومي الإجمالي[*2] وهو ما يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي:

[*]الناتج المحلي الاجمالي GNPهو مجموع قيمة السلع والخدمات النهائيةو المقيمة بأسعار السوق والمنتجة في اقتصاد معين (أي داخل الرقعة الجغرافية) خلال فترة زمنية معينة, بغض النظر عن جنسية المالك لعناصر الإنتاج.

[**]الناتج القومي الاجماليGDPهو مجموع قيمة السلع والخدمات النهائيةو المقيمة بأسعار السوق والمنتجة من طرف عناصر الإنتاج المملوكة للمقيمين فقط سواء تواجدوا داخل او خارج الرقعة الجغرافية.

جدول رقم 02: يوضح إجمالي الناتج المحلي وإجمالي الناتج القومي لمجموعة مختارة من الدول الفاشلة

الدولة الفاشلة (دليل صندوق الدعم 2015)	اجمالي الناتج المحلي 2015 (مليون دولار)	ترتيب الدولة بناءا على إجمالي ناتجها المحلي	إجمالي الناتج القومي 2015 (مليون دولار)	ترتيب الدولة بناء على ناتجها القومي	ترتيب الدول في قائمة الدول الفاشلة
جنوب السودان	9,015	136	9,704	144	01
الصومال	5,925	151	/	/	02
جمهورية إفريقيا الوسطى	1,584	173	1,638	187	03
السودان	97,156	62	77,259	65	04
جمهورية الكونغو الديمقراطية	35,238	93	31,847	96	05
التشاد	10,889	130	12,308	131	06
اليمن	37,734	88	30,584	98	07
أفغانستان	19,331	108	19,900	110	08
سوريا	/	/	/	/	09
غينيا	6,699	145	5,977	156	10
هايتي	8,765	138	8,702	146	11
العراق	180,069	51	211,871	47	12
باكستان	271,050	41	271,729	41	13
نيجيريا	481,066	23	514,027		14
ساحل العاج	31,759	95	32,164	94	15
زمبابوي	14,419	114	13,482	125	16

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات المصادر التالية:

1-The World Bank,Ccountraies and Economies https: //data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=AF.

2-Fund ForPeace, Fragile States Index 2015(fsifundforpeace. Ong/ranking-2015)(04/03/2017)

تحليل معطيات الجدول

كما سبق التوضيح فإن الفشل الدولاتي درجات وله أبعاد عديدة، وهي حقيقة يعكسها الجدول السابق فمن جهة يظهر أن الهشاشة المؤسساتية التي تعاني منها بعض الدول انعكست بشكل كبير على أدائها

الاقتصادي وجعلت اقتصاديات هذه الدول شبه راكدة، نتيجة محدودية الإيرادات، كما هو الحال بالنسبة للصومال التي تسيطر على جزء محدود من الإقليم، مما اثر على قدرتها الاستخراجية، ووهو نفس الوضع الذي تشهدهجمهورية إفريقيا الوسطى، التي لم يتجاوز دخلها القومي مليون وستمائة ألف دولار.

من جهة أخرى يظهر الجدول أن الفشل الدولاتي في بعض الدول ليس مرتبطا بأزمة موارد وثروة أو استثمارات، وإنما بالإرادة السياسية وتسيير المداخيل، وهو شأن نيجيريا التي تجاوز إجمالي ناتجها القومي خمسمائة مليون دولار كما سيق التوضيح، وهو بذلك اكبر بكثير من العديد من الدول التي تشهد حالة كبيرة من الاستقرار، كذلك هو الحال بالنسبة لباكستان والعراق وحتى السودان، وإن كانت اقتصاديات هذه الدول تبقى اقتصاديات مبنية على إنتاج المواد الأولية، فانه وبالرغم من توفرها على هذا القدر من العائدات الا انها تصنف كدول فاشلة، مما يظهر أن الفشل الدولاتي يتركز في البعد السياسي بالدرجة الأولى وعجز الجهاز السياسي على حسن تسيير الموارد، أو غياب الإرادة للسياسة للأداء.

الناتج القومي للدول يرتبط بمؤشر اقتصادي آخر، يعكس إلى حد ما الوضع المعيشي للأفراد وهو نصيب الفرد من الدخل القومي [*1] والقدرة الشرائية [**2]

[*] نصيب الفرد من الدخل القومي وهو مؤشر اقتصادي يقاس من خلال تقسيم قيمة الدخل القومي الاجمالي على عدد سكان الدولة.

[**] القدرة الشرائية هي طريقة مستخدمة في الاقتصاد تشير إلى مقدار السلع والخدمات أو كمياتها التي يمكن شراؤها من خلال كمية محددة من النقود، اي القدرة على شراء سلع وخدمات، من خلال استعمال وحدة نقدية معينة.

جدول رقم 03: يوضح نصيب الفرد من الدخل القومي والقدرة الشرائية في الدول الفاشلة.

الدول الفاشلة (دليل صندوق دعم السلام 2015)	الترتيب	نصيب الفرد من الدخل القومي 2015 بالدولار الامريكي	ترتيب الدولة بناء على نصيب الفرد	القدرة الشرائية	ترتيب الدولة بناء على القدرة الشرائية
جنوب السودان	01	790	193	1,630	200
الصومال	02	/	/	/	
جمهورية افريقيا الوسطى	03	330	216	620	216
السودان	04	1,920	166	3,990	169
جمهورية إفريقيا الوسطى	05	410	212	720	214
التشاد	06	880	189	2,110	190
اليمن	07	1,140	185	2,720	185
أفغانستان	08	610	203	1,940	193
سوريا	09	/	/	/	/
غينيا	10	470	209	1,120	211
هايتي	11	810	192	1,760	195
العراق	12	5,820	118	15,340	101
باكستان	13	1,440	174	5,320	160
نيجيريا	14	2,820	155	5,810	153
ساحل العاج	15	1,420	175	3,260	178
زمبابوي	16	860	190	1,710	198

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معلومات مستقاة من المصادر التالية:

The World Bank, Gross National Income Per capita 2015, Atlas method and ppp(data bank. World bank. Org/ data/ download/ GNIPC.pdf).

تحليل معطيات الجدول

بالرغم من أن نصيب الفرد من الدخل القومي لا يعكس حقيقة الوضع المعيشي لمواطني هذه الدول بحكم ارتباطه بعدد السكان، فيلاحظمن جهة تباين نصيب الفرد بين الدول الفاشلة فقد قدر في العراق ب5,820دولار في العراق وبقدره شرائية وصلت إلى15,340دولار، في حين يظهر انه متدني جدا في دولة جمهورية إفريقيا الوسطى حيث لم يتجاوز 330 دولار، وهو انعكاس منطقي لضعف الدخل القومي للدولة

الذي لم يتجاوز مليون وستمائة ألف دولار، من جهة اخرى فانه وانوجدت قيم مرتفعة لنصيب الفرد فإنها تبقى قيم منخفضة مقارنة بالمعدلات الدولية، وهو ما يظهر في ترتيب هذه الدول وأكثر من ذلك يعكسه الوضع الإنساني فيها، وهو ما سيتم التطرق إليه لاحقا.

من المقاييس الكمية المهمة عند توصيف الجانب الاقتصادي للتنمية هو مؤشر الصادرات والواردات نسبة إلى الناتج الإجمالي القومي، وهو ما يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 04: يوضح نسبة الصادرات والواردات إلى الناتج القومي وإجمالي تكوين رأس المال في الدول الفاشلة

الدولة الفاشلة– دليل صندوق دعم السلام (2015)	صادرات الخدمة والسلع (%الناتج القومي الإجمالي) 2015	واردات الخدمات والسلع (% الناتج القومي الإجمالي)2015	إجمالي تكوين رأس المال(% من إجمالي الناتج المحلي) 2015
جنوب السودان	9,777	57,579	11,23
الصومال	14,498	61,654	لم تتوفر معلومات منذ 1990(15,5)
جمهورية افريقيا الوسطى	12,612	34,579	13,923
السودان	8,182	10,919	16,56
جمهورية الكونغو الديمقراطية	29,182	34,973	15,644
التشاد	29,833	37,319	28,609
اليمن	10,241	22,486	1,729
أفغانستان	7,15	49,83	19,78
سوريا	/	/	/
غينيا	26,809	51,293	13,207
هايتي	19,994	50,587	32,268
العراق	34,795	22,125	19,703
باكستان	10,585	17,019	15,479
نيجيريا	10,657	10,79	15,49
ساحل العاج	39,493	36,221	20,788
زيمبابوي	25,906	49,691	13,894

المصدر: من اعداد الباحث من خلال معطيات مستقاة من المصادر التالية:

1-The World Bank, Gross capital formation (% of GDP) (data bank.Org/ indicator/ NE.GDI. TOT4 ZS.)

2-The World Bank, Exports Of Goods and Services (% of GDP) (data bank.Org/ indicator/ NE. EXP. GNFS.ZS).

3-The World Bank, Imports OfGoods and Services (% of GDP) (data. World Bank. Org/ indicator/ NE. IMP.ZS.)

تحليل معطيات الجدول

يظهر الجدول رقم 04 تباين القدرات الاقتصادية للدول الفاشلة فبعض الدول قيمة صادراتها من ناتجها القومي اكبر من قيمة وارداتها وهو حال العراق وساحل العاج، وإلى حد ما نيجيريا، وبالرغم من أنها اقتصاديات ريعية، تعتمد بشكل شبه كلي على تصدير المواد الأولية، إلا أن هذه الأرقام تظهر أن اقتصاديات هذه الدول أكثر قوة من غيرها من الدول التي صنفت بأنها دول فاشلة، دون أن ينعكس ذلك على الوضع الاجتماعي والإنساني لمواطنيها. بينما يظهر الجدول أن معظم الدول الفاشلة قيمة وارداتها من السلع والخدمات اكبر من صادراتها، وذلك نتيجة شلل جميع الأنشطة الاقتصادية داخل هذه الدول بسبب الصراعات السياسية وحالة اللااستقرار وانخفاض قدرة الصادرات على تمويل الواردات مما يجعل الدولة من جهة في تبعية للخارج، وتأخذ هذه لتبعية أشكال مختلفة (التبعية التجارية، التبعية المالية الغذائية، التكنولوجية، العسكرية....الخ)، من جهة أخرى يدفع الدولة إلى استخدام الاحتياطات الدولية لتمويل الواردات، وهو ما يؤدي بشكل أو بآخر إلى تفاقم مشكلة المديونية الخارجية.

تجدر الإشارة إلى أن مؤشر الصادرات والواردات يخضع في ارتفاعه وانخفاضه إلى العديد من التغيرات، ليس فقط إدارة الموارد الاقتصادية، فقد ارتفعت قيمة واردات كل من العراق وأفغانستان خلال السنوات الأولى للغزو الأمريكي، حيث وصلت عام 2003 في الدولتين على التوالي الى 76.842%و94.34%، كذلك ارتفعت واردات هايتي إلى 64,749%عام 2010حينما ضربها زلزال مدمر وهو ما يظهر تعدد أسباب الفشل الدولاتي بين عوامل هيكلية داخلية، واخرى خارجية قد ترتبط بالغزو الخارجي أو أي شكل من أشكال التدخل الدولي في شؤون هذه الدول، وقد يكون نتيجة الكوارث الطبيعية في ظل هشاشة مؤسسات الدولة.

تعتبر مشكلة الديون من اخطر المشاكل التي تواجه التنمية الاقتصادية، لذلك وفي إطار تقييم الأداء التنموي للدول الفاشلة في بعده الاقتصادي سيتم التعرف على حجم ديون هذه الدول من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 05: يوضح حجم الديون الخارجية للدول الفاشلة(مليون دولار)

الدول الفاشلة –دليل صندوق دعم السلام 2015	أرصدة الدين الخارجي 2014	الدين الخارجي طويل المدى	الديون العامة والمضمونة	الديون الخاصة غير المضمونة	استخدام قروض صندوق النقد الدولي	الديون قصيرة المدى
جنوب السودان	5,368 5,255	/	/	/	/	/
الصومال	2.953.2	1.913.2	1913.2	……..	228.9	811.1
جمهورية إفريقيا الوسطى	641,8	380,9	380,9	……..	/	177,3
السودان	21.762.2	1.59220	15922.0	…….	590,5	5.249.6
جمهورية الكونغو الديمقراطية	5522,9	414,94	414,94	……..	1187,5	185,9
التشاد	2.395.6	2290,5	2290,5	…….	97,6	7,5
اليمن	7.818.0	6835.7	6835.7	……..	545,7	436,6
أفغانستان	2580.4	19991	19991	……..	334,8	246,5
سوريا	4.608.1	36711	36711	……..	404,5	532,5
غينيا	1.4197	1.017.0	1.017.0	……..	321,0	81,7
هايتي	1.940.1	1.762.2	1.762.2	3,0	117,1	0,7
العراق	370200	/	/	/	/	/
باكستان	62.261.5	51723.2	45.944.2	57789	5.0.007	5537.7
نيجيريا	24.756.0	22.328.4	9.133.4	13.195.0	24273	0,2
ساحل العاج	9.607.6	8.115.4	64221	1.693.4	1.492.2	0,0
زيمبابوي	8.0357	4935.3	3707.7	12276	486.7	2.613.6

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات مستقاة من المصادر التالية:

(1) The World Bank, International Debt Statistics 2017 (data topics. World bank.org/ debt/ids).

(2) Trending Economics, Iraq Government debt to GDP,(www.trading economics. Com/ Iraq/ government debt to gdp)

(3) Country economy. Com. South Sudan National Debt (country economy.com/national-debt/ south-Sudan)

تحليل معطيات الجدول

يلاحظ من خلال الجدول أن حجم ديون الدول الفاشلة ليست كبيرة، فكان اكبر حجم للديون هو62مليون دولار في باكستان والحجم الأكبر لهذه الديون كانت طويلة المدى بضمانات حكومية، ولكن هذه الأرقام تقاس بحجم وطبيعة اقتصاديات هذه الدول، فالاعتماد على الاستدانة لتغطية جانب من الطلب في ظل سوء الإدارة السياسية للموارد بما فيها القروض وحالة اللااستقرار التي تعاني منها هذه الدول يعمق من درجة عجزها الاقتصادي، ويجعلها في حالة تبعية وعجز عن سداد الديون، بما في ذلك سداد الفوائد. من جهة أخري تجدر الإشارة إلى أن عدم ارتفاع حجم ديون الدول الفاشلة ترتبط بالشروط التي تفرضها الجهات المقرضة، والتي تتطلب قدرة على السداد والوفاء بالدين.

المطلب الثاني: حدود مساهمة الموارد الطبيعية في اقتصاديات الدول الفاشلة

تعتبر الموارد الطبيعية مصدر أساسي للثروة الوطنية وهي مهمة لتحقيق الاكتفاء والازدهار الاقتصادي وتعد احدأهم مدخلات المسار التنموي، وفي عدد كبير من الدول تعتبر المورد الرئيسي للمداخيل القومية والمصدر الأساسيالذي تقوم عليه سبل العيش المحلية، فالموارد الطبيعية تكتسب أهمية محورية في شؤون الأمن العالمي، حيث في كل دولة تقريبا أصبح السعي وراء الموارد الطبيعية الأساسية أو حمايتها احد مرتكزات الأمن القومي، هذه المكانة التي تتمتع بها الموارد الطبيعية ضمن السياسات العالمية تظهر بشكل أساسي في تنظيم ونشر والاستخدام الفعلي للقوة العسكرية عبرالعالم في الأقاليم التي تزخر بالثروات طبيعية [1] .

يفترض أن وفرة الموارد الطبيعية سيؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي اللازم لتحقيق مستوى معيشي كريم للشعوب ويضمن الاستقرار، إلا أن واقع العديد من الدول النامية يشير إلى غير ذلك، فبالرغم من وفرة الإمكانيات والموارد الطبيعية التي تتمتع بها إلا أنها لم تتمكن من تحقيق النمو الاقتصادي المرغوب والوضع أسوء في الدول الفاشلة التي تعاني من اقتصاديات ضعيفة غير قادرة على الاستمرار خارج استخراج الموارد، فالإدارة السياسية عاجزة على خلق تنوع اقتصادي وتطوير صناعات لمعالجة واستغلال الموارد الطبيعية وتوجيهها إلى التصنيع بدل الاكتفاء باستخراجها فقط، حيث تميل هذه

[1] مايكل كلير، الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية.تر عدنان حسن. (بيروت: دار الكتاب العربي)20.2002

الدول إلى أن تكون دول ريعية فقط[1]، وأكثر من ذلك أصبحت الموارد الطبيعية، سببا لإذكاء للنزاعات وحالة اللااستقرار، مما جعل هذه الدول تصاب بما سمي "بلعنة الموارد"، وهو مفهوم يشمل العديد من القضايا التي تتراوح بين أضرار البيئة، مرورا بانتهاكات حقوق الإنسان وصولا إلى النزاعات العنيفة[2].

أصبحت الحروب بسبب الموارد والاقتتال بين القوات الحكومية، وأمراء الحرب والمتمردين، وانخراط الشركات الخاصة في هذه الحروب، سمة بارزة للمشهد الأمني في العديد من الدول النامية، حيث تفجرت هذه الحروب في المناطق الفقيرة والمتخلفة، فكانت حيازة المصادر الكبرى للمعادن ومختلف الموارد الطبيعية عاملا محوريا في صراعات السلطة الداخلية في ظل وجود حكومات لا تمثل مصالح شعوبها وتشهد انشقاقات سياسية في سياق تزايد الطلب الخارجي على الموارد[3].

تجدر الإشارة إلى أن الموارد الطبيعية ليست أبدا المصدر الوحيد للصراع، خاصة ذات الطابع الداخلي الناجمة عن مجموعة معقدة من الأحداث، فهي عادة ما تكون مرتبطة بالفقر أو المظالم العرقية أو الاثنية أو الدينية أو الحكومات غير المستقرة، إلا انه ومع الأخذ بعين الاعتبار هذه العوامل فان وجود الموارد الطبيعية قد يزيد من خطر اندلاع الحروب الأهلية، وبمجرد أن تنفجر فسيكون من الصعب تسويتها[4]. الحديث هنا عن الموارد القابلة للسلب والنهب بسبب ضعف أو فساد الأجهزة الدولتية، فالدول العاجزة وظيفيا الغنية بالموارد الطبيعية تمثل بيئة مؤكدة للصراع والاقتتال حول الموارد بالنظر لتوافر الشروط الهيكيلية المحركة لحالة اللاأمن التي تتمثلفي وجود اقتصاديات معيبة وأداء اقتصادي سيء وغياب التجانس الاجتماعي، وعجز الجهاز الدولاتي على التمدد واحتكار العنف على جميع الأراضي التي يفترض أن تخضع لسلطته[5]، بذلك فان اعتماد العنف للوصول الى الموارد الطبيعية هي أحد المظاهر المميزة للمشهد الأمني في العديد من الدول الفاشلة، ومبررا لاستمرار الاقتتال الداخلي فيها والسبب يعود لسوء الإدارة السياسية للإمكانيات الاقتصادية، والذي يظهر في صور التهميش والحرمان لفئات معينة من المجتمع ما يسهل خطابات التعبئة فيها، حيث يؤدي وجود موارد طبيعية قيمة في دول

---

[1] Steen Nordstron, Fragility and natural resources Danish institute for international studies. Copenhagen. 2.

[2] عباس علي محمد، الأمن والتنمية: دراسة حالة العراق.المدة (1970-2007)(د. م. ن: مركز العراق للدراسات.2013).33-34 .

[3] كلير، الحروب على الموارد. 219.

[4] Ian Bannon, Paul Collier, Natural Resources and Violent Conflict: Options and actions .The International Bank For Reconstruction and Development (Washington. 2003). 19.

[5] Ibid, 18.

بإمكانيات مؤسساتية محدودة إلى تصارع المجموعات حول الموارد، وسعيها للاستقلال بجزء من إقليم الدولة الغني بهذه الموارد، والاستئثار بعوائدها على حساب بقية المجموعات[1].

الموارد الطبيعية تمثل في العديد من حالات الاقتتال والحروب الأهلية، وحتى في بعض حالات المواجهة مع طرف أجنبي، مصدرا رئيسيا لتمويل المجهود الحربي، الجدول التالي يوضح بعض النزاعات في الدول النامية والتي استخدمت فيها الموارد، خلال فترات الاقتتال إلى غاية 2001حسب ما ورد في تقرير البنك الدولي عام2003.

جدول رقم 06: يوضح بعض الحروب الأهلية المرتبطة بالموارد الطبيعية (1990-2002).

الدولة	الفترة	الموارد الطبيعية
أفغانستان	2001-1978	أحجار كريمة– أفيون
انغولا	2002–1975	نفط– ماس
انغولا (كلبندا)	1975	النفط
كمبوديا	1997-1978	الاخشاب– الحجار الكريمة
كولومبيا	-1984	النفط– الذهب– الكوكايين
جمهورية الكونغو	-1997	النفط
جمهورية الكونغو الديمقراطية	1998-1997-1996	النحاس– الماس– الذهب– الكولتان– الكوبالت
اندونيسيا(اسيا)	-1975	الغاز الطبيعي
اندونيسيا(غرب بابواه)	-1969	النحاس– الذهب
ليبيريا	1996-1989	الاخشاب– الماس– الحديد– زيت النخيل– كاكاو– مطاط– القهوة– الماريخوانة– الذهب.
المغرب –الصحراء الغربية	-1975	الفوسفات– النفط
ماينمار	-1949	الاخشاب– القصدير– الاحجار الكريمة– الافيون
غينيا الجديدة	-1988	النحاس– الذهب
البيرو	1995-1980	الكوكا
سيراليون	2000-1991	الماس
السودان	-1981	النفط

المصدر: Bannon, Collier Natural Resources and Violent Conflict ; 18

[1]Ibid, 1.

تحليل معطيات الجدول

يلاحظ من خلال هذا الجدولإلى انه والى غاية صدور تقرير البنك الدولي عام 2003، العديد من الحروب لم تنته بعد، وإلى غاية عام 2017 مازالت بعض هذه الدول تشهد حالة اللاأمن واللااستقرار، من جهة أخرى يوضح الجدول أن كل دولة من هذه الدول، غنية بالموارد الطبيعية سواء كانت في شكل معادن أو ثروة نباتية و بالرغم من ذلك فان معظم هذه الدول تعتبر دول ذات اقتصاديات ضعيفة، حيث استخدمت عائدات الموارد الطبيعية في الحروب، بدل توجيهها للخدمات العامة.

جميع الدول الفاشلة تقريبا شهدت أو مازالت تشهد حالة من النزاع، سواء في شكل حروب أهلية وهو الواقع في معظم الحالات، أو في شكل مواجهة طرف أجنبي كما في أفغانستان خلال الغزو السوفياتي (1979-1989)، أو بعد الغزو الأمريكي عام 2001وتعتبر الموارد الطبيعية مصدرا أساسيا لتمويل المجهود الحربي، سواء بالنسبة للجهات الرسمية أو لأمراء الحرب والمتمردين، وكانت في بعض الحالات حافزا لاستمرار الاقتتال، وهو حال سيراليون التي وإن خرجت من دائرة أكثر الدول فشلا في العالم، حيث احتلت المرتبة أربعة وثلاثون (34) في دليل الدول الفاشلة لعام 2016، وجاءت في خانة دول الإنذار(Alert)، إلا أنها وإلى غاية 2006 كانت تحتل المراتب الأولى كأكثر الدول فشلا في العالم، حيث جاءت في المرتبة السادسة(6) في دليل الدول الفاشلة لصندوق دعم السلام لعام.[1]2005 تمتلك سيراليون مخزونات معدنية ثمينة لطالما كانت تستثمرها شركات التنقيب الأجنبية بقليل من الفائدة للسكان المحليين وأكثر من ذلك كانت الحكومة الوطنية لا تتلق سوى حصة صغيرة من دخل عمليات التنقيب المحلية معتمدة إلى حد كبير على المساعدات الخارجية[2]، ما بين الفترة الممتدة ما بين1991 و2002، شهدت سيراليون حربا أهلية لعب "الماس" خلالها دورا رئيسيا، بدعم وبتغطية من أطراف خارجية، حيث بدأت الحرب عام 1991عندما قامت الجبهة الثورية الموحدة بدعم من قوى من جيش تشارلز تايلور" Charles Taylor"، بغزو جنوب شرقي سيراليون، وكان هدفها الأول هو حقول ماس كونو التي سيطرت عليها نتيجة لضعف وشتات القوات الحكومية، وتأييد بارونات الماس المحليين. بعد عدة سنوات استطاعت "الجبهة الثورية الموحدة" السيطرة على أجزاء كبيرة من البلاد[3]و بتراجع سيطرة الحكومة على إقليم

[1]Fund For Peace, Failed States Index 2005.

[2]كلير، الحروب على الموارد، 209.

[3]مرجع نفسه، 210.

سيراليون تراجعت إيراداتها من "الماس"، حيث عام 1999 بلغت عائدات الحكومة عشرة(10)ملايين دولار في حين وصلت في منتصف السبعينيات إلى 250 مليون دولار، وهي أرقام تعكس ما صرح به الناطق باسم "الجبهة الثورية الموحدة" بان حكومة سيراليون لم تكن تسيطر سوى على حوالي ربع إقليم الدولة عام 2000[1].

استهدف الصراع بشكل أساسي مناجم الماس في سيراليون، وسعت الأطراف المتحاربة السيطرة على هذه الثروة لذلك كان الماس محور المفاوضات، فبعد أن فشلت الحكومات المتعاقبة في سيراليون على القضاء على التمرد حتى بالاستعانة بالشركات الأمنية الخاصة مثل"Executive Outcomes" و

شركة"Sendline International" ما سمح لها باستعادةسيطرتها على بعض المناطق، إلا أن ذلك لم يدم طويلا، فلجأت حكومة الرئيس احمد كباح إلى عقد صفقة مع الجبهة الثورية الموحدة، وتم توقيع اتفاقية سلام بين الحكومة والجبهة عام 1999، بموجب هذه الاتفاقية تم دمج قوات الجبهة الثورية الموحدة في الجيش الوطني، وعين قائد الجبهة نائبا للرئيس ورئيس لجنة الموارد الإستراتيجية، مما منحه السيطرة والتصرف بالثروة الماسية والمعدنية للدولة، إلا أن ذلك لم يكن كاف بالنسبة ل"فوداي سنكوه" Foday Sankohحيث باشرت الجبهة الثورية الموحدة هجوما جديدا في أوائل عام 2000، فيما كشفت وثائق بعد ذلك تورط "سنكوه"Sankoh[2]في التجارة غير الشرعية للماس، حيث كان يشرف بنفسه على تصدير الماس من مناطق سيراليون الخاصة للمتمردين إلى الأسواق الأوروبية، وخلال الأشهر السنة الأخيرة من عام1999 تلقى ما يزيد عن ألفي حجر من شركائه[3].

ارتبط وجود الموارد الطبيعية في العديد من الدول النامية بوجود نظم دكتاتورية، وبقائها في الحكم لعقود، مما ساهم في إدخال هذه الدول إلى دائرة الفشل الدولاتي، وهو ما وقع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتي كانت تسمى جمهورية الزائير، حيث حكم جوزيف سيسوكو موبوتو" Mobutu seseseko"، الزائير لمدة 32سنة من1965 إلى1997، وذلك بعد وصوله إلى الحكم عن طريق انقلاب عسكري بدعم من الدول الغربية، خلال تلك الفترة اعد"موبوتو" احد اغني رجال العالم، حيث قدر صندوق

[1]William Reno; Warfare in a Post State Society In state failure and state weakness in a time of terror Ed Robert I. Rotberg: State Failure and State Weakness in a Time of Terror.(Washington World Peace Fundation.2003), 75.

[2]فوداي سنكوهFoday Sankoh، ضابط سابق في الجيش السيراليوني ومؤسس الحركة الثورية المتحدة المتمردة في سيراليون.

[3]مايكل كلير، الحروب على الموارد 208-212.

النقد الدولي ثروته عام1984 بأكثر من أربع (4) مليون دولار، ما يعادل ديون الزائير في ذلك الوقت،عند وفاته في سبتمبر 1997 منظمة "الشفافية الدولية""Transparency international" ومكتب الأمم المتحدة للجرائم والمخدرات وتحليلات أخرى أشارت إلى أن ثروته تراوحت بين خمسة وستة مليون دولار بينما أشارت تحليلات أخرى إلى ثمانية مليون دولار[1].أما ديون جمهورية الكونغو الديمقراطية فقد ارتفعت إلى 12,5 مليار دولار خلال فترة حكمه. "موبوتو"يمثل أنموذجا واضحا عن شخصنة موارد الدول بدل استخدام عائداتها لتنمية الدول ما ساهم في ادخالها الى مسار الفشل الدولاتيفقد كان يملك العديد من الحصص في مؤسسات الزائير خاصة مؤسسة جيكامين "Gècamines"، وهي المؤسسة الحكومية الوحيدة التي لها امتياز التنقيب واستغلال النحاس والكوبالت، مما مكنه من الحصول على جزء من عائدات المؤسسة، كذلك فتح حسابات للبنك المركزي للزائير في الخارج، مما أدى إلى اختلاس30 إلى40% من استثمارات العامة بموافقة من البرلمان.

الحروب الأهلية والاستغلال الجائر للثروات الطبيعية في الدول الفاشلة، اثر كذلك على الوضع البيئي داخل هذه الدول، عام2003 أشارت تقديرات بيئية لما بعد النزاع التابعة لمشروع الأمم المتحدة للبيئة، إلى أن 50% من أشجار الفستق في أفغانستان قد تم قطعها بحثا عن الأخشاب، سواء لبيعها أو لاستخدامها للتدفئة، وبالنظر لوجود الألغام اضطر المزارعون للتخلص بشكل نهائي من الأشجار من اجل إعادة زراعة الأراضي، بشكل عكسي أدى الرعي الجائر وإزالة الغابات إلى نقص الأراضي الصالحة للزراعة، وتراجع الغطاء النباتي في دارفور، في ظل الانخفاض الملحوظ لمعدلات سقوط الأمطار، إلى تأجيج حالة العنف والحرب الأهلية في المنطقة، في الوقت الذي يعتمد فيه75% من السكان على الموارد الطبيعية لكسب رزقهم[2].

من خلال ماسبق يظهر أن الموارد الطبيعية إذا وجدت داخل دول تعاني من هشاشة مؤسساتية وفساد القائمين على الحكم فإنها تتحول إلى مصدر لزيادة التآكل الوظيفي لأجهزة الدولة لان غياب الحماية الدولتية والاستخدام الرشيد لأجهزة الدولة لهذه الموارد، يجعلها محل طمع في الداخل والخارج، فتكون بذلك الثروات الطبيعية مصدرا للاقتتال والتخلف والتهجير، بدل أن تكون مصدرا للنماء والازدهار.

[1]Antoine Dulin, Jean Merchaert ;(Bien Mal acqius: A qui profit le crime ? paris.: Juin 2009). 57.
[2]United Nation Environment Programme, From Conflict to Peace Building: The role of Natural Resources and the environment. Nairobi.2009.).17

المطلب الثالث: عبء التكاليف العسكرية على اقتصاديات الدول الفاشلة

شهدت جميع الدول الفاشلةحالة من العنف الداخلي، الذي قد يكون في شكل حرب أهلية أو حرب غير تماثلية يعلنها الجهاز الدولاتي على تنظيم إجرامي أو إرهابي، أو تدخل عسكري بل أن العنف المنظم احد أبرز مظاهر الفشل الدولاتي.

وبالرغم من ان العلاقة بين الفشل الدولاتي والعنف المنظم علاقة تبادلية، حيث أن اندلاع العنف الداخلي قد يؤدي إلى الفشل الدولاتي، وقد يؤدي بشكل تدريجي إلى انهيار الدولة، كما حدث في ليبريا وسيراليون عام1990، وفي الصومال بعد سقوط نظام زياد بري عام1991، فان العجز الوظيفي وعدم الحكم بفعالية يعتبر محرك للعنف الداخلي، وكيفما بدأت العلاقة فأيما دولة تعاني من حرب أهلية هي دول فاشلة.

أشار البنك الدولي في تقرير النزاع، الأمن والتنمية عام 2011 إلى أن الدول التي تشهد حالة من الهشاشة المؤسساتية تكون أكثر عرضة للحرب مقارنة بغيرها من الدول التي تتمتع بمؤسسات قوية، حسب التقرير فانه في فترة ما بين1990-2008 وجدت سبعة عشر دولة هشة (17) شهدت حربا أهلية عنيفة ودولتين شهدتا حرب أهلية اقل حدة[1] فدولة بمؤشرات حكم جيدة تتمتع بنسبة30% الى45%اقل خطر الحرب الأهلية خلال خمس(5) إلى عشر(10) سنوات المقبلة مقارنة بدول بقدرات حكم متواضعة[2].

الدول التي تعاني من ضعف مؤسساتي، وغياب المساءلة وتآكل شرعية الجهاز الدولاتي والإخفاق الوظيفي في توفير الاحتياجات الإنسانية من فرص التعليم والعمل، وغياب العدالة التوزيعية، تدفع الأفراد نحو الخيارات العنيفة، ونقل ولاءاتهم لجماعات أخرى غير الدولة، لان الفرد يفقد الشعور بالمواطنة ويفقد الشعور بالانتماء، فلا يتوانى في رفع السلاح والانخراط في الأنشطة الإجرامية، من جهة أخرى فانه وفي الوقت الذي تكون فيه القدرات الدفاعية للدولة أداة أساسية للتغلب على التهديدات المسلحة من المتمردين أو الجماعات الإجرامية، فان الدول الفاشلة تعاني من قدرات قسرية ضعيفة، مما يعجزها السيطرة على أعمال العنف وحالات التمرد[3]

[1]World Bank, Conflict Security and Development 87.
[2]Ibid, 85.
[3]Ibid, 88.

للنزاعات العنيفة أثار تدميرية على اقتصاديات الدول وعلى مسارها التنموي، فمن جهة يؤدي الاقتتال الداخلي إلى تدمير البنى التحتية، وانهيار النظم الصحية والتعليمية ودمار رأس المال المادي،ومن جهة أخرى يفرض العنف الداخلي على الجهاز الدولاتي زيادة النفقات العسكرية، وذلك على حساب القطاعات الأخرى التي توفر الخدمات العامة للمواطنين.

فدولة جنوب السودان التي تعد من أكثر الدول فشلا في العالم قد رفعت إنفاقها العسكري من98,2 مليون دولار عام2013 الى1,08 بليون دولار عام2014، وذلك بعد عودة العنف الداخلي عام2013هذه الدولة التي تعتمد بشكل كبير على عائدات النفط بنسبة تصل 98%، فان نسبة كبيرة من دخلها القومي يوجه نحو التسلح لمواجهة حركة المعارضة وخوفا من الشمال، وذلك على حساب باقي الخدمات والسلع السياسية وعلى حساب الاهتمام بالصادرات غير النفطية، وصرح وزير المالية السابق Tisa Sabini والذي أقيل بعد ذلك من طرف الرئيس"سيلفا كير""Salva kire" إلى أن 41% من ميزانية 2014 خصصت لقطاع الأمن حيث تم توجيه 73,8مليون للجيش الوطني و262,9 مليون للشرطة والسجون والحماية المدنية[1].

لا تعد دولة جنوب السودان الدولة الفاشلة الوحيدة التي ترتفع فيها النفقات العسكرية في إطار محاولات احتواء العنف الداخلي، فقد قدر الإنفاق العسكري في دول إفريقيا جنوب الصحراء التي تضم اكبر عدد من الدول الفاشلة في العالم إلى 19,1 بليون دولار عام، وبالرغم من انه كان اقل بنسبة 11% مقارنة بسنة2015، إلا انه ارتفع بنسبة 30% مقارنة بسنة 2006، وهذا التراجع في إجمالي النفقات العسكرية لا يعود سببه الى توجيه الانفاق نحو قطاعات أخرى وإنما هومرتبط بتراجع أسعار النفط، فقد انخفض الإنفاق العسكري في انغولا بنسبة42% بسبب انخفاض عائدات النفط التي تمثل70% من العائدات الحكومية، كذلك هو الأمر في كل من التشاد ونيجيريا، في حين أن اللااستقرار الداخلي الذي تشهده دول أخرى فرض عليها زيادة النفقات العسكرية بالرغم من وضعها الاقتصادي المتدهور وهو حال مالي التي عززت النفقات العسكرية بنسبة66% في الفترة ما بين2014-2015 ونسبة185%بين2006و2015.كذلك كينيا التي تشارك في الصراع الدائر في الصومال منذ2011 رفعت

[1]Sudan Tribunes, South Sudan, Military Spending Highest in The Region (www. Soudan tribune.Com/spip. Php ? Article54748. (21/02/2017.00: 04).

الإنفاق العسكري بنسبة22%خلال سنة واحدة ما بين2015-2014ووصلت النسبة إلى47% ما بين2006و2015 .[1]

الإخفاق المؤسساتي الذي تشهده الدول الفاشلة والإنفاق العسكري الكبير ينهك التنمية الإنسانية ويزيد من بؤس مواطني الدولة ،فالوضع الاقتصادي المتدهور والنزاعات العنيفة حلقة مفرغة يصعب على الدول الفاشلة حلها، وهو ما أكدت عليه العديد من الدراسات التي أشارت إلى أن الدول الفقيرة أكثر عرضة للنزاعات ;فقد ورد في تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام 2015 أن الدول التي يكون فيها نصيب الفرد من الدخل القومي600 دولار هي اقل عرضة مرتين لان تشهد حربا أهلية من الدول التي يكون فيها مستوى دخل الفرد250 دولار أمريكي، مما يشير إلى أن الفقر والنمو الضعيف مرتبطان بالنزاع، هذا الأخير يقوي شروط الفقر والنمو الاقتصادي الضعيف فبالنسبة للعديد من الدول فخ النزاع جزء من فخ الفقر[2]، ومع انه لا يمكن تصميم هذا الطرح على جميع الدول، إلا أننا نؤكد على تصور أن الظروف المعيشية المتدهورة تعد احد الحركيات المسببة لاندلاع حالة العنف الداخلي رغبة في إعادة ترتيب الأوضاع، كما أن الحروب الأهلية التي ترتبط بهشاشة مؤسساتية يكون لها تكلفة إنسانية كبيرة تظهر من جهة في عدد القتلى والجرحى والإعاقات والمهجرين، وتظهر من جهة أخرى في توجيه الجهاز الدولاتي الضعيف إمكانياته المادية نحو محاولات احتواء التمرد، على حساب احتياجات المواطنين، فوفق البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة فان الحرب الأهلية تتسبب باستهلاك الانفاق العسكري نسبة إضافية من الناتج المحلي الإجمالي مقدارها1,8% و هي موارد يمكن أن تكون أكثر إنتاجية إذا وظفت لتأمين الخدمات الاجتماعية والبنية التحتية الاقتصادية[3].

من هذا المنطلق يظهر أن الحرب الأهلية طريق مؤكدة وسريعة نحو الحصول على ادنى المراتب في دليل التنمية البشرية، وهوما سيتم توضيحه من خلال مؤشرات التنمية الإنسانية في هذه الدول، فبعد سقوط نظام "زياد باري""SiadBarry"عام1991، سعت العديد من المجموعات المتنافسة إلى السيطرة على

[1]San Perlo Freeman and Author, Trends in World Military Expenditure 2015.(Solmasweslen: Stockholm International Peace Research Institute, April 2016), 7.
[2]United Nation Development Programme. Human development report 2015, (New York 2015), P 168.
[3]Ibid, 157.

الدولة، ودخلت البلاد في فوضى أمنية، مما أدى إلى تضرر اقتصاد الدولة وانخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي، الذي كان643 عام1992ليصبح452دولارعام 2001[1].

تمثل أفغانستان مثالا آخر عن تأثر الوضع التنموي في الدول الفاشلة بالبيئة الأمنية المضطربة، فقد خلفت حالة اللاأمن في هذه الدولة التي ترتب لأكثر من عقد في المراتب الأولى للفشل الدولاتي، آثارا تدميريه على الاقتصاد الهش لهذه الدولة وعلى إمكانيات الأفراد، فقد أشار معهد الاقتصاديات والسلامInstitute for Economics and Peaceإلى أن أفغانستان تتوفر على إمكانيات توصل نصيب الفرد من الدخل القومي إلى حوالي 2400 دولار، في حين لم يتجاوز نصيب الفرد 900 دولار عام2010 حتى انه اقل مما كان عليه قبل ثلاثون عاما، حيثقدر عام 1970ب 1000دولار .

حسب المعهد من اجل الاقتصاديات والسلام Institute for Economics and Peace، فقد وصلت نسبة تأثر أكثر عشر اقتصاديات بالعنف على المستوى العالمي إلى أكثر من 25% من ناتجها القومي وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 06: يوضح أكثر عشر اقتصاديات تأثرا بالإنفاق العسكري

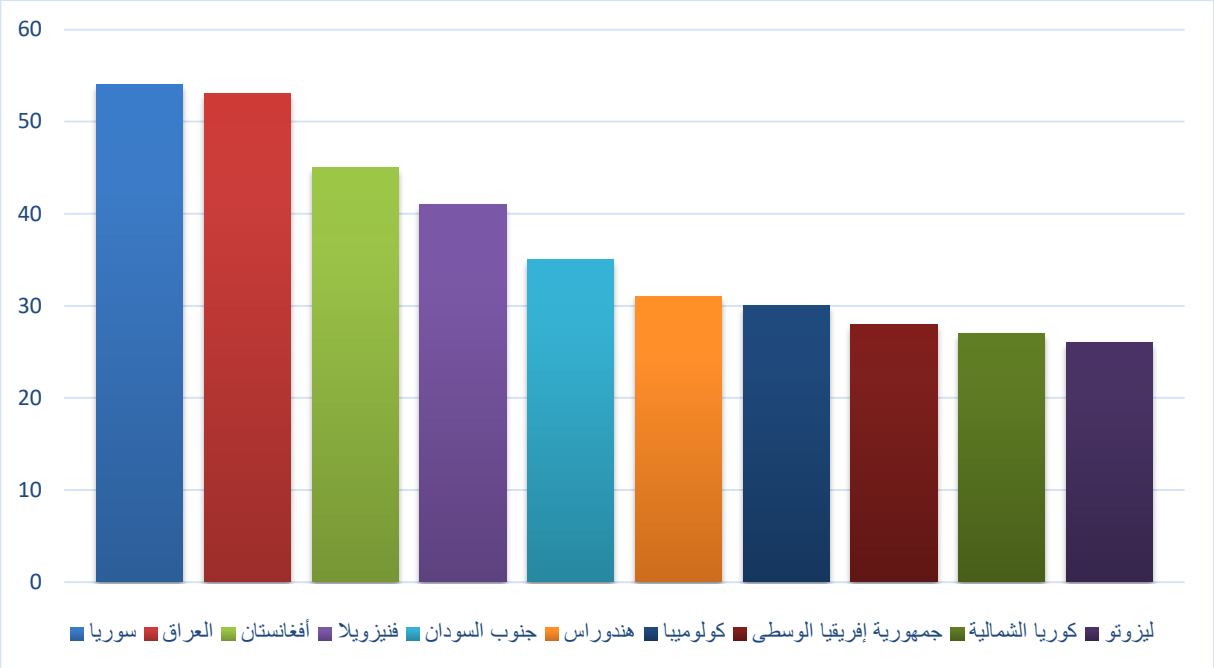

المصدر: The Institute for Economics and Peace, ; The Economic Cost of Violence, 12

[1]The Institute For Economies and Peace; The Economic Cost of Violence(visionfhumanity.org/app/uploads/2017/02/the Economic-value-of-peace-2016-WEB.pdf).

تحليل الرسم البياني

معظم الدول التي تناولها هذا المعهد بالدراسة تشهد حالة من الاضطراب في بيئاتها الأمنية سواء كانت في شكل حربا أهلية أو في شكل حرب غير تماثلية ;كماهوحال كولومبيا التي تواجه تهديد التنظيمات الإجرامية والإرهابية، فخمسة (5) دول من أصل عشرة (10)في هذه الدراسة تصنف كأكثر الدول فشلا في العالم في خانة الإنذار المرتفع جدا، وخانة الإنذار المرتفع، وتعتبر سوريا أكثر تأثرا حيث فاقت نسبة نفقات احتواء العنف 54% من الناتج القومي الإجمالي، تليها العراق بنسبة 53% ثم أفغانستان بنسبة45% تقريبا.

المبحث الرابع: المردود الاجتماعي الدولاتي كأحد مظاهر اللأمن الموسع في الدول الفاشلة

يرتبط البعد الاجتماعي للتنمية بزيادة قدرة الأفراد على الاستفادة الفعلية من إيرادات والموارد الاقتصادية للدولة، بما يحقق التغير الاجتماعي وبناء وظائف المجتمع التي لها صلة وثيقة بالتحولات العديدة التى تحدث في مختلف أنماط الحياة الإنسانية، والتي ينعكس أثرها على الإنسان، إلا أن العجز الهيكلي الذي تعاني منه الدول الفاشلة والفساد المتفشي بين أجهزة الدولة حال دون تحسين أساسيات العيش لشعوب الدول الفاشلة، وهو ما يمكن أن الكشف عنه من خلال العناصر التالية:

1-الفقر في الدول الفاشلة.

2-المؤشرات الاجتماعية للتنمية في الدول الفاشلة.

المطلب الأول: الفقر في الدول الفاشلة

الفقر حسب البنك الدولي هو الحرمان من السلع الاستهلاكية أي أن الفقراء هم الأشخاص الذين لا يمتلكون دخلا كافيا للحصول على العتبة الدنيا من السلع الاستهلاكية، بذلك يكون الفقر وفق هذا التصور مرتبط من جهة بالشروط النقدية، والقدرة على توفير الغذاء والمأوى والتعليم والرعاية الصحية، ومن جهة أخرى يظهر أن الفقر مرتبط بحالة اللامساواة بين مواطني الدولة، إلى جانب الانكشافية اتجاه عوامل معينة[1].

[1]Word Bank Insistute, IntrodutionTo Poverty an Analysis (Washington DC: Augest 2002).1.

لا تقتصر ظاهرة الفقر على دول دون أخرى، ولكن إذا أخذنا التقسيم الذي يعتمده البنك الدولي وهو الدول ذات الدخل المنخفض ودول ذات الدخل المتوسط، ودول ذات الدخل المرتفع، يظهر اختلاف في معايير تحديد الفقر، فالنسبة للبلدان ذات الدخل المنخفض، فان التعريف المناسب"للفقر" غالبا ما يستند إلى الحد الأدنى من الاستهلاك اللازم للحفاظ على الجسم والروح معا. أما بالنسبة للبلدان ذات الدخل المرتفع، فان الفقر يكاد يكون مقياسا نسبيا، أي مبلغ يقل كثيرا عن المعايير السائدة عادة في ذلك المجتمع، لذلك عندما تنتعش اقتصاديات الدول ذات الدخل المنخفض وتتحسن أوضاعها الاقتصادية تبدأ عادة برفع خط الفقر لديها، هذه الأخيرة ترتبط بمستوى الاستهلاك الشخصي، لذلك نجد أن هذه المستويات تكون مرتفعة في الدول ذات الدخل المرتفع، وتنخفض كلما انخفض الناتج الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج ومستوى الاستهلاك، وتصل تقديرات خط الفقر في العشرين دولة الأكثر فقرا في العالم إلى 1,25 دولار[1].

حدد البنك الدولي عتبة نقدية للفقر، مشيرا إلى أن الفقر هو أن يعيش الإنسان بأقل من 1,90 دولار في اليوم، انطلاقا من هذا المؤشر، ووفق تقديرات البنك الدولي لعام 2012 فان 39,9% من سكان المناطق الهشة يعيشون تحت خط الفقر و47,7% من سكان دول إفريقيا جنوب الصحراء التي تضم عددا كبيرا من الدول الفاشلة يعيشون بأقل من1,90دولار في اليوم[2].

حالة اللاأمن التي تشهدها الدول الفاشلة، والسياسات والحكم السيئ، والإدارة غير الرشيدة للموارد في ظل الصراعات بين مصالح النخبة ومصالح الشريحة الكبرى من المجتمع، يزيد من عدد المواطنين الذين يحرمون من الحصول على السلع العامة الأساسية من غذاء ومؤونة ورعاية صحية، وهو ما يمكن إثباته بالرجوع إلى بعض مؤشرات دليل الفقر المتعدد الأبعاد لدليل التنمية البشرية.

[1]Timothy Taylor, The Poverty Line in Low-Income Country (December 2012 conversabeeconomist. blogspot. Com/2012/12/The- poverty- line-in-low-income-countries.html.)
[2]The Word Bank Poverty (data, world bank. Org/topic).

جدول رقم 07: دليل الفقر المتعدد الأبعاد في الدول الفاشلة

الدولة الفاشلة حسب صندوق دعم السلام2015	سكان في فقر متعدد الابعاد		سكان قريبين من خط الفقر المتعدد الأبعاد%	سكان في فقر حاد متعدد الأبعاد %	نسبة الحرمان إلى الفقر عموما %			سكان يعيشون دون خط الفقر %	
	عدد الأشخاص الآلاف	كثافة الحرمان %			التعليم	الصحة	معايير المعيشة	خط الفقر الوطني 2004 2014	1,25 دولار في اليوم PPS2002 2012
جنوب السودان	8877	61,7	8,5	69,6	39,3	14,3	46,3	50,6	…
الصومال	7,104	51,1	8,3	63,6	33,7	18,8	47,5	…	…
جمهورية إفريقيا الوسطى	3320	55,6	/	48,5	23,8	26,2	50,0	62,0	62,8
السودان	18,916	54,6	17,9	31,9	30,4	20,7	48,9	46,5	19,8
جمهورية الكونغو الديمقراطية	50,312	50,6	18,5	36,7	15,6	31,0	53,4	63,6	87,7
التشاد	10,186	62,7	8,8	67,6	32,3	22,5	45,2	46,7	36,5
اليمن	9,754	50,1	22,4	19,4	29,5	32,2	38,2	34,8	9,8
أفغانستان	17,116	49,9	16,0	29,8	45,6	19,2	35,2	35,8	…
سوريا	15,19	39,1	7,4	1,3	54,7	34,0	11,3	35,2	1,7
غينيا	8456	57,6	12,7	49,8	36,6	22,8	40,6	56,6	40,9
هايتي	5104	48,1	22,2	20,1	44,8	23,4	51,8	58,5	…
العراق	4236	39,4	7,4	2,5	50,1	38,6	11,3	18,9	-3,9
باكستان	83,425	52,0	14,9	26,5	36,2	32,3	31,6	22,3	12,7
نيجيريا	88,425	54,8	18,4	30,0	29,8	29,8	40,4	46,0	6 2,0
ساحل العاج	11,772	51,7	17,9	32,4	36,4	25,8	37,7	42,7	35,0
زيمبابوي	4,222	44,1	29,3	7,8	10,8	34,5	54,8	72,3	…

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات مستقاة من المصدر التالي:

United Nations Development ProgrammeHuman Development Report 2015..228-229.

تحليل الجدول

لايرتبط الفقركظاهرة بالدول الفاشلة فقط، وإذا نظرنا إلى عدد الفقراء مقترنا بالعدد الإجمالي للسكان نجد أن الدول الفاشلة منفردة لا تضم اكبر عدد من الفقراء، فليست جميع الدول التي تنتشر فيها الفقر هي دول فاشلة، ولكن جميع الدول الفاشلة ينتشر فيها الفقر بكل أبعاده، وذلك بالنظر للعجز الوظيفي الذي تعانيه هياكل ومؤسسات الجهاز الدولاتي، وحالة اللاامن التي تعمق من درجة الحرمان، حيث ورد في تقرير البنك الدولي لعام 2011(النزاع، الأمن والتنمية) (Conlict, Security and Development) إلى أن الناس في الدول الهشة والمتضررة من النزاعات أكثر عرضة مرتين لنقص التغذية من البلدان النامية الأخرى، ومن المرجح أنهم غير قادرين ثلاث مرات على إرسال أطفالهم إلى المدارس ومن المرجح أن يموت أطفالهم قبل سن الخامسة مرتين أكثر من بقية الدول النامية، وتعاني مرتين أكثر من احتمال عدم توفر مياه نظيفة[1]، من خلال ذلك يظهر أن الدول الفاشلة بيئة مؤكدة للفقر والعوز الإنساني، والتي تتعمق في حالة اللااستقرار الأمني الذي تشهدها هذه الدول، وذلك نتيجة تباطؤ عجلة النمو الاقتصادي وتوجيه النفقات الحكومية نحو محاولات احتواء النزاع بدل المشاريع التنموية، إضافة إلى إفلات مناطق من سيطرة الدولة، وهو ما يمكن توضيحه من خلال الشكل الموالي:

[1]The International Bank for Reconstruction and Development. World Development Report 2011, Conflict, Security and Development(Washington, DC. 2011)5.

الشكل رقم 07: يوضح العلاقة بين العنف والفقر(فجوة الفقر)

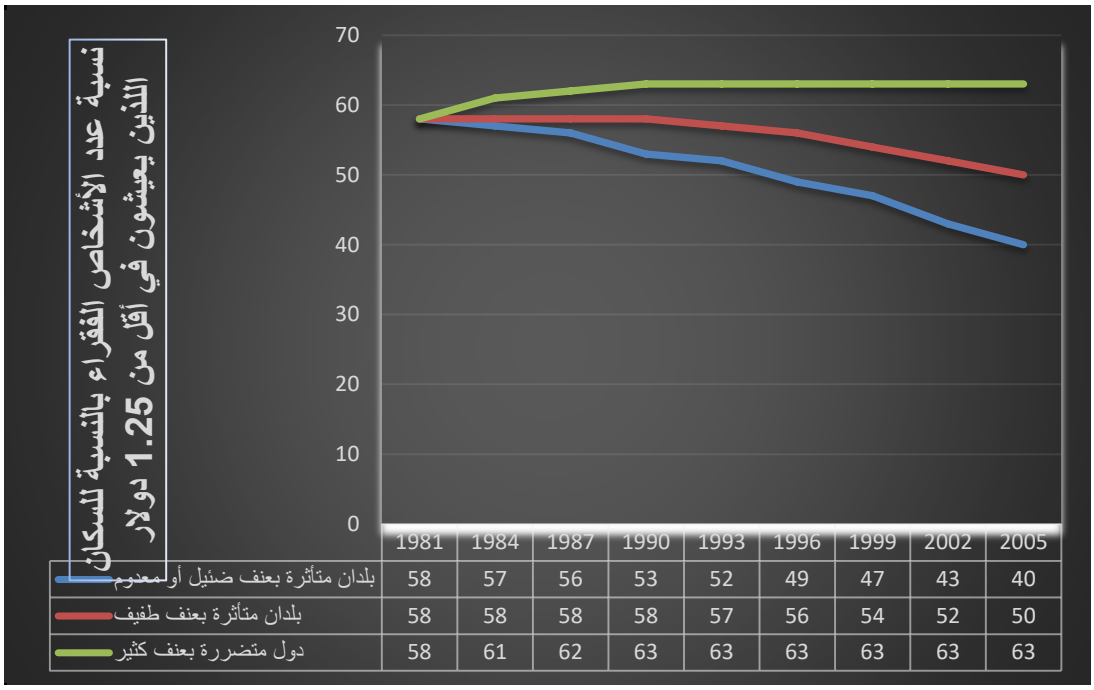

	1981	1984	1987	1990	1993	1996	1999	2002	2005
بلدان متأثرة بعنف ضئيل أو معدوم	58	57	56	53	52	49	47	43	40
بلدان متأثرة بعنف طفيف	58	58	58	58	57	56	54	52	50
دول متضررة بعنف كثير	58	61	62	63	63	63	63	63	63

المصدر:

World Bank, World Development Report(Conflict, Security and Development) ,4.

تحليل الرسم البياني

يلاحظ من خلال الرسم البياني وجود علاقة طردية بين العنف والفقر، فتعداد الفقراء في تراجع مستمر في الدول التي تشهد حالة عنف طفيف وكذلك التي لا تعان من العنف، في حين تتسع الفجوة بينها وبين الدول التي تعاني من مستويات مرتفعة من العنفوفي ظل تجدد حالة العنف كل ثلاث سنوات يظهر ازدياد تعداد الفقراء في هذه الدول.

الفقر في الدول الفاشلة ليس نتيجة البيئة الأمنية غير المستقرة فقط، وإنما انتشار هذه الظاهرة داخل مجتمعات هذه الدول مرتبط بمظهر آخر من مظاهر التآكل الوظيفي لأجهزة الدولة وهو الفساد، فكما ورد في المبحث السابق تتمتع بعض الدول الفاشلة بارتفاع الناتج المحلي الإجمالي مثل نيجيريا، باكستان العراق، وبالرغم من ذلك فقد احتلت هذه الدول المراتب الأخيرة في دليل التنمية البشرية وترتفع فيها نسبة الفقر وعدد الفقراء، فقد حققت نيجيريا تقدما اقتصاديا كبيرا في السنوات الأخيرة خاصة قبل انخفاض أسعار البترول، وقد استطاعت الحفاظ على معدل نمو اقتصادي تراوح ما بين 6 و7%، وتم الاعتراف باعتبارها واحدة من أسرع الاقتصاديات نموا في القارة الإفريقية ولكن من المفارقات، تضم هذه الدولة عددا

كبيرا جدا من أفقر البشر على وجه الأرض، فإحصاءات الاقتصاد المحلي لم تنعكس على مستوى معيشة النيجيريين، وبالرغم من برامج وسياسات التخفيف من الفقر، إلا أن الفقر لا يزال متوطنا في نيجيريا ومما لا شك فيه إن لذلك علاقة مباشرة بارتفاع مستوى الفساد في هذه الدولة[1]ن فقد احتلت نيجيريا المرتبة136 من أصل175دولة في دليل الفساد لمنظمة الشفافية الدولية لعام2015، الفساد في نيجيريا تجلى في أشكال كثيرة، مرتبطة جميعها بسوء تخصص الأموال العامة من قبل المسؤولين الحكوميين، مما اثر على الخدمات الاجتماعية وتفاقم ظاهرة الفقر، مثل هذه الأمثلة توضح المفارقات بين دولة يفوق إجمالي ناتجها القومي514.027مليون دولاربينما يعاني شريحة كبيرة من المجتمع من الفقر المدقع.

يبقى الإشارة إلى أن الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد ومعقدة، وبالتالي لا يمكن حصر وجوده وانتشاره في الدول الفاشلة بحالة اللا أمن أو الفساد فقط، وإنما قد يكون مرتبطا بمتغيرات وظروف اخرى كالتدخل الخارجي (غزو عسكري او عقبات اقتصادية ...الخ) كما قد تكون نتيجة ظروف طبيعية خاصة بالنسبة للدول التى يعتمد اقتصادها على الزراعة، ولكن إذا كانت بعض الدول ليست غنية بمواردها الطبيعية وبالرغم من ذلك يعيش مواطنوها حياة كريمة، فان ذلك هو نتيجة الحكم والإدارة الجيدة فيكون بذلك الفقر هو نتيجة مباشرة للحكم السيئ والإدارة غير العقلانية للموارد كنتيجة أو كسبب للعجز الوظيفي للدول.

المطلب الثاني: رصد الأداء الاجتماعي الخدماتي للدول الفاشلة

إن العجز الوظيفي الذي تعاني منه الدول الفاشلة وسوء الإدارة لما توفر لديها من موارد وإمكانيات اقتصادية، انعكس سلبا على الوضع الاجتماعي لمواطنيها، وجعل هذه الدول تحتل المراتب الأخيرة في دليل التنمية البشرية لعام 2015و هو ما يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي:

[1]R.A. Ajisafe, " Corruption and Poverty in Nigeria, Evidence fromArdl Bound Test and Error Correction Model. Journal of Emerging trnds in Economics and Managment Sciences." 7(3). 156-163.

جدول رقم 03: يوضح ترتيب الدول الفاشلة في دليل التنمية البشرية لعام 2015

الدول الفاشلة حسب صندوق دعم السلام ومحلية السياسة الخارجية 2015	ترتيب الدول في دليل التنمية البشرية لعام 2015	مستوى التنمية البشرية [1]
جنوب السودان	169	تنمية إنسانية ضعيفة
الصومال	اضعف رصيد0,5000(2006)	تنمية إنسانية ضعيفة
جمهورية افريقيا الوسطى	187	تنمية إنسانية ضعيفة
السودان	167	تنمية إنسانية ضعيفة
جمهورية الكونغو الديمقراطية	176	تنمية إنسانية ضعيفة
التشاد	185	تنمية إنسانية ضعيفة
اليمن	160	تنمية إنسانية ضعيفة
افغانستان	171	تنمية إنسانية ضعيفة
غينيا	138	تنمية إنسانية متوسطة
هايتي	163	تنمية إنسانية ضعيفة
العراق	121	تنمية إنسانية متوسطة
باكستان	147	تنمية إنسانية ضعيفة
نيجيريا	152	تنمية إنسانية ضعيفة
ساحل العاج	172	تنمية إنسانية ضعيفة
زيمبابوي	155	تنمية إنسانية ضعيفة

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات مستقاة من المصادر التالية:

(1) Fund For Peace, Foreign policy ,FailedStates Index 2015.

(2) United Nation Development Programme. Human development report 2015.(New York 2015),272.

تحليل معطيات الجدول

يوضح الجدول أن عينة الدول الفاشلة التي تم اختيارها في هذه الدراسة تتموقع في ذيل دليل التنمية الإنسانية، وماعدا غينيا والعراق اللتان جاءتا في خانة التنمية الإنسانية المتوسطة، فان جميع الدول

[1] يقسم دليل التنمية البشرية، مستوى وأسلوب التنمية البشرية إلى أربع مجموعات

1 تنمية بشرية مرتفعة جدا عندما يكون رصيد الدولة IHD (اكبر من 0.800 0.800<IHD

2 تنمية بشرية مرتفعة 0.799>>0.700IHD

3 تنمية بشرية متوسطة0.699>IHD>0.550

تنمية بشرية ضعيفةمنأقل0.550

الأخرى واقع التنمية الانسانية فيها الذي يعتمد على مؤشر أمد الحياة والرعاية الصحية والتعليم ودخول الأفراد كمنتجات للجهاز الدولاتي، رتبها في خانة التنمية الإنسانية الضعيفة وهي قيم ومراتب تعكس العجز الوظيفي لهذه الدول في خلق بيئة تمكينية للفرد خاصة في مجالات: الصحة والتعليم، ودخل الأفراد.

الفرع الأول: القطاع الصحي في الدول الفاشلة

إن الاهتمام بصحة الأفراد يعتبر احد أهم ركائز التنمية، فالصحة تعتبر في حد ذاتها قيمة لأنه لا يمكن تحقيق التنمية دون مواطنين يتمتعون بصحة جيدة. لذلك فانه كلما ارتفعت مؤشرات الرعاية الصحية لدولة ما كلما دل ذلك على فعالية الجهاز الدولاتي.

استنادا إلى مؤشرات التقييم التي وضعها البرنامج الانمائي للأمم المتحدة والتي تتمثل في: معدل الإنفاق الحكومي على الصحة، معدل الأمد في الحياة، الوفيات نسبة إلى عدد معين من السكان، سوء التغذية نسبة المصابين بمرض نقص المناعة، وفيات الأطفال دونسن الخامسة، العمر المتوقع عند الولادة، سيتم في هذه الدراسة تقييم المردود الصحي للدول الفاشلة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 04: يوضح مؤشرات الرعاية الصحية في الدول الفاشلة.

الدول الفاشلة حسب تقرير صندوق دعم السلام2015	الاتفاق على الصحة العامة (% الناتج القومي الإجمالي)	العمر المتوقع عند الولادة	عدد الأطباء لكل (10000 شخص)	نسبة المصابين بمرض نقص المناعة(% لعمر15 –49)	عدد الوفيات لكل 100000 شخص		الأطفال الذين يعانون سوء التغذية % اقل من 5 سنوات التقزم الشديد
					السل	الملاريا	
جنوب السودان	2,2	55,7	/	2,2	30,0	55,4	31,1
الصومال	/	55,4	0,4	0,5	64,0	33,5	42,1
جمهورية إفريقيا الوسطى	3,9	50,7	0,5	3,8	50,0	114,9	40,7
السودان	6,5	63,5	2,8	0,2	22,0	16,5	35,0
جمهورية الكونغو الديمقراطية	3,5	58,7	1,1	1,1	54,0	106,6	43,5
التشاد	6,3	51,6	0,4	2,5	18,0	152,6	38,7
اليمن	5,4	63,8	2,0	0,1	5,6	10,0	46,6
أفغانستان	8,1	60,4	2,3	0,1	0.37	0,2	59,3

سوريا	3,3	69,6	15,0	.....	2,1	.....	27,5
غينيا	4,7	58,8	1,0	1,7	23,0	104,8	31,3
هايتي	9,4	62,8	.....	2,0	25,0	5,1	21,9
العراق	5,2	69,4	6,1	.....	2,9	.....	22,6
باكستان	2,8	66,2	8,3	0,1	34,0	1,8	45,01
نيجيريا	3,9	52,8	4,1	3,2	16,0	106,6	36,4
ساحل العاج	5,7	51,5	1,4	2,7	22,0	70,6	29,6
زمبابوي	/	57,5	0,6	1,5	33,0	18,4	32,3

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى معطيات مستقاة من المصدر التالي:

1-United Nations Development ProgrammeHuman Development Report 2015 .209-211 240-241.

تحليل معطيات الجدول

يلاحظ من خلال الجدول تفاوت قيم الانفاق الحكومي على القطاع الصحي بين الدول الفاشلة،حيث يظهر أنه منخفض جدا في معظم هذه الدول(جنوب السودان% 2,2 وباكستان2,8، سوريا 3,3% جمهورية الكونغو الديمقراطية3.5%...) وهي نسب اقل من متوسط الإنفاق الحكومي على القطاع الصحي في الدول ذات التنمية المنخفضة والذي يقدر ب4,5%، بينما يلاحظ ارتفاع الإنفاق الحكومي على القطاع الصحي في دول أخرى، كما هو حال أفغانستان8,1% وهايتي 9,4% والسودان 6,5% من الناتج المحلي، وهي نسب فاقت معدل الإنفاق الحكومي على القطاع الصحي في الدول ذات التنمية المرتفعة والذي قدرب 6,2%، إلا أن النتائج لم تكن مرضية في جانب الرعاية الصحية، ففي أفغانستان ومع إنفاق يقدر ب8,1% من الناتج المحلي، فان نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من سوء التغذية هي الأعلى بين جميع الدول الفاشلة ووصلت إلى نسبة 59,3%، مع الإشارة إلىأن المناطق التي لا تخضع لسيطرة الدولة لا تستفيد عادة من مزايا الإنفاق الحكومي.

بالرجوع إلى مؤشر عدد الأطباء لكل 10000شخص، نجد انه غير كاف في بيئة أمنية مضطربة مما يرفع عدد الجرحى والمصابين، وانتشار الأمراض والأوبئة، حيث يقدر في الصومال وجمهورية إفريقيا الوسطى ب0,5 طبيب لكل 10000شخص، وطبيب واحد في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وغينيا وساحل العاج وطبيبين في اليمن، وهي أعداد قليلة مقارنة بمعدل الدول ذات التنمية المنخفضة والذي قدر ب2,9 وتستثنى هنا سوريا حيث وصل عدد الأطباء فيها إلى الخمسة عشر طبيبا لكل10000 شخص

نقص الأطباء مرتبط بحجم الإنفاق الحكومي على الرعاية الصحية، وتكوينها للأطباء وكذلك مرتبط بالوضع الأمني حيث في حالة اللااستقرار يضطر الأطباء والممرضون إلى الفرار.

يؤدي سوء الإدارة للرعاية الصحية خاصة في ظل النزاعات إلى انتشار الأمراض والأوبئة الخطيرة مثل مرض نقص المناعة(HIV) ومرض السل ومرض الملا ريا، وانتشار هذه الأمراض يختلف من منطقة إلى أخرى ويرتبط بمتغيرات أخرى غير نزاعية قد تتعلق بمتغيرات قيمية أو طبيعية، حيث يلاحظ انخفاض عدد المصابين بمرض نقص المناعة في الدول ذات الأغلبية المسلمة(الصومال0,5 السودان0,2 اليمن0,1، أفغانستان0,1%، باكستان0,1%) بخلاف نيجيريا التي يوجد بها اكبر نسبةمن المصابين مقارنة ببقية الدول الفاشلة، كما يلاحظ انتشار مرض الملا ريا في الدول الإفريقية أكثر من غيرها من الدول الفاشلة; فعدد الوفيات بسبب الملا ريا في أفغانستان يصل إلى 0,2 وفي باكستان1,8 لكل 100000شخص في حين وصلتفي جمهورية إفريقيا الوسطى إلى114,9حالة، وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى 106,6 حالة والتشاد152,6، وغينيا 104,8حالة.

الفرع الثاني: واقع التعليم في الدول الفاشلة

قياس درجة تقدم المجتمع تستند إلى الكثير من طرائق القياس والمؤشرات التي تعكس أسلوب الحياة والمستوى المعيشي للأفراد، وبهذا فقد أضحى للتعليم دور جوهري متشابك ووثيق الصلة بدرجة تقدمه ومستواه الحضاري والإنساني، وأصبح إكساب الإنسان المعلومات والمهارات اللازمة محور عملية التنمية ولأنه يستدل على الأداء التنموي للدولة من خلال جملة مخرجات النظام التعليمية، فيمكن الاستعانة بمؤشر التعليم الذي يقدمه البرنامج الاجتماعي للأمم المتحدة لقياس أداء الدول الفاشلة في العملية التعليمية.

جدول رقم 5: مؤشرات التعليم في الدول الفاشلة

الدولة الفاشلة حسب صندوق دعم السلام 2015	النفقات العامة على التعليم (% إلى الناتج القومي الإجمالي)	معدل من يجيدون القراءة والكتابة		نسبة الالتحاق الإجمالي				عدد التلاميذ لكل أستاذ في الابتدائي
		البالغين %للبالغين15سنة فما فوق 2005-2013	الصغار % للأعمار ما بين 24 و15سنة 2000-2013	تحضيري % اجمالي البالغين بينتحضيري	الابتدائي % إجمالي البالغين بين الابتدائي	ثانوي % إجمالي البالغين بين الثانوي من السكان	بعد الثانوي %البالغين من ما بعد الثانوي من السكان	
			أنثى ذكر					
جنوب السودان	0,7	.....	....	4	68	48	5	50
الصومال	.....	.....	....	....	29	7	...	36
جمهورية إفريقيا الوسطى	1,2	36,8	27,0 53,8	6	95	18	3	80
السودان	2,2	73,4	85,5 90,3	19	124	54	12	46
جمهورية الكونغو الديمقراطية	1,6	61,2	53,3 78,9	4	111	43	8	35
التشاد	2,3	37,3	44,0 53,8	1	103	23	2	62
اليمن	4,6	66,4	77,8 96,7	1	101	49	10	30
أفغانستان	.....	31,7	32,1 61,9	1	106	54	4	45
سوريا	4,9	85,1	94,5 96,6	10	125	57	18	....
غينيا	2,5	25,3	21,8 37,6	16	91	38	10	44
هايتي	.....	48,7	70,5 74,4	.....	....	.....	....	....
العراق	.....	79,0	80,6 83,7	7	107	53	16	17
باكستان	2,5	54,7	63,1 78,0	82	92	38	10	43
نيجيريا	.....	51,1	58,0 75,6	13	85	44	10	38
ساحل العاج	4,6	41,0	38,8 58,3	6	96	39	9	41
زيمبابوي	2,0	83,6	92,1 89,6	34	109	47	6	36

المصدر:

United Nations Development Programme, Human Development Report, Education Achievements 244 .245.

تحليل معطيات الجدول

تؤثر حالة اللاستقرار على النظام التعليمي حيث أن الصراعات الداخلية تؤدي إلى تدمير البنى التحتية للتعليم، وتقلص الدعم الموجه إلى المدارس، وكذلك تخلق مخاوف لدى المواطنين تمنعهم من ترك أبنائهم يتوجهون إلى المدارس. يقدم الجدول السابقمجموعة من الملاحظات: أولا اختلاف نسب الإنفاق الحكومي على التعليم بين الدول التي صنفت كأكثر فشلا في العالم، حيث يظهر ارتفاع نسب الإنفاق الحكومي على التعليم في كل من سوريا بنسبة4,9، واليمن بنسبة4,6و ساحل العاج4,6، وهي نسب فاقت معدلات نسب الإنفاق في الدول ذات التنمية المتوسطة، واقتربت من معدل الإنفاق في الدول ذات تنمية مرتفعة(4,9)[1] مع العلم أن هذه النسب ليست مرتبطة بأقاليم بعض هذه الدول كاملة، لفقدانها السيطرة على جزء من حيزها الجغرافي السيادي، وهو ما انعكس إلى حد ما في ارتفاع نسب من يجدون القراءة والكتابة في هذه الدول، وكذلك في نسب الالتحاق بالتعليم خاصة في الطور الابتدائي، من جانب آخر يظهر الجدول انخفاض قيمة الإنفاق الحكومي في بقية الدول الفاشلة والتي تراوحت ما بين 0,7 كأدني نسبة في جنوب السودان و2,5 في كل من باكستان وغينيا، وهي نسب ادني من متوسط معدل الإنفاق في الدول ذات التنمية المنخفضة وهي 3,6، وكون الإنفاق الحكومي يشمل بناء المدارس وتوظيف الأساتذة وتكوينهم، فيلاحظ اكتظاظ الأقسامفي هذه الدول حيث وصل عدد التلاميذ لكل أستاذ في السودان إلى50 تلميذ، و62 تلميذ في التشاد و80 تلميذ لكل أستاذ في جمهورية إفريقيا الوسطى.وهو عدد مرتفع يؤثر سلبا على القدرة الاستيعابية للأطفال وجودة التعليم .

كما يلاحظ ارتفاع عدد التلاميذ الملتحقين بالتعليم الابتدائي والذي قد يرتبط بوجود مدارس تابعة لهيئات دولية، في حين تشهد جميع الدول الفاشلة انخفاض نسب الملتحقين بالتعليم ما بعد الثانوي والتي تراوحت ما بين 18% كأعلى نسبة فيسوريا مقابل 2% فقط في التشاد .

الفرع الثالث: واقع اللامساواة في الدول الفاشلة

يعتبر تحقيق المساواة بين مختلف الطوائف والتشكيلات المجتمعية، احد ركائز التنمية في بعدهاالاجتماعي، وقد ظهرت العديد من الدراسات والمؤشرات التي اهتمت بقياس درجة العدل الاجتماعي من أهمها دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة، ويوضح هذا الدليل المستوى المتوسط للتنمية

[1]United Nations Development Programme, Human Development Report, Education Achievements 244 .245.

البشرية وتوزيعه على أبعاد العمر المتوقع، التحصيل العلمي والتحكم بالموارد، في حالة غياب عدم المساواة يتساوى دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة مع دليل التنمية البشرية، أما في حالة وجود فارق بين الدليلين فان ذلك يشير إلى وجود عدم مساواة، حيث كلماتسع الفارق اتسعت نسبة عدم المساواة[1]، يمكن الاستعانة بهذا المؤشر لقياس حدود تحقيق المساواة والعدل من طرف نظم الدولالفاشلة وذلك من خلال الجدول المقدم:

جدول رقم 6: يوضح مؤشر اللامساواة المعدل لأكثر الدول فشلا في العالم.

الدول الفاشلة حسب دليل صندوق دعم السلام 2015	دليل التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة			دليل متوسط العمر المتوقع عند الولادة معدلا بعامل عدم المساواة		دليل التعليم معدلا بعامل عدم المساواة		دليل الدخل معدلا بعامل عدم المساواة		معامل عدم المساواة البشرية
	القيمة	القيمة	الفارق الإجمالي بالنسبة المئوية	التغير في الترتيب	القيمة	الفارق بالنسبة المؤوية	القيمة	الفارق بالنسبة المؤوية	القيمة	الفارق بالنسبة المؤوية	عدم المساواة البشرية
جنوب السودان	0,467	….	…..	…….	0,325	40,8	0,235	39,6	…..	…..	……
الصومال	….	…..	…..	…….	0,316	42,1	….	43,5	…..	……	……
جمهورية افريقيا الوسطى	0,350	0,198	43,5	-1	0,256	45,7	0,224	34,5	0,135	49,2	43,1
السودان	0,479	/	/	/	0,450	32,8	0,171	42,7	/	/	/
جمهورية الكونغو الديمقراطية	0,433	0,276	36,2	0	0,298	49,9	0,341	27,7	0,208	28,2	35,3

[1]برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2013. نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع، تر: لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية اغربي اسيا(لاسكوا).(كندا: لوي مارتن 2013)31.

التشاد	0,392	0,236	39,9	-1	0,262	46,1	0,157	41,9	0,318	30,7	39,6
اليمن	0,498	0,329	34,0	0	0,469	30,3	0,17	48,1	0,427	20,6	33,0
أفغانستان	0,465	0,319	31,4	5	0,408	34,3	0,202	44,8	0,396	10,8	30,0
سوريا	0,594	0,468	21,2	8	0,667	12,6	0,376	31,5	0,408	18,3	20,8
غينيا	0,411	0,261	36,5	0	0,356	40,3	0,356	48,3	0,300	17,1	35,2
هايتي	0,483	0,296	38,8	-7	0,475	27,9	0,249	38,3	0,219	48,4	38,2
العراق	0,654	0,560	21,8	2	0,626	17,6	0,342	30,6	0,626	16,1	21,5
باكستان	0,538	0,377	29,9	0	0,498	29,9	0,208	44,4	0,519	11,6	28,6
نيجيريا	0,514	0,320	37,8	-9	0,299	40,8	0,254	43,3	0,430	28,4	37,5
ساحل العاج	0,462	0,287	38,5	-1	0,290	40,2	0,214	45,1	0,379	27,4	37,6
زمبابوي	0,509	0,371	27,0	4	0,422	26,8	0,449	17,4	0,270	35,8	26,7

المصدر:

United Nations Development Programme, Human Development Report 2015: Work For Human Development, 218-219

تحليل معطيات الجدول

ترتبط اللا مساواة بالتمييز الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي تواجهه الأقليات والفئات المهمشة اجتماعيا، ويلاحظ من خلال الجدول أن الدول الفاشلة الموضحة في الجدول، قد تحصلت على قيم منخفضةفي مؤشر التنمية المعدل بعدم المساواة حيث تراوحت بين0,198كأدنى قيمة في جمهورية إفريقيا الوسطى، و0,465 كأعلى قيمة في سوريا، بينما كان متوسط مؤشر التنمية المعدل بعامل اللامساواة في الدول ذات التنمية المنخفض0,343، وفي الدول ذات التنمية المتوسطة 0,468 بالنسبة لمؤشر عدم المساواة البشرية فانه كلما ارتفعت قيمته كلما دل ذلك على عدم وجود مساواة، يظهر أن معظم الدول الفاشلة يرتفع فيها قيمة هذا المؤشر وتراوح بين20,8 في سوريا كادني قيمة و43,1 كأعلى قيمة في جمهورية إفريقيا الوسطى في حين أن متوسط هذا المؤشر في دول ذات التنمية المنخفضة هو32,0و في الدول ذات التنمية المتوسطة هو25,8.[1]

[1]United Nations Development Programme, Human Development Report 2015: Work for Human Development, .218-219.

اللامساواة تظهر في وجود تمييز في الخدمات التي تقدم للمواطنين، فتظهر لامساواة في التعليم، ولا مساواة في الدخل ولا مساواة في متوسط العمر من منظور المساواة في الرعاية الصحية، في هذا السياق يظهر الجدول أن الدول الفاشلة تحتل ادني القيم في مؤشر التعليم حيث تحصلت كل من السودان، التشاد اليمن، أفغانستان، هايتي، باكستان، نيجيريا، ساحل العاج على قيم أدنى من متوسط مؤشر التعليم معدل باللامساواة في الدول ذات التنمية المنخفضة نمما يعكس عدم وجود مساواة في الاستفادة من التعليم في هذه الدول، يتكرر السيناريو على مستوى الدخل، فبخلاف العراق الذي تحصل على قيمة أعلى من بقية الدول –يرتبط الأمر أكثر بالناتج القومي الاجمالي لهده الدولة – تحصلت هذه الدول على أدنى القيم وجاءت معظمها بقيم أدنى من القيمة المتوسطة لدول ذات التنمية المنخفضة.

بالإضافةإلى مؤشر اللامساواة الذي يظهر مدى وجود العدل الاجتماعي بين مختلف تشكيلات المجتمع، يعتبر مؤشر التمييز بين الرجل والمرأة مؤشرا مهما في تقييم الأداء التنموي للدولة في بعدها الاجتماعي، حيث قدم البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عدة مؤشرات في دليل الجندر يمكن من خلالها تقييم مدى تمكين المرأة في المجتمع ومساواتها بالرجل، ويمكن الاستناد إلى هذه المؤشرات لتقييم أداء الدول الفاشلة في هذا المجال، وذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 7: يوضح مؤشر المساواة بين الرجل والمرأة

الدول الفاشلة حسب دليل صندوق دعم السلام2015	مؤشر التنمية للجندر		مؤشر التنمية الإنسانية		العمر المتوقع عند الولادة (السنوات)		عددسنوات الدراسة المتوقعة (السنوات)		متوسط سنوات التعليم		نصيب الفرد المقدم من الدخل الإجمالي	
	القيمة	المجموعة	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر		
جنوب السودان	…	…	…	…	56,7	54,7	…	…	4,5	5,8	…	…
الصومال	…	….	….	…	57,0	53,8	…	…	…	…	…	…
جمهورية افريقيا الوسطى	0,773	5	0,303	0,392	52,6	48,8	5,9	8,6	2,8	5,7	476	689
السودان	0,830	5	0,428	0,516	65,0	62,0	6,7	7,3	2,5	3,8	1882	5722
جمهورية	0,833	5	0,393	0,472	60,1	57,2	8,6	10,8	4,5	7,7	597	765

الكونغو الديمقراطية												
التشاد	0,768	5	0,338	0,440	52,7	50,5	5,9	8,9	1,0	2,9	1657	2513
اليمن	0,739	5	0,414	0,560	65,2	62,5	7,7	10,6	1,3	3,8	1595	5412
أفغانستان	0,600	5	0,328	0,546	61,6	59,2	7,2	11,3	1,2	5,1	506	3227
سوريا	0,834	5	0,520	0,623	76,5	64,0	12,2	12,3	5,4	7,4	864	4523
غينيا	0,778	5	0,358	0,460	59,2	58,3	7,3	10,0	1,4	3,7	877	1314
هايتي	…	…	…	…	64,9	60,7	…	…	4,2	5,6	1379	1966
العراق	0,787	5	0,561	0,712	71,7	67,2	8,7	11,4	5,1	7,7	4,279	23,575
باكستان	0,726	5	0,436	0,601	67,2	65,3	7,0	8,5	3,1	6,2	1450	8100
نيجيريا	0,841	5	0,468	0,556	53,1	52,4	8,2	9,8	4,9	7,1	4052	6585
ساحل العاج	0,810	5	0,410	0,507	52,4	50,7	7,9	10,0	3,2	5,3	2146	4157
زيمبابوي	0,922	4	0,487	0,529	58,9	56,2	10,7	11,0	6,7	7,7	1387	1850

المصدر:

United Nations Development Programme, Human Development Report 2015: work for Human Development . 221-223.

قراءة لمعطيات الجدول

يرتبط موضوع الجندر ارتباطا وثيقا بالتنمية في بعدها الاجتماعي من منظور تحقيق العدالة الاجتماعية، ومحاربة الفقر، في ظل اعتبار المرأة والرجل شركاء في تحقيق التنمية، ولكن أول ما يلاحظ منخلال الجدول هو انتماء جميع الدول الفاشلة تقريبا (ما عدا زيمبابوي) إلى المجموعة الخامسة، وهي مجموعة الدول التي تشهد درجة عالية من اللامساواة ومستويات دنيا من التمكين في مؤشر التنمية البشرية بين الرجل والمرأة[*1]. كما أنها تحصلت على أدنى القيم في دليل الجندر للتنمية البشرية، حيث تراوحت ما بين 0,600كأدنى قيمة تحصلت عليها أفغانستان، و0,841 كأعلى قيمة تحصلت عليها نيجيريا في حين كان متوسط قيمة مؤشر دليل الجندر للدول ذات التنمية المنخفضة 0,830.

[*]انظر الملحق رقم05

انخفاض قيم المؤشر بالنسبة لهذه الدول مرتبط بوجود لامساواة في الحصول على الخدمات العامة من صحة وتعليم في الأغلبية العظمى في الدول الفاشلة، وهو ما يظهر في الفروقات الكبيرة في سنوات الدراسة المتوقعة بين الرجل والمرأة ومتوسط سنوات التعليم، حيث تراوح عدد سنوات الدراسة المتوقعة للإناث في الدول الفاشلة بين 5,9 في جمهورية إفريقيا الوسطى و12,2 في سوريا، وتراوح متوسط سنوات التعليم ما بين سنة واحدة (التشاد) و6,7 في زيمبابوي، الأوضاع الأمنية التي تشهدها الدول الفاشلة بالإضافة إلى العادات والتقاليد التي تحكم مجتمعاتها جعل سنوات الدراسة قليلة بالنسبة للنساء. ولكن يلاحظ من خلال الجدول انه لم تكن هناك فروقات كبيرة في نصيب الفرد من الدخل الإجمالي بين النساء والرجال ما عدا في سوريا والعراق حيث كان الفرق بين نصيب المرأة والرجل 3659 والسودان حيث كان الفرق 3840، وكان الفرق كبيرا جدا في العراق حيث وصل إلى 19,236 دولار، حيث في حين يحصل الرجل على 23515 دولار والمرأة على4279 دولار.

خلاصة الفصل الثاني

يظهر من خلال هذا الفصل أن الفشل الدولاتي هو في الأساس فشل في المردود التنموي للدولة وهو ما تبين من خلال إسقاط مؤشرات قياس الأداء التي حددتهاالمنظمات الدولية ومراكز البحوث علىواقع عدد من الدول التي جاء اختيارها بناءً على تصنيفها كدول فاشلة من طرف صندوق دعم السلام، ما مكن من تقديم صورةعن الأداء السياسي، الاقتصادي والاجتماعي لهذه الدول يمكن ايجازه فيمايلي:

-هياكل سياسية وإدارية هشة غير مهيأة للالتزام بوظائف الدولة البيروقراطية الحديثة ولا الالتزام بالعقد الاجتماعي مع مواطنيها.

-صورية الممارسة الديمقراطية مقابل انتشار مظاهر الإقصاء السياسي، وغياب دولة القانون وكل أشكال المراقبة والشفافية والمساءلة.

-ترسخ الفساد بين هياكل الكيان السيادي وسعي المسؤولون والقائمون على الخدمة العامة للحصول على المكاسب الخاصة بدل الانخراط في النشاط الانتاجي العام.

-تدهور اقتصادي كبير في عناصر الاقتصاد الداخلي لهذه الدول، وقد ظهر ذلك من خلال مؤشرات مستوى الدخل القومي، نصيب الفرد من الدخل القومي، القدرة الشرائية للأفراد وحجم الديون .

-عدم قدرة النظام على تقديم قدر معقول من الخدمات العامة خاصة الصحة والتعليم.

-غياب التنمية الاقتصادية العادلة في التعليم والدخول والرعاية الصحية.

-ارتفاع معدلات الفقر والتهميش.

-تحول الموارد الطبيعية من ثروات للنماء إلى محركات للقتال.

كل هذه المظاهر تؤسس لواقع تدهور الأوضاع المعيشية لمواطني هذه الدول ما يمثل أرضية خصبة لما سمي بتهديدات الأمن الجديدة لأنها تدفع الأفراد نحو الهجرة، الإرهاب والجريمة المنظمة وتجعلهم يعانون من كل أشكال العوز والحاجة .

الفصل الثالث:

تهديدات البيئة الأمنية كانعكاس لمحدودية الأداء الشموي في الدول الفاشلة والآليات الدولية لمواجهتها

إن الراصد للبيئة الأمنية العالمية لفترة ما بعد الحرب الباردة، يلاحظ انتشار مجموعة من التهديدات ذات الطبيعة غير التناظرية والتأثير عبر الحدودي، ارتبط وجودها وتكوينها بمجموعة الدول التي فشلت فيها مشاريع التنمية والتطور، وتوقف أو تراجع الإنتاج السياسي فيها لمختلف أشكال السلع العامة فأصبح اللاأمن هو السمة الأساسية للمشهد الداخلي، وتحولت هذه الدول إلى مصدرا لتهديدات الأمن بمختلف مستوياته بدءً بأمن الأفراد، مرورا بالأمن القومي ووصولا إلى الأمن الدولي عندما تتصادف هذه التهديدات مع مسارات سياقية معينة.هذا المشهد جعل من الدول الفاشلة محور اهتمام سياسي كما كان محور اهتمام أكاديمي، حيث في ظل تحول طبيعة ومصادر الا امن، ومع تغير أدوات ووسائل زعزعة الاستقرار، لمتعد مهمة التعاطي مع المخاطر والتهديدات حكرا على الدول الإقليمية التي تظهر فيها خاصة إذا كانت عاجزة على الأداء، فصاغت مجموعة من الدول والمنظمات الحكومية الإقليمية والدولية عددا من السياسات والاستراتيجيات الأمنية.

المبحث الأول: رهانات الأمن الإنساني في الدول الفاشلة

يعود مفهوم الأمن الداخلي على تحقيق أمن الأفراد داخل أمن الدولة، بحيث يجب أن تكون الدولة آمنة دون أن يؤثر ذلك على امن أفرادها، وهوما يفرض تضمين مفهوم الأمن معطيات القوة العسكرية الهيكلية مع إدراج وإلحاق قطاعات أخرى من متغيرات اقتصادية، مجتمعية، ثقافية بيئية تحقق الحاجات المادية للأفراد، وتضمن لهم العيش بكرامة بمنظور الأمن الإنساني، هذه الصورة للأمن الداخلي سيتم اختبارها على الأمن الداخلي في الدول الفاشلة، من خلال التطرق إلى التهديدات التي تمس الأمن القومي وتؤثر سلبا على الأمن الإنساني داخلها عبر العناصر التالية:

1-اللاأمن الغذائي واللاأمن الصحي في الدول الفاشلة.

2-حركة اللاجئوون والنازحون تحد انساني وأمني.

المطلب الأول: اللاأمن الغذائي واللاأمن الصحي في الدول الفاشلة مظاهر للاأمن الإنساني

شرعية النظامالسياسي تعتمد على تقديمه للوظائف الأساسية والتي من أهمها توفير الأمن الصحي والأمن الغذائي، وفي حين تعتبر الدول هي المسؤول الأول عن تحقيق الأمن الإنساني، إلا أن العجز الوظيفي الذي تعاني منه الدول الفاشلة حال دون تحقيقها لمختلف أبعاد الإنساني وهي دول غير قادرة على توفير مختلف شروط العيش الكريم وأحيانا حتى شروط حفظ البقاء.

الفرع الأول: اللاأمن الغذائي في الدول الفاشلة

تعاني الدول الفاشلة من فجوة في المؤسسات والقدرات التي تحول دون تحقيق الأمن الغذائي لمواطنيها على المدى الطويل، وحسب منظمة الأغذية العالمية FAO فإن الأمن الغذائي يتحقق عندما "يتمكن جميع الناس، في جميع الأوقات، من الحصول المادي والاقتصادي الكاف من الطعام المغذي والأمن الذي يلبي الاحتياجات والأفضليات الغذائية التي يحتاجونها لحياة نشيطة وصحية"[1]، وهذا المفهوم يشمل الأبعاد التالية:

- **الوفرة:** توافر الكميات اللازمة وبالجودة المناسبة.

[1]Agriculture and Rual DevelopmentDepartement World Bank, World Developement Report 2011: Backround paper, (October 22, 2010).2.

•إمكانية الوصول: أن يتمكن الأفراد من الوصول إلى الموارد الغذائيةللحصول على نظام غذائي مغذي على أسس صحية.

•الاستخدام: استخدام الأغذية من خلال إتباع نظام كاف، والمياه النظيفة، والمرافق الصحية والرعاية الصحية من أجل الوصول إلى الرفاه التنفيذي حيث يتم تلبية جميع لاحتياجات الفيزيولوجية.

•الاستقرار: يجب أن يتمكن جميع سكان الدولة، الأفراد والأسر من على الحصول على الغذاء في جميع الأوقات وأن لا يكون هناك خطر فقدان الغذاء نتيجة للصدمات المفاجئة أو الأحداث الدورية.[1]

أي خلل يحدث على بعد من هذه الأبعاد، يؤدي إلى لا أمن غذائي، هذا الأخير الذي يرتبط بشكل كبير بالنزاعات والهشاشة المؤسساتية في شكل حلقة مفرغة، حيث قد يؤدي عجز الدولة عن توفير الغذاء إلى أزمة غذاء ولا أمن غذائي مما يؤدي إلى صراعات حول الموارد، فيكون الأمن غذائي أحد المقاربات المفسرة للصراع، كما أن حالة اللاأمن التي تعاني منها الدول الفاشلة تحول دون قدرة أو إرادة مؤسسات الدولة على المحافظة على نظام غذائي كاف وصحي لجميع مواطنيها[2]، تمثل كل من اليمن، جنوب السودان، دول شرق إفريقيا، شمال شرق نيجيريا مثالا حيا عن علاقة الفشل الدولاتي، بحالة اللاأمن بانفجار أزمة الغذاء; حيث يعاني حوالي 30 مليون شخص من الجوع المثير للخوف; فبعد 3 أشهر فقط من بدأ العمليات العسكرية للتحالف العربي بقيادة السعودية في اليمن في مارس 2015، حذرت الأمم المتحدة من خطر المجاعة، فتحت ذريعة منع دخول أسلحة إلى اليمن، حاصرت قوات التحالف مطار اليمن في العاصمة التي سيطر عليها الحوثيون المتمردون، ودمرت هذه القوات الرافعات في الميناء الرئيسي للبلاد مما خفض بشدة قدرة الميناء على العمل، في الوقت الذي تدخل فيه 70% من واردات الغذاء لليمن عبر هذا الميناء، [3] بذلك انخفضت وارداتها بنسبة 85% بعد العمليات العسكرية، وكانت النتيجة انه بحلول عام 2017أعلن عن أكبر حالات طوارئ الأمن الغذائي في العالم، وتحولت اليمن إلى فضاءً جغرافيا للملايين من الأشخاص على حافة المجاعة، حيث في أفريل 2017 واجه نصف مليون

[1]Ibidem.
[2]OXFAM International. Hunger Crisis in South Sudan (http: //Oxform.org/en/emergencies/famine-and-hunger-crisis.)
[3]Ibid.2-3.

طفل يمني سوء تغذية حادة وهو أعلى مستوى سجل في العالم عام 2017، وخلال نفس العام تجاوزت سبع محافظات في اليمن المرحلة الرابعة من مراحل المجاعة[1].

الصراع الداخلي في جنوب السودان دفع الاقتصاد إلى الانهيار، وارتفعت تكلفة المعيشة، وتعطلت الأسواق التجارية والمحلية، واستنزفت مخزونات الأغذية، ما أدى في أفريل 2017 إلى إعلان المجاعة في منطقة ليير Leer ومايانديت Mayendit، حيث مست 100.000 شخص، مع وجود مليون شخص على حافة الهاوية، ووأشار المراقبون الدوليون إلى أنه إذا استمر الجفاف لفترة طويلة فإنه حوالي 4.8 مليون شخص، أي ما يقارب نصف السكان سيعانون الجوع الشديد، [2].

بالإضافة إلى حالة اللاأمن فإن الدول الفاشلة تعاني من انكشافية عالية اتجاه ارتفاع أسعار الموارد الغذائية على المستوى العالمي، وكذلك اتجاه التغيرات المناخية مما يضعف إمكانياتها وقدراتها في إنتاج الغذاء، وهو حال دول افريقيا جنوب الصحراء التي تضم عدد كبير من الدول الفاشلة، وتعاني من هشاشة مؤسساتية تعجزها على مواجهة التغيرات المناخية من جفاف وفيضانات، وارتفاع درجات الحرارة.[3]

الفرع الثاني: اللاأمن الصحي في الدول الفاشلة

يتناسب الأمن الصحي طرديا مع الوظائف السيادية للدولة، لذلك يتأثر الأمن الصحي سلبا في الدول الفاشلة، حيث تتضاعف حالة اللاأمن وتزداد الهشاشة المؤسساتية وتزداد الأوضاع سوءا مع حركات الهجرة القصرية داخليا وعبر الحدود، وقد شهدت الدول الفاشلة تفشي مجموعة من الأوبئة والأمراض نذكر منها: الملاريا، الايبولا، الإيدز والكوليرا.

شهد العالم خلال السنوات الأخيرة تفشي فيروس الايبولا Ebola في العديد من الدول التي تأثرت بشدة من الصراعات وحالة اللاأمن، وجميعها –عند الحديث عن المصدر وبؤر المرض– مصنفة كدول فاشلة، الكشف عن الارتباط الحاصل بين تفشي هذا الوباء والحروب الأهلية داخل هذه الدول الفاشلة يتطلب العودة إلى السياقات الارتباطية لمسارات الصراع ومخلفاتها.

---

[1] Theodore Karasik, Giorgio Cafiero .Yemen'sHuminitarian Disaster: Halting The Famine Threat. Middele East Instituts. (october 2017), 1.
[2] OXFAM International. Famine Hunger Crisis (http: //Oxform.org/en/emergencies/famine-and-hunger-crisis).
[3] Agriculture and Rural DevelopmentDepartment.World Development-report 2011.6.

فالحروب الأهلية المترابطة التي شهدتها ليبيرياوسيراليون خلال تسعينيات القرن العشرين أدت إلى مقتل نصف مليون شخص بين 10 مليون شخص في الدولتين مجتمعين، والمئات من اللاجئين وأعداد أخرى تم تجنيدهم بما في ذلك الأطفال.[1]

الصراع الليبيري والسيراليوني انتشر إلى غينيا مما أدى تشريد ما يقارب 100000 غيني و200000 لاجئ سيراليوني وليبيري في غينيا في أوائل العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، وبعض من الآلاف من الغينين قتلوا، في عام 2004 كان لا يزال هناك 59.000 لاجئ في المحيط الهامشي في منطقة الغابات في غينيا، حيث ظهر الفيروس في وقت لاحق. منذ 2011 دخلت غينيا في أزمة سياسية اقتصادية واجتماعية عميقة، حيث تدهورت المؤسسات الديمقراطية، وضعفت المخرجات الاجتماعية وعجز الجهاز الدولاتي على إدارة الموارد، وتلبية الاحتياجات الاجتماعية، وقد تفاقمت الأوضاع في غينيا بسبب الحرب في سيراليون وليبيريا، ما خلف عواقب كارثية في الغابات الغينية على حدود الدولتين وانعكست هذه الظروف كلها على الواقع المعيشي للغينيين حيث انخفض نصيب الفرد الغيني بنسبة 0.6% في السنة من عام 2000 إلى 2010، وارتفعت نسبة عدد السكان الفقراء من 49% عام 2002 إلى 58% عام 2010.[2]

بالنسبة لليبريا فان أربعة عشر سنة من الحرب الأهلية خلفت حالة من الفوضى، التي دمرت المرافق الصحية، وأدت إلى نقص الغذاء، وانعدام الأمن وتشرد أعداد كبيرة من الناس، وبالرغم من محاولات إعادة الاستقرار وإعادة بناء الدولة إلا أن عدد كبير من الأسر لم يعد بإمكانها تحمل وجبة واحدة يوميا أو رسوم الخدمات الصحية الأساسية.عادت سيراليون من حرب أهلية مدمرة أسفرت عن مقتل 50.000 شخص في السنة، ووصل متوسط دخل الفرد حوالي 38 سنتا في اليوم، ومليوني نازح، ما يقارب من ثلث السكان، بينما دمر النظام الصحي تقريبا بشكل كلي.ترميم أجهزة الدولة والقواعد الديمقراطية منذ 2002 شجعت على ارتفاع سريع لنصيب الفرد من الدخل القومي، وارتفع النمو الاقتصادي بنسبة 9.5% في السنة في الفترة ما بين 2002 –2013، بالرغم من ذلك بقيت نسبة كبيرة

[1]Barbara Mcpak and auther, « Ebola in Tle Context Of Conflict alfected States and Health Systems: Case Studies Of Northern Yuganda and Sierra Leone ».
Coflict and Heath. (9.23) 2015, 1.9.
[2]United Nations Development Group, Socio-Economic Impact Of Ebola Virus Disease in West African Countries: A Call for National and Regional Containment, Recovery and Prevention.(Fabruary 2015).16.

من سكان سيراليون ضعيفة ومهمشة وغير قادرة على الحصول على احتياجاتهم الأساسية بما في ذلك الخدمات الصحية.[1]

الدمار الذي خلفته الحروب الأهلية للدول الثلاث أثر سلبا على الالتزامات الاجتماعية لهذه الدول لذلك فان النظم الصحية في غينيا، ليبيريا وسيراليون لم تكن جاهزة لمواجهة فيروس ايبولا، حيث كانت النظم الصحية تفتقر للأدوية، سيارات الإسعاف، المرافق الصحية، الأطقم الطبية المدربة والكثير من الأساسيات الصحية لمواجهة الوباء[2]، بالإضافة إلى عدم توفر غذاء صحي كاف، وتلوث المياه، كلها مثلت بيئة مثالية لتفشي أحد أكثر الأوبئة فتكا بالحياة الإنسانية.

بناءً على دراسات أجرتها منظمة الصحة العالمية، فإن هذا المرض الغامض بدأ في الانتشار بشكل صامت داخل قرية ميلاندو Méliandou في غينيا، وهي قرية نائية وبعدد سكان محدود (حوالي 31 منزلا) في الغابات الغينية، علما أن جزءا كبيرا من الغابة قد دمر نتيجة استغلال الشركات الأجنبية للمناجم والأشجار في ظل ضعف الجهاز الحكومي على حماية ثروته الغابية، وتشير الدراسات أن اختفاء الغابات نتيجة هذه النشاطات سمح باقتراب الحيوانات البرية والمتوحشة إلى المناطق السكانية، خاصة الخفافيش التي تعتبر مخزنا طبيعيا لفيروس الايبولا، وقد لوحظ أن أول حالة اكتشفت حاملة للفيروس هي طفل عمره ثمانية عشر (18) شهرا، كان يلعب في الجهة الخلفية لمنزله بالقرب من منطقة تعج بالخفافيش، حيث في 26 ديسمبر 2013 ظهرت على الطفل الخصائص المرضية لهذا الوباء ليتوفى بعدها بيومين، ولأن الفيروس شديد الانتشار خلال الأسبوع الثاني من شهر جانفي 2014 توفي العديد من أفراد أسرة الطفل وانتشر المرض بين عدد من النساء الحكيمات، المعالجين التقليدين، وعدد من موظفي مستشفى بلدة غيكيدو Guéckedou، أين نقل والدي الطفل.[3]

بالنظر للقدرات المحدودة لغينيا، فقد عجزت وزارة الصحة على تشخيص المرض واستمر المرض في الانتشار، حتى بعدما أعلن معهد باستر بليون فرنسا أن الفيروس هو أحد أشد الأنواع خطرا من فيروس ايبولا أو الحمى النزفية، [4] وبالرغم من تدخل الجماعة الدولية لاحتواء الوباء، إلا أن الوباء تحول

(1) Ibidem.
(2) Ibidem.
(3) Organisation Mondiale de la Santé, Les Origines de l'épidèmie d'Ebola 2014. janvier 2015. (www.who..int/csr/disease/ebola/one-year-report/Virus-origin/fr/).
(4) Ibidem.

إلى تهديد عبر وطني واستمر في الانتشار في الدول الثلاث: غينيا، ليبيريا وسيراليون ما أدى إلى مقتلالآلاف، بل وشهدت دول داخل وخارج إفريقيا حالات إصابة بالوباء وهو ما عبر عنه تقرير منظمة الصحة العالمية الصادر في 2016/03/27من خلال الرسم البياني التالي:

الشكل رقم 7: يوضح عدد الإصابات والوفيات بوباء الايبولا

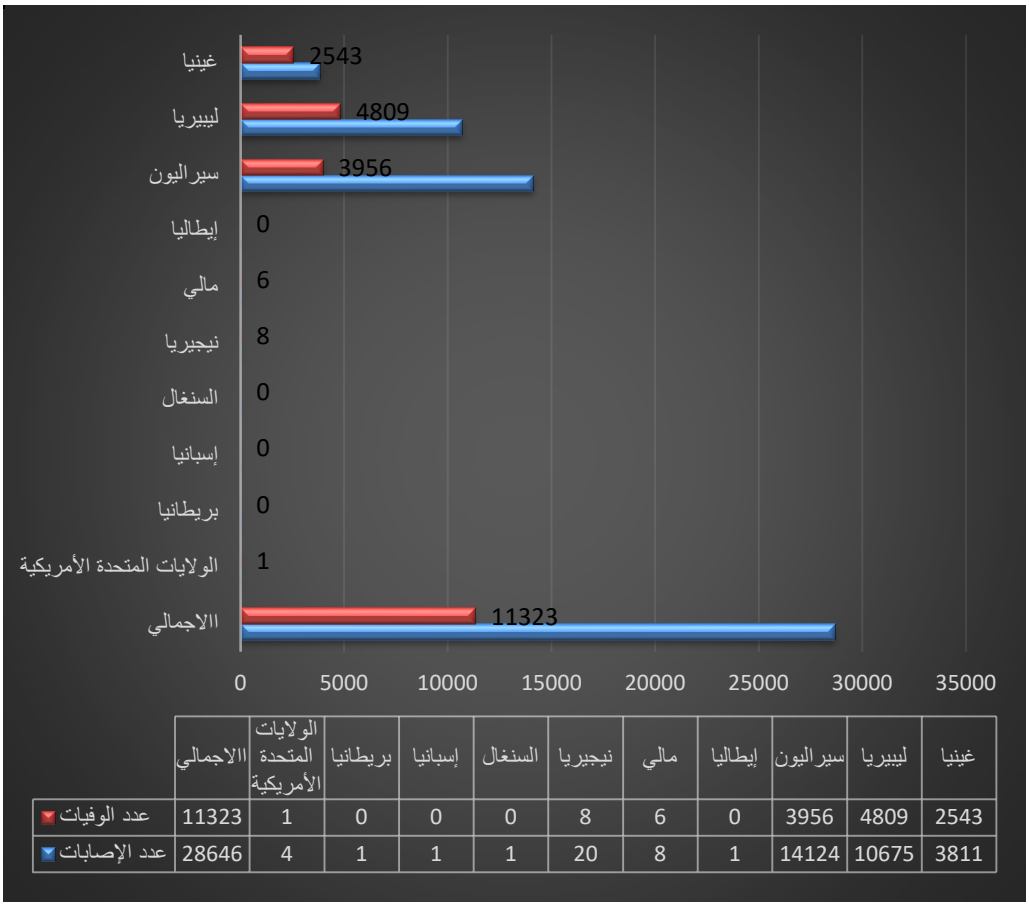

	الاجمالي	الولايات المتحدة الأمريكية	بريطانيا	إسبانيا	السنغال	نيجيريا	مالي	إيطاليا	سيراليون	ليبيريا	غينيا
عدد الوفيات	11323	1	0	0	0	8	6	0	3956	4809	2543
عدد الإصابات	28646	4	1	1	1	20	8	1	14124	10675	3811

المصدر .World HealthOrganization Ebola Situation Reports 27 march 2016

(Apps, who.int/ebola/ebola-situation-reports.)

قراءة في الشكل البياني

يوضح الشكل أن إجمالي عدد حالات الإصابةبمرض الايبولاإلى غاية صدورالتقرير; وصل إلى 28.646 حالة، وعدد الوفيات الكلية عبر كل الدول الموضحة في الشكل هو 11.323 حالة.وقد احتلت سيراليون المركز الأول فيما يتعلق بعدد الحالات الكلية المصابة بالفيروس والتي بلغت 14.124 حالة فيما بلغ عدد الوفيات فيها 3956، بينما كان أكبر عدد من الوفيات في ليبيريا حيث وصل إلى 4809 حالة وفاة من بين 10675 حالة إصابة، أما غينيا فقد وصل فيها عدد المصابين إلى 3811 حالة

وفاة.يوضح الشكل كذلك أن فيروس الإيبولا انتشر خارج الدول الثلاث (غينيا، ليبيريا، سيراليون) في غرب إفريقيا إلى دول أخرى، إلا أن أكثر تضررا كانت الدول المصنفة كدول فاشلة وهي نيجيريا بعشرين إصابة وستة وفيات، بينما كانت عدد حالات الإصابة أقل بكثير في الدول الأخرى والتي وصلت أقصاها في الولايات المتحدة الأمريكية بأربعة إصابات، وكذلك عدد الوفيات كانت محدودة بحالة وفاة واحدة.

من كل ما سبق يتضح أن الحروب الأهلية التي عانت منها دول غرب إفريقيا، عمقت من عجز الأجهزة الدولتية على الالتزام بالعقد الاجتماعي وتوفير المتطلبات الأساسية لمواطنيها، ما أدى إلى هشاشة النظم الصحية وتلوث المياه، ونقص الغذاء، وعجزها أو عدم رغبتها على حماية مواردها الطبيعية كلها وفرت بيئة ملائمة لأكبر حالة تفشي لمرض الإيبولا في التاريخ، وبالرغم من السيطرة على الانتقال الواسع لهذا الفيروس من طرف الوكالات الدولية، إلا أنها مازالت تسجل بشكل متقطع حالات إضافية.

الضعف الهيكلي الذي تعاني منه الدول الفاشلة، طرح عدة تحديات على المجال الاقتصادي التعليمي والصحي، بالإضافة إلى حالة اللاأمن التي تعاني منها هذه الدول وندرة الموارد أدت إلى حركة الأفراد داخل، وعبر حدود هذه الدول ما سهل انتشار أحد أكثر الأمراض خطورة على البشر وهو مرض نقص المناعة (الإيدز)، حيث أن سكان الدول الفاشلة يعانون من انكشافية عالية اتجاه هذا المرض.

في عام 2016 أشارت التقديرات إلى أنه هناك 36.7 مليون شخص مصاب بفيروس نقص المناعة البشرية، بما في ذلك 1.8 مليون طفل، وحوالي 30% من هؤلاء الناس لا يدركون إصابتهم بالفيروس وتؤكد مختلف الدراسات والتقديرات إلى أن الغالبية العظمى من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية يعيشون في الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل ويقدر عددهم بنحو 25.5 مليون نسمة في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، [1] وهو ما تشرحه الصورة التالية:

[1] Avent, Global Hiv And AIDS Statistics. (http//www.avert.org/global-hiv-and-statistics.)

الشكل رقم 8: يوضح عدد الأفراد المصابين بالإيدز في العالم

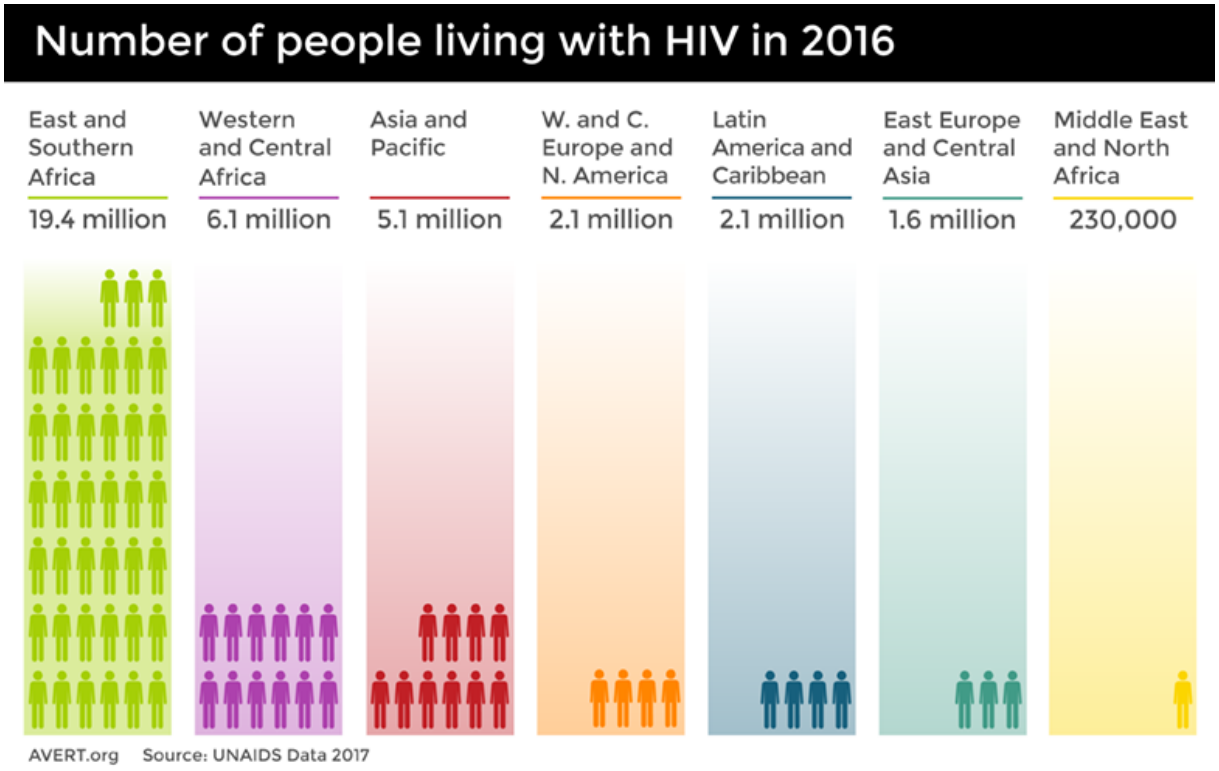

تحليل الرسم البياني

توضح الصورة أن أكبر عدد من المصابين بفيروس نقص المناعة موجودين في شرق وجنوب إفريقيا بعدد 10.24 مليون شخص، تليها منطقة غرب ووسط إفريقيا بعدد 601 مليون شخص وتضم المنطقتين أكبر عدد من الدول الفاشلة والدول التي تعاني من منطقة لااستقرار أمني، وإن كان هذا العدد يرتبط بعدة متغيرات أخرى غير المحددات الهيكلية والأمنية والتي من أبرزها الوازع الديني، الذي قد يمكن الاستعانة به في تفسير كون منطقة شمال افريقيا والشرق الأوسط تضم أقل عدد من المصابين بفيروس الإيدز في العالم بالرغم من حالة اللاستقرار الأمني التي تشهدها خاصة خلال السنوات الأخيرة.

مرض الكوليرا يرتبط ارتباطا وثيقا بالأداء التنموي الاقتصادي والاجتماعي للدولة، لأن ظهوره يقترن بقصور إمدادات المياه النظيفة والمرافق الصحية، وكذلك نزوح السكان إلى مخيمات مكتظة وغير ملائمة.

حالة اللاأمن التي تعاني منها اليمن خلقت أزمة إنسانية وصحية عميقة، ملايين الأفراد أصبحوا على حافة المجاعة وحوالي 18.8 مليون شخص يحتاجون لمساعدة إنسانية بسبب انهيار النظم الصحية وارتفاع مستويات سوء التغذية، حيث تشير منظمة الصحة العالمية الى أن أقل من 45% من المرافق

الصحيةتعمل بشكل كامل في اليمن وعلى الأقل 274 مرفقا صحيا قد تضرر أو دمر خلال الصراع الحالي، في ظل عدم كفاية الإمدادات الصحية الدولية، [1] أمام هذا الوضع أعلنعن تفشي مرض الكوليرا فياليمن في أكتوبر 2016، ووصل العدد التراكمي لحالات الإصابة بالكوليرا الى772. 797 حالة خلال الموجة الأولى من انتشار المرض، بينما بلغ عدد الوفيات 2261 حالة وفاة، وقد شهدت اليمن موجة ثانية من تفشي الوباء من 27 أفريل إلى 30 سبتمبر 2017، ليبلغ العدد الكلي لحالات الكوليرا 771. 945حالة ووصل عدد الوفيات الى 2132 شخص .[2]

الكارثة الإنسانية المتعددة المظاهرممثلة في اللاأمن الصحي، اللاامن الغذائي، الهجرة القسرية ناتجة عن حالة اللاأمن المركبة التي يشهدها اليمن والتي تظهر في شكل حرب أهلية بين الفصائل المساندة لحكومة هادي منصور عبد ربو من جهة، وبين الفصائل الحوثية من جهة أخرى، وتحالف عربي تقوده المملكة العربية السعودية ضد الفصائل الحوثية في شكل عملية عسكرية هدفها إعادة الرئيس المعترف به دوليا هاديمنصور عبد ربو وإخضاع الفصائل الحوثية المدعومةمن إيران.

أمام هذا الواقع الأمني شهد مرض الكوليرا انتشارا كبيرا عبر اثنان وعشرون محافظة وهو ما يوضحه الجدول التالي:

[1]World Health Organization, Yemen Conflict: Donor Update, April 2017, (www.who.int/hac/crises/yemen/appeals/who-donoupdate-april2017.pdf.
[2]World Health Organization, Cholera Situation in Yemen September 2017 (http: // relifweb.int/sites/reliefweb.int files/resources/EMROpub-2017-En-19624.pdf.)

جدول رقم 8: يوضح عدد حالات الإصابة، وعدد الوفيات خلال الموجة الثانية من انتشار وباء الكوليرا في اليمن 27 أفريل – 30 سبتمبر 2017.

المحافظة	عدد حالات الإصابة	عدد الوفيات
عمران	76.425	167
المحاويت	44.100	140
الضالع	41815	79
أبين	26.523	35
حجة	85.146	399
ذمار	67.794	153
البيضاء	23.183	28
أمانة العاصمة	76.925	66
الحديدة	102.294	253
صنعاء	57.097	122
عدن	18.026	62
ريمة	12.095	113
لحج	20.535	20
إب	49.854	276
الجوف	10.969	21
تعز	46.076	180
مأرب	4.729	07
المهرة	1162	01
صعدة	5.376	05
شبوة	1293	03
مقلة	514	02
سعيون	14	00

المصدر: 1. World HealthOrganizayion Situation In Yemen

قراءة في الجدول

يوضح الجدول أن أكثر المحافظات إصابة بوباء الكوليرا خلال الموجة الثانية هي محافظة الحديدة 102.294 حالة إصابة، تليها محافظة حجة بـ 85.146 حالة والتي شهدت أكبر عدد من وفيات بـ 399 حالة وفاة، تليهم محافظة عمران بـ 76.425 حالة إصابة، والملاحظة أن أكثر المحافظات تضررا بمرض الكوليرا هي محافظات تقع شمال اليمن[1] الذي يسيطر على معظمه الحوثيون، والذي يشهد حالة من الاقتال الداخلي، ويتعرض لضربات جوية من التحالف الذي تقوده السعودية.محافظة الحديدة التي تشهد أكبر انتشار لوباء الكوليرا في اليمن تعد من أكبر المحافظات من حيث تعداد السكان ومن أهم المناطق الاقتصادية، لذلك يسعى التحالف العربي إلى القضاء على سيطرة الحوثيين على ميناء الحديدة ذو الأهمية الاستراتيجية المطل على البحر الأحمر، الذي تمر عبره 70 % من واردات اليمن، وكذلك الامدادات التجارية والإنسانية، وهو ما زاد من تأزم الوضع الإنساني في اليمن.[2*]

المطلب الثاني: حركة اللاجئون والنازحون تحدي إنساني وأمني في الدول الفاشلة

تمثل حركة اللاجئين، والنزوح القسري داخليا وعبر الحدود، أحد أهم مؤشرات الفشل الدولاتي والتي اعتمدتها مراكز البحوث والوكالات الدولية في ترتيبها وتحديدها للدول الفاشلة .أشارت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تقريرها الاتجاهات العالمية النزوح القسري Displacement InGlobal Trends Forced لسنة 2015 إلى: أن التهجير القسري العالمي قد شهد ارتفاعا كبيرا عام 2015، ومع نهاية العام شرد أكثر من 65.3 مليون شخص قسرا في جميع أنحاء العالم نتيجة للاضطهاد أو الصراع أو العنف المعمم أو انتهاكات حقوق الإنسان وهذا العدد يزيد بمقدار 5.8 مليون شخص عن عام 2014 حيث كان العدد 59.5 مليون شخص.[3]

قدمت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين رسم بياني يوضح أكبر عشر دول مصدرة للاجئين خلال عامي 2014 2015.

---

[*] أنظر الملحق رقم06.

[*] [2]Karasik, Cafiro, Yamen's Humanitirian Disaster.3

[3]United Nations High Commissioner For Refugees Global Trends Forced Dipslacement In 2015.

الشكل رقم 9: أكثر الدول تصديرا للاجئين في العالم2016-2015(مليون)

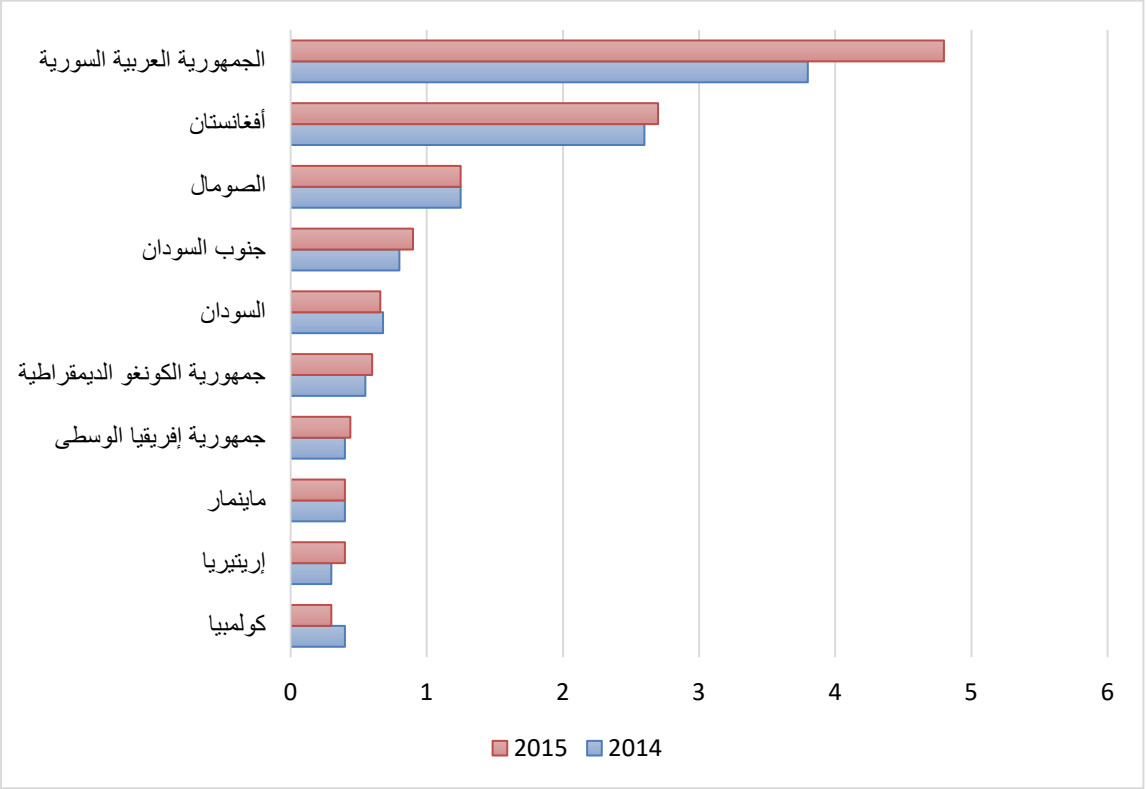

المصدر: UNHCR ;Global Trends.16

تحليل الرسم البياني

يوضح الرسم البياني أكثر عشر دول مصدرا للاجئين خلال عامي 2016-2015 حيث تعتبر سوريا أكبر دولة مصدر للاجئين في العالم بتعداد 4.9 مليون لاجئ، بعدها أفغانستان بتعداد 2.7 مليون لاجئ، في حين وصل عدد لاجئي الصومال عام 2015 إلى1.1مليون لاجئ، أما لاجئيدولة جنوب السودان فقد كانوا أقل من ذلك حيث وصلوا عام 2015 إلى 0.8 مليون شخص، بالنسبة للاجئيدولة السودان فقد كان عددهم أقل من عام 2014 حيث وصل عددهم عام 2015 إلى 600.000 لاجئ، وبلغ عدد لاجئي جمهورية الكونغو الديمقراطية عام 2015 حوالي 541.291 بالنسبة لجمهورية إفريقيا الوسطى 471.104 فقد وصل عدد لاجئيها إلى 471.106 لاجئ عام 2015، ويوضح الرسم البياني أن عدد لاجئي ماينمار عام 2015 كان 198.685 لاجئي، واريتريا 379.766 لاجئ، أما كولومبيا كأقل دولة من بين العشر دول فقد وصل عدد لاجئيها 90.836 لاجئ عام 2015.هذه الأرقام تعكس حقيقة أن حركتي اللجوء والنزوح مدفوعتان بشكل أساسي بسعي الأفراد لحفظ بقائهم بعد تحول دولهم إلى أقاليم غير

آمنة، وعجز الكيانات السيادية أو عدم رغبتها في حمايتهم، فالعشر الدول المصدرة للاجئين إما أنها تشهد حروبا أهلية مثل سوريا، الصومال، جنوب السودان، أو حربا غير تماثلية مثل أفغانستان وكولومبيا أو عمليات إبادة مثل ماينمار.

بالعودة إلى قائمة الدول الفاشلة التي وضعها صندوق دعم السلام لعام 2015، يظهر أن سبع دول الأولى كأثر الدول تهجيرا لمواطنيها، ترتب ضمن أكثر عشر دول هشاشة في العالم، بين خانة انذار عالي جدا Very High Alent (السودان، جمهورية افريقيا الوسطى، الصومال، جنوب السودان) وخانة انذار عالي High Alent (جمهورية الكونغو الديمقراطية، سوريا)، بينما يظهر تموقع كل من ماينمار وايريتيا في خانة الإنذار (البرتقالية) ودولة كولومبيا في خانة تحذير عال High Warning.هذه الحقائق منطقية جدا، فالبيئة الأمنية المضطربة أمام عدم قدرة الأجهزة الدولتية على تحقيق الآمن بمفهوميه الصلب واللين يدفع الأفراد نحو الانتقال إلى مناطق أخرى بحثا عن الأمان .

بالتركيز أكثر على علاقة الفشل الدولاتي بحركة اللاجئين عبر العالم، يظهر أن أكثر من نصف عدد اللاجئين ما نسبته 54% من مجموع اللاجئين في العالم يأتون من ثلاثة دول فقط هي: الجمهورية العربية السورية (4.9 مليون)، أفغانستان (2.7 مليون) والصومال (1.1 مليون)[1]، بالرجوع إلى دليل الدول الفاشلة المقدم من طرف صندوق دعم السلام لنفس العام 2015، نجد أن الدول الثلاث تعتبر أكثر الدول فشلا في العالم، حيث تحتل الصومال المرتبة الثانية وتحتل أفغانستان المرتبةالثامنةبينما جاءت سوريا في المرتبة التاسعة .[2]وتؤكد المفوضية السامية لشؤون اللاجئين أن غالبية اللاجئين والأشخاص الذين يشهدون ترحيل وتهجير قسري هم من الدول النامية التي تعاني من حالة لا استقرار أمني وسياسي ومعظم هذه الدولكانت أكثر الدول تهجيرا للأفراد خلال السنوات الخمس الماضية، ومن بين هذه الدول أفغانستان التي كانت دولة مصدرا لأعداد كبيرة من اللاجئين خلال 33 عاما.

بتعداد 4.9 مليون لاجئ موزعين عبر 120 دولة، الجمهورية العربية السورية أعلى بلد مصدر للاجئين في نهاية عام 2015، واستقبلت الأغلبية الساحقة من قبل الدول المجاورة وعلى الأخص تركيا (2.5 مليون) لبنان (11 مليون) الأردن (628.200) العراق (244.600) ومصر (117.600) والدول المضيفة الرئيسية للاجئين السوريين في أوروبا هي ألمانيا، (600.115) والسويد حيث يتواجد بها

[1]Ibidem.
[2]Fund For Peace. Fragile States Index 2015.

52700 شخص، بعد سوريا أفغانستان ثاني أكبر مصدر للاجئين في العالم بحوالي 2.7 مليون شخص مقارنة بـ 2.6 مليون شخص عام 2014 ويوزع اللاجئون الأفغان بين عدد من الدول، باكستان (1.6 مليون شخص)، جمهورية إيران الإسلامية (951.100) وكذلك ألمانيا (30000) والنمسا (17500) والسويد (13.100) إيطاليا (12200) والهند (10.200).[1]

ضعف الحكم وهشاشة الخدمات العامة مثل التعليم الصحة والمياه النقية، وعدم قدرة الجهاز الدولاتي على ضبط الانفلات الأمني، جعل الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية في مواجهة مباشرة مع الأزمات الاقتصادية مع تزايد الفقر المدقع في مواجهة الكوارث الطبيعية والاضطرابات الاجتماعيةوبدون حماية الكيان السيادي، وهو ما دفع أكثر من ستون مليون شخص لترك ديارهم وقراهم وحتى دولهم بحثا عن الأمان وطبيعيا لحفظ البقاء، وتوفير الاحتياجات الأساسية، إلا أنه في كثير من الأحيان يجد اللاجئين أنفسهم في بيئة تفتقر لأساسيات حقوق الانسان التي ذكرتها اتفاقية اللاجئين لعام 1951 فيعانون من التهميش الاقتصادي، والاجتماعي، وظروف مناخية غير مواتية ما يؤدي إلى انتشار الأمراض، وغياب الأمن الصحي والأمن الغذائي، وتعرض الفئات الضعيفة من نساء وأطفال إلى انكشافية عالية.[2]

مع استمرار الصراع في سوريا استمر زيادة عدد اللاجئين السوريين ووصل عام 2016 عدد اللاجئين السوريين إلى 5.5 مليون لاجئي، وأمام هذا الوضع صرحت المفوضية السامية للاجئين للأمم المتحدة إلى أن "سوريا هي أكبر أزمة إنسانية وأزمة لاجئين في عصرنا، وهي سبب مستمر لمعاناة الملايين التي تتطلب دعما من كل أنحاء العالم".[3] هذا التصريح الذي أدلت به مفوضية اللاجئين جاء بناءا على معاينتها للوضع الإنساني المتأزم الذي يعيشوه اللاجئون السوريون الموجودون في الدول المجاورة، فحوالي 8% فقط منهم يعيشون في مخيمات اللاجئين، أما في لبنان الحياة هي نضال يومي لأكثر من مليون لاجئ سوري حسب تعبير المفوضية، حيث يعيش حوالي 70% منهم تحت خط الفقر.

[1] United Nations High Commissioner For Refugees, Global Trends.16
[2] Philip Vernimp, Jean François Maystadt, Forced Displacement and Refugees In Sub_SaharanAfrica.An Economic Inquiry. . Policy ResearchWorkingPaper.(World Bank Group. December 2015)12.
[3] The United Nations Refugee Agency. Syria Emergency. UNHCR. (www.uorg/Syria-emergency.html).

في الأردن يوجد أكثر من 655.000 رجل وامرأة وطفل محاصرين خارج دولتهم، ويعيش نحو 80% منهم خارج المخيمات، وفي حين وجد أكثر من 139000 شخص ملاذا في مخيمي الزعتري والأزرق فإن الكثير من اللاجئين لا يستطيعون تأمين الاحتياجات الأساسية، ويقدر أن 93% من اللاجئين السوريين في الأردن يعيشون تحت خط الفقر.[1]

الوضع في جنوب السودان والدول المجاورة تصاعد بشكل كبير منذ 2013 ليصبح حالة طوارئ إنسانية، غالبية اللاجئين من النساء والأطفال الذين فروا عبر الحدود، يعانون من الضعف وسوء التغذية ويزداد الوضع سوءً عندما يأتي موسم الأمطار، حيث تتفاقم احتياجاتهم بسبب الفيضانات ونقص الغذاء والأمراض، وتستضيف أوغندا حاليا معظم اللاجئين من جنوب السودان، حيث يتواجد بها أكثر من مليون لاجئ.[2]فجوة الحماية التي تعاني منها الدول الفاشلة تؤثر بشكل مباشر على مواطني هذه الدول، وقد تؤثر على استقرار الدول المجاورة، بحيث أنه قد يكون لوجود لاجئين على أراضي أخرى، آثار سلبية على الدول المضيفة، [3] سياسيا وأمنيا، اقتصاديا وكذلك مجتمعيا وبيئيا:

أولا: على المستوى السياسي والأمني

قد يؤدي تدفق اللاجئون إلى "الاستيراد" المباشر للمقاتلين، الأسلحة والايديولوجيات من الدول المجاورة مما يدفع إلى انتشار الصراع وتوسيع النطاق الجغرافي لحالة اللاأمن، وقد يؤدي استضافة دولة معينة لمواطني دول أخرى إلى توتر العلاقات بين الدولتين، خاصة إذا ما سعى اللاجئون إلى تكوين هياكل وتنظيمات سياسية معارضة لدولتهم على أراضي الدول المضيفة، وقد يوفر اللاجئون الموارد والدعم للجماعات المحلية خاصة إذا كان اللاجئون يشتركون في العديد من الأهداف مع المعارضة المحلية، أو ينتمون إلى نفس المجموعات أو الأقليات ما يؤدي إلى توسيع شبكة المتمردين وانتشار العنف.[4]

---

[1]Ibidem.

[2]The United Nations Refugee Agency UNHCR . South Sudan . Emergency. (www.unhcr.org/south'sudan.html.)

[3]IdeanSalehyan, Kristian SkredeGleditsh, « Refugees and The SpeardOf civil War ». International Organization(60.) Spring 2006. 335-366

[4]Margarita Puerto and Auther, World Development Report 2011: The Impacts Of Refugees On Neihboring Countries: A Development challenge.(Social DevelopmentDepartement World Bank. July 29.2010).13.

ثانيا: على المستوى الاقتصادي

قد يطرح وجود لاجئون على أراضي دول أخرى عدة تحديات اقتصادية، حيث ينافس اللاجئون والمهاجرون السكان المحليين حول الموارد مثل فرص العمل والسكن والأرض والمياه، مما يشكل "تهديدا اقتصاديا"، حيث يمكن للاجئين أن يخفضوا من أجورهم إذ ادخلوا إلى سوق العمل، كما ترتفع أسعار السلع والخدمات والإسكان وغير ذلك نوهو ما يمكن أن يؤدي إلى انخفاض مستويات المعيشة، وقد تؤدي هذه الأوضاع إلى إثارة العنف ضد اللاجئين بسبب عدم الرضا العام عن الأوضاع السياسية والاقتصادية.[1]

ثالثا: على المستوى المجتمعي

يمكن لتدفقات اللاجئين أن يؤثر على التوازن العرقي في الدولة المضيفة، حيث قد يؤدي تدفق اللاجئون بين دول مجاورة إلى التغير الديمغرافي بشكل ترى فيه الأقليات المحلية تهديدا، في هذا الصدد تؤكد العديد من الدراسات أن تدفق اللاجئين قد يؤدي إلى تفاقم المشاكل العرقية، عن طريق تغيير المحلي للقوة.[2]ملاحظة أخرى تتعلق بالآثار الاجتماعية للنزوح القسري وهي الممارسات التمييزية وغير الأخلاقية التي تتعرض لها النساء اللاجئات مثل: الاعتداءات الجنسية والاستغلال والايذاء والاتجار بهن، على سبيل المثال تشير الإحصاءات إلى أنه خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2010، أكثر من ثلث الاعتداءات الجنسية البالغ عددها 1200 اعتداء، ضد النساء في جمهورية الكونغو الديمقراطية حدثت في شمال وجنوب مقاطعة كيفوKivu، هذه المنطقة ليست بؤرة العنف المستمر بين الجماعات المتمردة والجيش فحسب، ولكن أيضا نسبة كبيرة من اللاجئين والنازحين يتواجدون بهذه المنطقة.[3]

رابعا: تأثير حركة اللاجئين على بيئة الدول المضيفة

قد يكون للتدفقات الكبيرة من اللاجئين آثارا سلبية على الأراضي والمياه والموارد الطبيعية فقد يؤدي سعي أفواج اللاجئين لتأمين احتياجاتهم الفورية إلى تدمير الأراضي الزراعية، وسوء استخدام الغابات

(1)Salehyan, Gleditsh. Refugees and The Speard of Civil War.13.
(2)Ibid.343.
(3)Puerto and Auther, The Imparcts Of Refugees On Neihboring Countries .10.

وتلوث المياه، ومع نمو الأحياء الفقيرة، قد تتحول مخيمات اللاجئين ومناطق تواجد النازحين إلى بؤر للأمراض والأوبئة.[1]

تظهر حركة اللاجئين والنازحين من الدول الفاشلة وأحيانا أخرى إلى دول فاشلة أخرى عجز هذه الدول عن الاستجابة لمتطلبات سيادة الدولة الواستفالية، ويصبح حق المواطنة مجرد من أي التزامات دولاتية ويفقد العقد الاجتماعي أساس وجوده.

[1] Ibid.13.

المبحث الثاني: التهديدات العملياتية التي تستهدف اللااستقرار في الدول الفاشلة

الدول الفاشلة هي كيانات سيادية فقدت السلطة القائمة فيها قدرتها على السيطرة الفعلية على أراضيها، مما افقدها احتكار العنف الشرعي، وتآكلت شرعيتها في اتخاذ القرارات العامة، كما أنها أصبحت عاجزة على توفير قدر معقول من الخدمات، مظاهر الفشل الدولاتي هذه قد تمثل شروط مسبقة وبيئة مغذية للعديد من نشاطات الفواعل غير الدولتيةالتي من شأنها زعزعة الاستقرار الأمني على المستويين الوطني والدولي .سيتم من خلال هذا المبحث استظهار ثلاثة أنواع من الأشكال العملياتية التي تستهدف اللاإستقرار وهي الإرهاب وتجارة المخدرات والقرصنة .

المطلب الأول: الحرب الأهلية في الدول الفاشلة تهديد عبر قطاعي للأمن القومي

التغيرات التي فرضتها نهاية الحرب الباردة على البيئة السياسية الاقتصادية الاجتماعية الدولية كشفت عن مجموعة من التهديدات ذات التكوين الداخلي، حيث تميزت هذه المرحلة بتحطم مفهوم الوطنية، مقابل إعادة إحياء الانتماءات العرقية، الدينية، الاثنية، وازدياد المطالب الداخلية بإعادة ترتيب الممارسة السياسية والاقتصادية والمجتمعية، . فتميز المشهد الدولي بتراجع عدد الحروب ما بين الدولتية مقابل ارتفاع عدد الحروب الأهلية التي تعتبر سببا أو نتيجة لظاهرة الفشل الدولاتي.

عدد كبير من الدول النامية شهدت أعمال عنف جماعية نابعة من صراع داخلي، بعض هذه الصراعات حروبا أهلية، واتخذت صراعات أخرى شكل الثورات والانتفاضات الشعبية، وعلى الرغم من أن ديناميكيات الصراع تختلف من دولة إلى أخرى، إلا أن الضغوطات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية التي يتم إدارتها بشكل جيد من طرف مؤسسات متخصصة، شرعية وتمثيلة هو عامل مشترك بين معظم الحالات.[1]

يؤكد البنك الدولي أن أسباب النزاعات الداخلية تكمن في الديناميكيات السياسية، الأمنية والاقتصادية داخل هذه الدول، حيث توجد حلقة مفرغة بين المؤسسات الدولتية الضعيفة والعنف، بحكم وجود علاقة وثيقة بين مخرجات الحكم وخصائص العلاقة دولة–مجتمع، فالدول التي تعاني من مؤسسات ضعيفة تواجه بشكل كبير خطر اندلاع حرب أهلية، ومستوى عال من العنف والإجرام الداخلي، ويقدم البنك الدولي أربع مفاتيح لتحليل العلاقة بين الفشل الدولي وظاهرة الحرب الأهلية مشيرا إلى أن الرابط

[1].Messener and Auther The Fund for Peace, Fragile States Index 2015. 16.

الأساسي بين المؤسسات الضعيفة، الحكم والعنف تظهر فيما يسمى "بالهشاشة" « Fragility »وهذه المفاتيح التحليلية المتمثلة في الإمكانيات المؤسساتية وغياب المساءلة، وضعف الشرعية هي في الأساس خصائص أساسية في الدول الهشة:

أولا: الشرعية السياسية والمساءلة، واستخدام سياسات ذات مصداقية تعكس القيم المشتركة والتفضيلات، وتوفير المعلومات للمواطنين حول الحياة السياسية، وميكانيزمات تسوية الخلافات تمثل مظاهر للسيادة الداخلية، تضمن تحقيق الاستقرار[1].هذه الميكانيزمات غير متوفرة في الدول الفاشلة وهو ما يزيد خطر اندلاع الحروب الأهلية فيها وهو ما سعى البنك الى اثباته من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 010: علاقة الهشاشة المؤسساتية بالحرب الأهلية وفق تصور البنك الدولي.

1 دول مازالت هشة بدون صراع	
دولتين(2) لا تزالان هشة، وشهدا تجربة حرب أهلية طفيفة (تجاوزت نسبة الوفيات 25 شخص في العام)	
14 دولةمازالت فاشلة وواجهت حرب أهلية كبيرة (تجاوزت عدد وفيات الحرب 1000 شخص في السنة)	

المصدر: World Bank ;World Development Report 2011,88

تحليل الشكل

يتناول الشكل سبعة عشرة دولة عانت من الهشاشة لمدة خمس سنوات أو أكثر في الفترة ما بين 1977، 1989 وبقيت ضمن تصنيف الدول الهشة إلى غاية 2009. ويظهر أنه من بين17 دولة هشة بين عامي 1990 و2008 شهدت 14 دولة حربا أهلية عنيفة، وفي نفس الفترة شهدت دولتين حرب أهلية

[1]World Bank, World Development Report 2011.84.

أقل حدة، بينما دولة واحدة فقط من بين سبعة عشرة دولة هشة لم تنفجر فيهاحرب أهلية، وهو ما يؤكد تصور البنك القائل بأن ضعف القدرة المؤسساتية لفترات طويلة يضاعف خطر اندلاع واستمرار الحرب الأهلية.

ثانيا الاندماج: القدرات الحكومية وحدها ليست كافية للكشف عن العلاقة بين ظاهرة الدول الفاشلة والحروب الأهلية، فالعديدمن التوترات مرتبطة بفشل مؤسسات الدولة في احتواء جميع الاثنيات والمجموعات الدينية والاجتماعية المكونة لمجتمعاتها، وكذا توفير الفرص السياسية والاقتصادية (صناعة القرار السياسي، الخدمات المدنية التعليم، العناية الصحية الحماية الاجتماعية، الوصول إلى البنى التحتية، أو فرص الاستثمار) لجميع هذه المجموعات.

ثالثا: الفساد وغياب المساءلة المؤسسية يحول دون حماية حقوق الإنسان، ويزيد من المظالم وهو يقود إلى المعارضة العنيفة.

رابعا: يرتبط انخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي ارتباطا قويا بحالة العنف، فالبطالة بين الشباب تمثل دافع للانضمام إلى حركات التمرد، أو المجموعات الاجرامية.[1] انخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي يشير إلى عدم قدرة الأفراد على تغطية احتياجاتهم الأساسية وهو انعكاس مباشر لضعف اقتصاد الدولة أو لتفشي ظاهرة الفساد.

هذه المفاتيح الأربعة تعكس عدم قدرة الجهاز الدولاتي على الالتزام بتقديم الخدمات العامةمما يؤدي إلى سخط الشعب ويرفع رهان اندلاع النزاعات الداخلية، حيث يوضح البنك الدولي أنه كلما زادت فجوة الأداء لدى الحكومات ارتفعت معها توجهات الشعوب نحو خيارات العنف، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

[1] Ibid, 6.

الشكل رقم 011: يوضح العلاقة بين فعالية الحكومة وحالة العنف.

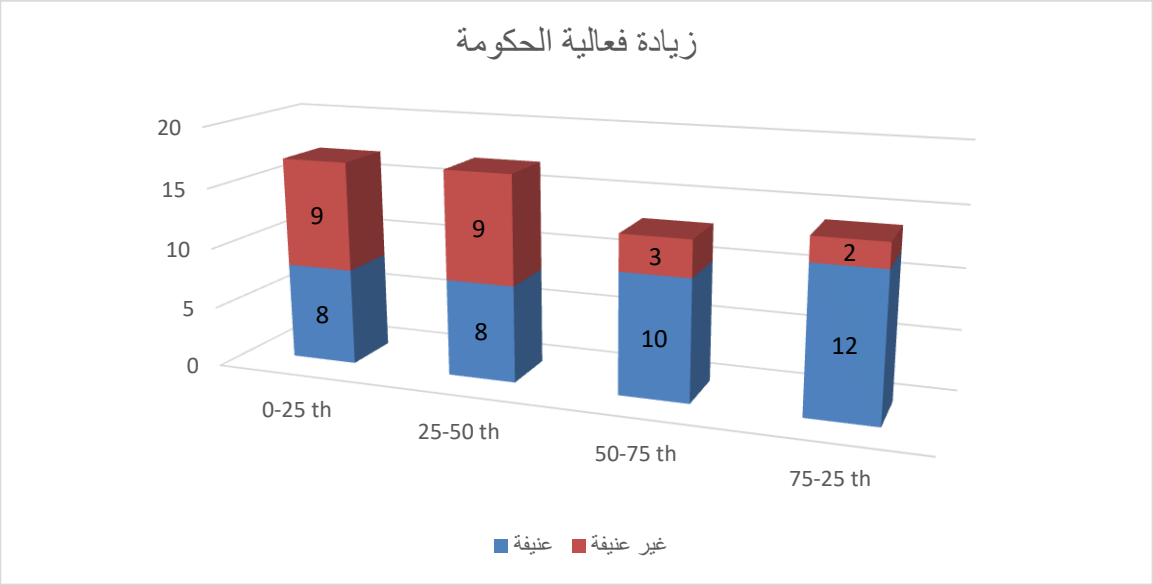

المصدر : World Bank, World Development Report 2001,88 .

قراءة في الشكل

ركز البنك الدولي في دراسته هذه على الدول النامية، ويوضح الشكل أنه حينما تكون قدرة الدولة تتراوح ما بين 50-0 وحدة، فإن عدد الدول التي تشهد حالة عنف يكون أكبر من عدد الدول المستقرة; 9 دول غير مستقرة مقابل 8 مستقرة، بينما إذا كانت قدرة الدولة بين 50 و100 وحدة تتراجع عدد الدول التي تعاني انتفاضات عنيفة إلى دولتين (2)غير مستقرتين مقابل 12 دولة مستقرة، لذلك يؤكد البنك الدولي أن الدول النامية ذات الفعالية الحكومية المنخفضة، خلال فترة 2007-2008 شهدت انتفاضات شعبية أكثر من الدول ذات الفعالية والأداء الحكومي المرتفع.[1]

تتقاطع تصورات البنك الدولي حول ارتباط الحروب الأهلية بالدول الفاشلة مع افتراض "كالفن هولستي" حول معضلة القوة في هذه الدول، حيث كلما حاولت الدولة فرض قوتها -التي تكون عادة محدودة-تواجه بمراكز محلية للمقاومة والمواجهة.

فقدان الدولة لكثير من أسباب قوتها، ينعكس على قدرتها على المقاومة أو احتواء الصراعات الداخلية وهو جعل معظم الدول الفاشلة تعاني من الحروب الأهلية، من جهة أخرى فإن بداية الاقتتال الداخلي وفقدان الدولة لمركزية العنف الشرعي يمثل بداية لمسار الفشل الدولاتي، يشير صندوق دعم

[1] Ibid, 86.

السلام Fund For Peace إلى أنه خلال سنوات مضت لم تكن ليبيا وسوريا مدرجتان ضمن قائمة الدول الفاشلة، الا أن اندلاع الحروب الأهلية داخل هذه الدول دفع الدولتين نحو الفشل الدولاتي، حيث يشير الصندوق إلى أن ما سمي ًبالربيع العربيً تحول إلى ًشتاءً في منطقة الشرق الأوسط، وشمال افريقيا، بعد انهيار بعض النظم وعجز نظم أخرى عن السيطرة على إقليمها، بالرغم من قدرة دول أخرى على إجراء إصلاحات ديمقراطية وتجنب الدخول في حرب أهلية مثل تونس.

كما سبقت الإشارة في الفصل الثاني تعتبر ظاهرة الاقتتال الداخلي في الدول الفاشلة خاصية متأصلة فيها، فالصراع الداخلي في اليمن والفوضى الأمنية السياسية وضعف المردود الاقتصادي في هذه الدولة جعل رصيدها في دليل الدول الهشة لعام 2015 يزداد بثلاث نقاط، كذلك سوريا ارتفع مجموع درجاتها بثمانية نقاط، لأنها شهدت زيادة على مستوى جميع مؤشراتها تقريبا[1]، بسبب الحرب الأهلية جمهورية افريقيا الوسطى في دليل 2015 احتلت المرتبة الثالثة في قائمة الدول الهشة بعد جنوب السودان والصومال، ووصل رصيدها إلى 111.9، حيث اندلعت أعمال عنف ضد المسلمين وصفت "بالتطهير العرقي"، ليبيا بعد القذافي تتقدم أكثر نحو أكثر الدول فشلا في العالم، وتواصل تدهور الأداء الدولاتي فيها عام 2014 وهو ما يعكسه الشكل التالي الذي قدمه "صندوق دعم السلام".

[1]Messer, and Auther, Fragile States Index 2015, 18.

الشكل رقم 12: يوضح أثر الانتفاضات الشعبية في ليبيا، سوريا واليمن على مراكزها في قائمة الدول الهشة (2006-2015).

المصدر: Messer, and auther, Fragile States Index 2015

تحليل الشكل

يوضح الرسم البياني أنه خلال الفترة الممتدة ما بين 2009-2010 كانت أرصدة ليبيا وإلى حد ما سوريا منخفضة، حيث لم تكن هذه الدول ضمن قائمة الدول الهشة، بينما كان رصيد اليمن مرتفع نوعا ما وبعد اندلاع الانتفاضات الشعبية في 2011 بدأ رصيد الدول الثلاث في الزيادة، وبقي في ارتفاع مستمر بسبب فشل النظم الحكومية في احتواء الصراعات الداخلية، أو بسبب انهيارها بشكل كلي أو جزئي وفقدان شرعيتها في أداء وظائف النظام الهوبزي.

أيا كان اتجاه العلاقة بين الفشل الدولاتي والحرب الأهلية فإن نتائجها وخيمة على قطاعات الأمن القومي الخمس التي أشارس إليها باري بوزان، وكذلك على الجانب الإنساني .يرتبط مفهوم الأمن القومي بالوجود المجتمعي، السياسي، الإقليمي للدولة فتحقيقه يشير إلى قدرة الجهاز الدولاتي علىضمان استمراريته وحماية الشعب ضمن حدوده الإقليمية، مما يتطلب المحافظة على وحدة الإقليم وسلامته، هذا الأخير كان فيما سبق موضوع تهديد خارجي فأصبح موضوع مخاطر داخلية، حيث أن الحروب الأهلية

في الدول الفاشلة حطمت هذه الارتباطات وطرحت بقوة فكرة انقسام الإقليم السيادي لعدد من الدول، فقد شهد العالم عام 2011 انقسام عاشر دولة من حيث المساحة في العالم إلى دولتين وهما: السودان وعاصمتها الخرطوم وجنوب السودان وعاصمتها جوبا، دون أن يؤديتقسيم دولة السودان الى وقف الصراعات السياسية، [1] حيث استمر الكفاح من أجل السلطة السياسية في كل من السودان وجنوب السودان، هذه الأخيرة تعيش فيها فسيفساء من المجموعات القبلية، وتعتبر من أفقر دول العالم، حيث ذكرت منظمة الصحة العالمية أن معظم سكان هذه الدولة يعيشون بأقل من 1.25 دولار في اليوم.[2]هذا الانقسام الذي جاء بعد سنوات طويلة من الحرب الأهلية، أضاف دولة جديدة إلى قائمة الدول الفاشلة، بل ومن أكثر الدول فشلا في العالم وهي دولة جنوب السودان، حيثاستمرتصراعات أخرى داخل دولة جنوب السودان الوليدة بين المجموعات القبلية مع انتخاب أول رئيس للدولة، عجز الجهاز الأمني والسياسي للدولة على احتواء النزاع الداخليما أحدث فجوة في الأمن، وأدى إلى مقتل أكثر من 10.000 شخص إلى غاية 2015، بالنسبة للسودان فقد خسرت احتياطات النفط وموارد أخرى الموجودة في الجنوب ما جعلها تواجه أزمة اقتصادية حادة.[3]

مثالا آخر عن صور التفكك الاقليمي وان كان لا يحظ بالاعتراف الدولي نجده في الصومال، حيث أن استمرار الحرب الأهلية أدت إلى ظهور عدة كيانات داخل دولة الصومال، يتمتع كلكيان بسلطة مستقلة وميلشيات عسكرية:

1- العاصمة مقديشو Mogadishuالتي تسطير الحكومة على معظمها .

2- "أرض الصومال "Somaliland "في شمال غرب البلادأعلن عنها عام 1991,وقد أعلنت الانفصال التام عن الدولة الصومالية، دون أن تحض باعتراف دولي.

3- بونتلاند "Puntland" فيالشمال الشرقي وعاصمتها جروي، أعلن عنها ككيان شبه مستقل عن دولة الصومال عام 1998، والقائمين عليها لا يسعون للانفصال، بقدر رغبتهم في التمتع بقدر أكبر من الحكم الذاتي.

---

(1)AnkeHoeffler, Marta Reynal –Querol, Measuring The Costs of Conflict.(Center for the study of African Economies World Bank March 2003) .4-6.
(2)Alex Cooke, « Division of Sudan: the Causes and Impactes of Independence for South Sudan ». Oxford Universitypress 2015(series 33.Issue2)1.6.
(3)Ibid, 4-5.

4- جمهورية جنوب غرب الصومال، وتتخذ من بيدوا عاصمة لها، وقد تم الإعلان عنها في مارس 2002.[1].

على صعيد النتائج فان للحروب الأهلية أثارا مدمرة على القطاع الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بصورة مباشرة وأخرى غير مباشرة;فالحرب تؤثر مباشرة على الأنشطة الإنتاجية في بؤر الصراع إلى الحد الذي قد يصل لدرجة توقفها نهائيا، فتكون التجهيزات الإنتاجية من الأهداف المباشرة للهجمات العسكرية وتعمل الأطراف المتمردة على تدمير الطاقات الإنتاجية للدولة حتى تقلل من قدرتها على تمويل الحرب كذلك تؤثر الصراعات على النمو الاقتصادي بصورة غير مباشرة من خلال تأثيرها علىرأس المال البشري والظروف البيئية، والموارد الطبيعية فالحرب الأهلية تؤثرا سلبا على النمو الاقتصادي للدول، وعلى نصيب الفرد من الناتج القومي، في هذا الصدد تشير دراسات إلى أنه خلال الحرب الأهليةاقتصاديات الدول تنمو بنسبة 2.2 نقطة أقل من حالة السلام ويتراجع نصيب الفرد بنسبة 15%، وترتفع نسبة الفقر إلى 30% وهو الأمر الذي يؤثر على فرص النمو في المستقبل.[2]

خلال الحرب الأهلية تتدهور الأوضاع الاقتصادية للدول والشعوب حيث من جهة تظهر اقتصاديات الحرب لمواجهة عجز الاقتصاد الرسميوتظهر أشكال وأنماط أخرى من النشاطات الاقتصادية التي تأخذ مفهوم اقتصاديات الحرب والتي تأخذ عدة أشكال:

1- اقتصاد المعركة The Combat Economy

وهو الاقتصاد المستند الى التفاعلات الاقتصادية المرتبطة بشكل مباشر بالحرب، ويسيطر عليه تشكيلة متنوعة من الفاعلين بما في ذلك أجهزة امن الدولة (أفراد الجيش، المجموعات شبه العسكرية الشرطة)، إضافة إلى الجماعات المتمردة وكذلك رجال أعمال الحرب محليين وأجانب الذين يزودون الأطراف المتحاربة بالأسلحة والمادة العسكرية، فاقتصاد المعركة يعمل على تمويل الجهود الحربية للفواعل وتحقيق الأهداف العسكرية، وهذا النوع من النشاطات يؤثر بشكل سلبي على الاقتصاد الرسمي للدولة، بما يتضمنه من نشاطات إجرامية ومحظورة مثل ابتزاز الأعمال التجارية المحلية وفرض ضرائب وإتاوات

[1] بدر حسن شافعي، " الصومال: احتمالات عودة التدخل الدولي"، السياسة الدولية"، (العدد 150)، اكتوبر 153.150.2002

[2] رحاب عثمان، "الاقتصادالسياسي للصراعات والحروبالأهلية في القارة الإفريقية"، الهيئةالعامةللاستعلامات، العدد21، خريف http: //www.sis.gov.eg/ar/Story.aspx?sid=34662006

غير شرعية على التجار والمستثمرين واستغلال المساعدات الخارجية في تمويل الحرب، إضافة إلى بيع حقوق استغلال الثروات الطبيعية للشركات الأجنبية[1].

2- اقتصاد الظل " اقتصاد السوق السوداء" The Shodow Economy

هي تشكيلة واسعة من العلاقات الاقتصادية الشكلية التي تحدث خارج الهياكل المؤسساتية من طرف الفواعل الإجرامية التي تسعى للاستفادة من فرص العمل التي يوفرها اللانظام, وحالة الفوضى في الحرب ويتوسع هامش الربح في حالة وجود حصار أو عقوبات دولية حيث تزداد النشاطات غير الشرعية عبر الحدود، وكثيرا ما يظهر اقتصاد الظلقبل اندلاع الحرب فيكون عاملا محركا لانفجار الوضع، بذلك فهو يساعد على تقديم الدعم المالي للمتمردين، فاقتصاد الظل الذي ظهر في سيراليون قبل اندلاع الحرب الأهلية قد ساهم في تجهيز الجبهة الثورية المتحدة وتوفير الأسلحة والعتاد الذي تحتاجه في حربها.

3-اقتصاد الكفاح The Coping Economy

يمثل اقتصاد الكفاح الصورة الثالثة من صور اقتصاد الحرب الأهلية، ويقصد به جملة النشاطات الاقتصادية التي تهدف إلى تزويد المدنيين بما يحتاجونه أثناء الحروب، خصوصا الفئات الأكثر ضعفا والأكثر فقرا، وهذه النشاطات تكون مهمة في حالة انهيار الاقتصاد الرسمي وغياب الإعانات التقليدية من الدولة أو من المنظمات الدولية، وكثيرا ما تقوم هذه النشاطات على الأعمال غير الشرعية كزراعة الأفيون في أفغانستان، وفي هذا النوع من النشاطات يمكن تمييز نوعين من الفواعل: الأطراف التي تسعى إلى تحقيق الربح والقوة في ظل الفوضى التي تنتج عنالحرب الأهلية، وأولئك الذين يجبرون على المشاركة في اقتصاد الحرب للتمكن من إعالة أسرهم المدنية [2].

المظهر الثاني للدمار الاقتصادي هو تحويل جزء كبير من ميزانية الدول إلى النفقات العسكرية على حساب النفقات الاجتماعية (البنى التحتية، الاستثمار، الرعاية الصحية، التعليم السكن)، في الوقت الذي تؤدي فيه أعمال العنف إلى تدمير البنى التحتية، ووقف الخدمات الاجتماعية,وهو ماسبق توضيحه في الفصل الثاني.

---

[1]Karen Ballentine and Heiko Nitzchke, .The political Economy of civil war and conflict transformation.([S.L.E]: Berghof Research Center For Constructive Conflict Management 2005). 8.

[2]Ibid, 9.

المطلب الأول: الدول الفاشلة كفضاء فارغ تملؤه المجموعات الإرهابية

الإرهاب ليس ظاهرة جديدة في العلاقات الدولية، فقد استخدام العنف عبر التاريخ الإنساني ضد الدول والحكام والمدنيين لأغراض سياسية، وكان ينظر للظاهرة الإرهابية على أنها خطر داخلي يقع ضمن الاهتمامات الأمنية لكل دولة، إلا أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001، غيرت الادراكات الوطنية الإقليمية والدولية للفعل الإرهابي، الذي أصبح ينظر إليه على أنه تحدي أمني مشترك وتهديد عبر وطني له تأثيرات سلبية ;إنسانية، سياسية، سوسيو اقتصادية على مجتمعات الدول القوية والدول الضعيفة، على حد سواء وبالنظر لما فرضته هذه الأحداث على الساحة الدولية، فقد أدرج الإرهاب ضمن ما سمي بتهديدات الأمن الجديدة، هذا النوع من التهديدات التي تجد مصدرها بشكل أساسي في الدول التي تعاني من ضعف الحكم، وعجز الجهاز الدولاتي على توفير الحاجيات الأساسية لمواطنيهافي هذا السياق، أشارت إدارة "بوش" "J W BUSH" الى أن "أحداث 11 سبتمبر 2001 أظهرت أن الدول الضعيفة مثل أفغانستان يمكن أن تشكل خطرا كبيرا على المصالح الوطنية للدول القوية، وأضافت أن الفقر لا يجعل الناس إرهابيين وقتلة، إلا أن الفقر وضعف المؤسسات والفساد قد يجعل الدول الضعيفة تعاني من انكشافية اتجاه الشبكات الإرهابية وكارتلات المخدرات داخل حدودها"[1].

بغض النظر عن هذا الخطاب الذي يهتم بالدرجة الأولى بمصالح الدول القوية، فإن الدول الفاشلة لطالما كانت متضررة من الهجمات الإرهابية، وهو ما أكدته دراسات قامت بها جامعة ماريلاندUniversity OF Maryland، التيأشارت الى انه خلال الفترة الممتدة ما بين 1970و 1996 شهدت الدول الفاشلة عددا أكبر من الهجمات مقارنة بالدول الموجودة خارج دائرة الفشل الدولاتي. وهو ما عكسه المخطط الذي قدمه مركز التنمية الدولية وادارة النزاع: The Center for International Development and Conflict Management

[1] The White House, The National Security Strategy of the United States of America (Washington, September 2002).

الشكل رقم 13: منحنى بياني يوضح معدل الهجمات في الدول الفاشلة والدول الواقعة خارج نطاق الفشل[1970-1997]

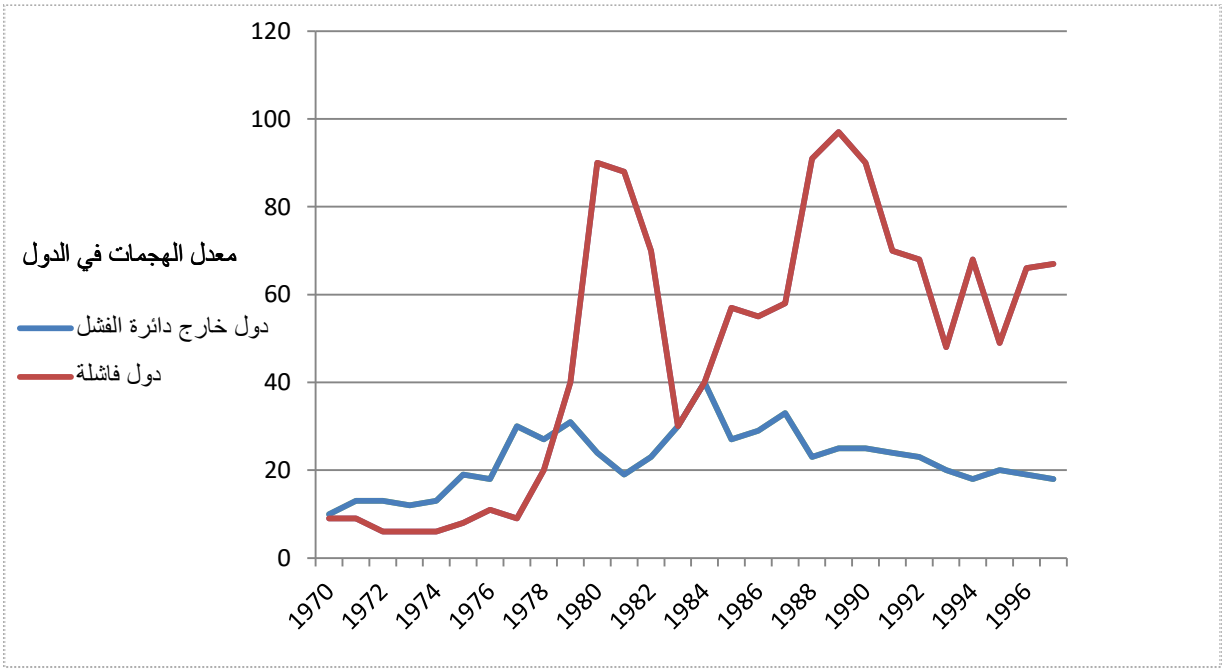

السنوات

المصدر:

Ted Robert Gurr ;J Joseph Hewitt ; Jonathan wilkenfeld ; peaceand Conflict Executive Summary.(Maryland: The Center for International Development and Conflict Management 2008). 15

تحليل معطيات الرسم البياني

يوضح الرسم البياني أن الدول الفاشلةخلال الفترة الممتدة ما بين 1978 -1996 كانت أكثر عرضة للهجمات الإرهابية من تلك الدول الواقعة خارج دائرة الفشل، وان لمتكن بمنأى عن ذلك ;فخلال النصف الأول من السبعينات كانت الدول القوية القادرة على فرض سيطرتها على أقاليمها أكثر تعرضا للهجمات الإرهابية دون أن يتجاوز عددها العشرون هجوما، إلا انه بداية من النصف الثاني للسبعينات أصبح معدل الهجمات الإرهابية في الدول الفاشلة في تزايد مستمر، ليتجاوز عددها تسعون هجوما عام 1980، لتعرف هذه الدول تناقص نسبي في معدل الهجمات بعد تلك الفترة إلى غاية 1990 أين قارب معدل الهجمات فيالدول الفاشلة المائة هجوم، ولكن من الجدير بالذكر انه خلال هذه الفترة كان ينظر للإرهاب كتهديد داخلي تواجهه كل دولة بحسب إمكانياتها واستراتيجياتها .

بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر أصبح ينظر للإرهاب على أنه تهديد عبر وطني من منظور أن الانفلات الأمني وانكماش السيطرة السيادية على الإقليم، وعجز الجهاز الدولاتي على توفير السلع العامة، جعل عددا من الدول "دولا فاشلة" وتحولت بذلك الى ملاذا آمنا "Safe Havens" للتنظيمات الإرهابية، في هذا الصدد قدم مؤشر الإرهاب العالمي لعالم 2016 قائمة لأكثر التنظيمات الإرهابية دموية على مستوى العالمي، والتي كان عددها أربعة تنظيمات إرهابية كانت مسؤولة عن 74% من القتلى وهي:

أولا: تنظيم الدولة الإسلامية

أشار التقرير إلى أن تنظيم الدولة الإسلامية كان أشد الجماعات الإرهابية فتكابالأرواح الإنسانية عام 2015، وقد شهد عام 2015 زيادة في عدد الضحايا مقارنة بعام 2014، حيث كان هذا التنظيم الإرهابي مسؤولا عن مقتل 6141 شخص، وبالرغم من انخفاض عدد القتلى في العراق خلال عام 2015 فقد ازداد عدد ضحايا هذا التنظيم في سوريا بنسبة 50%، وخلال سنة 2015 وسع "داعش" عدد الدول التي قام فيها بتنفيذ هجمات إرهابية إلى إحدى عشر دولة بزيادة ستة دول مقارنة بعام 2014[1].

يمثل تنظيم "داعش" مثالا توضيحيا عن دور الغزو الأجنبي في خلق دول فاشلة وفي قيام التنظيمات الإرهابية، فتنظيم "داعش" الاسم المختصر ل "الدولة الإسلامية في العراق والشام"، تعود نشأته الى ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، حيث أخذت نواة التنظيم في البداية شكل التنظيم الجهادي ضد القوات الأمريكية، وهي تنظيم "جماعة التوحيد والجهاد" في العراق بزعامة "أبو مصعب الزرقاوي"، قبل أن تتحول الى تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين بعد مبايعة الزرقاوي لأسامة بن لادن، بعد مقتل الزرقاوي سنة 2006، أصبح أبو حمزة المهاجر زعيم التنظيم ليتشكل بعد ذلك تنظيم دولة العراق الإسلامية، وبعد مقتل "المهاجر" و"أبي عمر البغدادي" عام 2010، تولى "أبو بكر البغدادي"* زعامة التنظيم في هيئة خليفة على الدولة الإسلامية المزعومة، الذي استغلترافق الفوضى الأمنية الذي شهدتها العراق بعد الغزو وتفكك الجيش العراقي والركود الاقتصادي والخلافات الطائفية، وسوء الإدارة السياسية لهذه الخلافات مع بداية الصراع في سوريا وإعلان جبهة النصرة مبايعتها لتنظيم القاعدة، ليعلن عن دمج

[1] Ibid ,52.

*أبو بكر البغدادي: هو إبراهيم عواد إبراهيم عبد المؤمن علي البدري، كان جامع أحمد بن حنبل في سامراء وعمل امام وخطيب جامع الكبيسي في منطقة الطويجي في بغداد، وامام وخطيب أحد المساجد في الفلوجة عام 2003 حاصل على شهادة الدكتوراه في العلوم الإسلامية وكان أستاذ جامعي في جامعة الكويت، اعتقلته قوات التحالف عام 2004، وأطلق سراحه عام 2006.

فرع تنظيم جبهة النصرة مع الدولة الإسلامية تحت مسمى "الدولة الإسلامية في العراق والشام ليصبح في فيفري 2014 "تنظيم الدولة الإسلامية" وقد شهد هذا التنظيم الذي نشأ على أراضي دولتين فاشلتين انتشارا جغرافيا لاغيا الحدود بينهما، بعد اعلان الكثير من التنظيمات الإرهابية الانضمام اليه ليصل عدد الدول التي تواجه خطر الهجمات من هذا التنظيم الى 28 دولة[1].

ثانيا: تنظيم بوكوحرام

وصل عدد ضحايا تنظيم بوكوحرام عام 2015 إلى 5478 قتيل في ظل توسيع التنظيم لهجماته لتمتد إلى ست دول.

ثالثا: تنظيم طالبان

ازداد عدد ضحايا تنظيم طالبان في أفغانستان عام 2015 ليصل الى 4502 قتيل، بزيادة 29% عن عام 2014.

رابعا: تنظيم القاعدة

تراجع عدد ضحايا تنظيم القاعدة عام 2015 الى 1620 قتيل، ويشمل هذا العدد قتلى الهجمات التي قامت بها المجموعات التي أعلنت بيعتها لهذا التنظيم وتشمل: حركة الشباب، جبهة النصرة، القاعدة في شبه الجزيرة العربية، تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، كتائب عبد الله عزام، القاعدة في شبه القارة الهندية[2].

الملاحظ أن جل هذه التنظيمات الإرهابية الأكثر دموية على المسرحالعالمي، موجودة على أراضي دول فاشلة (العراق، سوريا، أفغانستان، نيجيريا، باكستان)، ولكن تجدر الإشارة الى أنه بالرغم من الهلع الذي أحدثته بقية دول العالم، وخاصة الدول الغربية حول هذه التنظيمات وعلى رأسها تنظيم "داعش" فتبقى الدول التي تتواجد بها هذه التنظيماتهي المتضرر الحقيقي والأول منها، فلإقرار بأن الإرهاب هو تهديد عالمي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر لا يحجب حقيقة أن الدول الفاشلة مازالت هي المتضرر الأول والمباشر من هذه الظاهرة، وقد اعتمد مؤشر الإرهاب العالمي Global Terrorism Index

[1] Ibid, 58.
[2] Ibidem.

لعام 2016 نعلى مؤشر عدد القتلى لإظهار أكثر الدول تأثر بالهجمات الإرهابية خلال عام 2015، ووضحهذه الحقيقة من خلال الرسم البياني التالي:

الشكل رقم 14: رسم بياني يوضح نسب قتلى العمليات الإرهابية حسب الدول.

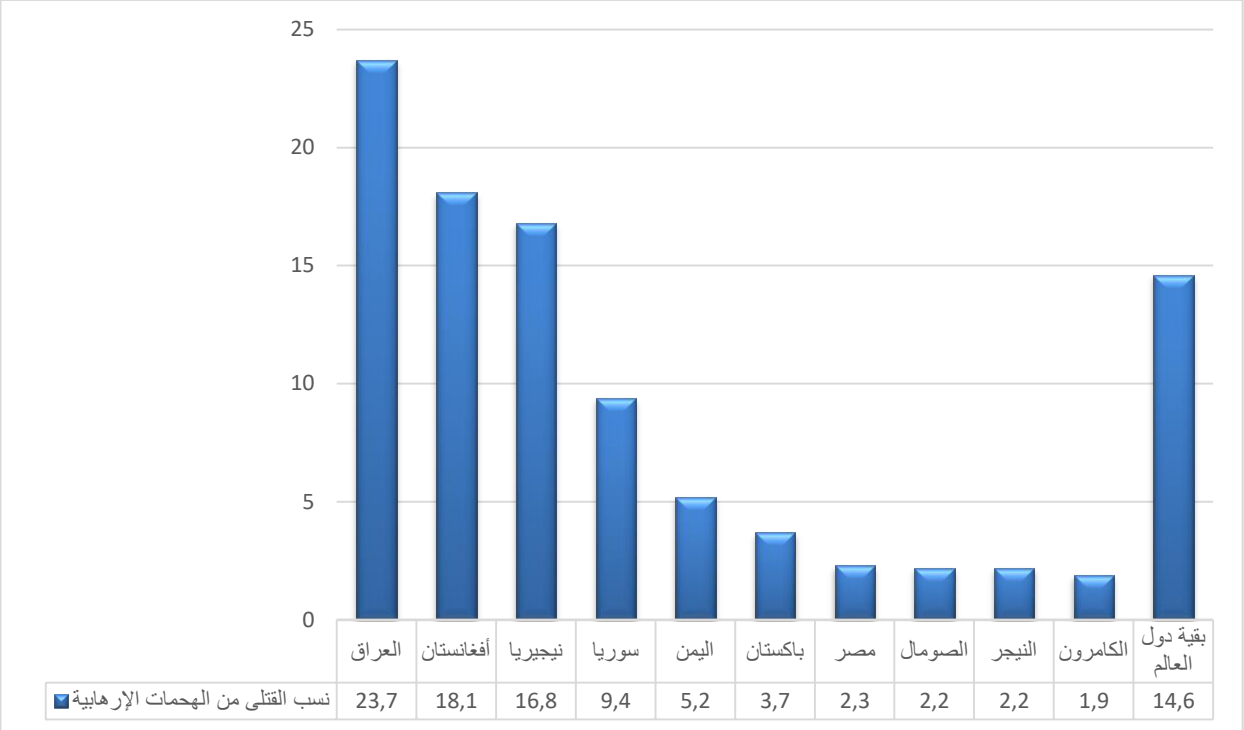

المصدر: Institute for Economics and PeaceGlobalTerrorism Index 2016, Measuring and Undestanting the Impact of Terrorism (University of Maryland, 2016) 17.

تحليل الرسم البياني

يظهر الرسم عشر دول شهدت أكبر عدد من قتلى العمليات الإرهابية خلال عام 2015، حيث إن الفوضى الأمنية واللااستقرار السياسي والاقتتال الطائفي جعل العراق فضاءً لأكثر الأعمال الإرهابية دموية على المستوى العالمي، حيث وصل عدد ضحايا العمليات الإرهابية خلال سنة واحدة 6000 قتيل ما نسبته 23.7% من عدد القتلى العمليات الإرهابية حول العالم، ويمثل عدد قتلى العمليات الإرهابية في أفغانستان نسبة 18.1% في حين كان عدد القتلى في بقية دول العالم نسبة 14.6% بالرجوع الى دليل

الدول الهشة لنفس السنة 2015 نجد 8 من أصل عشر دول في هذا الرسم البياني ترتب ضمن أكثر عشرون دولة فشلا في العالم[1].

بالإضافة الى الخسائر البشرية، فإن الإرهاب يكبد هذه الدول خسائر اقتصادية هائلة، باستهدافه للمنشآت الاقتصادية، والبنى التحتية، والميزانيات التي توجه لمواجهة خطر الإرهاب، وكذلك خسائر سياسية أخطرها أنه يفتح المجال لانتهاك سيادة الدول من خلال التدخل الخارجي الذي يزعم القضاء على هذه التنظيمات .

إن هذه المعطيات تقود إلى ملاحظتين أساسيتين: الملاحظة الأولى هي أن الدول الفاشلة ومواطنيها هي المتضرر الأول والمباشر من الظاهرة الإرهابية، الملاحظة الثانية هي أنه ليست كل الدول المصنفة كدول فاشلة هي دول حاضنة للجماعات الإرهابية، وإنما شيوع هذه الظاهرة مرتبط بمجموعة من الحركيات السببية التي تتفاعل في ظل ظروف سياقية لبعض الدول يمكن إيجاز أهمها فيمايلي:

أولا: الأوضاع الاقتصادية

تؤكد العديد من الدراسات أن تدني الأوضاع المعيشية التي تظهر في الفقر، وحرمان الناس من بعض الموارد والفرص وعدم المساواة الاجتماعية وانخفاض نصب الفرد من الناتج المحلي وانعكاس ذلك على المكتسبات الاجتماعية وعلى رأسها تدني فرص التعليم، والحصول على الخدمات الصحية كلها عوامل تثير غضب الفئات المهمشة، وتدفعها لاستخدام العنف لإعادة ترتيب الأوضاع[2]، في هذا السياق أشار مؤشر الإرهاب العالمي لعام 2012 إلى أن الدول ذات أدنى دخل متوسط " Lower Middle Income" هي الدول التي شهدت أعلى مستوى من النشاطات الإرهابية خلال الفترة ما بين 2002-2012 وأضاف المؤشر إلى أنه في السنوات الأخيرة ازدادت العمليات الإرهابية بشكل كبير في الدول ذات الدخل المنخفض، والتي تشمل أفغانستان والصومال إلى أربعة أضعاف مستوياتها عام 2002[3].

[1]Fund For Peace, Fragile States Index 2016
[2]Taryn Butliler, What Causes Terrorism ?
(https: //www, mckendree.edu/academics/scholars/butler-issue-25, pdf)
[3]Institude For Economic and Peace, (Global Terrorian Index 2012: Capturing the Impact of Terrorism from 2002-2011 (University of Maryland 2012) 29.

ثانيا: العوامل السياسية

تمثل العوامل السياسية مثل غياب الديمقراطية والقمع نأحد الحركيات الدافعة إلى النشاطات الإرهابية، وذلك لأنها تقود إلى انتهاكات حقوق الإنسان، قمع الحريات السياسية، وتفشي الفساد الذي يحول دون الاستثمار الأمثل لموارد الدولة والعنصرية، وتجدر الإشارة إلى أن الإرهاب يظهر بشكل أقل في النظم الدكتاتورية، بينما يشهدانتشارا كبيرا في دول النظم الانتقالية، نظم الديمقراطية غير الكاملة أو الصورية[1]، وهو ما أكده منحى بياني قدمه مؤشر الإرهاب العالمي لعام 2012 الذي بحث في العلاقة بين طبيعة النظم السياسية والإرهاب.

الشكل رقم 15: رسم بياني يوضح طبيعة النظم السياسية وعلاقتها بالإرهاب

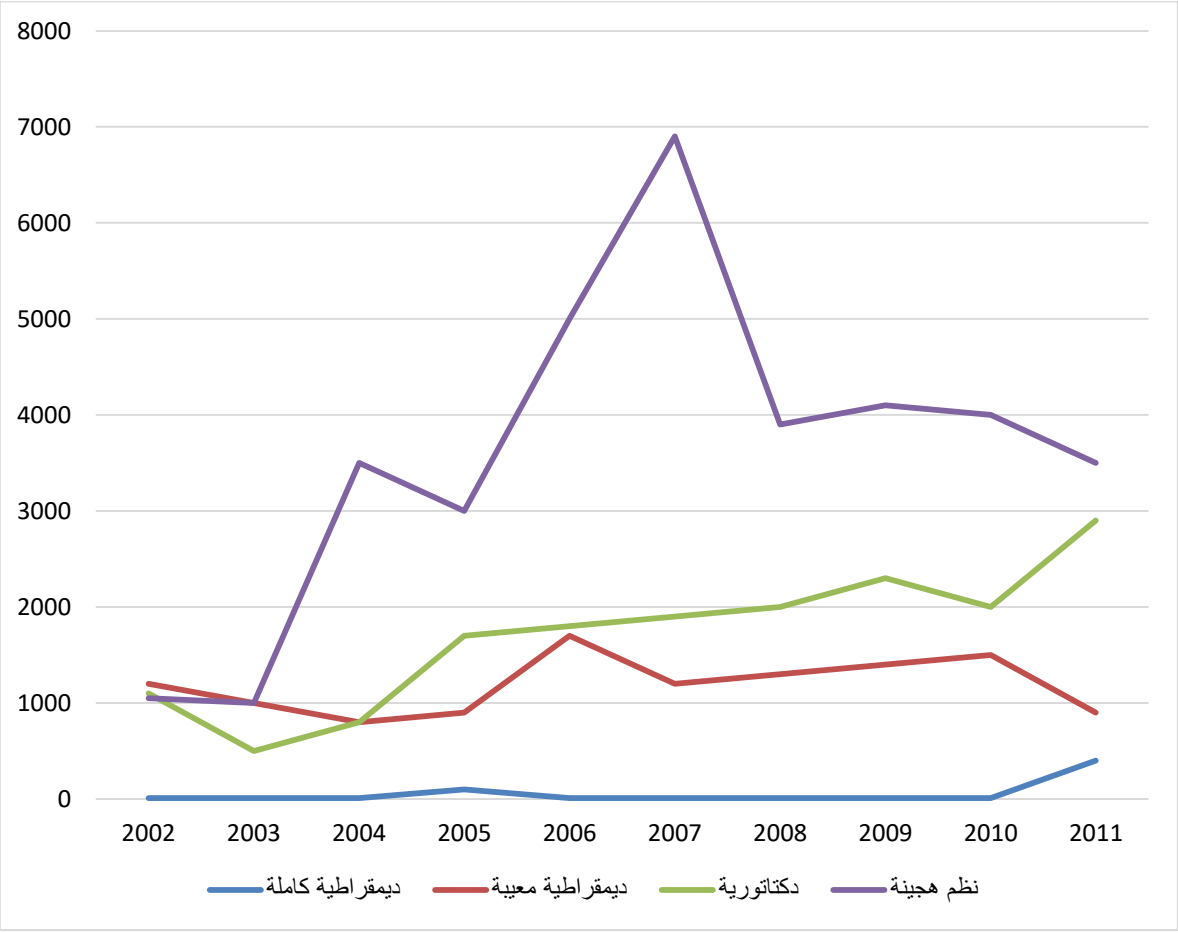

المصدر: Institute for Economics and peace Global Terrorism Index 2012. 28

[1]Buttiler, WhatCauses Terrorism ?.

تحليل معطيات الرسم البياني

يوضح الرسم البياني أن الدول ذات النظم الديمقراطية والتي استكملت عملية التحول الديمقراطي هي أكثر النظم استقرارا وأقل الدول عرضة للعمليات الإرهابية، لأنه عادة ما تكون هذه النظم حافظة للحقوق والحريات وملبية لاحتياجات شعوبها، بينما تشهد الديمقراطيات المعيبة عددا أكبر منالهجمات الإرهابيةويظهر المنحنى ارتفاعا أكثر فيالنظم الدكتاتورية التي تشهد قمعا سياسيا وقمعا لمختلف الحريات ويحصد الإرهاب اكبر عدد من الضحايا في النظم التي تعيش مرحلة انتقالية، وهي النظم الهجينة في الرسم البياني، حيث أن هذه النظم تجمع بين ممارسات ديمقراطية قد تكون شكلية ومحاولات للانتقال الديمقراطي الذي قد يكون مرفوضا من جهات معينة، في ظل تراخي قبضة الدولة، مما قد يدخلها في فوضى أمنية يحاول فيها كل طرف صياغة قواعد المرحلة الجديدة.بمقارنة معطيات الرسم البياني لأكثر الدول تضررا من حيث عدد القتلى والتي وجد أن معظمها تترتب ضمن قائمة الدولة الفاشلة نجد أنها إما نظم دكتاتورية، نظم بديمقراطية غير كاملة ونظم هجينة أو أنها شهدت انهيار كلي للنظام.

ثالثا: دور العامل الأجنبي في دعم التنظيمات الإرهابية

يشير بعض الباحثين إلى انه من أسباب ظهور الموجة الثالثة للإرهاب، هو الاحتلال الأجنبي لبعض الدول ,وفرض الهيمنة وانتهاج سياسة الاستغلال والتدخل في الشؤون الداخلية والوجود العسكري الأجنبي الذي يزيد من درجة الفشل الدولاتي وانهيار مختلف القطاعات، وهو ما يعزز حالة من الإحباط والشعور بالظلم، خصوصا أن الاحتلال يؤجج المشاعر الوطنية والدينية للشعوب والأفراد، الوضع الذي تستغله الجماعات والتنظيمات الإرهابية لتجنيد الشباب في ارتكاب جرائم العنف المنظم وغير المنظم ضد المدنيين [1]، وقد سبق الاشارة الى دور الغزو العسكري في العراق في تأجيج الظاهرة الارهابية وتحفيز نشأة تنظيم "داعش".

تجدر الإشارةإلى أن العوامل النفسية والأيديولوجية تلعب دورا حاسما في تشكيل والانضمام للجماعات الإرهابية، إلا أنه تم التركيز على السياقات الهيكلية المرتبطة بالدول الفاشلة التي تعاني من هذه الظاهرة.

[1] فهمي هويدي، التدخل الخارجي حين يسهم في تأجيج الإرهابا، لشرق الأوسط، .افريل 2005 (www.awsat.can/alfault.asp/leader.asp?sections=3 article=283240).

المطلب الثاني: الجريمة المنظمة عبر الوطنية في الدول الفاشلة

كان نتيجة تغير طبيعة التهديدات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة، ظهورفواعل جديدة أثرت في المفهوم التقليدي للأمن، وتعتبر الجريمة المنظمة أحد هاته التهديدات الجديدة العابرة للحدود، والتي استفادت من المزايا التي منحتها لها العولمة خاصة تلك المتعلقة بالثورة التكنولوجية، والرقميةفأصبحت هذه الظاهرة تبحث عن المناطق التي تؤمن لها الحماية والفعالية اللازمة لنشاطها، فارتبط وجود العديد من أشكال الجريمة المنظمة عبر الحدودية بالمناطق التي تكون فيها الدولة عاجزة عن قيام بوظائفها الأساسية بما فيها توفير الأمن والسيطرة السيادية على إقليمها بمكوناته الثلاث .

الفرع الأول: تجارة المخدرات وعلاقتها بالعنف في الدول الفاشلة

وجدت جماعات الجريمة المنظمة في مناطق مختلفة من العالم منذ عدة قرون، ومنذ أكثر من 100 عام اقتحمت هذه المجموعات التجارة الدولية للمخدرات، لتصبح أحد النشاطات المفتاحية للجريمة المنظمة. تأتي المخدرات في أشكال مختلفة، ويتم تعاطيها بطرق متعددة، وتشمل المخدرات التي تشهد رقابة دولية لما لها من تأثيرات صحية سلبية: الكوكا/ الكوكايين، القنب، المواد الأفيونية، المهلوسات وبعض أنواع المنومات المهدئة[1].

حسب تقرير مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة United Nations Office on Drugs and Crime لعام 2016 وصل اجمالي زراعة مادة الأفيون* الى 281.100 هكتار ما يعادل مساحة 394.000 ملعب كرة القدم خلال عام 2015، علما أن إنتاج هذه المادة قد شهد انخفاضا بنسبة 11% مقارنة بعام 2014، وخلال نفس السنة تم انتاج 4، 770 طن من الأفيون; 1360 طن منها استهلكت كأفيون، بينما وجه 3410 طن لإنتاج الهيروين ما ينتج 327 طن من الهيروين[2]**.

[1] United Nations Office on Drugs and Crime, Types of Drugs (http: //www, umod, org/drugs/en/get-the -facts/types-of-drugs html).

*الأفيون يتواجد في ثمرة نبتة الخشخاش، حيث يتم كشط الثمرة ويستخرج منها الأفيون على هيئة سائل أبيض يتحول الى اللون البني فور تعرضه للهواء، والذي يترك حتى يتماسك ويتم سحقه مكونا مسحوق الأفيون.

**الهيروين: يعد أحد أنواع المخدرات نصف تخليقية أي أنه نتاج عناصر طبيعية وأخرى كيميائية مصنعة، حيث ينتج مخدر الهيروين من تفاعل المورفين الذي يستخلص من مادة الأفيون التي تتواجد في ثمرة نبتة الخشخاش مع استيل كلوريد وهي مادة مصنعة كيميائيا.

[2] United Nations Office on Drugs and Crime World Drug Report 2016 (Vienna 2016). 26

أشار التقرير الى أن الإنتاج غير الشرعي لمادة الأفيون في العالم موجود في حوالي 50 دولة ولكن ثلثي 3/2 الزراعة غير الشرعية ما يعادل 70% من إنتاج هذه المادة موجودة على الأراضي الأفغانية[1] التي تعتبر المصدر الأول لمادة الأفيون في العالم لمدة عقود وهو ما يوضحه الرسم البياني التالي:

الشكل رقم 16: رسم بياني إنتاج الأفيون في العالم (1998-2015)

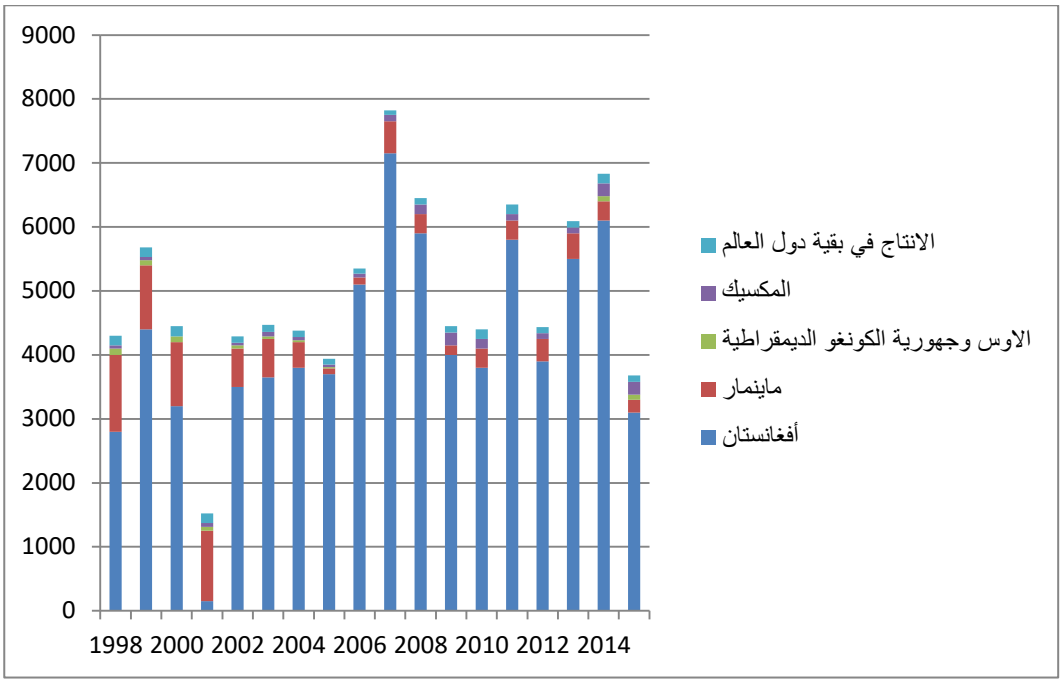

المصدر: United Nations Office on Drugs and Crime, World Drug Report 2016.27

تحليل الرسم البياني

يوضح الرسم البياني أنه بخلاف عام 2001 حيث تراجعت نسبة إنتاج أفغانستان من الأفيون خلال الأشهر التي تولت فيها حركة طالبان الحكم في أفغانستان، وعملت خلال تلك الفترة على القضاء على الزراعة غير الشرعية لهذه المادة، فانه من 1998 إلى 2015 تعتبر أفغانستان المنتج الأول لمادة الأفيون في العالم حيث تجاوزت نسبة إنتاجها لهذه المادة7000 طن، وذلك عام 2007 من خلال زراعة ما يعادل 280000 هكتار، وتحتل ماينمار المرتبة الثانية من حيث إنتاج مادة الأفيون، بينما نلاحظ تتزايد إنتاج المكسيك لهذه المادة، ويظهر في الرسم البياني أن إنتاج أفغانستان من الأفيون قد تراجع بنسبة كبيرة عام 2015، بالرغم من أنها بقيت أكبر منتج لهذه المادة، وهو ما أدى الى تراجع الإنتاج العالمي من هذه المادة.

[1] Ibid, 27

للمخدرات اثار تدميرية على صحة الفرد، وعلى المجتمع وعلى الدول ككل من الناحية الاقتصادية بالنظر لما توجهه الدولة من موارد لمكافحة إنتاج أو تسويق أو مرور المخدرات، وبالنظر لتراجع مردودية الأفراد، إلا أن العديد من التقارير الدولية تؤكد تورط عدد من التنظيمات الإرهابية عبر العالم بالتجارة الغير شرعية للمخدرات، وتمثل كولومبيا مثالا توضيحيا عن هذه العلاقة حيث بدأت كولومبيا تلعب دورا مباشرا في التجارة الدولية للمخدرات منذ ثمانينات القرن العشرين واكتسبت أهمية في التسعينات، وقد ثبت علاقة المجموعات التي تعتبرها الدولة إرهابية بالنشاطات غير الشرعية للمخدرات حيث توفر الحماية لمزارع الكوكا، وتفرض الضرائب على جوانب مختلفة من عملية الإنتاج، وبالتاليمشاركتها في بيع الكوكايين الى الدول المجاورة[1].

في أفغانستان قدر مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة في تقريره لعام 2017، أن الجماعات الإرهابية والمتمردين قد جمعوا حوالي 150 مليون دولار عام 2016 من التجارة الأفيونية الأفغانية عبرفرض الضرائب على زراعة خشخاش الأفيون والاتجار بالمواد الأفيونية.ويؤكد التقرير أن حالة اللاأمن في أفغانستان جد معقدة تظهر فيها علاقة بين النشاطات الإرهابية والاجرامية ففي حين أن طالبان تعتبر مسؤولة عن 73%من اجمالي قتلى العمليات الإرهابية في أفغانستان، فان مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة يقدر أن ما بين 26% و85% من مناطق زراعة خشخاش الأفيون هي تحت تأثير متدرج لحركة طالبان، ويفسر مكتب الأمم المتحدة هذه العلاقة بين النشاطات الإرهابية وتجارة المخدرات في أفغانستان مرتبطة بالصعوبة التي واجهتها الجماعات الإرهابية في الوصول إلى مصادر التمويل التقليدية مما جعلها تبحث عن مصادر تمويل "بديلة" وجدتها في تجارة المخدرات[2]، بالإضافة الى ذلك فإنه يجب التذكير بأن الضعف الهيكلي للدولة الأفغانية أوجد فضاءات جغرافية بدون سيطرة دولاتية، وخلق مناطق آمنة للتنظيمات الإرهابية وكذلك الإجرامية، ولعب الغزو الأمريكي على أفغانستان للمرة الثانية في تاريخ هذا البلد دورا كبيرا في ازدهار التجارة الدولية للأفيون الأفغاني.

تجدر الإشارة إلى أن إنتاج الأفيون في أفغانستان يساهم في تشغيل أعداد كبيرة من الأفغان، بل ويساهم في الناتج المحلي للدولة الأفغانية.هذه الحقيقة تؤكد أن إحداث تنمية شاملة ضرورية لاحتواء هذا

[1]United Nation on Drugs and Crime, World Drugs Report 2017 the Drug Problem and Organized Crime licit financial Flows, Corruption and Terrorism (Venna 2017) 37
[2]Ibid, 38

النشاط الاجرامي بإيجاد فرص عمل بديلة للمزارعين وكذلك تقوية الأداءالسياسي والأمني للدولة للسيطرة على اقليمها وعلى النشاطات التي تحدث فيه.

في نفس سياق البحث بين علاقة الفشل الدولاتي بجريمة الاتجار بالمخدرات، يؤكد مكتب الأمم المتحدة لغرب افريقيا والساحل، أن استمرار آفة الاتجار بالمخدرات في غرب إفريقيا ومنطقة الساحل مسألة تثير قلقا بالغا، فاستخدام الصحراء الكبرى كطريق عبور للمخدرات، ولا سيما القنب والكوكايين يزيد من انعدام الأمن في منطقة تعاني أساسا من عدم الاستقرار، ويمكن لشبكات الإرهاب وجماعات المتمردين أن تستمد منافع اقتصادية كبيرة من الأنشطة الاجرامية بما في ذلك الاتجار بالمخدرات والأسلحة،والحالات المتكررة لخطف الأجانب في منطقة الساحل مقابل دفع فدية[1]، بالإضافة الى ذلك يشير مكتب الأمم المتحدة الى أنه هناك اتجاهات متزايدة لدخول المنطقة الى منطقة استهلاك كذلك، وفي المناطق التي تكون فيها البطالة هائلة والوضع السياسي متقلب، فإن شيوع استهلاك المخدرات بين الشباب سيكون بمثابة محفز للعنف[2].

الفرع الثاني: القرصنة البحرية في الدول الفاشلة تهديد للطرق البحرية

إن القرصنة البحرية كأحد تهديدات الاستقرار الإقليمي وعبر الإقليمي تعتبر ظاهرة قديمة عانت منها المجتمعات السابقة، إلا أنها اليوم تصنف ضمن ما يسمى بالتهديدات الأمنية الجديدة حيث تشهدالبيئة البحرية في السنوات الأخيرة عودة هذا النشاط الإجرامي، وهي إن كانت تقدم صورة أخرى عن العنف الدولي الذي تنتجه فواعل غير دولتية نإلا أنها لطالما ارتبطت بالدولة، فعبر التاريخ يمكن تمييز ثلاث أنماط من العلاقات بين الدولة ككائن سيادي والقرصنة، فقد ظهرت دول تسمح بالقرصنة مثلما كانت تقوم به فرنسا وبريطانيا لضرب تجارة الدول المنافسة، ودول تشجع القرصنة ودول أخرى ضعيفة ليس بمقدورها مواجهة القرصنة [3]، في جميع الحالات تقع القرصنة في المناطق البحرية التي لا تخضع لأي سلطة منظمة تضمن الأمن، إلا أنها في الوقت المعاصر تعدت هذا الإطار لتظهر في المياه الإقليمية التي تخضع لسيادة الدول، مع بقاء المنطق الأساسي نفسه، حيث أن القرصنة مازالت تستفيد من

(1) United Nations Office For West Africa and The Sahel, The Drugs Trafficking and Organised Crime(https: //unowas.unmissions.org/drug-trafficking-and-organised-crime)
(2) Ibidem.
(3) Karl Serenson ; State Failure on The high seas- Reviewing The Somali Piracy (Stockholm: Swedish Defence Research Agency . 2008).26 .

غياب سلطة منظمة وموحدة تفرض سيطرتها على كامل الإقليم البري والبحري، وهو ما أدى إلى عودة هذه الجريمة البحرية بشكل قويفي ظل ازدياد حالات الفشل الدولاتي.

شهدت القرصنة البحرية خلال الفترة الممتدة مابين 2005-2008 ارتفاعا كبيرا، وشهد العالم خلال هذه الفترة العديد من عمليات الخطف للسفن والرهائن تركزت بشكل أساسي في السواحل الصومالية، حيث يشير تقرير مكتب الملاحة الدولية "The International Maritime Bureau"لعام 2008، إلى أن عمليات الاختطاف البحريقد شهدت ارتفاعا لم يسبق له مثيل، بحيث فاق عدد السفن والرهائن المختطفة كل الأرقام التي سجلت منذ بدأ المكتب نشاطه عام 1992، ففي عام 2008 سجلت 293عملية قرصنة حول العالم وقد شهدت ارتفاعا بنسبة 11% مقارنة بعام 2007، أين سجلت 263 حالة[1]، وأضاف التقرير المناطق الجغرافية التي وقعت فيها عمليات القرصنة بشكل تراتبي حسب عدد الحالات التي سجلت فيها هي: أولا الصومال التي كانت في تلك الفترة أكثر الدول فشلا على المستوى العالمي واحتلت المركز الاول في قائمة الدول الفاشلة لمختلف مراكز البحوث، وقد سجل فيها اكثر من ستون عملية قرصنة بحرية، ثم جاءت نيجيريا في المرتبة الثانية ب40 حالة معلن عنها، بينما تراجعت عمليات القرصنة في المياه الاندونيسية حيث مقارنة ب 121حادثة عام 2003، فقد سجلت عام 2008 حوالي 28 حادثة اختطاف كما شهد مضيق ملاكا "Malacca" تراجع في حالات الاختطاف إلى حادثتين فقط، مقابل سبع حالات سجلت عام 2007، كما سجل التقرير حالات اختطاف في كل من دار السلام ب 14 هجوم بحري وكذلك في بنغلادش" Bengladesh حيث كان هناك زيادة طفيفة في عدد الهجمات 12 هجومامقارنة ب 10 هجمات عام 2007، وكانت في الأساس عمليات سرقة لمخازن السفن[2].

بالنظر لما تشكله القرصنة البحرية من تحديات فقد تكاثفت الجهود الدولية لمحاربة هذا التهديد البحري، وهو ما أدى الى تراجع عدد حالات القرصنة عام 2017، حيث وصل عدد الحوادث عبر العالم الى 191 حادث، وهو ما يمثل تراجع كبير في الحوادث عبر العالم منذ ست سنوات، حقائق يمكن توضيحها بالرسم البياني المقدم من "طرف مكتب الملاحة الدولية" .

[1]IMB. International Maritime Bureau, Piracy and Armed Robbery against ships –Report for the july 2008 (http*:* //www.iccccs.org/index.php?option=com_content&view=article&id=27&Itemid=16///international bureau maritime.)
[2]Ibid.

الشكل رقم 17: رسم بياني يوضح عدد هجمات القرصنة من 2009 إلى 2017

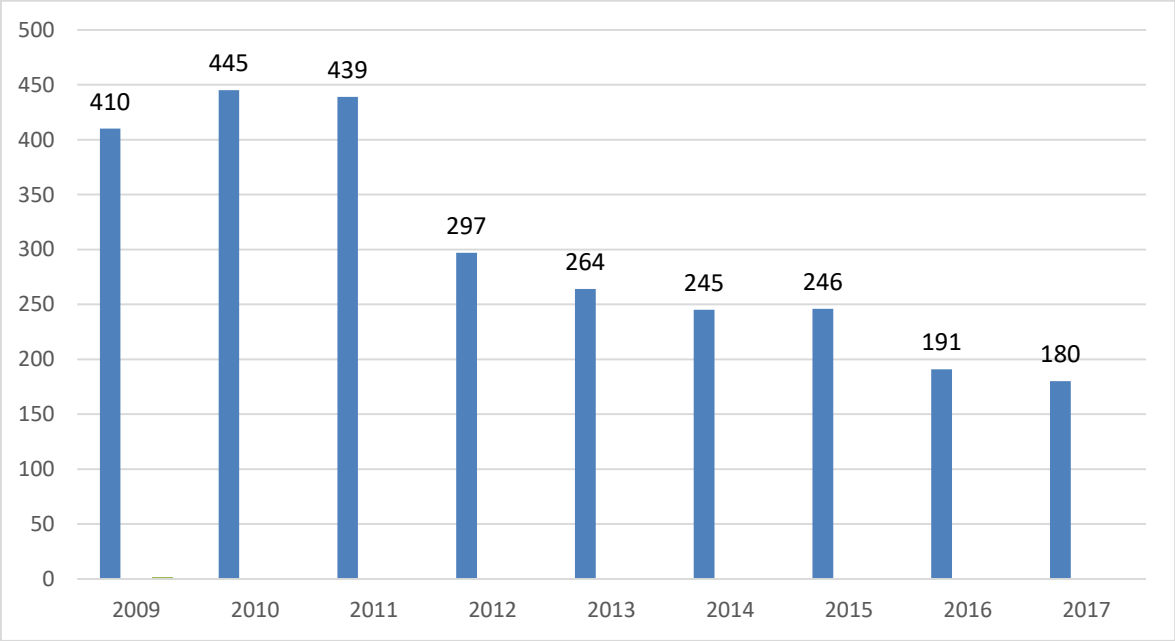

المصدر: The Statistics Portal, Number of Pirate AttacksagainstShipsWorldwideFrom 2009 to 2007 (http: //statistic.com/statistics/266292/number-of-pirate-attacks-world-2006).

تحليل الرسم البياني

يوضح الرسم البياني حقيقة أن هجمات القرصنة في تراجع مستمر، حيث شهد العالم أكبر عدد من حالات القرصنة البحرية عام 2010، أين وصل عدد الحوادث الى445 حادث، ثم بدأت حوادث القرصنة تتراجع بشكل مستمر لتصل عام 2016 ل191 حادث، واستمرت في التراجع الى أن وصلت ل180 حادث عام 2017، ويرجع المراقبون هذا التراجع في عدد عمليات القرصنة عبر العالم إلى تراجع حالات القرصنة في الصومال وخليج عدن، ففي حين وصلت عمليات القرصنة عام 2010الى 139عملية في خليج عدن، فقد تراجعت بعد ذلك حيث وصلت عام 2012 الى 49حالة قرصنة، بينما لم تشهد شواطئ الصومال أي حالة قرصنة عام 2015، وبالرغم من أن الظاهرة قد عادت الى الساحة عام 2017، الا أنها لم تتجاوز خمس حالات قرصنة[1].

هذه المعطيات الإيجابية توضح تراجع عدد حالات القرصنة عبر العالم، وخاصة في الصومال الا أنه لا تزال العديد من الطرق البحرية في خطر، وتشهد ارتفاعا في حالات خطف البحارة في العديد من

[1]The statistics Portal Number of Piratts Attacks in Somalia From 2008 to 2017 (http//www, statista, com/statistics 250867/number -of –actual- and –attempted-piracy-attacks in Somalia)

مناطق العالم التي اعتبرها مكتب الملاحة الدولة بأنها "مناطق حمراء" "RED ZONES" وهذا إشارة الى منطقتين أساسيتين:

المنطقة الأولى وهي المنطقة البحرية الواقعة بين ماليزيا والفلبين، حيث أن ازدياد عدد حالات القرصنة فيها جعلها ظاهرة ومقلقة، في ظل حضور لجماعة أبو سياف في المنطقة حيث تشير الدراسات إلى أن القرصنة البحرية أصبحت أحد مصادر التمويل المهمة لهذا التنظيم.

المنطقة الثانية هي منطقة خليج غينيا التي تواجه نشاطا كبيرا للقراصنة، حيث شهدت المنطقة خطف أربعة وثلاثون فردا من طواقم البواخر عبر تسع حوادث منفصلة، وكان هناك زيادة ملحوظة في الهجمات المبلغ عنها في نيجيريا الى 36 حادث عام 2016 مقابل 14 حادثا عام 2015 وشملت هذه الهجمات تسع سفن من أصل اثني عشر سفينة عبر العالم عام 2016، وكان بعضها على بعد 100 ميل بحري تقريبا من الساحل.وبالرغم من حوادث القرصنة الإندونيسية وصلت الى 49 حادث عام 2016 ولكن هي الأخرى في تراجع حيث في سنة 2015بلغت عدد حالات القرصنة 108 حادث [1]، وبالتالي فان خليج غينيا بات يثير قلق الجماعة الدولية، في 2016/04/25 أصدر مجلس الأمن بيانا رئاسيا أعرب فيه عن القلق إزاء ما تشكله أعمال القرصنة والسطو في خليج غينيا من تهديد للملاحة الدولية والأمن والتنمية الاقتصادية على دول المنطقة وعلى سلامة البحارة، وكذلك سلامة الطرق البحرية التجارية، حيث اعتبر مجلس الأمن أن خليج غينيا من أكثر المناطق تضررا من القرصنة والسطو المسلح في البحر، وأكد البيان أن المنطقة قد سقطت ضحية لحوادث قرصنة تهدد سلامة الملاحة وتلحق خسائر اقتصادية تصل إلى ملايين الدولارات بالدول الواقعةعلى ساحل خليج غينيا كل عام[2].

خليج غينيا يضم مجموعة من الدول، إلا أن العدد الأكبر من حوادث القرصنة وقع في دلتا النيجر ويرجع الدارسين سبب ذلك إلى تفشي الفساد وضعف القانون والفقر، في هذا السياق أشار الباحث "كريستيان بيغون ""CHRISTIAN BUEGON" إلى" أن القرصنة تميل إلى الظهور ويتم تدعيمها من طرف المجتمعات المهمشة التي لم تشارك في التنمية الاقتصادية "[3].وهو واقع نيجيريا التي تشهد تفشي

[1]Maritime cyprus, ICC IMD Annual report 2016 (http: //maritimecypus, com/2017/02/24/icc-imb-2016-annual-report-world-wide incidents-of-piracy-armed-robbery-against-ships)

[2]مركز أبناء الأمم المتحدة، مجلس الأمن يصدر بيانا رئيسيا بشأن القرصنة والسطو المسلح في خليج غينيا
(www .un, orgarabic/NENS/STOR-asp ?news ID=25968#wn90spnhDiU)

[3]Nirit Ben Ari, piracy in west africa, United Nations African Renwol

الفساد في قطاع النفط، حيث أفادت مجموعة الأبحاث البريطانية CHATHAM HOUSEأن الفساد والاحتيال متفشيان في قطاع النفط في هذه الدولة والخطوط بين الإمدادات القانونية وغير القانونية للنفط النيجيري تميل لان تكون ضبابيه، في مثل هذا المناخ يجد القراصنة حافزا في سرقة النفط لأنهم يدركون أنهم سوف يكونون قادرين على بيعه في السوق السوداء، وهذا الواقع يعود بالضرر على اقتصاد الدولة حيث أجبرت العديد من الشركات النفط على إغلاق خطوط الأنابيب، ما جعل نيجيريا عام 2013تتجه لإنتاج حوالي 400000 برميل يوميا وهو إنتاج أقل من طاقتها الإنتاجية البالغة 2، 5 مليون برميل، وفقا لما ذكرته مجلة Economistالأسبوعية البريطانية[1].

الفقر وتفشي الفساد وضعف الأداء الدولاتي والأداء الديمقراطي المتدني أدى إلى خلق لا استقرار أمني، حيث في السنوات الأخيرة ازداد عدد الجماعات المسلحة في "دلتا النيجر" هذه المنطقة التي تعتبر مركز النشاط البترولي للبلاد، وهو ما خلق أزمة داخلية جذورها معقدة; بعض هذه الجماعات لها مطالب سياسية مثل حركة تحرير دلتا النيجر، وهو تنظيم يعارض بشكل مباشر الحكومة النيجيرية، كما أن تواجد الشركات البترولية الأجنبية في المنطقة اعتبر مصدرا للاستقرار، وهو ما يثبته العدد المتزايد لحالات الشغب التي تكون ضحيتها هذه الشركات، في ظل مستويات الضغط المختلفة هذه، يضاف هوة عميقة بين ولايات الشمال والجنوب، وكذلك بين المجموعات الاثنية التي تشكل الأغلبية والأقلية، وهو تقسيم خلقه النظام الفدرالي في نيجيريا، هذه الأزمة في دلتا النيجر تمثل أنموذجا عن إشكالية تسيير وإدارة الموارد في إفريقيا، ما انعكس على الوضع الأمني لدولة نيجيريا وللأمن الإقليمي والدولي، وهو ما تعكسه تنامي حوادث القرصنة البحرية في هذه المنطقة[2].

(www.un/org)afrianrenwol/magazine/december-2013/piracy)
[1]Ibidem.
[2]Alexandra Fouilloux, les Enjeux de la Crise dans le delta du Niger, Nigéria, Paris: Harmattan, 2013
(http//searchworks, stanford, edu/view /10209976)

المبحث الثالث: آليات التعامل الدولي مع تهديدات الدول الفاشلة بين التدخل العسكري والمساعدات

إن التوجه نحو منظومة جديدة من التهديدات غير التقليدية على الاستقرار والأمن الدوليين، فرض على الجماعة الدولية تركيز حزمة ضوئية على الواقع الأمني الذي تشهده الدول الفاشلة، وذلك تحت احتمال انتشار مخلفات الفوضى الأمنية التي تحدث داخل هذه الدول إلى المستوى الدولي، فأصبحت الدول الفاشلة احد أبرز الشواغل الأمنية في فترة ما بعد الحادي عشر من سبتمر، وتم تضمينها ضمن مدركات عددا من الفواعل الدولية التي اجتهدت في صياغة وتبني مجموعة من السياسات والاستراتيجيات المختلفةفي منطلقاتها وديناميكيات الفعل وآليات الأداءبين الخيارات العسكرية، والمساعدات الإنسانية والبرامج التنموية .

المطلب الأول: التدخلات العسكرية كإستراتيجية للتعامل مع تهديدات الدول الفاشلة

بعد ثلاثة أيام من أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 صرح الرئيس الأمريكي السابق جورج والكر بوش.W. BushJإلى أن: "مسؤولية الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه التاريخ واضحة بالفعل: وهي الرد على هذه الهجمات وتخليص العالم من الشر، الحرب وجهت ضدنا من خلال الخطف المكر والقتل، هذه الأمة سلمية ولكن شرسة عندما يثور غضبها، الصراع بدأ وفق توقيت ومفاهيم الآخرين، ولكن نهايته ستكون بالطريقة وبالتوقيت الذي نختاره نحن".[1]

هذا الأسلوب في الخطاب يوضح حقيقة أن الولايات المتحدة الأمريكية قد دخلت في حرب ضد التنظيمات الإرهابية، وكلمة "صراع" توحي بأن الآلية العسكرية سيتم استخدامها لا محال في هذه الحرب كما أن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها سيتدخلون لإعادة ترتيب الأوضاع في بعض دول العالم، وهو ما أكدت عليه استراتيجية الأمن الأمريكية لعام 2002 أن الولايات المتحدة ستدعم الشراكة الإقليمية والتعاون لعزل الإرهابيين المتواجدين في دول ثم تحديدها، وأن التحالف الإقليمي سيضمن تقوية الجيش وقوة القانون والأدوات السياسية والمالية لتحقيق هذا الهدف.[2]

بالرغم من الإستراتيجية الأمنية الأمريكية قد أشارت إلى أن المواجهة الدولية ستوجه ضد عدد من الدول، إلا أن الرد الفوري على أحداث 09/11 كان ضد أفغانستان، التي اعتبرتها الإدارة الأمريكية بأنها

[1]The White House, The National Security Strategy. 5
[2]Ibid. 6

دولة فاشلة تمثل ملاذا لتنظيم القاعدة، هذا التنظيم الإرهابي الذي أعتبر مسؤولا عن تفجيرات برجي التجارة العالميين. التدخل العسكري في أفغانستان جاء في شكل حرب غير تماثلية لم يسبق لها مثيل حرب أعلنتهادولة أجنبية موجهة في المقام الأول ضد جهة غير دولتية موجودة داخل الحدود الإقليمية لدولة سيادية، أهداف الحرب الأمريكية المعلنة تمثلت في القضاء على نظام طالبان الذي كان يدعم القاعدةوإحلال محله نظام ديمقراطي، وكذلك القبض على أسامة بن لادن، وتدمير تنظيم القاعدة وغيرها من المعسكرات الإرهابية الموجودة في أفغانستان، بذلك فإنه ولأجل إضفاء نوع من الشرعية والقبول الدولي لهذا الغزو، صرحت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها أن أسباب الغزو لا يقتصر على مكافحة الإرهاب فقط، ولكن أيضا تحرير الشعب الأفغاني من قمعية طالبان عبر تعزيز الديمقراطية.[1]

قبل حلف شمال الأطلسي الانخراط في هذا الغزو على المسرح الأفغاني من خلال خلق قوات المساعدة الدولية الأمنية "International Security Assistance Force" التي أنشأها مجلس الأمن بموجب القرار 1386 بمقتضى مؤتمر بون في ديسمبر 2001، تضمنت هذه القوات 140.000 رجل من أكثر من 48 أمة، بذلك يظهر أنه وجهت عمليتين عسكريتين مختلفتين في القيادة: إحداهما كانت مرتبطة بقيادة إقليمية أمريكية (USCENTCOM)، الأخرى تحت القيادة العسكرية لحلف الناتو فكانت العمليتين مستقلتين في مقاربتهما، المقاربة الأمريكية من خلال عملية "الحرية الدائمة"والتيكانت تسعى إلى القضاء على الإرهابيين وحلفائهم، بينما سعت قوات المساعدة الأمنية الدولية إلى تقديم الدعم الأمني للقوات الأفغانية وإرساء التنمية، وفي حين سعت هذه القوات إلى تحقيق أهدافها في البداية من خلال التمركز في كابل فقط، فإنه إبتداءا من أوت 2003 وسعت عملياتها لتشمل الإقليم الأفغاني ككل.[2]

حصيلة الغزو العسكري في أفغانستان منذ 2001 تظهر حقيقة أن العمليات التي قادتها الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي قد عمقت من درجة الفشل الدولاتي، وخلقت فوضى أمنية مركبة، وذلك على الرغم من إزاحة نظام طالبان من السلطة، ومقتل أسامة بن لادن بعد ذلك، ففي ظل غياب أي استراتيجية واضحة لمرحلة ما بعد التدخل وصل الإنفاق العسكري إلى مستويات كبيرة، ولم تحقق المساعدات الدولية إعادة الإعمار، وتصاعد أعداد الضحايا المدنيين، الذين كانوا أهدافا للضربات الجوية

[1]Sonali Huria, Failed States and ForeignMilitary Intervention theAfghanistan Intervention, (New Delhi: Institute of peace and Conflict Studies, February 2009), 2 .
[2]Action pour la paix, Bilan de 11 années de la présence de l'Otan en Afghanistan. Agir pour la paix. Bey w. Content/ Uploads/ note_ parlementaire_ afgha 1. Paf) .

الأجنبية أو أهدافا للتنظيمات الإرهابية، كما أن حركة طالبان استطاعت إعادة تنظيم نفسها واستعادت نفوذها ليس فقط على الإقليم الأفغاني، بل عبر الحدود كذلك في المناطق القبلية الباكستانية ويمكن التفصيل في مظاهر إخفاق التدخل الدولي في إرساء الاستقرار وتحقيق التنمية في أفغانستان من خلال مايلي:

أولا: على المستوى الأمني

استخدمت قوات الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو قوة جوية ضخمة، وقوات برية أقل ضد الإرهابيين، وقد أدت الضربات الجوية غير المخطط لها خاصة التي تتم بطائرات بدون طيار إلى مقتل عدد كبير من المدنيين، مما أثار احتجاج العديد من المنظمات الحقوقية، كما يتحمل المتمردون جزء من قتل المدنيين، حيث عملت طالبان على نشر قواتها في قرى مأهولة بالسكان، وذلك لاستخدامهمكدروع بشرية.[1]

هذا الواقع جعل أفغانستان تأتي في المرتبة الثانية من حيث عدد قتلى الهجمات الإرهابية في العالم بعد العراق كما سبق التوضيح، حيث توجه العمليات الانتحارية والقنابل ضد سفارات الدول وتستهدف القوات الأمنية وحتى المواطنين الأفغان، وممثلي الدولة من قوات الشرطة، الجيش والمؤسسات وحتى المستشفيات والمدارس، من جهة أخرى فإن اللاإستقرار الأمني والسياسي في أفغانستان يتغذى من سنوات من الإنتاج غير الشرعي لمادة الخشخاش، حيث أن إضعاف الجهاز الدولاتي الأفغاني وعجزه على السيطرة على إقليمه شجع الإنتاج الزراعي لهذه المادة وتجارة المخدرات، وكما أكد مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة والمخدرات فإن التجارة غير الشرعية لمادة الخشخاش وصلت عائداتها لثمانية وستون مليون دولار لصالح الجبهات الإجرامية ولكن كذلك عدد كبير من القتلى بشكل سنوي.[2]

بعد سبعة عشر سنة من الغزو، حالة اللاأمن مازالت مستمرة في أفغانستان التي تحتل بشكل سنوي المراتب الدولي في قائمة الدول الفاشلة الصادرة عنمختلف الجهات الدولية، في هذا الصدد أشار التقرير الذي قدمه الأمين العام للأمم المتحدة أونطونيو غيتيرس "Antonio Gueterres"، إلى مجلس الأمن إلى أنه بالرغم من" أن تنظيم طالبان والتنظيمات الجهادية الأخرى لا تمتلك قوات جوية، ولا إمكانيات عسكرية كتلك التي يمتلكها جيش تقليدي، إلا أن عدد المواجهات العسكرية قد ارتفع عام 2017 ونشهد تحول

(1)Sonali, Failod, States and Foreign Militany Intervention. 2
(2)Action pour la paix, Bilan de 11 années, 6.

الحرب من الشكل غير التماثلي والهجمات غير التماثلية، إلى مخطط صراع أكثر تقليدية يتميز بمواجهات عادة ما تكون مطولة بين القوات الحكوماتية والقوات المعارضة للحكومة".[1]

أضاف التقرير إلى أن القوات الأفغانية تواجه كذلك المحور الباكستاني الأفغاني لتنظيم الدولة الإسلامية الذي اثبت وجوده في العديد من المقاطعات الأفغانية، وبالرغم من المساعدات التي تتلقاها القوات الأفغانية من الغرب إلا أنها ماتزال عاجزة على السيطرة على الإقليم، وتواجه صعوبات في تجنيد الأفراد بالنظر للخسائر البشرية التي هي في ارتفاع مستمر (70000 قتيل و12000 جريح عام 2016) وبالتالي يلاحظ استنزاف للإمكانيات البشرية للقوات الأفغانية.أمام هذا الوضع قرر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب "Donald Trump" إرسال قوات إضافية إلى أفغانستان[2]

هذه الحقائق تبين أنه بالرغم من عدم نجاح العملية العسكرية التي قامت الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو، إلا أنه لا يبدو أن الوجود العسكري الأجنبي على الأراضي الأفغانية قد ينته في آجال قريبة لاقتناع الدولة الغربية بأن أفغانستان لا تشكل تهديدا على مواطنيها، بقدر ما يعتبر فشلها في أداء مهامها يشكل خطرا على الأمن والاستقرار الدوليين.

ثانيا: الواقع السياسي لأفغانستان بعد الغزو العسكري

كان هدف العمليات العسكرية الموجهة ضد أفغانستان، هو إسقاط نظام طالبان وتنصيب نظام ديمقراطي، عام 2004 تم وضع دستور جديد تضمن تأسيس جمهورية إسلامية، ومع أن الولايات المتحدة الأمريكية ودول الحلف تعمل على منع عودة "إمارة إسلامية"، إلا أن ذلك يمر بالضرورة بجملة من التوافقات الدينية والعقديةوالسياسية، بالرغم من أن الولايات المتحدة والدولة الغربية تصرح بإقامة حكومة ديمقراطية، وبرلمان، وأن أفغانستان تشهد تطورا ملحوظا على مستوى ترقية حقوق الإنسان[3]، إلا أن الواقع السياسي في أفغانستان يظهر فشلا آخر للإستراتيجية العسكرية في التعامل مع الفشل الدولاتي ويظهر عدم الجدية في بناء القدرات في أفغانستان، وما حدث في أفغانستان هو ترويج لعلامة معينة من الإجراءات الديمقراطية دون ممارسة ديمقراطية فعلية، حيث تم التركيز على إرساء مجموعة من

[1]Lauent Lagneau, les opérations militaires américaines en Afghanistan n'auront plus de limite dans le Temps, Afghanistan Opération. 04.10.2017 (www.opex360.com/2017/10/04 les Opérations militaires -americaines- en afghanistan- nauvout – plus de limite dans le temps.
[2]Ibidem.
[3]Action pour la paix, Bilan de 11ans, 5.

المؤسسات الديمقراطية أكثر من العمل على تفعيلها بما يحقق تحول اجتماعي واقتصادي الذي من شأنه تمكين الفقراء والاستبعاد الاجتماعي.[1]

أشارت المنظمة غير الحكومية Action Aid International إلى أن ما يقارب ثلاثة أرباع المساعدات الموجهة إلى أفغانستان من طرف البنك الدولي أو الولايات المتحدة الأمريكية تتجاوز الحكومة كما أن جهوداعمار أفغانستان تعكس القليل من تطلعات واحتياجات الشعب الأفغاني، بالإضافة إلى الفشل في إرساء الديمقراطية في أفغانستان، فإن أفغانستان تشهد شيوع الفساد بين الأجهزة السياسية والإدارية–كما سبق توضيحه في الفصل الثاني–وبالتالي فانه لا يلاحظ اي تحسن في الأداء السياسي ولا المردود الهيكلي لدولة افغانستان بعد الغزو.

ثالثا: واقع التنمية في أفغانستان بعد الغزو

اللااستقرار الأمني واللااستقرار السياسي الذي تشهده أفغانستان انعكس سلبا على الوضع التنموي في هذه الدولة، ولم يؤدي التدخل الدولي في أفغانستان إلى تحسين أو الارتقاء بمؤشرات النمو والتنمية.

أشار البنك الدولي إلى أن النمو الاقتصادي في أفغانستان بطيء، حتى وإن ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بشكل طفيف من1,3% عام 2014 إلى ما يقدر بنحو 1,5% عام 2015، فانه لازال منخفضا بشكل درامي، ولا تزال مستويات ثقة رجال الأعمال والمستهلكين ضعيفة نتيجة لاستمرار حالة اللاأمن وعدم اليقين السياسي.[2]

بالعودة إلى المؤشرات التنموية نجد أنه في تقرير التنمية البشرية لعام 2016 جاءت أفغانستان في خانة "التنمية الإنسانية المنخفضة" "Low Human Development" واحتلت المرتبة 169[3] ضمن آخر المراتب التواجد في أدنى مراتب دليل التنمية، ويشهد المجتمع الأفغاني ارتفاعا متزايدا لمعدل الفقر وهو ما وضحه البنك الدولي من خلال الرسم البياني التالي:

[1]Ibidem.
[2]The World Bank, Afghanistan Development Up Date (April 2016, Washington, DC) 1.
[3]United Nations Development Programme, Human Development Report 2016, (New York, 2016) 248.

الشكل رقم 18: رسم بياني يوضح تزايد الفقر في أفغانستان

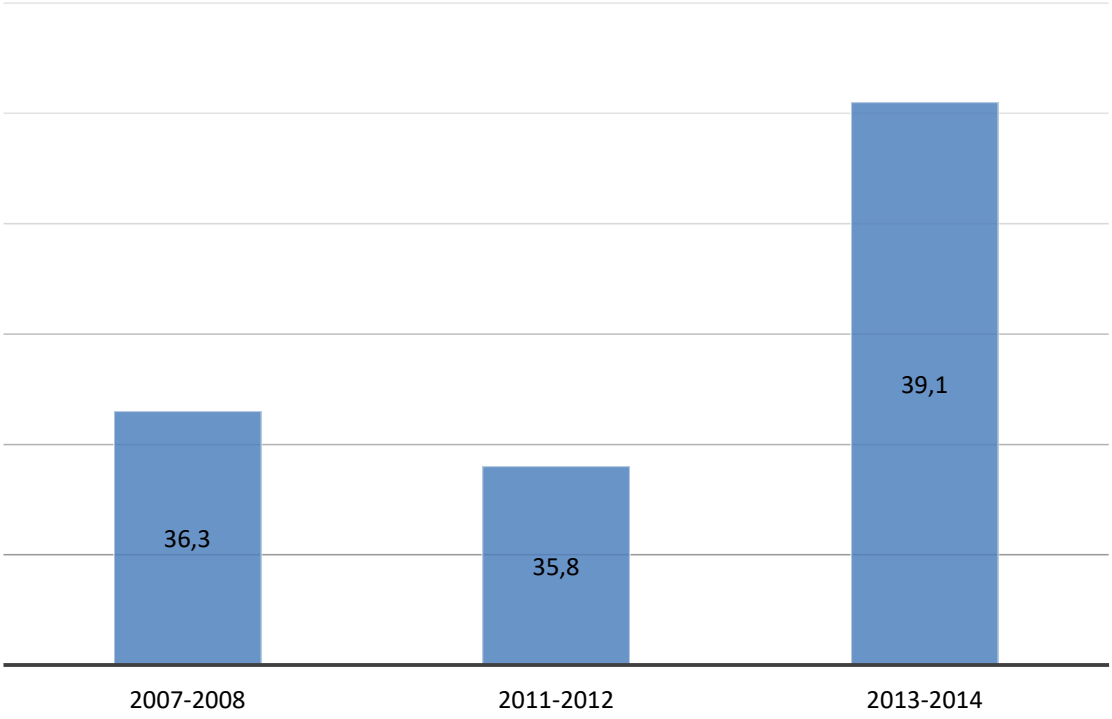

المصدر: The World Bank, Afghanistan Development Up Date

تحليل معطيات الرسم البياني

يوضح الرسم البياني أن النمو الاقتصادي البطيء جدا، وحالة اللاأمن المركبة واللاإستقرار السياسي التي تشهدها أفغانستان، أدى إلى زيادة عدد الفقراء الأفغان، فقد مثل الفقراء ما نسبته 36,3%من عدد السكان خلال 2007-2008، وإن شهد انخفاضا عام 2011-2012 ليصل إلى ما نسبة 35,8% فإنه ما لبث أن ارتفع خلال 2013-2014 إلى 39,1نسبة %، وهو ما يمثل أحد مظاهر غياب التنمية ونتيجة منطقية لتعطل مختلف النشاطات الاقتصادية وانشغال الجهاز الدولاتي بمحاولات القضاء على حالة اللاأمن، وكذلكتفشي ظاهرة الفساد، مما أدى إلى تدهور الأوضاع المعيشية للأفغان لذلك يظهر أن التدخل العسكري لم يحقق الاستقرار في أفغانستان بل وعمق من درجة الفشل الدولاتي.

تمثل ليبيا مثالا آخر عن عدم نجاعة التدخل العسكري في التعامل مع الفشل الدولاتي، حيث شهدت ليبيا احتجاجات شعبية إبتداءً من فيفري2011، وذلك على إثر اعتقال المناضل الحقوقي "فتحي تربل" "Fethi Tarbel" وبالرغم من الإعلان عن تحريره إلا أن الاحتجاجات الشعبية انتشرت إلى عدة مدن

أخرى حيث دعت المعارضة إلى "يوم غضب" في 17 فبراير ضد نظام معمر القدافي " Mouammar Kadhafi"، هذا الأخير كان رده عنيفا على المظاهرات السلمية، ما بين 23 إلى 25فيفري المناطق الممتدة من الحدود المصرية إلى أجدابية، بما في ذلك طبرق وبنغازي سقطت بين إيدي المتمردين، وهو ما مثل بداية فقدان نظام القذافي مركزية العنف الشرعي، وعدم قدرته على احتواء الاحتجاجات واستعادة السيطرة الدولاتية على الإقليم الليبي، بذلك دخلت ليبيا مسار الفشل الدولاتي الذي تأكد بسبب التدخل الدولي، الذي يمكن تتبع كرونولوجيته لفهم مراحل التدخل; في 26 فيفري جاء قرار مجلس الأمن بحظر بيع الأسلحة والمعدات للنظام الليبي، ومنع السفر إلي الإقليم الليبي، واعتبر القرار إلى أن "الهجمات النظامية" الموجهة ضد المدنيين في ليبيا قد ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية، وفي مارس 2011 جاء القرار 1973 الذي قضى بفرض حظر على جميع الرحلات الجوية في المجال الجوي للجماهير الليبية باستثناء الرحلات الجوية التي يكون هدفها الوحيد أغراضا إنسانية، وسمح القرار باتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان حماية المدنيين في مواجهة قوات القذافي، عبارة "جميع التدابير الازمة" توحي بأنه سيتم استخدام القوة العسكرية على أراضي ليبيا السيادية، وهو ما حدث حيث في 19 مارس، حيث قامت كل من الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، والمملكة البريطانية وغيرها بضربات جوية مستهدفة قوات القذافي، هذه الدول تدخلتعملياتيا في إطار حلف شمال الأطلسي وهو ما سمح بتقدم قوات المعارضة واغتيال معمر القذافي في 20 أكتوبر 2011 في سرت[1].

انهيار نظام القذافي بالرغم من أن قرار 1973 لم ينص صراحة على ذلك، أدخل ليبيا إلى قائمة الدول الفاشلة حيث لم يستطع النظام البديل أن يحظى بقبول جميع القوى داخل ليبيا، وتحولت ليبيا إلى مسرحا لمختلف تهديدات الأمن فأصبحت ملاذا آمنا للتنظيمات الإرهابية وعلى رأسها تنظيم الدولة الإسلامية، ونقطة انطلاق لقوارب الهجرة غير الشرعية نحو الضفة الشمالية للمتوسط، وقد كشفت العديد من التقارير الإعلامية والدولية عمليات تجارة البشر في حق الأفارقة الفارين من دولهم، والذين اعتقدوا أن الفراغ الأمني الذي تعاني منه ليبيا سيمكنهم من الانتقال بسهولة نحو أوربا، وذلك بعدما تحولت ليبيا من دولة مقصودة ومرغوب فيها من طرف هؤلاء إلى دولة عبور، هذه الحقائق تظهر حقيقة تحول ليبيا إلى دولة فاشلة وهو ما يظهره مؤشر الدول الهشة من خلال تحليلات الدول "FSI Country Anlysis"

[1] Ibidem

الشكل رقم 19: رسم بياني يوضح الاتجاه العام للفشل الدولاتي في ليبيا

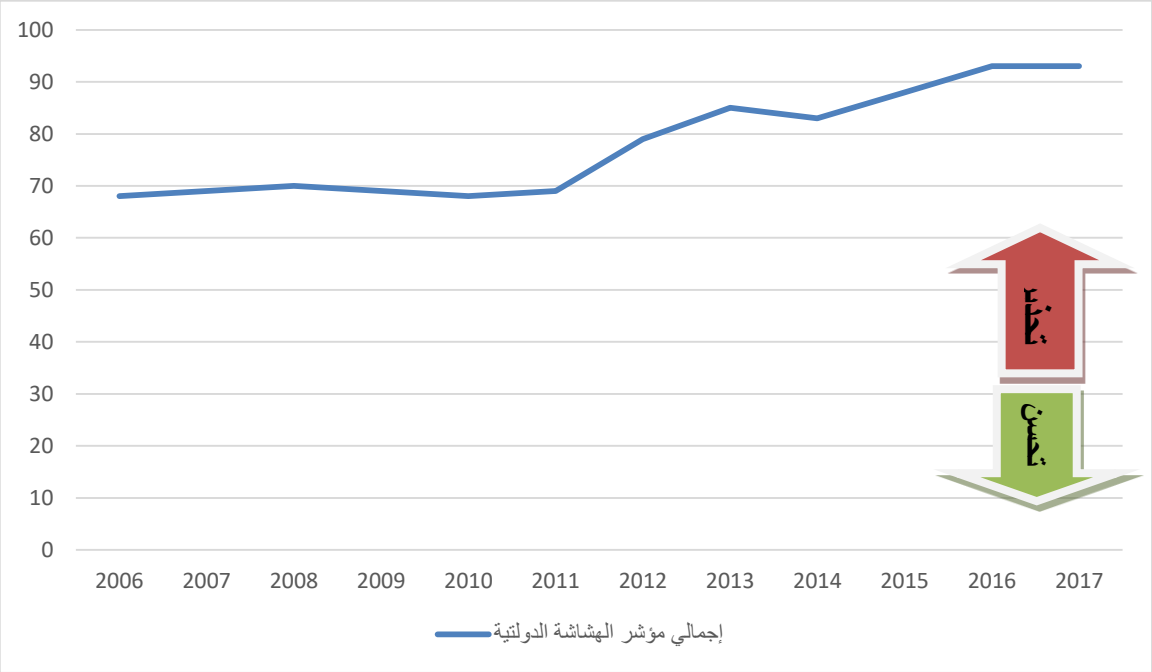

المصدر -The Fund for peace ,MY: FSI country Analysis (fundforpeace.org/fsi/myfsi country-analysis)

تحليل معطيات الجدول

يوضح الرسم البياني انه وإلى غاية سنة 2011 كان مؤشر الفشل الدولاتيفي الجماهرية الليبية منخفضا، حيث بلغ عام2006 مجموع رصيد الفشل الدولاتي 68,5رصيد، الا أنه شهد ارتفاعا سنة 2008 ليصل إلى70رصيد، وقد تحصلت ليبيا على هذا الرصيد سنة 2008 بسبب ارتفاع رصيد مؤشر شرعية الدولة (7,4)، في دليل الدول الفاشلة لسنة 2012 الذي يظهر تقييما لأداء الدولة خلال سنة 2011 شهد رصيد ليبيا ارتفاعا كبيرا، ووصل إلى 85,00، مع ارتفاع أرصدة جميع المؤشرات وعلى رأسها جهاز الأمن حيث وصل إلى 9 نقاط، واستمرار مسار الفشل الدولاتي في ليبيا الذي يظهره تزايد رصيدها وارتفاع مؤشرات الفشل حيث وصل سنة 2017 إلى 96,3، مع ارتفاع رصيد جميع الأرصدة حيث تحصلت على مستوى مؤشر الجهاز الأمني على 9,6 رصيد، وعلى مستوى انقسام النخب على 9,4 وعلى مستوى شرعية الدولة 9,5، بينما تحصلت على أعلى رصيد على مستوى مؤشر التدخل الخارجي وهو 10,0.[1]

[1]The Fund For Peace, MY: FSI Country Analysis.

تبين نماذج التعامل العسكري مع ظاهرة الفشل الدولاتي عن عدم نجاعتها، في تنظيم البيئة الأمنية في الدول التي كانت موضوعا للتدخل، وأكثر من ذلك ساهمت في كثير من الأحيان في تعميق واستمرار العجز الوظيفي، وتقويض قدرة الدول على تحقيق متطلبات السيادة الداخلية. هذه الحقيقة أشار إليها سابقا روبرت ماكنامارا R.McNamaraبقوله"الأمم الغنية ستدرك أنها بإنفاقها كل دولار على التسلح العسكري ستشتري أمنا أقل من لو أنهاأنفقت دولارا زيادة في المساعدات التنموية"[1]

المطلب الثاني: المساعدات الدولية للدول الفاشلة بين المنطق الإنساني والدعم التنموي

الوضع الإنساني المأساوي الذي تعاني منه شعوب الدول الفاشلة جعل الجماعة الدولية تشعر بنوع من الواجب الأخلاقي اتجاهها، وهو ما جعلها تقدم إلى هده الدول مساعدات لأغراض إنسانية، وأخرى لأغراض تنموية .

تهدف النشاطات الإنسانية إلى إنقاذ الأرواح والحفاظ على الكرامة الإنسانية، وحماية الأفراد وتوفير الاحتياجات الأساسية من إيواء وغذاء وأدوية خلال وبعد الأزمات التي يكون سببها الإنسان والناتجة عن الكوارث الطبيعية، لذلك يفترض أن تكون المساعدات الإنسانية محكومة بالمبادئ التالية: الإنسانية الحياد، النزاهة والاستقلال[2]، ويعتبر التعاون الدولي في حل المشاكل الدولية ذات الطبيعة الاقتصادية الاجتماعية، الثقافية والإنسانية، هي أحد الأهداف التي تعمل الأمم المتحدة على تحقيقها والتي نص عليها ميثاقها صراحة.[3]

تتمثل أوجه المساعدات الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة من خلال وكالاتها المتخصصة بالتعاون مع منظمات حكومية وغير حكومية أخرى، فيما يلي:

1. مساعدة اللاجئين

تتولى وكالة الأمم المتحدة لمساعدة اللاجئين، قيادة وتنسيق العمل الدولي لحماية اللاجئين، وحل المشاكل والأزمات التي قد تواجههم عبر العالم.

---

[1] ماكنامارا، جوهر الأمن.

[2] The United Nations, Deliver Huminitarian Aid, (www.UN.org/en/sections/what-we-de/deliverhuminitarian-aid/).

[3] Development Initiatives. Global humanitarian assistance Report 2017, (United Kingdom 2017) 85.

2. مساعدة الأطفال

منذ نشأته يعمل صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، على حماية أكبر قدر من الأطفال عبر العالم من التهديدات التي تهدد بقائهم، كما تحث وتطالب اليونيسيف باستمرار الحكومات والأطراف المتحاربة على العمل بفعالية لحماية الأطفال.

3. توفير الغذاء

يقدم برنامج الأغذية العالمي الإغاثة لملايين الأشخاص الذين هم ضحايا الكوارث والأزمات، وهو مسؤول عن تعبئة الأغذية والأموال من أجل إيصال المواد الغذائية الشاملة للاجئين، الذين تتولى شؤونهم مفوضية اللاجئين.

4. معالجة المرضى

تتولى منظمة الصحة العالمية تنسيق الاستجابة الدولية لحالات الطوارئ الصحية الإنسانية وتعمل هذه الهيئة على قيادة المسائل الصحية العالمية، ووضع معايير وقواعد الرعاية الصحية، وتوضيح خيارات السياسات القائمة، وتقديم الدعم التقني للدول، ورصد الاتجاهات الصحية وتقييمها، انطلاقا من تصور مفاده أنه في القرن الواحد والعشرين الصحة هي مسؤولية مشتركة تنطوي على الحصول المنصف للرعاية الأساسية والدفاع الجماعي ضد التهديدات عابرة الحدود.[1]

عام 2016 كان هناك ما يقارب 164,2 مليون شخص يعيشون في سبعة وأربعون (47) دولة في حاجة ماسة إلى مساعدات إنسانية دولية، وما يقارب من نصف هؤلاء (47%) يتواجدون في سبع دول فقط هي: اليمن، سوريا، العراق، إثيوبيا، أفغانستان، نيجيريا، وملاوي[2]، تصنف جميع هذه الدول بأنها دول فاشلة وتعاني من العديد من التهديدات التي تمس بشكل مباشر حياة وكرامة الأفراد، كما أن 87% من الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر يتواجدون في دول فاشلة، أو تعاني من إنكشافية.

أمام هذا المشهد ومع استمرار وطول مدة العديد من الصراعات عبر العالم، يشهد حجم المساعدات الإنسانية الدولية ارتفاعا مستمرا، كما توضحه الدوائر النسبية التالية:

---

[1] Ibidem.

[2] Development Initiatives, Global Humanitarian Assistance, 7 .

الشكل رقم 20: دوائر نسبية توضح حجم المساعدات الإنسانية الدولية 2012-2016

المصدر: Developement Initiative, Global Humanitarian Assistance, 7.

تحليل معطيات الشكل

توضح الدوائر النسبية أن حجم المساعدات الإنسانية الدولية في تزايد مستمر مع تفاقم الأزمات الإنسانية، حيث في سنة 2012 تطورت العديد من الأزمات الدولية وتحولت إلى صراعات مثل: سوريا اليمن، ليبيا، ومع استمرار حالة اللاأمن في العراق وأفغانستان، وصلت المساعدات الدولية إلى 16,1 بليون دولار، مقدمة بشكل أساسي من طرف الحكومات بمقدار 11,8 بليون دولار، واستمرت هذه المساعدات في الارتفاع، مع استمرار الصراعات والأزمات الدولية لتصل عام 2016 إلى 27,3 بليون دولار.تجدر الإشارة إلى أنه عام 2016 وللسنة الرابعة على التوالي تتحصل سوريا على النصيب الأكبر من المساعدات الإنسانية والذي قدر ب 2,139 مليون دولار أمريكي، تليها اليمن بنصب 1,546 مليون دولار، ثم الأردن بـ 935 مليون وتحصل العراق على 888 مليون دولار[1]، يرتبط تخصيص المساعدات الدولية بعمق الاحتياجات الإنسانية لمواطني كل دولة من هذه الدول حيث استمرار الصراع الداخلي في كل من سوريا، اليمن، جنوب السودان والعراق خلف أكثر الأزمات الإنسانية تعقدا عبر التاريخ، تظهر في حركة اللاجئين، ونقص الغذاء، وتفشي الأمراض وهو ما جعل أكثر من ربع الأشخاص الذين يحتاجون المساعدات الإنسانية عبر العالم يتوزعون على ثلاث دول فقط (اليمن 21,2 مليون شخص)، سوريا (13,5 مليون شخص)، والعراق (10,4 مليون شخص)[2]

من الضروري التوضيح أن المساعدات الإنسانية الدولية لا توجه لمواطني الدول التي تعاني من حالة لا أمن فقط، وإنما قد توجه للدول التي تستضيف اللاجئين كما هو الأردن، أو أنها قد تعاني من كوارث طبيعية كالزلزال أو الجفاف، كما هو حال زيمبابوي حيث يحتاج 4,1 مليون شخص إلى المساعدات الإنسانية وهايتي حيث يتواجد 2,1 مليون شخص بحاجة للمساعدات، وإيرتيريا التي تعاني من أزمة إنسانية حادة حيث يحتاج 1,5 مليون شخص للمساعدات الدولية.

قد يبدو رقم 27.3 بليون دولار قيمة مالية كبيرة، ولكنها ليست كافية لمواجهة الأزمات الإنسانية في هذه الدول، كما أن العديد من هذه الدول تعاني من غياب الشفافية في توزيع المساعدات، وتساهم حالة اللاأمن في صعوبة إيصال المساعدات كما هو حال الصومال، واليمن، كما يطرح إشكال الوقت إذا طالت الأزمة .

[1]Ibidem.
[2]Ibid, 16

توجه إلى الدول النامية مساعدات إنمائية بهدف توفير الخدمات وتهيئة الهياكل الأساسية وتفعيل النشاطات الاقتصادية، الخدمات الصحية والتعليم، الدول الفاشلة هي الأخرى تستفيد من المساعدات الإنمائية إلا أن هذه المساعدات، لم تقض على هشاشة المؤسسات، ولا ظاهرة الفشل الدولاتي ولا مواجهة ظاهرة الفقر، وذلك لعدة أسباب منها:

أولا: المساعدات ليست كافية

تتلقى الدول الفاشلة دعما ومساعدات أقل من احتياجاتها الأساسية، والتي لا تغط أبعاد ضعفها حتى أنها تتلقى دعما أقل من بقية الدول النامية، حيث أن المساعدات الموجهة للدول ذات الاقتصاديات المستقرة والحكومات الفعالة، أكبر من تلك الموجهة إلى الدول الفاشلة.[1]

ثانيا: المساعداتلا تقدم في الوقت المناسب

المانحون غالبا لا يقدمون المساعدات للدول الفاشلة منذ بدء الأزمة، وبعد النزاع تشترط الدول المانحة أن تلقي المساعدات يقدم بعد أن تكون الدول قادرة على العمل بفعالية.

ثالثا: مساعدات مقدمة بطرق غير فعالة

العديد من برامج المساعدات التي وجهت للدول الفاشلة لم تكن منسقة وقدمت من خلال مشاريع قصيرة الأجل، وليس جزءا من إستراتيجية إنمائية واسعة النطاق، وهو ما يطلق عليه "بالدعم الإنساني" الذي سبقت الإشارة إليه، بالرغم من ما تقدمه هذه من المساعدات لمواطني هذه الدول ولكنها ليست فعالة في إرساء أسس التنمية الطويلة الأجل.

رابعا: عدم توافق بين وجهات النظر المحلية وشروط المانحين

تبين الخبرة المكتسبة من جميع الدول النامية أن شروط المانحين لا تتوافق مع الأولويات الوطنية التي تضعها الأجهزة الحكومية لهذه الدول.

[1]Department for International Developement, Why We Need to Work More Effectively in Fragile States (United Kingdom, janury 2005), 5.

خامسا: عدم قدرة الدول الفاشلة على امتصاص المساعدات

تواجه الدول صعوبة كبيرة في استغلال المساعدات الموجهة إليها، وقد يرتبط ذلك بضعف الإمكانيات المؤسساتية[1]، أو تفشي الفساد وغياب الإدارة السياسية.

[1] Ibid, 11-13.

المبحث الرابع: مواجهة تحديات الفشل الدولاتي نحو تضمين التنمية في المقاربات الدولية

اهتمتالجماعة الدولية بحالة اللااستقرار التي تحدث داخل الدول التي فقدت السيطرة على إقليمها وعجز فيها الجهاز الدولاتي على التعامل مع حالة اللامن، فعملت على صياغة مجموعة من العمليات والاستراتيجيات غايتها تحقيق السلام والتي استندت بشكل أساسي إلى استخدام أو التهديد باستخدام القوة العسكرية والتي كانت لها نتائج محدودة، إلا انه مع جملة التحولات الدولية في فترة ما بعد الثنائية، ظهرت الحاجة إلى مراجعة الاستراتيجيات الدولية، وجرى البحث على نماذج عالية المردودية بديلة عن الأثر العسكري القوي، فتم إقحام التنمية بأبعادها السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، في صلب العمليات والبرامج والاستراتيجيات الدولية.

المطلب الأول: التنمية بعد محوري في البرامج الدولية .

المطلب الثاني: عمليات بناء السلام رابط بين التنمية والأمن.

المطلب الثالث: التنمية نقطة تقاطع بين بناء السلام وبناء الدولة.

المطلب الأول: التنمية بعد محوري في البرامج الدولية

المساعدات الإنسانية ليست حلا لمواجهة الفشل الدولاتي، لذلك طرحت الجماعة الدولية ووسائل الإعلام ومراكز البحوث والمنظمات غير الحكومية الإشكال التالي: إذا كان الفقر، وسوء الحكم عوامل حركية لظهور الظاهرة الإرهابية والإجرامية، فإن مسرات التنمية قد تلعب دورا وقائيا أو إصلاحيا.

الفرع الأول: برامج الأمم المتحدة

انطلاقا من تسعينات القرن العشرين بدأت الأمم المتحدة بطرح تصورات ومقاربات تربط بين الأمن التنمية وحقوق الإنسان، وظهر جليا في جملة الوثائق والتقارير الصادرة عن هذه الهيئة، أن تحقيق الاستقرار في دول ما بعد النزاع هو التحدي الجديد في عالم ما بعد الحرب الباردة، فكان هدف مقاربات السلام ضمان انتقال الدول الضعيفة التي تشهد حالة من اللامن إلى سلام دائم واستقرار، أولى الوثائق الأممية التي تبنت هذا التصور هي تقرير الأمين العام الأسبق بطرس بطرس غالي " Boutros Boutrosghali" عام1992، والذي حمل عنوان"اجندةأجل السلام: الدبلوماسية الوقائية، صنع السلام وحفظ السلام"

« An Agenda for peace ; preventive diplomacy, peacemaking and peace keeping››

عام 1994أصدرت الأمم المتحدة تقريرا آخر بعنوان"أجندة من اجل التنمية"، وأكدت الأمم المتحدة من خلال هذه الوثائق أن التحدي الأساسي لسياق ما بعد النزاع، هو تحدي بناء القدرات التنموية، حيث يجب اتخاذ إجراءات مبكرة منسقة تنسيقا جيدا لدعم حكومات ما بعد النزاع من أجل مواجهة التهديدات الأمنية.[1]

عام 2004 صدر تقرير لفريق رفيع المستوى معني بالتهديدات والتحديات والتغيير حمل عنوان "عالمأكثر أمنا: مسؤوليتنا المشتركة" ضم الفريق مجموعة من الخبراء في مجال حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب، وطالبوا من خلال التقرير الأمين العام بتقديم إستراتيجية شاملة لمواجهة ومكافحة الإرهاب وتحقيق الأمن الجماعي وفق تصور أكثر اتساعا وشمولا، بحيث تكون التنمية حجر أساسي للنظام الجديد

للأمن الجماعي، لان التنمية تقضي على الفقر، وعدم احترام حقوق الإنسان، واللاعدالة وكلها أسباب للعنف السياسي، الحروب الأهلية، الإرهاب والجريمة المنظمة[2].

عام 2005 وبعد قمة العالم تم الإعلان في 20ديسمبر 2005عن إنشاء لجنة لحفظ السلام كمنظمة عبر وطنية استشارية للأمم المتحدة، أوكلت لها مهمة السهر على المفهوم الجديد لعمليات السلام، وقد أشار تقرير الأمين العام السابق للأمم المتحدة "بان كيمون" "Ban Kimoon" الذي جمل عنوان بناء السلام في المرحلة التي تعقب الصراع مباشرة عام 2009إلى ضرورة الاهتمام بالهشاشة المؤسساتية مشيرا إلى الجهود الضرورية الواجب توفيرها لتحقيق المساعدة للدول الخارجية من نزاع.

في جانفي 2012 قدم كل من: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة(PNUD)، صندوق الأمم المتحدة للطفولة(UNICEF)، مكتب الأمم المتحدة لخدمات دعم المشاريع (UNOPS)، وحدة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين واستقلالية المرأة(ONU-femmes) وبرنامج التغذية العالمية"FAO"، وثيقة مشتركة

---

(1) United Nations Development Programme, Capacity Development in Post-Conflict Countries
(.New York.2010).6.

(1) Julen Serre, Aide au Développent et Lutte Conter le Terrorisme. Politique Étrangère. Hiver 2012 Institut Français des Relations International.895(www. Carin. Info/ resue-politique-étrangère- 2012-4-page -891. Htm.)

(2) Ibidem.

حول الفجوات الراهنة لفتح حوار حول الأدوات التي تمتلكها الهياكل، وصناديق وبرامج الأمم المتحدة بغية العمل على تجانس استراتيجياتها في الدول التي تشهد تحولات سياسية.

الفرع الثاني: التوجه الأمريكي نحو الإقرار بدور التنمية في التعامل مع تهديدات الدول الفاشلة

بعد عدة تجارب للتدخلات العسكرية أدركت الولايات المتحدة أن الفشل الدولاتي لا يمكن مواجهته بالحل العسكري فقط، لذلك توجهت الخطابات الأمريكية نحو تبني الخطاب التنموي في التعامل مع الدول الفاشلة، من منطق الربط بين الأمن والحوكمة والتحديات الإنمائية، حيث دعت الإدارة الأمريكية إلى تعزيز التنمية، وإرساء مؤسسات فعالة قادرة على تحقيق النمو الاقتصادي، والأمن الإنمائي، والحكم الراشد في الدول الفاشلة والدول التي مزقتها الحروب.[1]

بعد فترة من الغزو على أفغانستان أضافت إستراتيجية الأمن القومي "National Security Stategy" هدف التنمية الدولية إلى أسس الإستراتجية الأمنية الأمريكية إلى جانب الدفاع والدبلوماسية وأكدت لجنة الدول الضعيفة والأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية عام 2004، على أن الدول الهشة تشكل تحديات مركبة من الأمن والحكم والتنمية، والتي لا يمكن التعاطي معها بأدوات التنمية التقليدية.[2]على أرض الواقع ارتبط الخطاب الأمريكي بتوجيه مساعدات تنموية إلى الدول الفاشلة وخاصة أفغانستان والعراق لإضفاء الشرعية على التدخل.

الفرع الثالث: التصورات الأوروبية في التعامل مع الاضطرابات الأمنية في الدول الفاشلة

بالنسبة للإتحاد الأوروبي فقد أقر بأن التغلب على الفقر وزيادة الأمن يسيران جنبا إلى جنب، حيث يمثل التفاعل بين الأمن والتنمية أحد مرتكزات التصورات الأوروبية في إطار سعيها لتحقيق السلام والاستقرار العالميين، ومن منطلق الربط بين تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والتعددية الفعالة، طرح الإتحاد الأوروبي عدة برامج ومبادرات لتفعيل المساعدات الإنمائية داخل الدول الفاشلة، من بينها: مبادرة تعبئة البحوث الأوروبية من اجل سياسات التنمية التي تساندها المفوضية الاوروبيةوست دول أعضاء (فنلندا ألمانيا، لوكسومبورغ، اسبانيا، السويد والمملكة المتحدة) وتهدف هذه المبادرة إلى

[1]Stewart patrick, « U S, policy Touward Fragile States: An Integrated Approach to secuity and Developpement » In the White House and the World: A Global Developement Agenda for the Next U.S president. Edited by Nancy Bridsall, (Washington: Center for Global Developement 2008).336.
[2]Ibid. 337

تعزيز وجهة النظر والرؤية الأوروبية حول بعض القضايا الإنمائية الأكثر إلحاحا، وقد تناول الإصدار الأول للتقرير الأوروبي حول التنمية، قضية الهشاشة الدولاتية التي اعتبرها معقدة ومتعددة الأبعاد، مركزا على دول إفريقيا جنوب الصحراء.[1]

أقر الإتحاد الأوروبي في تقريره هذا بأن السياسات السابقة لم تكن فعالة في التعامل مع حالات الهشاشة ولأجل تحسين استجابته، انطلق من تصور مفاده أن "سياسات المقاس الواحد يناسب الجميع" لا يتلاءم مع احتياجات الدول الفاشلة، لذلك فإن الإتحاد سيعمل على مراجعة نهجه، وتحقيق الأهداف التالية:

- الوصول إلى فهم قوي للسياق المحلي، لتصميم تدخلات فعالة تستند إلى هذا الفهم.
- استكشاف كيفية تكييف مبدأ الملكية عند التعامل مع البلدان ذات المؤسسات العاجزة أو غير الشرعية.
- تجنب حدوث نتائج عكسية بسبب اتساع سياسات الإتحاد، وتعرض الدول الفاشلة للتأثيرات السلبية غير المباشرة التي تنجم عن اختلاف السياسات.
- جعل السياسة التجارية للإتحاد الأوروبي أكثر استجابة للاحتياجات المحددة للدول الهشة في إفريقيا جنوب الصحراء.
- التحول من التدخلات القائمة على الاستجابة إلى التدخلات الوقائية.
- تحقيق فهم أفضل لكيفية التعامل السليم مع العلاقة بين الأمن والتنمية.[2]

بعد عدة سنوات وفي إطار مواجهة الرهانات الأمنية الكبرى التي تعاني منها دول الساحل الإفريقي قدم الاتحاد الأوروبي إستراتيجية لمواجهة والتعامل مع التحديات الأمنية في هذه المنطقة، هذه الإستراتيجية تقوم على الركائز التالية:

---

[1] المعهد الجامعي الأوروبي، مركز روبرت شومان، التقرير الأوروبي حول التنمية لعام 2009: التغلب على الهشاشة في إفريقيا، صياغة نهج أوروبي جديد (سان دومينيكو دي فيسولي، 2009)7.

[2] BérangéreRouppert, La Stratégie deL'EU pour le d Développement et la sécurité au Sahel 2011-2013, des éfforts continus.

1_ التنمية.

2_ الحكم الراشد.

3_ تسوية النزاعات الداخلية.

4_ النشاط السياسي والدبلوماسي.

5_ الأمن ودولة القانون.

6_ مكافحة التطرف العنيف.

وهو ما يؤكد إصرار واستمرار الإتحاد الأوروبي في الربط بين التنمية والأمن.

الملاحظ هو الإتفاق بين الدول والمنظمات الدولية والإقليمية ،على أن التنمية هي آلية للقضاء على مسببات وجذور تهديدات البيئة الأمنية داخل الدول الفاشلة، إلا أن هذه البرامج والتقارير والاستجابات التي تنطلق من تصور الأمن الشامل، القائم على افتراض أن أمن المناطق الإقليمية مترابط وأن أمن الإتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة الأمريكية، يتطلب تحقيق الأمن في مناطق أخرى لم تحقق النتائج التي انتظرتها الجماعة الدولية، وذلك وكما ورد في تقرير التنمية الدورية يوجد فجوة تنفيذ بين الإطار النظري للسياسات وتصميم وتنفيذ تدخلات محددة على أرض الواقع.

المطلب الثاني: عمليات بناء السلام رابط بين التنمية والأمن

تعد عملية حفظ السلم والأمن الدوليين، احد ابرز محركات عمل منظمة الأمم المتحدة منذ نشأتهاعام1945إن لم نقل أساس وجودها، ويمتد دور هذه المنظمة من منع وقوع الأزمات واستفحالها إلى الحفاظ على الاستقرار لأطول فترة ممكنة في المناطق التي تشهد توترات.

كانت عمليات السلام تفوض تقليديا بمراقبة وفق إطلاق النار، والتوسط بين أطراف الصراع والمحافظة على المناطق العازلة، وغير ذلك من المهام التي تركز على البعد الأمني في التعامل مع النزاعات وحالة اللاامن. إلا انه مع نهاية الحرب الباردة، وبروز ما عرف ب "الحروب الجديدة" وهي صراعات داخل الدول تتميز بعدم التكافؤ بين المتحاربين، غير تماثلية، والاستهداف المتعدد للمدنيين والدور الكبير للدوافع الاقتصادية، وظهور تهديدات أمنية جديدة عابرة للأوطان، واستمرار قوى الحرب والعنف العنيدة في الدول الضعيفة والفاشلة، شهدت أوائل التسعينيات إطلاق جيل جديد من عمليات

السلام، ومن المهام التي أوكلت إلى هذه العمليات، نزع السلاح، تسريح المتحاربين وإعادة إدماجهم إصلاح قطاع العدل والأمن، دعم توزيع سلطة الدولة وسيطرتها، والمساعدة في الانتخابات ودعم حقوق الإنسان وحمايتها[1].هذا الربط بين حقوق الإنسان والتنمية بكل أبعادها والأمن وفق تصور مؤسساتي هيكلي جاء في صيغة عمليات بناء السلام "Peace Building Operation".

بدأ مفهوم "بناء السلام" يتبلور مؤسساتيا مع تقرير الأمين العام الأسبق "بطرس بطرس غالي" "Boutros Boutros Ghali"، الذي حمل عنوان: "أجندة من اجل السلام: الدبلوماسية الوقائية صنع السلام وحفظ السلام "

An Agenda For Peace"Preventive Diplomacy peacemaking and peacekeeping" الذي أعده بناءًعلى طلب مجلس الأمن في سياق تقديم تحليل وتوصيات، بشان سبل تعزيز وزيادة قدرة الأمم المتحدة على تحقيقالسلم من خلال " الدبلوماسية الوقائية" "صنع السلام"و "حفظ السلام"[2].

تضمن التقرير رؤية الأمين العام حول تعزيز وزيادة قدرة الأمم المتحدة على تحقيق مفهوم شامل متكامل لإرساء السلم والأمن الدوليين، من خلال حلقة متكاملة تتكون من أربعة مفاهيم رئيسية; تبدأ بالدبلوماسية الوقائية التي يمكن من خلالها تسوية الخلافات قبل أن تتحول إلى صدام مسلح، صنع السلام "Peacemaking" وحفظ السلام "Peacekeeping"، هدفها هو وقف الصراعات والعودة إلى السلام مع المحافظة على هذه الميزة عند تحقيقها، لتبدأ بعد ذلك مرحلة ما بعد النزاع، حيث تبدأ عمليات بناء السلام ومنع العودة إلى الصراع المسلح[3]، يمكن توضيح عمليات السلام وارتباطها بمرحلة النزاع من خلال الشكل التالي:

---

[1]اليسون ج. ك بيلز واخرون، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي (الكتاب السنوي). تر: عمر الأيوبي، حسن حسن، أمين الأيوبي، (سولنا السويد: معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي. 2007).200-201.

[2]Boutros BoutrosGhali; "An Agenda for peace, preventive diplomacy, peacemaking and peacekeeping" June 17, 1992.(www.cf.org/ peacekeeping/ report –un- secretary-general-agenda –peace/ p23439).

[3]Ibidem.

الشكل رقم 21: مخطط توضيحي لعمليات السلام الأممية خلال مراحل النزاع المختلفة

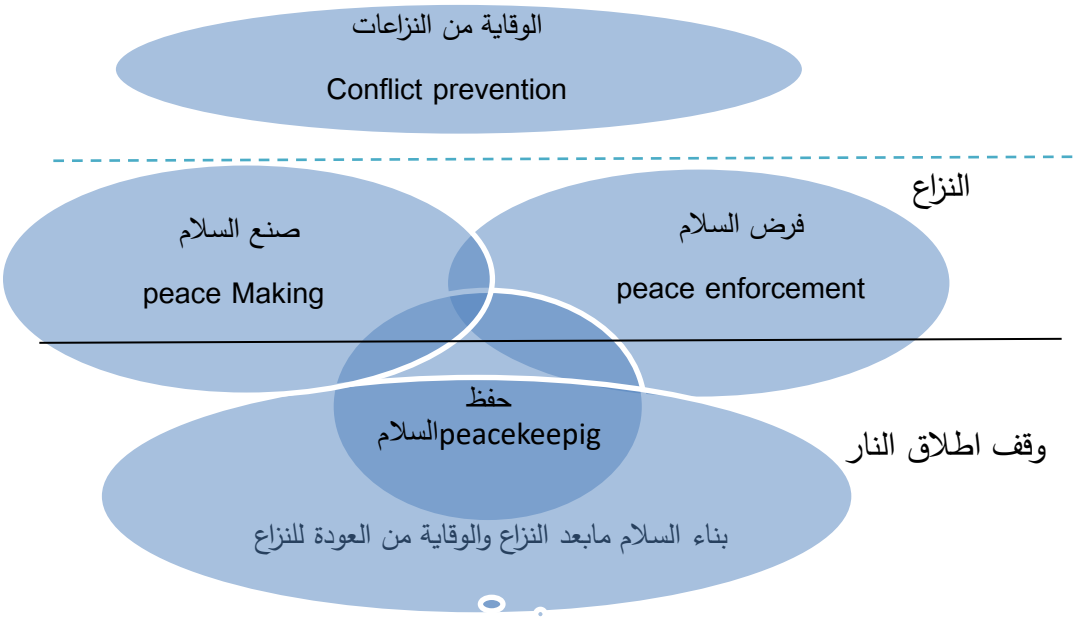

المصدر: United Nations United Nations, peacekeeping operation, 19.

تحليل معطيات الشكل

يتضح من خلال الشكل أن عمليات بناء السلام هي عملية تلي عمليات وقف إطلاق النار وبالتالي هي موجهة بشكل أساسي لدعم اتفاقيات السلام، كما يتضح أنالوقاية من النزاعات هي عملية قبل اندلاع النزاع، وتسعى لوقفه قبل تفجير الوضع، بينما توجه عمليات صنع السلام وفرض السلام للحالات التي يكون فيها النزاع قائما، بالنسبة لعمليات بناء السلام، وإن كانت تشمل عمليات حفظ السلام، إلا أنها أوسع منها لأنها تتجاوز الآلية الأمنية لتتعامل مع أسباب الصراع لمنع العودة إلى العنف وتحقيق استقرار دائم وتحقيق ذلك يكون حسب ما ورد في "أجندة من اجل السلام" "Agenda for peace" من خلال تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستمرة من اجل تحقيق الازدهار[1].

حظيت "أجندة من اجل السلام" التي قدمها الأمين الأسبق بطرس بطرس غالي Boutros Boutros Ghali بقبول واسع النطاق في الأوساط الأكاديمية والسياسية، إلا أن التدابير الواردة في "خطة السلام" لا

[1]Ibid, 2-4.

تحمل آليات واضحة، وفكرة بذل متواصلة لمعالجة الأسباب الأساسية والجذرية للمشاكل بالإضافة إلى ذلك فقد أثيرت العديد من الأسئلة حول المشروع:

*الهدف من بناء السلام: هل بناء السلام يدول حول إزالة السبب الجذري للصراع أو إيجاد سبل لحل النزاعات القديمة والجديدة بطريقة سلمية.

*الجوانب الزمنية لبناء السلام: هل التدابير المتخذة في بناء السلام قصيرة الأجل إلى متوسطة الأجل، أم طويلة الأجل؟.

*الجهات الفاعلة الرئيسية في بناء السلام: من هم الفاعلون الرئيسيون في بناء السلام السكان الأصليين أم جهات خارجية؟.

بعد مناقشات وخلافات كبيرة بشأن المعنى الدقيق لبناء السلام، عدل الأمين العام موقفه عام 1995 بخطة للسلام واقترح أن يكون بناء السلام وقائيا أيضا، وتم الاتفاق على صيغة أوسع لبناء السلام ارتبطت أساسا بإضعاف العوامل التي تولد الصراع، بذلك توسع بناء السلام تدريجيا للإشارة إلى نهج متكامل للتصدي للصراعات العنيفة في مختلف مراحل النزاع وسلسلة متضافرة من الإجراءات والعمليات التي تهدف إلى معالجة مصادر الصراع، ودعم الهياكل والقدرات المؤسساتية الاجتماعية والاقتصادية على المستويين المحلي والوطني، بهدف إضفاء الطابع المؤسسي على العدالة وبناء السلام الايجابي[1].

نطاق عمليات"بناء السلام"

يمكن تحديد النطاق الذي تعمل ضمنه عمليات"بناء السلام" من خلال محورين أساسيين، المحور الأول زمني والذي يرتبط بالمدة الزمنية المتعلقة بنزاع مسلح وبداية العمليات، المحور الثاني موضوعي والذي يرتبط بأبرز الميادين والنشاطات التي تظهر في عمليات "بناء السلام".

المحور الأول: النطاق الزمني لعمليات بناء السلام

حسب ما ورد في وثائق الأمم المتحدة تبدأ عمليات بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع، وهي مرحلة حددها تقرير الأمين العام السابق كوفي عنانKofi Annanالذي حمل عنوان: " تقرير الأمين العام عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء الصراع"، بأول سنتين بعد انتهاء

[1]Erin Mc Candless, Abdul karim Banguna Peace Research for Africa: Critical essays on Methodology (Addis Ababa: UPEACE Africa programme, 2007) 100-101.

النزاع الرئيسي الذي مر به بلد معين، حيث خلال هذه المرحلة تكون التهديدات التي يتعرض لها السلام اشد، وفي نفس الوقت اعتبر التقرير انه خلال هذه المرحلة تكون الفرص مواتية لإرساء سلام دائم،وتعزيز العملية السياسية وبناء الثقة فيها، والنهوض بالقدرة الوطنية الرئيسية على الأخذ بزمام جهود بناء السلام مما سيفضي إلى إرساء التنمية المستدامة، على اعتبار انه إذا وضعت الدول رؤية وإستراتيجية تنجح في تحقيق هذه الأهداف في وقت مبكر، فإنها تزيد على نحو كبير فرصها في تحقيق سلام مستدام وتقلصخطر العودة إلى النزاع[1].

كان هذا التصور الذي قدمه تقرير الأمين عن بناء السلام، إلا أن مفهوم بناء السلام قد تطور ليتضمن أبعادا مختلفة تتعامل مع المراحل المختلفة لتطور ظاهرة النزاع، تبدأ قبل اندلاع الصراع وتفجير العنف من خلال إجراءات وقائية لمنع الصراع، ثم مرحلة إدارة الصراع أثناء اندلاعه، ثم أخيرا مرحلة ثالثة من بناء السلام تكون بعد انتهاءالصراع، وتشمل أنشطة ومبادئ تهدف إلى التعامل مع الأسباب الجذرية للصراع من اجل بناء علاقات اجتماعية وهياكل للدولة قادرة على الحفاظ على السلام واستدامته[2].

المحور الثاني: النطاق الموضوعي لعمليات بناء السلام

قد تساعد عمليات "حفظ السلام" متعددة الأبعاد للأمم المتحدة على وقف العنف على المدى القصير، إلا انه من غير المرجح أن يؤدي ذلك إلى سلام مستدام، ما لم تكن مصحوبة ببرامج ترمي إلى عدم العودة إلى الصراع. وبالرغم من أن كل حالة تقدم مجموعة مختلفة من التحديات، إلا انه لتحقيق سلام مستدام عبر عمليات بناء السلام، فان الأمم المتحدة ركزت على أربعة مجالات حاسمة على الأقل[3]:

1/ استعادة قدرة الدولة على توفير الأمن والحفاظ على النظام العام.

2/ تعزيز سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

3/ دعم تأسيس مؤسسات سياسية شرعية، ومسار تشاركي.

---

[1] الأمم المتحدة، تقرير الأمن العام عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع، الصادر في2009/06/11 الوثيقة رقم.5/2009/304-AA63/881. 2.

[2] رانيا حسين خفاجة « "بناء السلام" تطور الاتجاهات والمنظورات الغربية ». السياسة الدولية، (العدد206)اكتوبر 6.2016.

[3] United Nations, Peacekeeping Operations, 25.

4/ تعزيز الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي والتنمية بما في ذلك العودة الآمنة داخليا وخارجيا وإعادة توطين المشردين.

بذلك يظهر أن بناء السلام يشمل الإجراءات التي تهدف إلى خفض احتمالية العودة للصراع، ووضع قواعد تنمية مستدامةمن خلال دعم وتقوية القدرات الوطنية، والتركيز على الرهانات التي تؤثر على عمل الدولة والمجتمع، فبناء السلام لا يهتم فقط بعدم العودة إلى الحرب، ولكن يهتم أساسا بالمسار السلبي لذلك، وهو ليس مرتبطا بالسلم السلبي(غياب الحرب)، ولكن بالسلم الايجابي الذي يهدف إلى تحقيق العدالة وتوفير مختلف السلع الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية.

كانت عمليات حفظ السلام بمفهومها التقليدي تقتصر على مهام الفصل بين المحاربين بمختلف صيغها، ولكن مع اكتسابها طابع جديد بحيث أصبح يطلق عليها قوات حفظ السلام متعددة الأبعاد" peacekeeping operationMultidimentional" أصبحت مؤهلة للقيام بجانب من مهمات بناء السلام التي تتطلب نوعان من التخصص، وعلى اعتبار إن بناء السلام يتكون من مكونات عسكرية وأخرى مدنية، فانهذه النشاطات هي كالتالي:

1- نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

تشكل عمليات نزع السلاح وتسريح المقاتلين السابقين وإعادة الإدماج، مكونا حاسما من مكونات بناء السلام بعد الصراع، وذلك من خلال تقديم المشورة التقنية وضمان نزع السلاح، وجمع وتدمير الأسلحة والذخائر وغيرها من العتاد الذي سلمه المقاتلون السابقون، وتدمير أماكن التجمع والتدريب والتخطيط، وإعادة إدماج المقاتلين سابقا وتوفير سبل العيش لهم[1]، حتى لا يؤدي ذلك إلى استمرار حالة اللامان في شكل تهديدات ذات طبيعة أخرى كالإرهاب، أو الجريمة المنظمة.

2- نزع الألغام

تعتبر عملية نزع الألغام وغيرها من المتفجرات ضرورية جدا، لما تشكله من خطر على حياة الأفراد وعقبة أمام الانتعاش الاقتصادي الذي يتطلب زراعة الأراضي وبناء المباني، وتهيئة بيئة آمنة للتنمية واستقرار دائم.

[1] United Nations, United Nations Peacekeeping Operations. 26.

3- إصلاح القطاع الأمني، وإصلاح الأنشطة الأخرى ذات الصلة بسيادة القانون، حماية وتعزيز حقوق الإنسان.

4- المساعدة الانتخابية.

5- تقديم الدعم لاستفادة سلطة الدولة وامتدادها إلى كامل الإقليم[1].

-الأطراف المسؤولة عن "بناء السلام"

أشارت الأمم المتحدة إلى أن "بناء السلام" يمثل تحد ومسؤولية وطنية، وبالتالي فالجهات الوطنية الفاعلة هي المعنية في المقام الأول بهذه المهمة، لان الجهات الفاعلة الوطنية وحدها هي التي تستطيع معالجة احتياجات المجتمع وأهدافه بطريقة مستدامة[2]. إلا أن الأمم المتحدة رأت انه يمكن للمجتمع الدولي أن يضطلع بدور حاسم في ذلك وذلك عبر هياكل الأمم المتحدة، ومجموعة الأجهزة الفرعية التي استحدثتها للتعامل مع هذه المهمة، وهي لجنة بناء السلام، مكتب دعم بناء السلام وصندوق بناء السلام.

1- لجنة بناء السلام The peacebuilding commission

لجنة بناء السلام هي هيئة استشارية غير حكومية، تدعم جهود السلام في الدول المتأثرة بالنزاعاتأنشأت بموجب قرارين منفصلين هما قرار الجمعية العامة 60/180 وقرار مجلس الأمن(2005)1645في20 ديسمبر2005، بموجب القرارين A/RES/70/262 وS/RES/2282أكدت الجمعية العامة ومجلس الأمن على أهمية لجنة بناء السلام في القيام بالمهام التالية:

أ-السهر على توفير اهتمام دولي لتحقيق السلام المستدام، وتوفير المرافقة السياسية للدول المتأثرة بالنزاعات.

ب-ترقية نهج متكامل، واستراتيجي متماسك لبناء السلام، مع التاكيد على أن الأمن والتنمية وحقوق الإنسان مترابطة وتعزز بعضها البعض.

[1] Ibidem.

[2] الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشر انتهاء النزاع.4.

ج–القيام بدور الجسر بين الأجهزة الرئيسة والكيانات ذات الصلة في الأمم المتحدة، وذلك عن طريق تبادل المشورة بشان احتياجات وأولويات بناء السلام، بما يتوافق مع اختصاصات هذه الهيئات ومسؤولياتها.

د–تستخدم كقاعدة لاجتماع جميع الهيئات الفاعلة ذات الصلة داخل الأمم المتحدة وخارجها، بما في ذلك الدول الأعضاء والسلطات الوطنية وبعثات الأمم المتحدة والفرق القطرية والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية، ومؤسسات المجتمعالمدني، والجمعيات والمنظمات الشبابية، وإذا كان ذلك مناسبا القطاع الخاص والموارد البشرية الوطنية، وذلك لتقديم التوصيات والمعلومات وتنسيقها وتطوير وتبادل الممارسات الجيدة في مجال بناء السلام، بما في ذلك بناء المؤسسات، وكفالة التمويل اللازم لبناء السلام[1].

2– مكتب دعم لجنة بناء السلام"Peacebuilding support office"

أنشئ مكتب دعم بناء السلام لمساعدة ودعم لجنة بناء السلام، لتقديم المشورة الإستراتيجية وسياسات التوجيه ومساعدة الأمين العام للأمم المتحدة، والتنسيق بين وكالات الأمم المتحدة في جهودها الرامية إلى بناء السلام. فبعد القراراالمنشآن للجنة بناء السلام، طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمنمنالأمين العام أن ينشئ في إطارالأمانةالعامة وفي حدود الموارد القائمة، مكتب صغير لدعم بناء السلام يعمل فيه خبراء مؤهلون لمساعدة اللجنة ودعمها، ويضم المكتب فرع دعم لجنة بناء السلام وفرع السياسات والتخطيط والتطبيق، وفرع تمويل بناء السلام[2].

3– صندوق بناء السلام"The United Nations Peacebuilding Fund"

بناءً على طلب من الجمعية العامة ومجلس الأمن، انشأ الأمين العام صندوقا لبناء السلام في أكتوبر2006، ويعتبر صندوق بناء السلام جهازا أساسيا ضمن شبكة هياكل الأمم المتحدة، يعمل على توفير خدمات أكثر استدامة، والمساهمة في دعم البلدان الخارجة من الصراع وتعزيز قدرة الحكومات والمؤسسات الوطنية المحلية والسلطات الانتقالية أو غيرها من السلطات ذات الصلة. ودعم صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام إلى غاية من 120 مشروعا في 25دولة عن طريق تقديم تمويل سريع ومرن، وقد

[1]United Nations Peacebuilding Commission, Mandate of the Peacebuilding Commission.(www.un.Org/en/peacebuilding/mandate.Shtml).
[2]United Nations, Peacebuilding Support Office.(www.un.org/en/peacebuilding/pbso).

خصص منذ إنشائها حتى نهاية عام 2015 مبلغ 623 مليون دولار وجهتإلى33 بلدا للمساعدة على منع العودة إلى الصراع والحفاظ على السلام[1].

-إشكاليات بناء السلام

تشهد عمليات بناء السلام العديد من الإشكاليات في تحقيق المهمة التي وجدت لأجلها، سيتم التركيز على الإشكاليات التي لها علاقة بالدراسة:

اولا: في منتصف تسعينات القرن العشرين، الجيل الأول لبعثات بناء السلامكانت قصيرة جدا ومحدودة للغاية، وكانت متسرعة في دفع عمليات الإصلاح السياسي واعلان نجاحها ومغادرة دول ما بعد النزاع ولكن النهج السريع هذا كان فاشلا فيالعديد من الحالات: انغولا حيث كانت الانتخابات حافزا لتجديد العنف، في راوندا كانت هناك افتراضات مفرطة التفاؤل بشان استعداد الأطراف للتسوية السلمية، وانتهت بالإبادة الجماعية، في كمبوديا وليبيريا، أسفرت الانتخابات عن إرساء الديمقراطية السطحية والعودة السريعة إلى الممارسة المستبدة في كمبوديا، والعودة الى الحرب في ليبيريا[2].

ثانيا: تشهد عمليات السلام هيمنة القيم الليبرالية الغربية، وفق منطلق الديمقراطيات لا تتصارع فيما بينها واعتبار الدول الديمقراطية هي الدول الأكثر استقرار في العالم، فقد صيغت عمليات السلام كمفهوم وكممارسة على أساس أنإعادةالاستقرار والسلام الدائم لا يكون إلاابإتباع الديمقراطية التي تصيغها الهيئات الدولية، والأسواق الحرة أي التحول إلى الاقتصاد الرأسمالي الحر، وهو ما يعرف بالسلام الليبرالي Liberal peace".

ثالثا: هيمنة الأنموذج الغربي على عمليات السلام يعطيدورا وهامشا كبيرا للأطراف الخارجية في عمليات بناء السلام على حساب الجهات الفاعلة المحلية، حيث وإن أعلنت الأمم المتحدة عبر التقارير الصادرة أن الأطراف الفاعلة المحلية هي المسؤول الأول في عمليات بناء السلام، يظهر أن عمليات بناء

(1) United Nations Peacebuilding Fund, Preventing a Relapse into Violent conflict, (www.unpdf.org).

(2) Ronald Paris, Timothy D. sick, Post War Managing Contradiction: The Inherent Dilemma of Post War state Building, (International Peace Academy 2007) 1-10.

السلام توجه بالأساس من طرف جهات دولية دون شراكة وأحيانا دون تنسيق مع الأطراف المحلية[1] و هو ما يوحي بعدم الاكتراث بخصوصيات المجتمعات.

رابعا: أجندة مكافحة الإرهاب بعد أحداث2001/09/11 ركزت على بناء الاستقرار في الدول المتأثرة بالنزاعات، وتلك التي قد تكون مناطق آمنةللإرهاب عبر الوطني الذي يهدد استقرار الدول الغربية، وهو ما أدى إلى امننة عمليات"بناء السلام"، وان حمل البعض منها مساعدات تنموية، إلا ذلك" جعلها في خدمة الدول الغنية والقوية على حساب المجتمعات المحلية التي تعاني من حالة اللامن[2].

إن عمليات السلام كممارسة لا تتعامل مع جميع التهديدات الأمنية التي تعاني منها الدول الفاشلة والضعيفة، فقط يمكن اقتطاع متغير التنمية بأبعاده المتعددة من مقاربة بناء السلام، ومحاولة تطبيقها على الدول الفاشلة، سعيا لتحقيق الاستقرار الأمني وذلك على عدة مستويات : على المستوى السياسي من خلال التركيز على بناء المؤسسات، وتفعيل سيادة القانون، ودفع الممارسة الديمقراطية، من الناحية الاقتصادية يمكن الاهتمام بإنعاش اقتصاديات الدول الفاشلة، وحسن استغلال مواردها، منالناحية الاجتماعية يمكن التركيز على إعادة توطين اللاجئين، وإشراك مختلف أطياف وفئات المجتمع بما في ذلك النساء في الحياة الاجتماعية.

المطلب الثالث: التنمية نقطة تقاطع بين عمليات السلام وعمليات بناء الدولة

في الفترة الممتدة من سقوط "جدار برلين"وإلى غاية أحداث الحادي عشر في سبتمبر2001 معظم الأزمات الدولية تمحورت حدثت داخل من الدول الفاشلة، وقد تدخلت الجماعة الدولية بآليات مختلفة للتعامل مع حالة اللااستقرار الأمني الذي كانت تشهده هذه الدول، وكانت معظمها قصيرة المدى وبإمكانيات محدودة، وانتهت في الكثير من الحالات، بالاستئثار بوظائف الحكم محل الفواعل المحلية.[3]

بذلك يظهر أن الغالبية العظمى لهذه التدخلات والمهمات الدولية لم تستطع إعادة حالة النظام والاستقرار الأمني لهذه الدول، فجاءت مطالب دولية لإطالة عمليات السلام وتركيزها على البناء المؤسساتي والاقتصادي للدول وهو ما أكدته سياسيات وبرامج العديد من المنظمات الدولية أهمهاالأمم

(1) CharelsT.Call, Elizabeth M.Cousens, Ending Wars and Building peace: International Responses to War torn Societies, (New York: International Peace Academy, 2007), 10.
(2) Ibid ;7-8.
(3) Fukuyama. State Building. 144.

المتحدة، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. اتفقت جميع هذه المنظمات على زيادة التركيز على هدف "بناء القدرة على الحكم"، في الدول التي تشهد أزمة حكم وحالة لا استقرار، بذلك برز "بناء الدولة" كهدف رئيسي لبناء السلام وعمليات إعادة الاعمار، وتعزيز قدرات الدولة لتكون أساس التحول من اللامن إلى الاستقرار والسلام[1]، وقد صيغ هذا التصور في سياق التدخلات العسكرية التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 09/11 في أفغانستان والعراق.

تماما كما شهد "بناء السلام" تطورا وتوسعا في المفهوم والممارسة، شهد كذلك مفهوم "بناء الدولة" عدة تطورات، وهو ما يمكن توضيحه بالشكل التالي:

الشكل رقم18: يوضح توسع مفهومي بناء السلام وبناء الدولة

المصدر .Grävingholt , Gänzle, Ziaja ,Concept of peace building and State Building,5

[1]Jörn Grävingholt, Stefan Gänzle, Sebastian Ziaja, Concept of peace building and state building. How comfortable are they?.(German development Institute, 2009), 5.

تحليل الشكل:

يتضح من خلال الشكل، أن مفهوم السلام قد توسع حيث صيغ كما سبقت الإشارة في المطلب السابق في "أجندة من اجل السلام" ليتعامل مع المرحلة التي تعقب وقف إطلاق النار وتوقف النزاعات ما جعله قريبا من عمليات حفظ السلام، تم توسع المفهوم ليتماشى مع المراحل الثلاث لتطور الظاهرة النزاعية، كذلك الأمر بالنسبة لمفهوم "بناء الدولة" حيث صيغ في البداية ليتعامل مع الدول التي خرجت من حالة حرب وتشهد فشل مؤسساتي، هيكلي، امني، اقتصادي، ومثل ذلك المفهوم الضيق، ثم تطور ليشمل مسار الهشاشة المؤسساتية لضمان بناء مؤسسات قوية وفعالة .

في حين تركز عمليات السلام على الاستقرار، وتشمل أهداف السلام الاجتماعي، واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية التي تدعمها المؤسسات السياسية والدينامية والتمثيلية القادرة على إدارة التغيير، وحل المنازعات دون اللجوء إلى الصراعات العنيفة، فان عمليات "بناء الدولة" تركز على ركيزة القدرة على "إعادة البناء"، على اعتبار أن الجهود الخارجية تؤكد أن مواجهة الهشاشة تكون بدعم المؤسسات وتمكينها من الصمود، والقدرة على مواجهة التغيرات في القدرات والفعالية أو الشرعية، من خلال تطوير المؤسسات وتعزيز القدرة السياسية على إدارة التوقعات الاجتماعية مع تعزيز الشرعية وبالتالي تصبح عمليات "بناء الدولة" هي في الأساس تنمية القدرة على إعادة بناء الدول[1].

من التحديات التي واجهتها الجماعة الدولية في العالم المعاصر هو وضع أنموذج موحد يمكن تطبيقه في حالات أوضاع ما بعد النزاع، وإن لم تستطع الجهود الدولية تحقيق ذلك فان مختلف النماذج اتفقت على أن أي عملية "بناء الدولة" يجب أن تحقق الأهداف الثلاث التالية:

الهدف الأول: التحرر السياسي والنهوض بالديمقراطية من خلال إجراء انتخابات تنافسية، وإطلاق مسار دستوري شامل وتشاركي، مع تقوية وتحرير مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام.

الهدف الثاني: التحرر الاقتصادي والتوجه نحو اقتصاد السوق، التكيف الهيكلي، وتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي، كذلك الانفتاح على التجارة والاستثمار الأجنبي والخصخصة.

[1] Ibidem.

الهدف الثالث: بناء قدرات الدولة ويشمل تأسيس مؤسسات فعالة، مسؤولة وخاضعة للمساءلة[1].

بذلك فان عمليات "بناء الدولة" وفق التصورات الدوليةترتبط بهدف إنشاء دولة ديمقراطية، باقتصاد رأسمالي، وهو ما يمكنها من معالجة احتياجات ومطالب مواطنيها وتوفير الخدمات الاجتماعية، وهو التصور الذي يرى بان"السلام الديمقراطي" و"السلام الليبرالي" هو أنموذجاستراتيجي شامل لمعالجة المشاكل الأمنية وتعزيز السلام والمشاكل العالمية مثل الإرهاب[2].

-المجالات المفتاحية لعملية إعادة "بناء الدولة"

"بناء الدولة" يتطلب بناء العديد من القدرات الأساسية لعمل الجهاز الدولاتي، حيث تحتاج الدول الفاشلة إلى تقوية العديد من المجالات المفتاحية التي ترتبط بالسياقات الاجتماعية والهيكلية، وهو ما يمكن توضيحه فيما يلي:

المستوي الاول: يتمثل في استعادة أداء الحكومة الشرعية والقواعد الدستورية، والتي تمثل صلب بناء الدولة ويندرج ضمن هذا المستوى: الإدارة العامة، الأمن من خلال إعادة احتكار العنف الشرعي من طرف الجهاز الدولاتي، وسيادة القانون، وتجدر الإشارة إلى أن البناء المؤسساتي بما يشكله من تحد فانه يمثل أساس عملية بناء الدولة.

المستوى الثاني: من المجالات التي يجب بناءها هي السلع العامة الأساسية، والتي تظهر في شكل مخرجات الجهاز الدولاتي مثل العدالة، إدارة الاقتصاد، الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم، وكل ما يتعلق بالمجال الاجتماعي، كما يجب الأخذ بعين الاعتبار علاقات المجال الاجتماعي بين مختلف فئات المجتمع وهي أمر ضروري لتحديد جودة مؤسسات الدولة وهياكل الحكم[3].

بناء هذه القدرات يجب أن يكون في إطار العوامل السياقية الخارجية، والتي تتعلق بتجربة الاستعمار وإدارة الموارد والمخاطر المرتبطة بها، والعوامل المناخية وكذلك الجغرافيا السياسية، من ناحية أخرى من الضروري الإشارةإلىأن جميع المجالات مترابطة، وأن العلاقة بينهم هي ديناميكية وشاملة، وهو ما يمكن إيجازه في الجدول الآتي:

---

(1) Verena Fitz, Alina Rocha Menocal, Understanding State Building From a Political Economy Perspective: An analytical and conceptual paper on processes embedded tension and lessons For International Engagemen, t(London: Overseas Development Institute), 26.

(2) Ibidem.

(3) Fritz, Rocha, Understanding State Building, 25.

جدول رقم 9: يوضح المجالات الأساسية لعملية بناء الدولة

المجالات التأسيسية	
النظـــام والتســـوية السياسية	الدستور، الانتخابات، العلاقات بين الدولة والمجتمعأمرأساسي في خلق شعور الانتماء .
الأمن	البناء العسكري، الشرطة/الجريمة.إعادة بناء المركزية الشرعية على كل أشكال العنف .
سلطة القانون	إنشاء إطار قانوني / رسمي ينظم التفاعلات الدولتية – الجهات الفاعلة السياسية تلتزم علنا بالقوانين ويمكن أن تتعرض للمساءلة ترتبط ارتباطا وثيقا بالأمن (أعلاه)، وخاصة من حيث الشرطة / الجريمة.
الحكم الاداري	إنشاء خدمة مدنية عاملة وحيوية؛ إدارةعامة مالية ؛إدارة المساعدات
مجال المخرجات	
الخدمات المقدمة	الصحة، التعليم، إنشاء المرافق وتطويرها وغير ذلك من الخدمات الأساسية
نظـــام العدالـــة والعمليات	أبعد من سيادة القانون، يشمل هذا الجزءإقامة العدل. العدالة الانتقالية التفاعل مع العدالة غير الرسمية والاجتماعية أعراف
الحوكمة الاقتصادية	التسيير الكلي، الأساس المؤسسي للأسواق توظيف؛إدارة الموارد الطبيعية البنيةالتحتية / التنظيم

المصدر : Firtz, Menocal, Understanding state- Building,26

تحليل معطيات الجدول

يوضح الجدول أن القدرات التي سبق الإشارةإليها كضرورة لعمليات بناء الدولة تكون في شكل مستويات، حيث تعتبر عملية البناء المؤسساتي أهم المراحل لذلك جاءت في أعلى الجدول، فالمؤسسات والهياكل السياسية والإدارية هي المسؤولة على تسيير مجالات المستويات الأخرى، والتي تبدأ بالأمن باعتباره مجال مركزي في عملية البناء، التي لايمكن ان تكون ناجحة في ظل بيئة غير مستقرة، ثم تتدرج بعد ذلك عملية البناء نحو القدرة على تقديم السلع العامة.

-"العوامل المؤثرة في إعادة بناء الدولة"

بالنظر لاختلاف درجات ومجالات الفشل الدولاتي، ومع عدم وجود أنموذج واحد قابل للتطبيق، فان عملية إعادة "بناء الدولة" تتأثر بجملة من العوامل الداخلية والخارجية:

أ- العوامل الداخلية وتشمل العناصر الآتية:

1.الذاكرة التاريخية والمؤسسية للدولة: كل دولة لديها ذاكرة تاريخية تشمل الأحداث المؤثرة في تأسيسها وتاريخها الوطني، وتطور نظامها السياسي، الاقتصادي والاجتماعي، وعادة ما تؤثر هذه العوامل في الذاكرة الجماعية لأطراف الصراع، وقدرتهم على احتواء الصراعات وعملية البناء، كما تتأثر عملية البناء كذلك بالتدخلات الخارجية، حيث ان الدول التي تعرضت للاحتلال او الاستعمار تختلف رؤيتها وقابليتها لجهود البناء المدعومة من الخارج مقارنة بالدول التي لم تعش هذه التجربة، كما يمكن الاستفادة من الخبرات والكوادر المؤسسية والإدارية في عملية إعادة البناء.

2.التعددية ودرجة التماسك المجتمعي.

3.خريطة توزيع الموارد: كما يمكن ان تكون الموارد الطبيعية محركا للصراع، او مغذيا لحالة العنف، فقد تكون عنصرا مهما في عملية البناء.

4.قيادة وخريطة تحالفات رشيدة: وجود قيادة رشيدة وتحالفات لأطراف الصراع تكون لديها رغبة في السلام وبناء الدولة، وقابلية للانخراط في عملية مصالحة حقيقية، يساعد على انجاح عملية اعادة البناء ونقل الدولة من حالة ضعف الى القوة والفاعلية[1].

5. مستوى الصراع والعنف الناتج عنه: مدة الصراع الداخلي، ودرجة العنف الناتجة عنه تؤثر بشكل كبير على عمليات التسوية، ومن ثما عملية البناء وهذا يرتبط بعدة متغيرات أهمها مدى عدالة ترتيبات التسوية[2].

[1] داليا رشدي، "أبعاد ومتطلبات "اعادة بناء الدولة" بعد الصراعات، " السياسية الدولية(العدد 206) أكتوبر 13.2016

[2] نفس المرجع، 14.

ب- العوامل الخارجية

1. تلعب الأطراف الإقليمية والدولية دورا كبيرا في عملية إعادة البناء، مع ضرورة الاعتراف بان التأثير الخارجي سيكون محدودا دائما، كما يجب ادراك انه هناك تداعيات سلبية من التدخلات ينبغي النظر اليها مسبقا ورصدها باستمرار.

2. أن تساعد الجهات الفاعلة في مجال تنمية المؤسسات المحلية، كما ينبغي التخطيط لجميع الالتزامات في فترة طويلة، مع السماح في نفس الوقت بالرد المرن في الوقت المناسب وفقا للظروف المتغيرة[1].

ج. درجة التوافق الخارجي: تحتاج عمليات إعادة بناء الدول إلى استراتيجيات تعاون لا إلى استراتيجيات تنافس ومواجهة، حيث تتوقف فعالية عملية إعادة البناء على التوافق بين مصالح الفاعلين الخارجيين الداعمة لذلك مثل: وجود مناخ دولي وإقليمي سلمي، أو توافر قدر من الضغط على أطراف الصراع حتى يتحقق توجيه صحيح لعملية إعادة البناء، ولكن تجدر الإشارة إلى أن الأطراف الإقليمية أو الدولية إذا كانت توجه عملية إعادة البناء وفقا لمصالحها، دون اعتبار لخصوصيات المجتمعات، فان ذلك قد يؤدي إلى زيادة إضعاف الدولة، وتقويض عملية إعادة البناء[2].

-بناء السلام وبناء الدولة: اي علاقة؟

من المسلم به في الخطابات الأكاديمية والسياسية أنبناء السلام "peacebuilding" وبناء الدولة "State building"ليسا مصطلحين ولا عمليتين متطابقين وإن وجد نوع من التداخل بين المفهومين فيجب أن يفسر على انه مؤشر على علاقة هرمية، ويمكن إعادة إدراكأن المفهومين يتشاطران نفس مجالات العمل، فكلاهما يقترحان تطبيق أدوات متماثلة إلى حد ما لتحقيق السلام، وهذا التشارك يظهر في الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي، وإصلاح القطاع الأمني، وتعزيز المجتمع المدني، وتدابير الحكم الجيد، ما يمثل البعد السياسي، الاقتصادي والاجتماعي للتنمية، فوجود مؤسسات وجهات فاعلة غير

[1] Grävingholt, Gänzle, Ziaja, Concepts of Peace Building and State Building, 6-7.

[2] رشدي، أبعاد ومتطلبات إعادة بناء الدولة.16 .

دولاتية قد يكون امرا ضروريا لتحقيق السلام، ولكن لايمكن أن يكون بديلا عن الدولة على المدى الطويل فمعظم الاحتياجات التنموية والأمنية لا يمكن أن تحققها إلا الدولة[1].

بمقابل الطرح السابق يرى آخرون أن مسار بناء الدولة ومسار بناء السلام متناقضان على المستويات التالية: المستوى الأمني، المستوى الاقتصادي والمستوى السياسي. من الناحية الأمنية يمكن لعمليات بناء الدولة أن تقوض السلام عبر العديد من الطرق: فمثلا قد تزيد المساعدات الخارجية للسلطة المركزية من استمرارها في فسادها، مما يعمق حالة اللامن واللاستقرار كما أن الجهود الدولية لبناء أجهزة الشرطة والجيش وغيرها من القوات بشكل قسري من شانه أن يزيد التوترات الداخلية، ولا يتماشى مع الاعتدال السياسي والمصالحة، من جهة أخرى يمكن أن تقوض عمليات السلام ظهور نظام ديمقراطي تمثيلي إذا ما سعت هذه الجهود إلى دعم الجماعات المسلحة التي تسعى إلى تقسيم موارد الدولة كنوع من أنواع التهدئة . كما أن وجود تدخل عسكري دولييمكن أنيكون له تأثير سلبي على بناء القدرات الوطنية.

من الناحية الاقتصادية أشار المحللون إلىأن المساعدات الاقتصادية التي تقدمها الوكالات الدولية تميل إلى تجاوز هياكل الدولة وإضعاف الهيئات العامة، كما أنها لا تضمن حماية لموارد الدولة[2] .

من الناحية السياسية قد تكونعمليات بناء الدولة والديمقراطية مسارات تحفز الصراع، فاستيراد أنموذج الديمقراطية التي ليست متجذرة في المجتمع المحلي يجعلها غير شرعية ويمكن أن ينتج ردود فعل عنيفة تقوض الجهود الرامية إلى بناء أوإعادة بناء دولة شرعية وفعالة، من جهة أخرى فان مخاوف السلام يمكن أن تقوض خلق دولة شرعية، فالحاجة مثلا لاسترضاء "المفسدين" من اجل تحقيق السلام والأمن يمكن أن تعزز الحكم القمعي، بالإضافةإلى ذلك فان ترتيبات تقاسم السلطة والتي قد تكون ضرورية للتغلب على انعدام الثقة في المدى القصير، قد يكون لها تأثير سلبي على قدرة وفعالية مؤسسات الدولة في المدى المتوسط والطويل[3].

يظهر مما قدم أن إعادة بناء دولة بعد النزاع التي أصبحت دولة فاشلة وأحيانا دولة منهارة، هو أكثر من مجرد ترميم للمباني المتضررة وإعادة تجميع للقوات العسكرية، فالعملية مرتبطة بإعادة العلاقات على جميع المستويات واستعادة نظام الحكم وسيادة القانون مع توفير السلع السياسية والاقتصادية لمختلف

[1]Ibidem
[2]Richard Caplan, Béatrice Pouligny, Histoire et contradictions du State building, Critique Internationale, (28)Juillet, Septembre 2005, 133.
[3]Niclas Bossut "Reconstruire la paix aprés la Guerre" Signe des Temps.Mars .Avril2014, 07.

أطياف المجتمع، بذلك فهذا المسار يتطلب إعادة تنظيم السلطة الحكومية وفق منطلقات معتدلة من خلال التراضي والتوافق.

-إشكاليات عمليات "بناء الدولة"

تشهد عمليات "بناء الدولة"، وفق النماذج التي طرحتها الأمم المتحدة ومختلف الهيئات والأطراف الدولية، العديد من الإشكاليات والصعوبات والفجوات التي تحول دون تحقيق الأهداف التي وجدت لأجلها;و هي تحقيق استقرار دائم في المجتمعات التي تعاني من حالة اللاأمن:

أولا: تشهد عمليات بناء الدولة فجوة إستراتيجية في ربط اتفاقيات السلام السياسية، بجهود الإنعاش وبناء المؤسسات، وتظهر هذه الفجوة الإستراتيجية كذلك في غياب التنسيق بين المتدخلين .

ثانيا: فجوة التمويل بسبب نقص الإمكانيات المتاحة للامم المتحدة من طرف الدول الأعضاء،وعدم كفاية المساعدات لدعم جهود بناء الثقة، ودعم الوظائف المركزية للحكومة[1].

ثالثا: تعتبر عمليات الأمم المتحدة هي عمليات الحد الأدنى التي تتلخص في كثير من الأحيان في الجانب التقني، وقد صيغت بمنظور براغماتي، جعل الممثلين الأساسيين لصناع القرار الدولي يضغطون على العمليات الأممية للحصول على نتائج سريعة وبأقل تكلفة، ما يؤدي في معظم الحالات إلى قتل مقاربة السلام والوصول على نتائج سطحية[2].

رابعا: سطحية العمليات العسكرية، حيث تنتهي العمليات الاممية، بمجرد الوصول إلى استقرار نسبي، ففي كثير من الأحيان قد تنتهي الحرب، ولكن لا تنته المشاكل الأمنية التي تهدد حياة المواطنين حيث يفترض على الشركاء المساهمين في عملية البناء الدولاتي، التحضير لعملية الخروجوهي ما تسمى "Exit strategy" بشكل منظم يأخذ بعين الاعتبار أوضاع الدولة المتدخل فيها، ولكن كما يقال في أروقة الأمم المتحدة' الدول العضوة في مجلس الأمن هي أكثر قلقا على الخروج "Exit" أكثر من قلقهم على الاستراتيجية "Strategy"، في حين يفترض أن يكون هناك متابعة لمسار البناء السياسي الذي يسجل في فترة زمنية طويلة"[3].

[1]Hearn, Peace Building and Institutions Building.3.
[2]Caplan, Pouligny, Histoire et Contradiction du State Building. 133-134.
[3]Ibid. 137.

خامسا: فجوة في القدرات والخبرات: تشهد عمليات بناء الدولة نقصا في الخبرات الدولية والمحلية في المجالات المتعلقة بالبناء السياسي والقانوني والاقتصادي والاجتماعي[1] ومقابل ذلك تؤكد التصدير القصري للبنى، المؤسسات والقواعد وحتى الصيغ والقواعد القانونية بما فيها الدساتير.

سادسا :عدم قابلية مجتمعات ما بعد الصراع للانتقال والتحول السياسي، وغياب الثقافة الديمقراطية لدى النخب والمجتمع مما يؤدي إلى هشاشة عملية البناء.

سابعا :التدخلات الدولية خاصة في العراق وأفغانستان قدم شكل جديدا للامبريالية، امبريالية من نوع خاص بحجة بناء الدولة، تتجسد في تعاون اكبر عدد من الدول، حيث تكون النتائج ترتب حسب المكاسب الاستراتيجية والمادية الفورية وأمل السيطرة على أقاليم الدول، وليس بناء أجهزتها الدولتية بما يمكنها من أداء مهامها وبسط نفوذها السياسي على أقاليمها[2].

[1]Hearn, Peace Building and Institutions Building.3.
[2]Caplan, Pouligny, Histoire et Contradiction du State Building.137.

خلاصة الفصل الثالث

إن فشل المردود التنموي للأجهزة الدولتيةجعل هذه الدول بيئة مؤكدة لتهديدات الأمن الإنساني وتهديدات الأمن القومي ممثلة في الحرب الأهلية، حركة اللاجئيناللاأمن الغذائي واللاأمن الصحي، وهو ما يعيد تعريف علاقة المواطنة بين الدولة ومواطنيها، فالدول الفاشلة تمتلك السيادة الخارجية إلا أنها تفتقد للشرعية الداخلية، وما يرتبطبها من قدرة التحكم والسيطرة المؤسساتية، نظرا لتحلل الجهاز الدولاتي أو ضعفه فإنها تصبح عاجزة عن حماية مواطنيها أو تقديم السلع السياسية، فتتحول إلى بيئة طاردة غير آمنة على مواطنيها .

ضعف الأداء السيادي للدول الفاشلة قد حول أقاليمبعضهذه الدول في ظل توافر ظروف أخرى خارجية إلى ملاذا آمنا للتنظيمات الإجرامية والإرهابية وهو ما جعل الجماعة الدولية تنظر لهذه الدول من عدسة استراتيجية وجهت بموجبها تدخلات عسكرية اتجاها.

تبين من خلال هذا الفصل أن آليات التعامل الدولي مع تهديدات الدول الفاشلة والتي أخذت أشكالا متعددة من التدخل العسكري إلى المساعدات الإنسانية إلى عمليات السلام الأممية، قد أخفقت فيالقضاء بشكل فعلي على الفشل الدولاتي، وإعادة الاستقرار للبيئة الأمنية المضطربة للدول الفاشلة وهو ما فرض مراجعة هذه الآليات حيث اتفقت العديد من الأطراف الدولية على أن التنمية قد تكون حلا للتعامل مع مغذيات اللاامن داخل هذه الدول.

الفصل الرابع:

مرتكزات التنمية الشاملة لاستقرار البيئة الأمنية للدول الفاشلة

أدركت الفواعل الأساسية للجماعة الدولية أن التعامل مع اضطرابات البيئة الأمنية للدول الفاشلة يكون من خلال القضاء على مسببات اللاأمن ومغذياته ;المتمثلة أساسا في الفساد والفقر واللامساواة والضعف الهيكلي العام، وهو ما طرح بقوة تبني مقاربة أكثر توسعا تتجاوز الطرح العسكري ولا تتوقف عند المساعدات الإنسانية، مقاربة تنشيط الفعل التنموي بكل أبعاده السياسية، الاقتصادية والاجتماعية.تجدر الإشارة إلى أن هذا الفصل وما يتناوله من تصورات هو بناءلعدد من العناصر المرتبطة بالعملية التنموية والتي تم اقتطاعها من المبادرات الدولية حول بناء السلام وبناء الدولة والتوصيات المقدمة من طرف المهتمين بشؤون السلام، وكذلك جملة من السياسات والتصورات التي قدمتها فواعل إقليمية ومنظماتحكومية وغير حكومية متخصصة، وسيتم طرح الرؤية المركبة من خلال ثلاث مباحث:

المبحث الأول: المحددات السياسية للتنمية في الدول الفاشلة

المبحث الثاني: المتطلبات الاقتصادية للتنمية في الدول الفاشلة

المبحث الثالث: الاستثمار في رأس المال البشري كقاعدة للتنمية الاجتماعية في الدول الفاشلة

المبحث الأول: المحددات السياسية للتنمية في الدول الفاشلة نحو مواجهة المسببات الهيكلية للاستقرار والعنف البنيوي

إذا كان اضطراب البيئة الأمنية للدول يرتبط بشكل أساسي بفشل الدولة الواستفالية على الالتزام بمتطلبات السيادة الداخلية، ونتيجة مؤكدة لمحدودية الأداء السياسي، الاقتصادي والاجتماعي للجهاز الدولاتي، فانمواجهةحالة الاضطراب الأمني الذي تعانيه هذه الدول شعوبا وحكوماتيتطلب التعاملمع الحركيات السبي، والتعاطيبشكل مباشر مع الديناميكيات السلبية الكامنةوراء الاضطرابات الوجودية، لذلك يعتبر البعد السياسي للتنمية احد الأبعاد المهمة لتحقيقالتنمية بمفهومها الشامل، وترقية وحفظ الأمن في الدول الفاشلة، ويكون ذلك باتخاذ جملة من التدابير السياسية سيتم مناقشتها في المطالب التالية:

المطلب الاول: تقوية المؤسسات السياسية والإدارية والبناء الدستوري

المطلب الثاني: الحكم الراشد والممارسة الديمقراطية

المطلب الثالث: إصلاح النظام القضائي وبناء دولة القانون

المطلب الأول: تقوية المؤسسات السياسية والادارية والبناء الدستوري

من بين أسباب النزاعات هو هشاشة البناء المؤسساتي الذي يظهر في وجود مؤسسات غير شرعية وضعيفة وانتشار الفساد بين الهياكل الحكومية، عدم احترام حقوق الإنسان، وعدم فعالية القنوات السياسية والإدارية أو أن الوصول إليها غير متاح لجميع مواطني الدولة .و لان جميع الدول الفاشلة التي تعاني من حالة اللامن، شهدت دمار بنيتها التحتية، وهياكلها المادية، وتعاني من هياكل ومؤسسات ضعيفة أوأنها معطلة تماما فانه من الضروري تقديم الدعم للمؤسسات والهياكل السياسية والإدارية من اجل تعزيز قدرة الحكومات على تحقيق السلم والنظام العام، وتظهر حالتي الصومال ودولإفريقيا الغربية، كم هو صعب إن لم نقل استحالة بناء مجتمع ما بعد النزاع بدون مؤسسات دولتية فعالة[1].

الفرع الأول: تعزيز البنى المؤسساتية والهيكلية

بناء مؤسسات حكومية شرعية، قوية وفاعلة هو عنصر حاسم لتهيئة الظروف اللازمةلإرساء سلام دائم في الدول التي تشهد حالة من اللااستقرار السياسي والأمني، لذلك فانه حتى يمكن التعامل من

[1]Norvgian Ministory of Foreign Affairs, Peace Building a Development Perspective.(16 Augst.2004).21

الوضع الأمني التي تعاني منه الدول الفاشلة، لابد أولا تقوية مؤسسات وهياكل الجهاز الدولاتي ماديا وتقنيا، لان ذلك هو الضامن الأساسي لنجاح عملية إعادة البناء بمرمتها وإرساء حالة الاستقرار، والذي يتحقق من خلال بناء نظام سياسي فعال بكل ما يشمله من ترتيبات ومؤسسات علىجميعالمستويات وعبر عدة مراحل وذلك كما يلي:

أولا: التوافق حول التسوية السياسية واستراتيجيات البناء: إن الخطوة الأولية في تقوية الجهاز الدولاتي هي تقييم درجة الهشاشة المؤسساتية، ثم التوافق بين النخب السياسية وممثلي الفرقاء حول استراتيجيات البناء، والقدرات والإمكانياتاللازم توفرها، ومراحل البناء، وكذا شكل الدولة، وطبيعة نظام الحكم والنظام الانتخابي، وشكل الدستور الذي يتضمن تحديد العلاقة بين الأطراف المتصارعة وحقوقهم[1].

ثانيا: تقوية أوإعادة بناءالسلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وتحديد العلاقة بينها وفق ما يحدده الدستور الذي يفترض أن يقر قواعد وترتيبات جديدة لتداول السلطة وطبيعة نظام الحكم[2].

ثالثا: تقوية الجهاز البيروقراطي والعمل على استعادة الوظائف الحكومية الأساسية، خاصة الإدارة العامة، المالية العامة، ودعم الهياكل التي تعمل على توفير الخدمات الأساسية مثل المياه والصرف الصحي، والتعليم الابتدائي، ودعم سلامة والعودة النهائية للاجئين[3].

رابعا: محاربة الفساد، فكما سبق التوضيح في الفصل الثاني تعاني جميع الدول الفاشلة من تفشي الفساد في أجهزتها السياسية والإدارية، مما أدىإلى سوء الإدارة والاستغلال للموارد العامة وساهم في تعميق درجة هشاشة البناء المؤسساتي، والقدرة على الأداء والفعالية، لذلك فانه من المهم جدا تقوية الأجهزة الدولتية، ووضع آليات للرقابة والمحاسبة والشفافية، ومحاسبة الفاسدين، لاحتواء الفساد ومحاربته.

خامسا: من المهم جدا في سياق تقوية المؤسسات الدولتية إعادة بناء الجيش وجهاز الشرطة ومختلف الأجهزةالأمنية الوطنية التي اسماها"ماكس قيبر""Max weber" بروح الدولة، ويأتي في إطار عملية البناء تطبيق برامج اقتصادية واجتماعية لاحتواء عناصر وقيادات المليشيات الخاصة، مع ضرورة وضع إطار قانوني ومؤسسي لتنظيم سيطرة المؤسسات السياسية المدنية على الأجهزةالأمنية والمؤسسة

---

[1] رشدي، أبعاد ومتطلبات إعادة بناء الدولة. 13.

[2] نفس المرجع.12.

[3] United Nations, peace Building an Orientation.

العسكرية، ومراجعة الإنفاق العسكريوجعله في حدود التوافق مع عملية البناء والاحتياجات التنموية وكذلكإعادة صياغة العقيدة الأمنية لتتوافق مع المرحلة الجديدة[1].

سادسا: توطيد حالة الاستقرار تتطلب مؤسسات دولتية قوية تتمتع بالشرعية والثقة في الأداء، بما يضمن ترتيبات سياسية تضمن المساءلة، العدالة والقضاء على الأسباب الهيكلية للعنف، لذلك يجب أن تكون عملية إصلاح المؤسسات محلية ذات صناعة وطنية بالدرجة الأولى، يتم صياغتها وفق تصورات الفرقاء الوطنيين وممثلي الأمة، وتكون كذلك مرحلية تأخذ بعين الاعتبار النطاق المجتمعي للتغيروخصوصيات كل دولة وكل مجتمع[2]. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلىإنه وان كان لابد أن تكون عملية تقوية ودعم الهياكل والمؤسسات السياسية والإدارية محلية بالأساس، فلا يجب أن تحدث في قطيعة من السياق الدولي، حيث قد تحتاج الهياكل والحكومات الجديدة إلى دعم تقني ومالي من الخارج، على أن لا تكون في شكل أنموذج مفروض من أطراف خارجية، والتي فشلت في كثير من الحالات لأنها كانت تقنية جدا، واهتمت بتصورات ومصالح الدول المتدخلة وليس باحتياجات المجتمعات في عملية البناء[3].

سابعا: بناء الهياكل والمؤسسات وحده لا يكف لتحقيق الاستقرار في الدولة الفاشلة، ولكن لابد من إعادة بناء العقد الاجتماعي بين الدولة والمجتمع من خلال إعادة بناء الثقة وتعزيز مقومات المواطنة.

من خلال ما سبق يظهر أن تقوية البناء المؤسساتي والهيكلي للجهاز الدولاتي، بما يمكنه من القضاء على حالة اللامن، والتحولات المؤسساتية هومسار معقد قد يأخذ سنوات طويلة لأنه يتطلب التوافق حول إستراتيجية وتصورات البناء، وتجاوز الخلافاتالتي قد تؤدي إلى عودة العنف وانتكاسة السلام، كما يتطلب الحصول على الخبرة التقنية والإمكانيات المادية، وكذلك بناء الثقة بين النخب والدولة والمجتمع.

الفرع الثاني: البناء الدستوري والتنوع الهوياتي

ساهمت اطر الحكم في العديد من دول ما بعد الاستعمار فيخلق أزمة الهوية، حيث أنها كانت تؤكد على الوحدة من خلال قمع التنوع الهوياتي، الأمر الذي أدىإلىإقصاء وتهميش فئاتمن الشعب، وعدم تمكينهم من حقوقهم السياسية والمدنية أو المزايا الاقتصادية، وأحياناحتى حق المحافظة على

[1]رشدي، أبعاد ومتطلبات إعادة بناء الدولة.12.

[2]Human, Peace Building and Institutional Building.2.

[3]Ibidem.

خصوصياتهم الهوياتية، بذلك فقد أدت سياسات الحكم إلى تفاوت كبير بين المجموعات الاثنية والعرقية والدينية وغياب المساواة والعدل في تقاسم السلطة والثروة الوطنية والخدمات الاجتماعية وفرص التنمية فكانت بذلك بذور للصراع واندلاع العنف رغبة في مراجعة قواعد تقسيم الإمكانيات والموارد، وإعادة ترتيب الأوضاع وسعيا لمعالجة التفاوت، حيث أصبح كل طرف يسعى لإقامة نظام عادل للتوزيع وفق وجهة نظره الخاصة [1].هذا الواقع تشهده العديد من الدول الفاشلة، حيث كان غياب العدالة في التمثيل والتمتع بالسلع العامة سببا للدخول في نفق الفوضى الأمنية، ولأجل تجاوز ذلك وفي سياق البناء المؤسساتي والهيكلي الذي يتطلب بناء دستوري ضامن للحقوق والحريات، فانه يجب توضيح الأطر السياسية بما يتوافق وثقافات الشعوب الأصلية والمكونات المجتمعية وقيمها، لتكون مصدرا للقوةوالشرعية، حيث أن استيعاب التنوع الثقافي في سياقات الحكم والبناء يجبأن تكون حجر أساس لتحقيق سلام دائم، وتحقيق التنمية الإنسانية لجميع المكونات المجتمعية[2].

الدستور الذي يكون آلية للرقابة، وتنظيم وإدارة الممارسات والمؤسسات، والقواعد العامة التي تنظم عمل أجهزة النظام السياسي وعلاقتها ببعضها البعض.يجب أن تعكس صياغتهعبرالأطراف التي وكل لها مهمة البناء وإرساء الاستقرار، روح الأمة والقيم الثقافية لجميع مكونات المجتمع.

علاقة الدولة بمواطنيها يجب النظر إليه خلال عملية التأسيس، على انه أكثر من وثيقة قانونية ولكن عملية حية تتطور باستمرار لتضمن مشاركة الشعوب في تعزيز ملكيتها للأطر الحاكمة، وجعلها تعكس الديناميكية السياسية، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدول وشعوبها[3]. المقاربة الدستورية التي يجب تبنيها في الدول التعددية يجب أن تبني ديناميكيات سياسة اقتصادية اجتماعية وثقافية شاملة كوسيلة يمكن من خلالها للأشخاص الذين يتقاسمون خصائص متميزة تحديد الإطار ونظام الحكم الذي يريدون أن يحكمهم، ويضمن لهم المشاركة فيه ويمكنهم من التمتع بالسلع العامة وموارد بلدهم وإثبات ذاتهم في إطار الدولة القائمة، وعلى الرغم من أن الحفاظ على الوحدة الوطنية هي الخيار المفضل، إلا انه في بعض الأحيان من مصلحة الوحدة الإقرار بنوع من الاستقلالية قد تكون في شكل فدرالية يقرها دستور الدولة، وليس تعزيز الانفصال. وفي حين ينبغي أن تكون احتمالات الاندماج الوطني على المدى

[1]Francis M.Deng. Introduction, Identity, Diversity and Constitutionalism in Africa (Washington, D.C: United States Institute of Peace Press.2008)282-283.
[2]Erin Mc Candless and Tony Karbo, Peace Conflict and Development in Africa, (Switzerland: University of peace.2001)279.
[3]Deng, Introduction: Identity, Diversity and Constitutionalism in Africa.283.

الطويل حذرة وتعزيزها على نحو حساس، ينبغي على المدى القصير إتباع نظام دستوري قائم على التعايش في إطار وطني أوسع للوحدة، يحترم التنوع والنزاهة والتمثيل والحقوق لكل مجموعة مهما كانت صغيرة، في ظل توزيع فعال للسلطات بما يضمن احتياجات وحقوق الشعب كاملا بغض النظر عن الاختلافات العرقية او الاثنية او الدينية[1].

الفرع الثالث: تقوية السلطة التشريعية وضمان استقلالها

في الدول الفاشلة وخاصة تلك التي تشهد تعدد مجتمعي يثير موضوع اختيار طبيعة النظام والنقاش حول مزايا النظام البرلماني مقابل النظام الرئاسي، الكثير من التساؤلات، وتفيد الحجية بان النظم الرئاسية تؤدي إلى الاستبداد، لان السلطة التنفيذية ليست مسؤولة سياسيا أمام السلطة التشريعية، بينما يفترض اتجاه آخرأن تحول النظم نحو الدكتاتورية لا يتعلق بطبيعة أو خصائص نظام معين، وإنما الدكتاتوريات الناشئة من الديمقراطيات الرئاسية تكون مرتبطة بالحكم العسكري، وسيطرة السلطة التنفيذية وما لا جدالحوله هوأن الدول الفاشلة لديها باستمرار هيئات تشريعية ضعيفة، وغياب التوازن بين السلطات[2].

مع أن الخيار الدستوري للنظام السياسي يكون بناءً على السياق التاريخي والسياسي لعملية السلام وبناءً على الخصوصيات الثقافية والسياسية لكل مجتمع، فان البناء السياسي للدول الفاشلة يتطلب تقوية السلطة التشريعية باعتبارها الضامن للتعددية، ولديها القدرة على أن تكون مؤسسة فعالة للغاية في فض النزاعات، كما أنها تؤدي دورا هاما في ضمان حقوق الإنسان والجماعات المحرومة وتؤدي آليات تقاسم السلطة من خلال جمع جميع مكونات المجتمع في الإطار السياسي، إلى التوصل إلى حلول توفيقية بشان المسائل المثيرة للجدل والمتعلقة بالسياسة الوطنية، ما يسمحلأصحاب المصالح بنقل مظالمهم من ساحة المعركة إلى المجال السياسي.

الهيمنة التنفيذية هي القاعدة في معظم النظم السياسية ما يجعل عملية الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في بداية مسار البناء السياسي للدول الفاشلة صعبة جدا، لذلك فانه وفي المراحل الأولى قد يكون هناك ضرورة لهيمنة تنفيذية لتلبية المطالب والتعامل الفوري مع الاحتياجات الهائلة للتنمية والهياكل الأساسية الهشة، ومراجعة الضغوط المحلية والدولية على الجهاز التنفيذي، علىأن يحقق

[1]Ibid ;284.
[2]Nikil Dutta and Auther, Strengthering Legislature for Conflict Management in Fragile States, (New Jersey: Woodrow Wilson School of Public and International Affairs,)18.

نتائج وإصلاحات سريعة نسبيا، ولكن بما انه ليس هناك ما يضمن أن السلطة التنفيذية سوف تركز على القضايا الصحيحة أو أن العمل السريع يهدئ مطالب الفئات المهمشة التي يمكن أن تعرقل عملية البناء[1]، فان هذه الهيمنة التنفيذية إذا ما قبلتها الأطراف المحليةيجب أن تكون مرحلة مؤقتة، لا تدوم طويلا.

سواء اتجهت الدول الفاشلة نحو مرحلة مؤقتة للهيمنة التنفيذية أم لا، فانه يجب تقوية الهيئة التشريعية من خلال التدابير الآتية:

أولا: الإدارة السياسية والدعم المحلي: تلعب الإدارة السياسية دورا كبيرا في تعزيز أداء الهيئة التشريعية، وذلك من خلال إنشاء قاعدة دعم من قادة رسميين أو من خلال إنشاء فريق للتحديث التشريعي، وهذه المجموعات تكون عادة نشاطاتها موجهة للتعامل مع المشاكل السياسية ذات العلاقة بالتنمية المؤسسية.أسست العديد من الدول مثل هذه الفرق في إطار تفعيل الهيئة التشريعية وتقويتها: مثل لجنة التحديث التشريعي في بوليفيا Comission Para la Modernicion Legislativa عام 1992، وقد قادت اللجنة حركة إصلاح القواعد القانونية والإصلاحات الدستورية، وتأسيس وإلزام اللجان التشريعية بإجراء جلسات استماع علنية[2].

ثانيا: إضفاء الطابع المؤسسي على الآليات الداخلية للسلطة التنفيذية.

ثالثا: تعزيز قدرة أحزاب المعارضة على المشاركة في الأنشطة التشريعية، وضمان إدراج أراءالأقلية في السياسات التي تؤثر على الانقسامات الاجتماعية وذلك من خلال:

ا- تقديم الدعم الفني وتدريب المشرعين ووسائل الإعلام على أهمية حقوق ومسؤوليات المعارضة ودورها الاستباقي في تحقيق توازن السلطة التشريعية مع السلطة التنفيذية.

ب- دعم التبادلات التشريعية لتمكين المشرعين من ملاحظة كيف يمكن للمعارضة توفير الرقابة والتفاوض مع أجزاءالأغلبية، بما يوفر تسليط الضوء على أوجه القصور في إدارة الحكومة للصراع بشكل فعال[3].

---

[1] Ibid.18.
[2] Ibid 21.
[3] Center For Democracy and Governance USAID. Handbook on Legislative Strengthening.. (Washington DC. February 2000).28.

رابعا: التمثيل لابد من تقوية القدرات التقنية للسلطة التشريعية، بما يمكنها من أداء وظائفها، ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

ا- الآليات المعروفة في النظم الداخلية للسلطات التشريعية في الإشراف على الميزانية، القدرة على استجواب الوزراء، قدرة اللجان على إجراء التحقيقات حول الأنشطة الحكومية، القدرة على محاسبة الحكومة.

ب- تفعيل مؤسسات المجتمع المدني ومساعدته على التفاعل مع السلطة التشريعية، حيث تعمل منتديات المصلحة العامة على تجميع المواطنين، والتعرف على مشاكلهم وانشغالاتهم ونقلها إلى الجهات الرسمية، فهي تعتبر عاملا مهما في تفعيل الوظيفة التشريعية من خلال الحوار والتواصل مع هذه الهيئة وهذا يتطلب تقديم الدعم والمشورة وتدريب ممثلي المنظمات غير الحكومية، وإجراء مؤتمرات، واجتماعات بالإضافة إلى البرامج الإعلامية التي تفعل مؤسسات المجتمع المدني، وتساهم في نقل الثقافة السلمية والتقاليد الديمقراطية، وإعلام الجماهير بالقوانين المقترحة، وكذلك تدريب الصحفيين، وتفعيل عملية التمثيل تكون أيضا بتمويل استطلاعات الرأي العام، بما يمكن الأفراد من إيصال احتياجاتهم وتصوراتهم وآرائهم حول السياسة العامة[1].

خامسا: تعزيز قدرة الأمانة التشريعية على جمع معلومات دقيقة عن المشرعين، وتمكينهم من إجراء تقييمات مستنيرة عن احتياجات تحقيق الاستقرار في الدولة، وكيفية صياغة وتعديل الوظيفة التشريعية وذلك من خلال:

ا- تأسيس مكتب بحوث تشريعي لتوفير المعلومات على أن لا يكون خاضع أو تابع بأي شكل للهيئة التنفيذية نو بعيد عن الضغوطات السياسية والتنفيذية.

ب- تمويل برامج تطوير الشراكة بين موظفي الهيئة التشريعية في دول مختلفة وتشارك الخبرات وانجح الممارسات المستمدة من تجارب إدارة الصراع للحصول على المشورة.

ج- تأسيس أمانة لبرامج الشراكة للقانون والاقتصاد والعلوم السياسية من طلبة دراسات التدرج وما بعد التدرج، ومن الباحثين في هذه المجالات[2].

[1]Center For Democracy and Governance, . Handbook on legislative.32-33.
[2]Nikil, and auther, Strengthening Legislature for Conflict Management.22.

سادسا: تعتبر عملية وضع القوانين أهم وظيفة تؤديها السلطة التشريعية، لذلك يحتاج المشرعون إلى دورات تدريبية وبرامج للتوجيه وتحسين آليات النقاش، وذلك عبر تعزيز اللجان التشريعية وتحديد اختصاصاتها، وكذلك تقوية التوافقات الحزبية بما لا يحدث التعارض الذي يفضي إلى زعزعة عمل الهيئة التشريعية.

سابعا: تعزيز دور السلطة التشريعية في وضع الميزانية، كون الهيئة التشريعيةتعمل على تمثيل مصالح المواطن، فانه يجب أن يكون لديها دور كبير في صياغة الميزانية وفي الرقابة على الهيئة التنفيذية، وهو ما يتطلب أن تتوفر للسلطة التشريعية آليات قانونية تجبر السلطة التنفيذية على توفير المعلومات حول عملها[1].

المطلب الثاني: الديمقراطية والحكم الرشيد

إذا كان القمع السياسي والقيادة السياسية السيئة، عواملمحركةللصراعات العنيفة، فانه يمكن القول أن مخاطر العنف تقل في الدول التي تتميز بالحكم راشد والممارسة ديمقراطية وتحترم فيها حقوق الإنسان لذلك وانطلاقا من هذا التصور فان تعزيز الديمقراطية التي تمثل احد أهمالأبعاد السياسية للتنمية يعتبر خطوةأساسية في مشروع إرساء السلام والاستقرار في الدول الفاشلة.

تجدر الإشارة إلى أن مسألة الشرعية هي جوهر العلاقات بين الدولة والمجتمع وأساس الميثاق الاجتماعيحيث بدون حد ادني من الشرعية يواجه النظام صعوبة في الأداء، وبالرغم من أن الشرعية مفهوم شديد التعقيد يشمل مسميات مختلفة يصعب قياسها تجريبيا، فانه يمكن الإشارةإلى مجموعة من المؤشرات التي اعتمدتها الدول لإثبات شرعيتها وسلطتها على أولئك الذين يحكمونهم:

1- توفير السلع والخدمات العامة بما في ذلك الأمن الاجتماعي مثل دول الرفاهية الحديثة.

2- الأداء الاقتصادي مثل بعض دول جنوب شرق آسيا .

3- الايديولوجية أو القومية .

4- الشعبوية.

5- التمثيل الديمقراطي الليبرالي الذي يشمل احترام الحقوق المدنية والسياسية الأساسية والمساءلة.

[1]Center for Democracy and Governance, Handbook on legislative strengthening. 2000.34-35.

منذ التسعينات ومع الانتصار العالمي للديمقراطية أصبحت الجماعة الدولية تميل إلى التأكيد على التمثيل الديمقراطي والمساءلة، وشرعية الدول أصبحت مرتبطة بالالتزام المبدئي بالعملية الديمقراطية.بالنسبة للدول الفاشلة فان الأجهزة الوليدة تكون أمام تحد تحقيق الشرعية عن طريق الممارسة الديمقراطية وفي نفس الوقت توفير الخدمات الاجتماعية لإحياء حقوق المواطن.

تعزيز الحكم الرشيد والديمقراطية هو شرط مسبق لتحقيق الاستقرار والتحرر الفعال من تبعات الفشل الدولاتي ومن منظور التنمية الإنسانية الحكم الراشد هو الحكم الديمقراطي، وهذا الأخير يجمع بين المرتكزات الحقوقية التالية:

- احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب والسماح لهم بالعيش بكرامة.
- حق الأفراد في المشاركة في القرارات التي تؤثر على حياتهم.
- حق الأفراد في عرض صناع القرار للمساءلة.
- قواعد شاملة وعادلة تحكم المؤسسات والممارسات الاجتماعية.
- المرأة شريك متساو مع الرجل في المجالين العام والخاص في عملية صنع القرار وفي الحياة العامة.
- تحرير الناس من التمييز على أساس العرق أو الاثنية أو الطبقة أو الجنس أوأي سمة أخرى.
- إدراج احتياطات الأجيال القادمة في السياسات الحالية.
- السياسات الاقتصادية والاجتماعية هي استجابة لاحتياجات الناس وتطلعاتهم.
- السياسات الاقتصادية والاجتماعية تهدف إلى القضاء على الفقر وتوسيع خيارات الأفراد في حياتهم[1].

يلاحظ أنهذه الأسس تتجاوز المؤسسات والهياكل نحو الممارسة الديمقراطية الكفيلة بتحقيق الاحتياجات السياسية، الاقتصادية المادية والمعنوية للأفراد، بكفاءة وفعالية، مما يقضي على مسببات العنف ويعزز قوة الدول.

[1]United Nations Development Programme, Human Development Report 2002: Deepening Democracy in a Fragmented World. (New York. Oxford University Press, 2002), 51.

الممارسة الديمقراطية التي تفضي إلى تحقيق الاستقرار السياسي للدول الفاشلة التي تشهد هشاشة مؤسساتية، وضعف المردود الحكومي والتي كانت العديد منها نظم استبدادية تمر عبر مراحل ومن خلال مجموعة الآليات التالية:

1) الانتخابات التشاركية.

2) الاعتراف بالتعدد المجتمعي في الممارسة الديمقراطية.

3) تفعيل مؤسسات المجتمع المدني وإشراكهم في عملية البناء، وتفعيل إعلام معتدل.

4) الفصل بين الحكم المدني والمؤسساتالأمنية.

5) المساءلة.

أولا: الانتخابات التشاركية

في الدول الفاشلة فان الخطوات اللاحقة في مسار التسوية السياسية عادة هي الانتخابات التشاركية وهي الخطوة التي تكون حاسمة في إضفاء الشرعية على النظام الناشئ الجديد، واحد المكونات الأساسية لإرساء نظام ديمقراطي باعتبارها أهم وسائل مشاركة الأفراد في الحياة السياسية وتدعيم العلاقة الوظيفية بين الدولة والمجتمع، وإشراكهم في اختيار من يمثلهم، ويسير شؤونهم في عملية اتخاذ القرار.

إلا أن الانتخابات ليست أداة للمشاركة الديمقراطية فقط، ولكن أيضا للمنافسة الشرسة على مواقع القيادة والسلطة وموارد الدولة، لذلك فقد كانت الانتخابات في العديد من المجتمعات محطة لاندلاع العنف والحروب الأهلية، حيث أنإطلاق المسار الديمقراطي في ظل مؤسسات ضعيفة وسلطة غير قادرة على إكمال الانتقال الديمقراطي، ونخب ليس لديها ثقافة ديمقراطية سيكون مشهد جانبي للسيطرة السياسية ويفتح الأبواب للحرب الأهلية[1].

مع ذلك فان الانتخابات قد تلعب دورا هاما في استقرار وإضفاء الطابع الديمقراطي إذا تم التعامل معها بشكل صحيح، حيث استخلص خبراء الانتخابات الدوليون دروسا متميزة من التجارب الانتخابية في العديد من دول العالم، والتي شهد البعضمنها نجاحا في إرساء نظم ديمقراطية، بينما مني البعض الآخر

[1]Institute For Development Studies. Retaining legitimacy in Fragile States. Id 21insights66. May 2007, University of sussex.(http: //www.eldis.org/vfile/upload/1/document/1103/id21%20insights%2066.pdf).

بالفشل، وارتبطت هذه الدروس بضرورة توفير مجموعة من الشروط يمكن تطبيقها في حالة الدول الفاشلة قبل المخاطرة بالانتخابات، علما أن حالات ما بعد الصراع تختلف إلى حد كبير في ديناميكيات وتوزيع إمكانياتهم، ودرجة الفشل الدولاتي وفي التسلسل الهرمي للتحديات التي يواجهونها، وبالتالي فانه لا يوجد أنموذج واحد يمكن تطبيقه في جميع الدول الفاشلة، ولكن يمكن الاستعانة بالدروس المقدمة من الخبراء الدوليين:

1- فهم السياق المحلي بأبعاده التاريخية، الثقافية والاجتماعية: انه من المهم جدا فهم السياق العام لمساعدة التطور الديمقراطي، خاصة في أعقاب الصراع العنيف وفشل الدولة، على اعتبار أن الجهاز الدولاتي الذي تولده الممارسة الديمقراطية، سيتعامل مع وضعيات طلبية داخلية، إقليمية ودولية، ويجب أن يدرك القضايا الحيوية بما في ذلك السياق المحلي والتحالفات والاتجاهات التاريخية والمظالم والانقسامات الدينية والعرقية والتكوين المجتمعي وهيكلة ولاءات المليشيات كما انه لا يجب تطبيق أنموذج انتخابي أو أنموذج للحكم لدولة معينة في دولة أخرى، بحكم خصوصيات كل مجتمع، وقد اثبت الواقع عدم نجاعة تطبيق أنموذج خارجي في مجتمع آخر له خصوصياته، كما حدث في العراق بعد الاحتلال الأمريكي والذي وضع تحت حكم ائتلاف مؤقت مستوحى من إدارة "ماك آرثر"[1] Douglas Mac Arthur في اليابان بعد الحرب العالمية الثانية.[2]

2- تعبئة وتوجيه الدعم المالي والعسكري: وقد يكون الدرس الأكثر صعوبة على الإطلاق في تطبيقه لان الموارد المتوفرة في دولة فاشلة أو دولة خارجة من النزاع شحيحة، لذلك فانه في اغلب الأحيان تحتاج هذه الدول إلى الدعم الخارجي، وإذا لم تكن الأطراف الخارجية على استعداد لتخصيص مواردكافية فان عملية البناء ستكون فاشلة.

3- توليد الثقة بين المجتمع والقائمين على الممارسة الديمقراطية.

---

[1] دوجلاس ماك ارثر (1880-1964) "Douglas Mac Arthur" هو جنرال امريكي عين بعد استسلام اليابان في الحرب العالمية الثانية، قائد القوات المتحالفة في اليابان وترأس قمة القيادة في الفترة ما بين 1951و1945، وكانت قوات الدول المنتصرة في الحرب تهدف إلى جعلها قوة ديمقراطية، لذلك أدخل ماك ارثر مجموعة من الإصلاحات في المجالات السياسية والاقتصادية والمؤسساتية الاجتماعية.

[2] Larry Diamond, Promoting Democracy in Post Conflict and Failed States: Lessons and Challenges, Taiwan Journal of Democracy, (2: 93), December2006, 102.

4- بيئة آمنة بما فيه الكفاية هي شرط لا غنى عنه لتنظيم وإجراء الانتخابات بنجاح، حيث يجب أن يكون اغلب المقاتلين والمليشيات قد توقفوا عن القتال، وموثوق بسلوكهم وردود أفعالهم السلمية ويجب أن يكونوا قد اقتنعوا بعدم جدوى العنف، وانه يمكن لهم المشاركة في السلطة بطريقة سلمية[1].

5- بناء مؤسسات سياسية وإدارية قوية: من الضروري قبل التوجه نحو العملية الديمقراطية والتحرر السياسي بناءأو تعزيز إدارة الدولة وإعادة بناء نظام قانوني عادل وهياكل لإدارة العملية الانتخابية، وهو ما يسمح بإضفاء الطابع المؤسسي على التنافس السياسي وحسن إدارة العملية الانتخابية، والتحكم في الانقسامات الاجتماعية[2]، لذلك فان عملية إعادة بناء أو تقوية مؤسسات الدولة تشمل ترميم البنى التحتية الإدارية وطرق الاتصال، الشكل الذي يسمح بإجراء الانتخابات والنشاطات المتصلة بها مثل تسجيل الناخبين والتربية المدنية بسلاسة.

6- يجب أن يكون نظام العدالة والشرطة وصل إلى درجة من التعامل مع أي تجاوزات واحتواء الوضع، وأي خروقاتإذا حدثت[3].

7- تخفيض الحوافز الهيكلية للعنف من خلال تصميم المؤسسات السياسية القادرة على تحقيق مصالحة كل مجموعة في النظام، وهو ما يمثل استعداد للعب وفق قواعد اللعبة الديمقراطية[4].

8- التوقيت المناسب: يعتبر عامل التوقيت مهم جدا لإنجاح العملية الانتخابية أو على الأقل عدم الانزلاق نحو العنف، حيث يتفق الخبراء على أن الانتخابات في الديمقراطيات الناشئة، وبلدان ما بعد الصراع لا يجب أن تكون متسرعة وذلك لتحقيق الشروط السابقة، وتجنب العودة إلى العنف، فالانتخابات المتعددة الأحزاب التي هي بطبيعتها تنافسية، خاصة في مجتمعات مقسمة على أساس عرقي، أو ديني أو غير ذلك من الخطوط تكون شديدة الانفجار، حيث ستكون خطوط التقسيم عناصر رئيسية في الحملات التنافسية، وهو ما يستغله أولئك الذين يقاتلون من اجل الوصول إلى السلطة لذلك يجب عدم التسرع في إجراء انتخابات والدخول إلى المسار الديمقراطي بشكل مبكر مباشرة بعد وقف العنف، وفي مرحلة مبكرة من بناء مؤسسات الدولة، ومعظم خبراء الانتخابات يفضلون أن تتجه الدول إلىإجراء

[1] Winrich Kulme, The Role of Elections in Emerging Democracies and Post Conflict Countries: key issues, lessons learned and Dilemmas, (Berlin: Department for global policy and development, Augst 2010), 7.
[2] Fritz, Rocha, Menocal, Understanding State Building, 39.
[3] Kuhme, The Role of Election in Emergency Democracies and Post Conflict Contries.3.
[4] Dimond, Promoting Democracy in Post Conflict and Failed States, 109.

انتخابات محلية أولا حيث تكون أكثر حذرا فيما يخص المخاطرة حول مزايا السلطة والتي سيتم تقسيمها كما أنإجراء انتخابات محلية يوفر الفرصة لاختبار البيئة العامة، وتوجهات الأفراد ومدى قابليتهم واستعدادهم للبناء الديمقراطي كما أنها توفر فرصة للقيادات المحلية الجديدة للظهور واكتساب الخبرة.كذلك تساهم الانتخابات المحلية في بناء الثقة عبر نقل السلطة إلىأيدي السكان المحليين، مما يكسب خبرة في التنظيم.[1]

9-إضفاء الطابع المؤسساتي على القدرات لتدخل فعال وترقيه الديمقراطية، وكذلك تعزيز ثقافة الخيارات المؤسساتية والمبادئ والمعايير الديمقراطية، لان الممارسة الديمقراطية تتطلب درجة من الوعي والثقافة المؤسساتية السلمية لإدارة الصراع، والتنوع المجتمعي وحماية الحقوق الفردية والجماعية، وتوفير حوافز الاعتدال في السلوك السياسي.[2]

10- تلعب ديناميكيات التفاعل الدولي دورا مهما في نجاح أو فشل العملية الانتخابية، وفي نقل الدولة من اللاأمن إلى الاستقرار، أو تعميق والعودة إلى العنف، فالجهات الفاعلة الدولية لديها تفضيل قوي للتسويات السياسية التي تقود إلى الانتقال الديمقراطي، وتميل الجهات المانحة إلى ممارسة ضغوطات كبيرة لإجراء انتخابات في أسرع وقت بعد وقف حالة العنف، استنادا إلى منطق تنظيم انتخابات يسرع"استراتيجية الخروج""Exit strategy" وهوما يجنبها تحمل المزيد من التكاليف، دون وضع أسس تلبية احتياجات بناء الدولة على المدى الطويل.[3] وقد أدى هذا المنطق في كثير من الحالات إلى تجدد العنف، لان الأجهزة الوليدة في الدول الفاشلة ولدول ما بعد الصراع لم تكن جاهزة بعد لتحمل المسؤولية والعمل بمفردها، بذلك فانه لإنجاح العملية الانتخابية إضافةإلى الشروط السابقة الذكر، يجب على الجماعة الدوليةأن توفر الدعم المالي واللوجيستيكي والتقني لهذه الدول، بما يتوافق وتحقيق الاستقرار في الدول الفاشلة ودول ما بعد النزاع وليس المصالح الضيقة للدول المانحة.

[1] Ibide, 108.
[2] Ibid, 28.
[3] Fritz, Understanding State Building, 28.

-الهياكل المفتاحية لتنظيم انتخابات ناجحة

تنظيم وحسن سير العملية الانتخابية يتطلب إعادة بناء الأجهزة وتشكيل الهياكل التي تتولى هذه المهمة ويندرج ذلك في إطار عملية بناء وتقوية مؤسسات الدولة، بما يتوافق والشروط التنظيمية الهامة للانتخابات,وهو ما يمكن استيضاحه من خلال مايلي:

أولا: تسجيل الناخبين

من المهم جدا من اجل انتخابات ديمقراطية ناجحة، تسجيل الأفراد الذين يحق لهم الانتخاب وفق ما ينص عليه القانون لتفادي عملية التزوير، وهو ما تؤكد عليه الجماعة الدولية ووسائل الإعلام وكذلك الشعوب، ولأنه يبقى للقائمين على الحكومة إمكانية التلاعب بالنتائج بحكم سيطرتهم على الإدارة فانه من المهم في حالة الدول الفاشلة والدول ما بعد الصراع أن يكون هناك حضور قوي للمراقبين الدوليين خلال مرحلة تسجيل الناخبين; أي قبل يوم الاقتراع، ولكن المانحين عادة ما يترددون في ذلك لان العملية تتطلب وقتا وبالتالي زيادة التكاليف.[1]

ثانيا: اختيار النظام الانتخابي

في الدول التي تشهد صراعات، وتكون فيها المجتمعات مقسمة على خطوط عرقية أو دينية أو غيرها، فانه لابد من تصميمنظام انتخابي يضمن حق التمثيل لجميع مكونات المجتمع، فمثلا لا يمكن القبول بفكرة الذي تحصل على أغلبيةالأصوات يتولى تسيير السلطة بمفرده في مجتمع مجزأإلى مجموعات عرقية أو دينية أو اثنية، لان اللعبة الصفرية ستشعر الجماعات الأخرى بالاستبعاد من العملية السياسية وكل المزايا التي تقدمها فتكون مخاطر العنف مرتفعة.

ثالثا: اللجان الانتخابية

هناك اختلاف بين الباحثين والسياسيين ومؤسسات المجتمع المدني حول دور اللجان الانتخابيةما إذا كان دورا"قياديا"، وذلك إذا كان الهدف من تأسس اللجنة هو تحميلها مسؤولية "قيادة" العملية الانتخابية بحيث تخول لها صلاحيات قيادة هذه العملية من حيث مواردها البشرية والمادية، في كافة مراحلها وخطواتها، ثم القيام بعملية المحاسبة وفقا للأداء والنتائج، أو دورا "مساعدا" إذا كانالقصد من تأسيس اللجنة هو المساعدة في بعض عمليات الانتخابات مثل إعدادأوراق التصويت والإشراف على الاقتراع

[1]Kulme, The Role of Elections in Emerging Democracies,4.

وفرز الأوراق، وعدها وإعلان النتائج[1]. في الدول الفاشلة ودول ما بعد الصراع تكتسي اللجنة الانتخابية أهميةإستراتيجية، وتعد من أهم القضايا عند الحديث عن ديمقراطية في دول عانت من اللااستقرار، حيث يجب أن تكون لجنةالانتخابات نزيهة وموضوعية وحرة، وبالتالي ذات مصداقية.من الأمثلة الناجحة في هذه التجربة هي اللجنة التي ترأسها كواد وافاري غيان "Kwadwo A.Gyan" في غانا في انتخابات 2008 والتي عملت على نزاهة الانتخابات وساعدت علىتخفيف التوتر بين المترشحين وتجنب العودة إلى العنف.

يستلزم إنشاء لجنة عامة للانتخابات، عددا من المؤسسات والتنظيمات والتفاصيل التقنية والشروط التالية:

* يفضل أن تكون لجنة دائمة، وإن كان يصعبتحقيق ذلك في الدول الفاشلة بالنظر للتكلفة.

* ينبغي أن لا تكون اللجنة جزاءً من الحكومة تحت سلطة الرئيس مثلا أو وزير الداخلية أوأي وزير آخر، وإلا فلن يكون لها أي مصداقية.

* تزويد اللجنة بتمويل كاف من الموظفين والوسائل التقنية، وبالنظر لمحدودية الإمكانيات في الدول الفاشلة والدول الخارجة من النزاعات فانه يمكن للأطراف الدولية مساندتها في ذلك.[2]

رابعا: أنظمة الشكاوي الانتخابية:

اللجان الانتخابية مهمة ولكن ليست كافية للتخفيف من مخاوف الناخبين وأحزاب المعارضة، لذلك من المهم وجود نظام للشكاوي الانتخابية، ولتحقيق ذلك لابد من توفير ثلاث متطلبات أساسية على الأقل:

1- السرعة، 2- الشفافية، 3- إمكانية الوصول إليها، ولا يهمإن كانت الهيئة دائمة أو مؤقتة، مستقلة أو لجنة فرعية.

خامسا: تدابير بناء الثقة

[1]علي الصاوي، اللجنة المستقلة للانتخابات: نظرة مقارنة واطار مقترح. ورقة عمل للعرض على ورشة العمل الخاصة بمناقشة مقترح انشاء لجنة مستقلة للانتخابات. 13 نوفمبر.1-20062.

[2]Kulme, The Role of Elections in Emerging Democracies, 7.

في الدول الفاشلة والدول التي مزقتها الحرب، لابد من اتخاذ تدابير لبناء الثقة تشمل وجود أطراف وطنية او دولية تعمل على معالجة العلاقة الحاسمة بين اللجنة الانتخابية والأحزاب السياسية والمرشحين وفتح حوار رسمي بينهم لحل القضايا المثيرة للجدل[1].

ثانيا: الاعتراف بالتعدد المجتمعي في الممارسة الديمقراطية

مراحل البناء الديمقراطي تتطلب الاعتراف بالتعددية الثقافية في الممارسة المؤسسية من خلال الترتيبات التي تضمن السياسات الإدماجية، وتخلق حوافز هيكلية تمثيلية لمختلف الطوائف، فمن بين المسائل الحاسمة التي تطرحها عملية إعادة البناء هو التساؤل عن أسس الحكم في بلد متعدد الثقافات والأعراق، واذا ما كانت قاعدة الدين(لاسيما دين واحد)أو العرق أو الاثنية ينبغي أن تسيطر على شؤون دولة تعددية بطبيعتها؟ وما إذا كانت قاعدة الأغلبية كافية للوفاء بمعايير الديمقراطية[2]؟إجابة الحكومة على هذه الأسئلة سوف تعكس ليس فقط وجهات النظر المختلفة حول العرق والثقافة والدين، ولكن أيضا المفاهيم المختلفة لإدارة التعدد العرقي والثقافي والديني، وتوزيع السلطة والثروات الوطنية وتوفير الخدمات العامة، وكيفية ضمان حق التمتع بها لجميع العرقيات وحالة المواطنة وحقوقها ونمط التنمية، والمشاركة المتساوية في إدارة البلد التي تأخذ شكل الإدارة الذاتية أو الفدرالية، وسياق ثقافي يعترف بالخصوصيات وكذلك الأوجه المشتركة على المستوى السياسي.

وفي حين ينبغي أنتكون احتمالات الإدماج الوطني على المدى الطويل حذرة ويتم تعزيزها على نحوحساس، فانه على المدى القصيريجب إتباع نظام دستوري قائم على التعايش في إطار وطني أوسع للوحدة، يحترم التنوع والنزاهة والتمثيل والحقوق لكل مجموعة مهما كانت صغيرة، في ظل توزيع فعال للسلطات، بما يضمن احتياجات وحقوق الشعب كاملا، بغض النظر عن الاختلافات العرقية أو الاثنية أو الدينية أو الثقافية[3].

ثالثا: إشراك مؤسسات المجتمع المدني في عملية البناء وتفعيل اعلام معتدل ومستقل

دعم السلطات الوطنية يجب أن يكون متبوعا بالدعم الموجه نحو التوجهات السلمية لمنظمات ومؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام، وهو ما يساهم في الانتقال الديمقراطي السلمي، حيثمن بين

[1]Ibid, 8.
[2]Deng, Introduction, Identity, Diversity and Constitutionalism in Africa, 283.
[3]Ibid ;284.

أسبابفشل التحول الديمقراطي في العديد من الدول النامية، هوكون جهود البناء الديمقراطي جاءت من الأعلىإلىالأسفل موجهة بالنخب الحاكمة، في حين لعبت منظمات المجتمع المدني دورا محدودا جدا أو ضعيفا[1]. وتعتبر مؤسسات المجتمع المدني جهة فاعلة هامة لبناء السلام والتقليل من العنف من خلال أداء الوظائف التالية: [2]

1- حماية المواطنين من عنف جميع أطراف النزاع.

2- رصد انتهاكات حقوق الإنسان وتنفيذ السلام والاتفاقات وغير ذلك.

3- الدعوة من اجل السلام وحقوق الإنسان .

4- التنشئة الاجتماعية لقيم السلام والديمقراطية، بالإضافةإلى تنمية الهوية الجماعية للفئات المهمشة.

5- التماسك الاجتماعي فيما بين المجموعات عن طريق العمل على تقارب الجماعات المتخاصمة.

6- تيسير الحوار على الصعيدين المحلي والوطني بين مختلف فواعل الساحة السياسية.

7- تقديم الخدمات وتشكيل أرضية لبناء السلام، وترقية الممارسة الديمقراطية من اجل تحقيق الوظائف الست السابقة.

مؤسسات المجتمع المدني هي طرف رئيسي وشريك مهم في البناء الديمقراطي، لأنها تعزز المشاركة الشعبية، وتعبئة الناس للمشاركة في الشؤون العامة، خاصة في المجتمعات القبلية التي يدين فيها الأفراد بالولاء لزعماء القبائل والقبيلة، كما أن مؤسسات المجتمع المدني تلعب دورا مهما في تمثيل مصالح المجتمعات المحرومة اجتماعيا مثل الفلاحين والمهمشين والعمال والحرفيين، والعاملين في القطاعات غير المنظمة التي يكون تأثيرها على السياسة العامة ومخصصات الموارد محدودا، لذلك تتدخل مؤسسات المجتمع المدني لتعبئة هذه المجموعات وتوضيح مطالبها، وتوجهها للمشاركة السلمية

[1]Fritz, Racha Menocal. Understanding Building States.39.
[2]Tania paffenholz, Civil Society and Peace Building, (Geneva: The Center on conflict, Development and peace Building.2009), 5.

في السياسات العامة[1]، كما تساهم مؤسسات المجتمع المدني في تحسين الشفافية وتوفير المعلومات حول وضع السياسات والتنفيذ، واكتشاف ونشر المعلومات المتعلقة بالبنود والتشريعات والأحكام القانونية، ومخصصات الإنفاق العام وتنفيذ السياسات والبرامج والتحقيقات الخاصة، وبالتالي مؤسسات المجتمع المدني تساهم في الإدارة الرشيدة للموارد من خلال مراقبة والتأكد من الاعتمادات والموارد.[2]

إلى جانب مؤسسات المجتمع المدني فان البناء الديمقراطي يتطلب إعلام مستقل ومتعدد ومعتدل حيث أن وسائل الإعلام هي التي تمكن من الوصول والتعرف على النقاشات والممارسات الديمقراطية وبدونها يفتقر المجتمع إلىالأدواتالأساسية للمشاركة المستنيرة والتمثيل، ويلعب الإعلام الحر ثلاثة ادوار حاسمة في تعزيز الحكم الديمقراطي:

1- تعتبر وسائل الإعلام منتدى مدني، يمكن مختلف فئات المجتمع من النقاش والتعبير عن وجهات نظرهم.

2- كعامل تعبئة لتسهيل المشاركة المدنية وتعزيز قنوات المشاركة العامة.

3- يعتبر مراقب بإمكانه التحقق من انتهاكات السلطة وزيادة الشفافية وعرض السياسات والمسؤولين على محكمة الرأي العام.[3]

رابعا: الفصل بين الحكم المدني والمؤسسة العسكرية

من اجل نجاح الممارسة الديمقراطية يجب أن تقوم العلاقات المدنية العسكرية على أساس تسلسل هرميواضح، وفصل بين السلطات المدنية والدفاع، وكذلك الفصل بين الالتزامات على أن تبنى العلاقات فيما بينهم وبين مؤسسات المجتمع المدني على الشفافية واحترام حقوق الإنسان.فالانتقال إلى الديمقراطية يتطلب السيطرة الرسمية للسلطات المدنية على الأجهزةالأمنية، مع المساءلة والشفافية في السياسات والاستراتيجيات وخاصة الإنفاق بما يتلاءم وإمكانيات الدولة والاحتياجات الأساسية للسكان[4]، وذلك من خلال الإجراءات التالية:

(1) Nhwa Chukwi Orji, Civil Society, Democracy and Good Governance in Africa. CEU.political science Journal(N01 Vol) 2009, 94.
(2) Ibid.94-95.
(3) United Nations Development Programme, Human Development Report 2002.75-76.
(4) Ibid.90.

أولا: إنشاء قيادة مباشرةمن قوات الأمن من قبل الإدارات التنفيذية والمالية، والإشرافعليها من قبل البرلمان والهيئات المختصة، والرصد من قبل وسائل الإعلام، والمجتمع المدني.

ثانيا: تطوير ثقافة الاحتراف والحياد السياسي لقوات الأمن.

ثالثا: فصل قوات الشرطة عن الجيش وتشجيع الشرطة المجتمعية .

خامسا: المساءلة

من بين العوامل المساهمة في فشل الدول واندلاع العنف والصراعات هو الاستخدام الجائر لموارد الدولة، شخصنة موارد الدولة واستغلال للنفوذ والسلطة لتحقيق مصالح النخب، لذلك فان البناء الديمقراطي يتطلب توفير آليات للمساءلة، والتي تتحقق من خلال:

1- التوازن في الرقابة بين السلطات الثلاث التشريعية التنفيذية والقضائية.

2-تفعيل مختلف هياكل التمثيل.

3- تعزيزهياكل الرقابة ومؤسسات المجتمع المدني مثل لجان حقوق الإنسان، اللجان الانتخابية وهياكل الرقابة في الإدارات العمومية، ولجان وهيئات مراقبة الفساد.

4- تقوية هياكل التحكيم.

5-تطوير مؤسسات إعلام حرة ومستقلة[1].

المطلب الثالث: إصلاح النظام القانوني والقضائي

العدالة والنظام بعدان مهمان لتحقيق السلام واستعادة والحفاظ على الشرعية في الدول الفاشلة على اعتبار أن الظلم وغياب العدالة يؤديان إلى إضعاف الشرعية، وبعض الأحيان يساهم في اندلاع النزاعات المسلحة، لذلك فانه في إطار مساعي بناء الدول الفاشلة، فانه يجب ايلاء أهميةلإصلاح النظم القانونية والقضائية من خلال إرساء قواعد قانونية تخلق التوازن بين المسؤوليات الداخلية والخارجية لتحقيق اكبر

[1]United Nations Development Programme, Human Development Report 2002-69.

قدر من الفعالية، وتحديد أولويات التنمية المحلية بما في ذلك الموارد البشرية وتعزيز حقوق الإنسان[1] من خلال بناء الدستور الذي يكون ضامن للحريات والحقوق وينظم العلاقات بين مختلف السلطات.

الفرع الأول: سيادة القانون

تعتبر سيادة القانون احد مبادئ الحوكمة، ويقوم هذا المبدأ على اعتبار جميع الأشخاص والمؤسسات والكيانات العامة والخاصة بما في ذلك الدولة، مسؤولين أمام القوانين التي تصدر بشكل علني وتطبق على أساسمبدأ المساواة، ويجري التقاضي بها على نحو مستقل، وحسب الأمم المتحدة فان تحقيق ذلك يكون بوضع التدابير اللازمة لضمان الامتثال لمبادئ سيادة القانون، والمساواة والمسؤولية أمام القانون والعدالة في تطبيق القانون والفصل بين السلطات والمشاركة في عملية صنع القرار واليقين القانوني، وتجنب التعسف ووجود شفافية إجرائية وقانونية[2].

سيادة القانون تتعلق في جوهرها بتقييد استغلال السلطة التعسفي، بحيث لا تستطيع الأجهزة الدولتية ارتكاب أفعال ضد مواطنيها والإفلات من العقاب، وبحيث يتعين على المواطنين أيضا إتباع القواعد الواجبة فيما يتعلق بتعاملاتهم بعضهم مع بعض، فسيادة القانون تصلح العلاقة بين المجتمع والنظامالسياسي من خلال مايلى:

1- التزام الحكومة وكافة أفراد المجتمع بالقوانين المنشورة والمعلنة بشفافية.

2- تساوي جميع المواطنين أمام القانون، ولا يجوز لعوامل مثل الثروة والأصل والعرق والفساد أن تقوض هذه المساواة.

3- تمتع كافة المواطنين بإمكانية الوصول إلىآليات العدالة الفعالة، بغض النظر عن مواردهم المالية.

4- تمتع حقوق المواطنين بحماية القانون وتطبيقه.

---

[1] Wendy Lambourne, Post Conflict Peace Building: Meeting Human Needs for Justice and Reconciliation. Peace conflict and development.(4).April2004.5.

[2] ليان مكاي وآخرون، نحو ثقافة سيادة القانون: اكتشاف الاستجابات الفعالة للتحديات القائمة أمام تطبيق العدالة والأمن (واشنطن: معهد الولايات المتحدة للسلام2015) 12.

5- أن يحظى المواطنون بحماية القانون والنظام[1].

إرساء سيادة القانون وفق هذا الأساسفي الدول الفاشلة يواجه الكثير من العقبات، تصعب من تحقيق هذا المسعى ويمكن تسليط الضوء على ابرز هذه العقبات التي يجب تجاوزها لتحقيق هذا المسعى:

أولا: إلى جانب البنى التحتية التي تكون مدمرة، وهو ما يمكن تجاوزه من خلال إعادة بناءها وترميمها تبقى مسألة الثقة ومصداقية المؤسسات السياسية والقانونية عالقة، وهو الأمر الذي يتطلب سنوات طويلة لتجاوزه ويزداد الأمر تعقيدا إذا ارتبط موضوع البناء بتدخل أجنبي.

ثانيا: تعارض المصالح قصيرة الأجل مع الاتهامات الطويلة المدى مثل التعاون مع أمراء الحرب لتحقيق السلام والذي قد يؤدي إلى تحقيق الاستقرار على المدى القصير، ولكن قد يؤدي إلىترسيخالفساد على المدى الطويل، وبالتالي فان إرضاء مصالح الأقلية السياسية قد يتعارض مع مصالح الأغلبية.

ثالثا: تعارض التصورات والمصالح الدولية، مع الثقافات المحلية حيث عادة ما يتم التركيز على المؤسسات الرسمية وعدم الاهتمام بتصورات المواطنين والالتزامات الثقافية لفكرة سيادة القانون، فلا يجب فرض القانون من طرف جهات أجنبية، ويجب التأكيد على فهم ثقافة وتاريخ والتضاريس السياسية لكل دولة[2].

رابعا: انهيار مؤسسات القانون، مثل المحاكم، وضعف أجهزة الشرطة أو انخراطهم في انتهاكات حقوق الإنسان مما يفقدهم ثقة المواطنين، وكذلك ازدحام السجون وافتقارها لأدنى الشروط الصحية.

خامسا: ضعف المجتمع المدني، وافتقاره للموارد، كما أن القادة الأكثر فعالية وتأثيرا في غالب الأحيان يقتلون أو يتم نفيهم.

سادسا: انتشار الفساد السياسي، واستمرار حالة اللااستقرار في شكل تهديدات جديدة مثل الجريمة المنظمة[3].

---

[1] نفس المرجع، 34.

[2] Jane E. Stromseth. Post Rule of Law Building: The Need For a Multi-layred synergistic Approch, Georgtown UniversityLow Center.(Vol49), 2008, 1449-1442.

[3] Office of the United Nations. Rule of law Tools For post-conflict states: mapping the justice sector. New York, 2006, 5.

بالرغم من هذه العقبات في إرساء سيادة القانون في الدول الفاشلة، إلا انه يمكن تعظيم فرص النجاح وتحقيق هذا الهدف من خلال جملة من الآليات:

* بناء الأجهزة وهيأةالسلطة القضائية التي تتولى إقامة العدالة، والعمل على استقلالها وهذه الأجهزة تتمثلبشكل أساسي في وزارة العدل ومنظمات حقوق الإنسان.

* توفير الموارد اللازمة لتشغيل النظام القضائي وتعزيز قدرات كليات الحقوق، ومدارس تكوينالمحامين والقضاة وتدريب الموظفين القضائيين، ومراكز البحوث، وصناديق التفكير القانونية.

*إعادة بناء جهاز الشرطة وغيره من هيئات إرساء القانون(الجمارك، حرس الحدود...) ويعتبر أحد التحديات الأكثرأهمية وتعقيدا في بيئة ما بعد الصراع، ويجب إدراكأن عملية إصلاحالأجهزةالأمنيةليست فقطإصلاح تقني، وتفعيل الجانب التشغيلي لقوة الشرطة، وإنما لابد من إدراكأن جهاز الشرطة هو مشروع واسع وطموح لإدارة الصراع، والتنمية السياسية والسوسيو اقتصادية، لذلك فانه والى جانب البناء التقني لأجهزة الشرطة لابد من بناء ولاء الأجهزةالأمنية، وبناء ثقة المواطنين في هذه الأجهزة، بما يحقق خدمة الشرطة للمجتمع ويحافظ على الاستقرار، وهذه العمليةقد تتطلب سنوات طويلة[1].

* المساءلة: سيادة القانون تتطلب خضوع جميع مواطني الدولة بما فيهم المسؤولين للمساءلة من خلال أنظمة العدالة، ففي الديمقراطيات يمكن للناس المطالبة بالمساءلة بطريقتين أساسيتين: من خلال نشاطات المجتمع المدني، ومن خلال هياكل التمثيل، والكيانات الرقابية مثل لجان حقوق الإنسان، اللجان الانتخابية والخدمة العامة ولجان وهيئات مكافحة الفساد[2].

* محتوى القوانين: تصاغالقوانين لحماية الحقوق الإنسانية لكل الأفراد، ويجب أن تكون واضحة ودقيقة، ومتاحة للجميع وأن يتمكن جميع مواطني الدولة من معرفة حقوقهم والتزاماتهم، كما يجب أن يعرف كافة المواطنين الجهة المسؤولية عن صياغة القوانين، مع ضرورةإخطار المواطنين بشان القوانين الجديدة.

[1] Ibid.15.
[2] Institute For Development Studies .Retaining Legitimacy in Fragile States.65.

* المشاركة في عملية صنع القرار يجب أن تتاح الفرصة للمواطنين للمشاركة بشكل مباشر في عملية صنع القرارات التشريعية، التنفيذية والإدارية، وذلك لإصلاح العلاقات بين الدولة والمجتمع وهو ما يزيد الثقة في الحكومة ويعزز شرعيتها.

* الفصل بين السلطات: سيادة القانون تتطلب الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، ويجب أن تكون هناك تحديد واضح لصلاحيات كل سلطة.

* الوصول إلى العدالة: يجب أن يتمكن جميع مواطني الدولة من الوصول إلى آليات العدالة والتدابير الانصافية لتظلماتهم، ولتحقيق ذلك يجب أن تكون آليات وهيئات العدالة موجودة على جميع تراب الدولة على المستويين المحلي والوطني وبأسلوب يفهمه المواطنون[1].

تجدر الإشارة إلى أن سيادة القانون من خلال الآليات السابقة الذكر، وفق التصور الذي سبقت الإشارة إليه، والمتمثل في خضوع جميع مواطني الدولة بما في ذلك المسؤولين للقانون، تتطلب صياغة عادلة للقانون وفق منطق يحترم حقوق جميع فئات المجتمع، لأنه في العديد من الدول النامية القوانين صيغت بما يخدم النظام الحاكم، وفرضت على الشعب الخضوع لها.

الفرع الثاني: الوصول إلى مسار قضائي فعال وتحقيق المصالحة والعدالة

تشمل المصالحة بناء أوإعادة بناء الثقة والعلاقات الودية بين الأفراد والنخب والمؤسسات فمعظم الصراعات تمر بمرحلة اعتراف جميع الأطراف بان النصر العسكري غير مجدي، وأن التوجه للسلام سيخدم مصالحهم، مما يجعلهم يقبلون بالتسوية السلمية[2]، وتجاوز الماضي وما حمله من اقصاءات وتهميش، أو حتى تعذيب وقتل، والتصالح فيما بينهم والوثوق في الجهات القائمة على عملية البناء، لان استمرار الاحتقان وعدم المصالحة بين أفراد الشعب وعدم ثقتهم في القائمين على جهود إعادة البناء من شانه إعاقة عملية البناء. وتساهم في هذه العملية مؤسسات المجتمع المدني وتنظيمات حقوق الإنسان والمنظمات الداعمة للسلام والمنظمات الدينية والمؤسسة الأكاديمية ومختلف وسائل الإعلام[3].

---

[1] مكاي واخرون. نحو ثقافة سيادة القانون.13.

[2] Norwegian Ministry of Foreign Affairs, Peace Building.24

[3] Ibidem.

"المصالحة مسار مجتمعي ينطوي على الاعتراف المتبادل بالمعاناة السابقة وتغيير السلوكات والمواقف المدمرة نحو علاقات بناء لتحقيق سلام مستدام"[1]. وتشمل "أحداث المصالحة"العناصر الشكلية التالية:

اولا: اجتماع بين كبار ممثلي الفصائل المتعارضة سابقا.

ثانيا: مراسيم عامة تغطيها وسائل الإعلام الوطنية.

ثالثا: طقوس رمزية تشير إلى السلام.

لا يتوقف الأمر عند شعارات السلام، والاجتماعات وإنما تتطلب المصالحة مجموعة من التدابير الرسمية عبر العدالة التصالحية التي تتولى معالجة الظلم الذي يتعرض له الناس خلال الصراع، ويكون ذلك بعد استعادة جهاز العدالة، ففي إطار جهود المصالحة تتكون لجان للتحقيق والمصالحة مثل لجنة الحقيقة والمصالحة التي أنشأت وفق اتفاق لومي عام 1999، وقد سعت مختلف الأطراف من خلال هذه اللجنة إلى التصدي للإفلات من العقاب والحصول على صورة واضحة عن الماضي من أجل تسهيل شفاء حقيقي، وقد اعتزمت اللجنة التحقيق في الأسباب وطبيعة ومدى انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في البلاد إبان الحرب الأهلية وتعزيز المصالحة الوطنية[2]، في أكتوبر من العام2004، سلمت لجنة الحقيقة والمصالحة تقريرهاالنهائي إلى الرئيس احمد تيجان كباح وممثلي الأمم المتحدة نيويورك وضم التقرير سجلا شاملا لانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في سيراليون في الفترة 1991-2002 وتطرق إلىالأسباب التي أدتإلى نشوب النزاع، وقدم في الختام مجموعة توصيات حول مستقبل سيراليون.ويعتبر مشروع" الرؤية الوطنية الخاصة بسيراليون" من أهم التوصيات ابتكارا، وذلك لأنهأتاح للمواطنين العاديين المشاركة في وضع التوصيات حول السياسة وذلك على ضوء التجارب التي مروا بها حيث نص اتفاق لومي للسلام على السماح للضحايا ومرتكبي الجرائم والانتهاكات بسرد رواياتهم.[3]

---

[1]karen Brouneus, Reconciliation Theory and Practice for development cooperation (The Department For Cooperation With Non-Govermantal Organization and Humanitarian Assistance), September 2003, 23.28.

[2]Theo Neethling. The Security Development Nexus and the Impirative of Peace Building with Spicial Refference to the African Context. African journal of conflict resolution, (5: 1), 2005.

[3]مؤسسة كوفي عنان، الخروج عن المألوف: دراسة حالات سيراليون

(www.ictj.org/sites/default/files/.subites/challenging-commentionl-Trurh-commission-peace/sierra-leone-an.html #01)

كما يتولى القائمين على عملية المصالحة تقديم الخدمات المالية وتعويض الناجين واسر القتلى أو المفقودين، لان العدالة الاقتصادية أمر أساسي للمصالحة وعملية البناء ككل.

تتضمن عملية المصالحة كذلك برامج الدعم النفسي للضحايا والجناة، وكذلك الموظفين من اجل تجنب المزيد من المعاناة وتحقيق أفضل للمصالحة من الأمثلة الدولية على هذه البرامج هو برنامج علاج الصدمات والمصالحة في ليبيريا، والذي كان هدفه المساعدة في إعادة بناء ليبيريا بعد الحرب الأهلية في الفترة الممتدة مابين 1989–1997، وقد وجه البرنامج لمساعدة الأفراد المصابين بصدمات نفسية، وكذلك إجراء ورش للمقاتلين السابقين والزعماء ورجال الدين والعسكريين، والأفراد شبه عسكريين كما عمل هذا البرنامج على التوعية بمخاطر الحرب الأهلية داخل ليبيريا وخارجها[1].

اعترفت منظمة الأمم المتحدة رسميا بالحق في معرفة الحقيقة، وذلك في الإعلان المتعلق بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري الصادر عام1992، والمبادئ الأساسية التوجيهية بشان الحق في الانتصاف والصادر عام2005، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري المبرمة عام 2006، وتعد لجان الحقيقة واحدة من السبل التي تعمل على تفعيل الحق في معرفة الحقيقة، حيث يحق للأفراد والمجتمعات خاصة الضحايا منهم، معرفة الحقيقة فيما يخص الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت في حقهم، بما في ذلك معرفة سياق النزاع المسلح آو القمع الممارس[2] .

كثيرا ما ينظر للمصالحة والعدالة كأهداف متنافسة في عملية تحقيق سلام عادل، حيث أنإقحام مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان في المفاوضات وفي الحكومات الجديدة، يؤدي إلى إدامة ثقافة الإفلات من العقاب التي لا تردع مجرمي الحرب في المستقبل، وتفشل في تحقيق سلام عادل، كما أن اتفاق السلام الذي يسمح بتقاسم السلطة مع المجرمين والعفو عن جرائمهم، ينظر إليه الضحايا الناجون على أنه سلام ظالم"، وبالتالي هذا يهدد الاستقرار والمصالحة بعد الحرب لذلك فان قضاياالعدالة والمساءلة عن جرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان لا ينبغ أن تتلاشى في التسوية السلميةفي الحرب الأهلية[3].

---

[1]Neethling. The Security Development Nexus and the Impirative of Peace Building, 44.

[2]مؤسسة كوفي عنان، الحق في معرفة الحقيق (www.ictj-org/sites/default/files/subsites/challenging-commertional-truth-commissions-peace/index-ar. Htrml #03.

[3]Wendy Lambourne, Post Conflict Peace Building.Meeting Human Needs For Justice and Reconciliotion Peace Conflict and Development. (4.)April.2004.19

تجدر الإشارة إلى أن نوع العدالة وعلاقتها بتحقيق السلام تختلف باختلاف السياقات المحلية والظروف والاستعدادات الفردية والجماعية، كما أن عمليات المصالحة تختلف في حالة الحرب الأهلية عن عمليات الإبادة عن العمليات الإرهابية. كما تختلف حاجة المجتمعات إلى العدالة، من عدالة قانونية إلى عدالة اجتماعية واقتصادية[1].

[1] Ibid.20.

المبحث الثاني: المتطلبات الاقتصادية للتنمية كضرورة لتحقيق الأمن الاقتصادي في الدول الفاشلة

في ظل الظروف الفوضوية التي تتميز بها الدول الفاشلة، تصميم برامج النمو الاقتصادي والتنمية يجب أن توجه لتحقيق الأهداف التالية:

1-إعادة تأسيس وظائف الحكومة الاقتصادية الأساسية، واستعادة شرعية الحكومة من خلال ما تقدمه من خدمات.

2-استقرار الاقتصاد وتوجيه النمو بسرعة.

3-معالجة الأسباب الاقتصادية الجذرية للصراع.

4-زيادة فرص العمل وتحسين الرفاه.

5-الإنصاف وتقليص اللامساواةوضمان استفادة جميع مواطني الدولة من الثروات الوطنية.

تحقيق هذه الأهداف في الدول الفاشلة مرهون بالالتزام بجملة من الإصلاحات الهيكلية ذات الطبيعة الاقتصادية.

المطلب الأول: آليات تقوية الاقتصاد الوطني

العواقب الاقتصادية والسياسية المترتبة على الصراع وحالة اللااستقرار كبيرة جدا، حيث يشمل ارث العنف في الدول الفاشلة خسارة كبيرة في كسب سبل العيش والعمالة والمداخيل، ودمار الهياكل الأساسية وكسر شبكات الأمان الاجتماعية، ما جعل جميع الدول الفاشلة تحتل أدنى المراتب على مستوى مؤشر التنمية البشرية، لذلك فإن الانتعاش الاقتصادي ضروري لعكس وتحويل هذه الظروف السلبية وفق مقاربة اقتصادية محضة.

يقصد بإنعاش اقتصاديات ما بعد الحرب العودة إلى الوضع الاقتصادي قبل مرحلة الصراع، إلا أن هذه المرحلة تختلف من دولة إلى أخرى فبعض الدول قبل الدخول في مسار الفشل الدولاتي، واندلاع العنف فيها، كان نصيب الفرد من الدخل القومي فيها منخفض، والذي قد يكون أحد أسباب اندلاع حالة اللاامن والتوجه نحو خيار الحرب الأهلية، أو الأعمال الإرهابية والإجرامية، لذلك يكون من غير الصائب إعادة الأوضاع الاقتصادية لوضع ما قبل الحرب، وإنما لا بد من تبني منظور أوسع بكثير يتضمن تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية التي تنطوي على الأمن الغذائي والصحة العامة، وتوفير السكن

ونظم التعليم وشبكة الأمان الاجتماعي لجميع مواطني الدولة، وهذا يتطلب إستراتيجية اقتصادية ومؤسسات قوية لضمان إعادة بناء البنى التحتية المادية ونشاط التجارة الدولية والاستثمار وشفافية المؤسسات المصرفية والمالية[1].بذلك يظهر أن الانتعاش الاقتصادي يتجاوز التركيز الضيق على النمو وحده، وإنما يمتد ليشمل إدارة الآثارالاقتصادية للصراع، وهذا يتطلب تجاوز مصالح النخبة الضيقة التي تفاقم المظالم ولا توفر الإغاثة للفقراء.

تختلف دول مابعد الصراع والدول الفاشلة عن بعضها البعض في جوانب هامة، بما في ذلك مستوى الدخل والأضرار التي لحقت بصيغة السلام وقاعدة الموارد، لذلك فإن سياسات الإنعاش الاقتصادي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار مجموعة من الشروط: [2]

الشرط الأول: جميع برامج الإنعاش يجب أن تكون ملائمة، ومتناسبة مع أوضاع كل دولة على أن يكون ذلك استنادا إلى تقييم كامل للظروف الخاصة لكل دولة.

الشرط الثاني: يجب على جهود الإنعاش أن تبنى وتعمل مع المؤسسات الاجتماعية والمؤسسية والقادة الاقتصاديين المحليين، ووفق طرق التفاعل الاجتماعي والديناميكيات كما هي موجودة.

الشرط الثالث: إن الانتعاش الناجح لا يتطلب النمو الاقتصادي المستدام فقط، وإنما يتطلب كذلك نمط من النمو الذي يقلل مخاطر العودة إلى الصراع، وهذا النوع من النمو يجب أن يرافقه التوسع.

الشرط الرابع: يجب أن تعطي سياسات الاقتصاد الكلي الأولوية لتقليل مخاطر النزاع بما في ذلك تعزيز النمو، ويعني ذلك تحمل التضخم المعتدلوعجز الميزانية، كذلك يجب أن تتولى سياسات الإنعاش ترقية استثمارات القطاع الخاص بما يضمن عودة العمال المؤهلين.

الشرط الخامس: قد تكون المعونة مهمة جدا لتعافي اقتصاديات هذه الدول وخاصة في المراحل المبكرة، ولكن يجب أن تخضع المعونة إلى منطق تعزيز الفاعلين المحليين ولا يجب أن تؤسس للنظم الموازية.

---

[1] United Nations Development Programme, Enabling Crisis Prevention and Recovery Report 2008(New York.2008)4.
[2] Ibid, 3.

الشرط السادس: إن وجود دولة قوية وشاملة أمر أساسي لضمان الاستقراروالانتعاش، لذلك تحتاج الدول الفاشلة إلى إعادة بناء الجهاز الدولاتي وتخصيص مؤسساته بشكل فعالكما يجب تحسين الشفافية خاصة في الدول الغنية بالموارد.

بذلك يظهر أن إنعاش اقتصاديات الدول الفاشلة لا يمكن أن يكون مجرد العودة إلى مستويات الدخل ما قبل اندلاع حالة اللاأمن، وإنما لابد من بناء إطارمؤسسي، مالي واقتصادي واستراتيجيات تضمن ترجمة العائدات المادية إلى فرص اقتصادية جديدة كأحد مداخل امتصاص العنف.

الفرع الأول: أسس استقرار الاقتصاد الكلي

تمثل الدولة المصلحة العامة، لذلك فهي المسؤولة على خلق الظروف المناسبة لتوفير الشروط اللازمة لعمل الأسواق، بتخفيض العوائق التي تعرقل الفئات السكانية الفقيرة على أداء النشاطات الاقتصادية، وذلك من خلال إجراء إصلاحات تنظيمية، وارساء سياسية نقدية مستقرة، ما يتطلب إعادة بناء الوزارات المعنية (المالية، الاقتصادية والتخطيط)، وإعادة تفعيل البنك المركزي المستقل، مع ضرورة الانضباط المالي، وضبط إستراتيجية تحديد الأولويات التي تنعكس في ميزانية القطاع العام، ولا يمكن أن تنجح هذه التدابير التقنية إلا إذا توفرت الإرادة السياسية داخل جهاز الدولة، كما يجب أن يتم إعداد ميزانية الدولة وكل ما يتعلق بإيرادات ومصاريف الدولة بشفافية [1]، وهو ما يتطلب القيام بالعمليات التالية:

1/تحسين عمليات الخزينة العامة: بالنظر لحساسية دور الخزينة العامة، فإنه يجب تفعيل دورها في أقرب وقت قدر الإمكان، وذلك لعمل نظام كشوف المرتبات، وتقديم العديد من الخدمات المصرفية وتفعيل نظام الإدارة المالية في مختلف المرافق والقطاعات، كما يجب تحسين إعدادات الميزانية والتخطيط على اعتبار أن هذه العملية تتم بشكل سنوي وتعكس الاحتياجات الواقعية للوزارات التنفيذية.

2/تطوير اعتماد ميزانية استثمارات القطاع العام: يجب أن تخضع ميزانية هذه الدول للمراجعة المركزية لضمان تحديد الأولويات، وتحليل تكلفة العائدات والاهتمام بتمويل النفقات المستقبلية، بما في ذلك تكاليف وميكانيزمات وسياسات البناء الاقتصادي.

[1]Todias Debiel and auther, Promoting Good Governance in Post Conflict Societies. Tr: GTZ Corporate Communication, (Eschborn: Deutsche Gesellschaft fur, 2005).18.

3/تنفيذ الميزانية والتدقيق: لابد من رصد فعال وإجراءات مشددة لمراقبة النفقات.وهذه التدابير تساعد على ضمان إنفاق الأموال وفق الأغراض الواردة في خطة الميزانية، مما يتيح مراجعة الحساباتويسمح بمحاسبة أي سلوك مالي سيء من طرف الموظفين العموميين.

4/الانضباط المالي للشركات العامة المملوكة للدولة هي أولوية عالية في البلدان النامية، وبالأخص الدول الفاشلة، لأنها تعتبر قنوات للفساد واستنزاف الخزينة العامة.

بالنسبة لمعظم دول ما بعد الحرب والدول الفاشلة لا يمكن أن يتحقق استقرار الاقتصاد الكلي إلا بالاتفاق مع المؤسسات المالية الثنائية والمتعددة الأطراف(البنك الدولي، مؤسسات إعادة الإعمار وبنوك التنمية) وكجزء من هذا التعاون من المهم ضمان سعر الصرف واستقرار الأسعار، دون أن تتعرض هياكل الدولة التي تتولى تقديم الخدمات الأساسية لأي ضرر، فيمكن للتعاون التقني أن يعزز استقرارالاقتصاد الكلي من خلال الخدمات الاستشارية المتعلقة بالتمويل والإدارة العامةللحد من الفقر وكذلك تعزيز برامج الدولة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث يجب الأخذ بعين الاعتبار إعادة توزيع الإيرادات الاجتماعية والاقتصادية للسلام الهش، فلا يجب توطيد استقرار الاقتصاد الكلي على حساب النفقات السكانية[1].

تقوم المؤسسات المالية العالمية مثل البنك الدولي الوكالة الأمريكية للتنمية العالمية بتقديم مساعدات تنظيمية تقنية تتناول:

1/ الخطوات الرئيسية التي يجب اتخاذها في السياسة النقدية والمصرفية لتسهيل الوظائف الحكومية وغير الحكومية الأساسية خاصة فيما يتعلق بمرافق صرف الرواتب وتحصيل الإيرادات، وتفعيل فروع البنوك.

2/ رصد المؤسسات والبنوك السليمة خاصة فيما يخص وجود بنك مركزي، وإن كان قادرا على العمل، وقدرته على صياغة سياسة نقدية مناسبة، ومراقبة الحسابات والودائع المحلية والخارجية، وهل البنك المركزي قادر على إدارة سوق صرف البلاد، وأداء الأدوار الرئيسية المتمثلة في:

أ: الرقابة النقدية.

ب: إدارة سوق الصرف الأجنبي.

[1]Ibid, 18.

ج: جمع بيانات السوق عن الأسعار ومعدلات التبادل.

د: الرقابة البنكية والتنظيم.

3/ إنشاء عملة وطنية وسوق صرف يمكن من خلالها شراء وبيع العملة، مع ضرورة بناء القدرة المؤسساتية للسلطة النقدية.

4/الرجوع إلى مستشاريين أجانب مؤهلين لتقديم توجيهات أثناء عملية البناءوتدريب محافظي البنوك المركزية، وإجراء دورات تدريبية وحلقات دراسية إقليمية، كما يجب إرسال عدد من المسؤولين الرفيعي المستوىإلى البلدان المتقدمة للتدريب[1].

من الجدير بالذكر أن جملة المبادئ التوجيهية التي تقدمها المؤسسات الدولية هي ضرورية لإنعاش المؤسسات المالية والعمليات المصرفية، إلا أن العمل على استقرار الاقتصاد الكلي تتطلب عملية بناء موسعة مستندة إلى منطق الأولويات المحلية، وفي هذا السياق ستواجه الأطراف الداخلية والدولية جملة من المفاضلات الرئيسية;الفعالية مقابل الكفاءة، الاستعجال مقابل الشرعية، المدى القصير مقابل المدى الطويل على مستوى الإنفاق فإن تفعيل المؤسسات المالية أمر ضروري، بما يضمن إدارة رشيدة للموارد وفي نفس الوقت الاستجابة للحاجيات الأساسية[2].

الفرع الثاني: تقييد وتحويل اقتصاديات العنف

للصراعات العنيفة أثر عميق على النشاط الاقتصادي وتغيرهيكل اقتصاد الدولة ككل، فتظهر اقتصاديات العنف التي تعرض المصالح الفردية والجماعية إلى الخطر حيث تميل إلى الحفاظ على الأنشطة غير المشروعة أو حتى استمرار الأعمال القتالية، فالانتقال من الحرب إلى السلم لا يمكن أن ينجح ما لم يول اهتمام دقيق للاقتصاد السياسي للنزاع المسلح، لأن ذلك لا يهدد الأفراد فقط، وإنما يقوض بشكل خطير احتكار الدولة للسلطة، وإدارة موارد وإمكانيات الدولة[3].

لذلك فإن البحث عن استجابات فعالة لمنع حالة العنف، وحلها تتطلب التساؤل عن كيفية جعل السلام أكثر ربحية من العنفمن خلال اتخاذ إجراءات تستند إلى تحليل دقيق لأصحاب المصلحة، فمثلما

---

[1]United States Agency For International Development A Guide To Economic Growth in Post Conflict Countries.(Washington, DC.January 2009).30-31

[2]Ibid, 26.

[3]Tobias and Auther, Promoting Good Governance.19

يتحمل مختلف المشاركين في اقتصاديات الحربتكاليف الحرب، يجب أن يدركوا فوائد وتكاليف السلام[1]، والتي إذا لم يتم إدراكها على نحو كاف أو تركت دون مراقبة، فإن تركات اقتصاديات الحرب قد تقوض فرص تحقيق التنمية والانتعاش الاقتصادي ومنها فرص تحقيق الاستقرار، ولأجل ذلك طرحت مجموعة من الآليات لمواجهة نشاطات اقتصاديات الحرب وتتمحور حول ثلاث تصورات أساسية:

أولا: الحد من الروابط بين اقتصاديات الحرب المحلية والأسواق العالمية(القانونية وغير القانونية) للسلع الأساسية، والأسلحة والتمويل.

ثانيا: تتعلق المجموعة الثانية من الآليات بمعالجة العوامل الهيكلة للاقتصاد السياسي التي تتسم بها البلدان المعرضة للحروب وحالة اللاإستقرار، بالإضافة إلى تركة اقتصاديات الحرب والتحديات التي قد تواجهها في تحقيق السلام[2].

ثالثا: التدخل السريع بالقوة، لتعطيل قنوات العرض والتهريب، ما يزيد من تكاليف معاملات الأنشطة غير المشروعة، ويضعف وضع السوق[3].

في الدول الفاشلة تكون العمالة القانونية نادرة، ويجد المقاتلون صعوبة في الاندماج في الاقتصاد الشرعي، في الوقت الذي يوفر فيه رجال العصابات ومجموعات المتطرفين والمرتزقة فرص العمل، لذلك تعتبر تدابير إعادة الإدماج والتأهيل التي تساعد على ترقية النمو الاقتصادي أداة فعالة للحد من اعتماد السكان على اقتصاديات العنف، وبالأساس تعتبر الحوكمة الاجتماعيةوالاقتصادية أداة ناعمة لمواجهة اقتصاديات العنف.

الفرع الثالث: تخفيض الاعتماد على المساعدات الخارجية

تؤكد الوكالات الدولية أن معظم الدول الفاشلة تعتمد بشكل كبير على المساعدات الدولية، والذي قد يصل إلى 55% من الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول، لذلك فإن تخفيض المساعدات الدولية للدول الفاشلة يعتبر أمرا مقلقا، إلا أنه من الضروري أن تتوجه هذه الدول نحو زيادة المداخيل المحليةوهو

(1)Karen Ballentine, Heike Nitzchke, The Political Economy of Civil War and Conflict Transformations. Berghof Research Center For Constructive Management(www.berghof handbook.net)October 2004.149.
(2)Ibid.10.
(3)Tobias and Auther, Promoting Good Governance.19.

المطلب الذي تؤكد عليه العديد من المنظمات والجهات المانحة، فقد أشار تقرير منظمة التعاون الاقتصادي حول الدول الهشة لعام 2014، إلى أنه يجب الاستثمار بشكل أكبر في قدرات الدول الهشة وحثها على زيادة الايرادات المحلية[1].

بالإضافة إلى أن المساعدات التي تتلقاها الدول الفاشلة هي ليست كافية، فإنها تصل في كثير من الأحيان في الأوقات غير المناسبة لأنها ترتبط فقط بحدوث الأزمات، وتقل فعالية هذه المساعدات في فترات ما بعد النزاع، كما أنها عرضة لتقلبات الدول المانحة مما يؤثر على قدرة حكومات هذه الدول على تنفيذ المشاريع وإدارتها وتقديم الخدمات العامة، وبالتالي عدم اليقين بشأن تدفقات المعونة من شأنه أن يجعل من الصعب على أي حكومة إدارة الموارد والحد من الفقر[2].

من جانب آخر فإن قدرة الدول الفاشلة على الاستخدام الفعال للموارد، وتفعيل التنمية منخفضة جدا سواء بسبب ضعف الهياكل والمؤسسات وغياب استراتيجيات وسياسات تنموية أو بسبب تفشي الفساد وتوجيه موارد المساعدات نحو المصالح الخاصة، لذلك يجب أن يكون هناك إصلاح للمؤسسات والسياسات، بما يقودإلى حسن استغلال المساعدات الأجنبية والتوجه بشكل تدريجي نحو الاعتماد بشكل أكبر على الإمكانيات والموارد المحلية[3]، وهذا يتطلب:

أولا: محاربة الفساد لتوجيه المساعدات الخارجية نحو التنمية

في حين يفترض أن تساهم المساعدات الدولية التي تتلقاها الدول الفاشلة وكذلك ما يسمى بالمال العسكري في بناء أجهزة هذه الدول، وتساعدها في تقديم خدمات لمواطنيها، فان الفساد وانعدام الشفافية جعل هذه التدفقات المالية غير فعالة، بل وأثر سلبا على الأداء الاقتصادي والسياسي لهذه الدول، لذلك فإنه من الضروري وضع استراتيجيات لمنع الفساد وتشجيع الشفافية والتصدي لسوء الاستخدام لحماية الأموال العامة والخاصة التي تتوجه إلى الشعوب الفقيرة.

لتحقيق هذا الغرض، قدمت المؤسسات المانحة عدة مبادرات مثل: لجان مكافحة الفساد في إفريقيا ولكنها لم تحقق نتائج كبيرة لأنها ارتبطت بالسلطة التنفيذية وكانت شكلية، لذلك من المهم جدا أن تأخذ

[1]Organisation for economic co-operation and development, Fragile States 2014: Domestic Revenue Mobilisation in Fragile States(paris 2014), 51.
[2]Departement for International Development, Why We Need to Work More Effectively in Fragile States, (United kingdam, Junuary 2005), 12.
[3]Ibid, 16.

المبادرات الدولية بعين الاعتبار السياق المحلي، والعوامل التاريخية والهيكلية والعرفية والطبقية والهيكلية وظروف نشأة الدولة وجغرافيتها وقاعدة مواردها، ومختلف الموارد التي تؤثر على الاقتصاد السياسي وتحقيق المساءلة السياسية.الفساد في الدول الفاشلة يأخذ أشكال عديدة قد يكون مرتبطا هيكليا بحزب وسلطة تنفيذية (كما في زيمبابوي وكمبوديا)، وفي أوقات أخرى متصلا بمجموعات أعمال أو جماعات متمردة أو ميلشات سيطرت على الجهاز الدولاتي، المقاربة التي يجب تبنيها يجب أن تحاول التعامل مع جميع العقبات المختلفة، فضلا عن تحديد التحالفات المحلية في دائرة الفساد، كما يجب زيادة الشفافية فيما يتعلق بالمعاملات بين الحكومات والشركات في قطاع الصناعات الإستراتيجية، لذلك فإنه من الضروري أن يكون هناك تنسيق بين الجهود المحلية والدولية لتفعيل آليات الرقابة، وإضعاف فرص الفساد[1].

ثانيا: تفعيل النظام الضريبي

أكد المانحون أن دعم الإيرادات المحلية يجب أن يهتم ببناء نظم ضريبة خاضعة للمساءلة في الدول الفاشلة، حيث أن تعبئة الموارد المحلية أولوية قصوى من أجل التعاون الإنمائي، ومن أبرز الموارد المحلية هي الضرائب، لأن العوائد الضريبية في الدول الفاشلة نسبة مساهمتها في الناتج المحليمنخفضة جدا، حيث أنها في معظم الدول الفاشلة هي أقل بكثير من 20% وهي العتبة التي وضعتها الجماعة الدولية.

ففي أفغانستان وصلت نسبة المنح الخارجية 90% من الدخل، في حين الضرائب على الدخل والإرباح ورأس المال والمساهمات الاجتماعية تمثل حصصا أقل، وهو وضع العديد من الدول الفاشلة حيث أن القدرات المحدودة للجهاز الدولاتي جعلت التحول إلى الأدوات الضريبية أمر يصعب تحقيقه، كما أن ضعف الجهاز الدولاتي وغياب الشرعية، والاعتماد شبه الكلي للدول الفاشلة على القطاع الزراعي وعلى الموارد الطبيعية، جعل من الصعب توسيع القاعدة الضريبية، كونها تعتمد على ضرائب الموارد الطبيعية والتي في الغالب نوع واحد أو نوعين من الموارد[2]، وهو ما يزيد من حساسيتها اتجاه الصدمات الدولية حول أسعار السلع الأساسية، لأجل ذلك يجب أن يكون لديها أنظمة قوية وشفافة وإدارة رشيدة

[1] Danish Institute for International Studies, Corruption in Fragile states.(Copenhague October 2008), 3

[2] Organisation For Economic Co-operation and Development Fragile States 2014, 53

وعقلانية للإيرادات الموارد وتوزيعها، على أن تقوية وتوسيع القاعدة الضريبية يجب أن يتماشى كذلك من قدرات وإمكانيات المواطنين[1].

تحتاج الدول الفاشلة إلىإصلاح مؤسساتي شامل، بما يحقق احترام مصالح أكبر شريحة من المجتمع، وهذا من خلال تفعيل آليات الحكم ومواجهة الفساد، وقد اقترح البنك ستة معايير لتعزيز قدرات الدول ذات الدخل المنخفض تحت التوترات:

1-الانتقائية من خلال التركيز فقط على الأسباب الرئيسية لعدم الاستقرار والقدرات الرئيسية.

2-تحقيق نتائج مرئية وواقعية على المدى القصير مهما كانت متواضعة، من أجل تشجيع استمرار الإصلاح.

3-تجنب القضايا الأكثر إثارة للجدل سياسيا أو اجتماعيا.

4-تجنب الإصلاحات التي تعتبر حساسة بالنسبة لقدرة البلد على التنفيذ.

5-ضمان أن لا يؤدي الإصلاح إلىإضعاف القدرات الموجودة بالفعل.

6-تعزيز المساءلة وشرعية الحكومة كلما كان ذلك ممكنا[2].

ضعف القدرات التقنية والتكنولوجية والمؤسسية في العديد من الدول الفاشلة، أدت الى صعوبة فرض الضرائب لذلك من المهم تطوير المهارات اللازمة والاحتفاظ بالموظفين المؤهلين في المسائل المالية، حيث يؤدي عدم وجود أو ضعف القدرات الهيكلية إلى هروب رأس المال والتهرب من الضرائب وأكثر من ذلك تفشي الأنشطة الإجرامية، كما أن قوانين الضرائب الوطنية الضعيفة تترك فجوات يمكن استغلالها من قبل الشركات متعددة الجنسيات، حيث يؤدي ضعف السلطات الضريبية إلى تقويض إيرادات العديد من الدول الفاشلة.من الضروري كذلك تحسين القدرات التقنية حيث تفتقر معظم الدول الفاشلة إلى البيانات الإحصائية، مما يؤدي إلى الضبابية حول الإيرادات[3].

بناء اقتصاد متنوع ومتوازن بمقومات متطورة لا يعن أن يكون قائما فقط على الإيرادات الضريبية إلا أن الجهد الضريبي يعكس نسبة الإيرادات الفعلية، ويتحكم في خصائص دولة معينة مثل مستوى

[1]Ibid, 55
[2]Departement For Internatinal Development, Why We Need to Work more Effectively, 17
[3]Organisation for Economic c-ooperation and Development, Fragile States 2014. 55

الدخل والهياكل الاقتصادية والترتيبات المؤسساتية وفي الاتجاهات الديمغرافية، ويتحكم كذلك في بناء أجهزة وقدرات تساهم في محاربة التدفقات المالية غير المشروعة وغسيل الأموال ومكافحة الفساد بأشكاله[1].

بناءً على ما قدم، يظهر أن المساعدات الأجنبية ليست حلا لإنعاش اقتصاديات الدول الفاشلة سواء بسبب قلتها، أو بسبب سوء استخدامها، لذلك يجب أن يعمل القائمين على جهود البناء على تشجيع الايرادات المحلية وتقوية القدرة الاستخراجية للدولة، وهوما يتطلب تحقيق التوازن الصحيح بين نظام ضريبي فعال والنمو والاستثمار وتأمين الإيرادات الضرورية لتغطية النفقات العامة.

المطلب الثاني: الموارد الطبيعية حلقة ربط بين المتطلبات الأمنية والتنموية

قد تساهم محاولات السيطرة على الموارد الطبيعية الشحيحة أو الاستخراجية أو الوصول إليها إلى إندلاع حالة العنف، خاصة إذا كانت سياسات استغلال هذه الموارد من الأراضي، أو الغابات، أو المياه أو الأحجار الكريمة أو أي من الموارد الإستخراجية تقوم على تهميش أو استبعاد مجموعات معينة.

لكن كما يمكن أن تسهم الموارد الطبيعية ذات القيمة العالية في تحريك ديناميكيات الصراع، أو موردا لتمويل العمليات العسكرية وبالتالي إطالة العنف والاقتتال الداخلي، فإنها قد تكون مصدرا أساسيا للانتعاشالاقتصادي، إذا ماتمإدارتها بشكل سليم.

الفرع الأول: الإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية

تؤدي إدارة الموارد الطبيعية دورا محوريا في نقل المجتمعات التي تشهد حالة لا استقرار إلى السلام حيث تكون إدارة الموارد الطبيعية الجيدة فرصا لتدابير بناء الثقة، ويمكن استغلال الموارد لتحقيق الاستقرار وذلك من خلال الخطوات التالية:

أولا: التفاوض من أجل السلام واتفاقيات التسوية السلمية

كما قد تكون الموارد الطبيعية سببا لاندلاع الصراعات، فإنها قد تكون وسيلة لتحقيق السلام، فقد منحت العديد من اتفاقيات السلام لأطراف معينة إمكانية الوصول أو السيطرة على الموارد الطبيعية المربحة كحوافر فورية للسلام، وقد يكون ذلك من خلال المشاركة في الوزارات والجهات الإدارية التي

[1]Ibid, 57.

تتولى عملية الإشراف على إدارة الموارد الطبيعة، إلا أن ذلك يتطلب توافقا بين مختلف الأطراف حتى لا يؤدي ذلك إلى تعطيل عملية إدارة الموارد كما حدث في أنغولا، حينما حافظت الحكومة الأنغولية على الإشراف على بعض الوزارات، وسمحت للمتمردين السابقين بالمشاركة في تسيير وزارات أخرى، إلا أن عملية التنسيق المؤسسي المعقدةأدت إلى تعقيد إدارة الموارد وأثرت على حالة الاستقرار.[1]

يمكن لاتفاقيات التسوية السلمية أن تكون فرصا لمعالجة المظالم التي طال أمدها حول الموارد الطبيعية، ففي النيبال فقط 20 %من أراضي البلاد صالحة للزراعة، لذلك فإن حيازة الأراضي كانت مسألة مهمة للشعب النيبالي خلال مفاوضات السلام، حيث ورد في المادة 3 الفقرة 7 من اتفاق بين حكومة النيبال والحزب الشيوعي النيبالي(الماوي) إلى أن كلا الطرفين يوجهان إلى حل الصراع القائم في البلد من خلال تبني سياسة تنفيذ برامج إصلاح الأراضي والإنصاف في توزيعها، وقد كان الهدف من ذلك هو معالجة مظالم العديد من النيباليين الذين تأذوا من التوزيع غير العادل للأراضي، حيث أن أفقر47% من السكان يمتلكون 15% من الأراضي الصالحة للزراعة، في حين أن أغنى 5%يمتلكون 37% بينما 29% من السكان لا يمتلكون أرض، وأكثر من 70% من الفلاحين يمتلكون أقل من هكتار واحد من الأراضي صالحة للزراعة. كما نص الاتفاق على توفير الأراضي والحماية الاقتصادية للأشخاص الذين لا يمتلكون أراضي، وبذلك فقد مثل الاتفاق إطارا لتحسين حيازة الأراضي وإدارتها من أجل المساعدة على حل طويل الأمد للنزاع، والقضاء على حالة اللا أمن، فضلا عن توفير فرص العمل وسبل العيش.[2]

ثانيا: دعم الانتعاش الاقتصادي

الإدارة السليمة والرشيدة للموارد الطبيعية تساهم في بناء اقتصاد متنوع، وإمكانية تحقيق التنمية الاقتصادية، وتزيد من إيرادات الدولة، في ليبيريا مثلا لعبت إيرادات الخشب دورا أساسيا في تمويل نظام تشارلز تايلورCharles Taylourوإفساد آفاق السلام، وبالنظر لحساسية هذا المورد في المجتمع الليبيري فقد كان محور إصلاح قطاع الغابات والتعدين مفتاحا لتحقيق السلام، وذلك منذ اتفاق السلام الشامل عام 2003، وذكر صندوق النقد الدولي مارس 2003أن آفاق النمو على المدى القريب سوف تعتمد أساسا

(1)Carl Bruch and Auther, Post Conflict Peace Building and Natural Resources .Oxford Journals March 17, 2011(postconflict.unep.ch/…/UNEP_ECP_brochure_PCNRM.pdf).
(2)Ibid.

على منتجات الأخشاب من المناطق التي لا تتأثر بالنزاع، لهذا الغرض أنشأت بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في ليبيريا وحدة الموارد البيئية والطبيعية، وكانت أول بعثة من هذا النوع لتقديم المساعدة التقنية بشأن إدارة الموارد الطبيعية ولا سيما الغابات والمعادن، وقد ساهم استخدام هذه الثروة في الانتعاش الاقتصادي، حيث ما بين عامي 2000 و2002 كانت الغابات تمثل النشاط الاقتصادي الأهم في البلاد ومسؤول عن 50–60 %، من النقد الأجنبي ويشكل حوالي 26% من الناتج المحلي.[1]

ثالثا: تطوير سبل العيش المستدامة ودعم الاحتياجات الإنسانية وإستراتجيات التكيفيعتمد السلام الدائم أساسا على تطوير سبل العيش وتنميتها، وتعتبر الإدارة السليمة والاستخدام الشفاف والمنصف والمشروع للموارد الطبيعية، أداة لتلبية الاحتياجات الأساسية لجميع مواطني الدولةوخاصة الفئات الضعيفة واللاجئين والمشرديننمن خلال توفير الغذاء الكافي، والمياه والمأوى وبالأساس فرص العمل.[2]

تمثل "**هايتي**" نموذجا عن الدولة التي تحتاج لتطوير طرق إدارة الموارد الطبيعية، حيث من بين العوامل التي تزيد من تفاقم العجز الوظيفي في "هايتي" هي المشاكل البيئية التي تواجهها هذه الدولة الجزيرة، ففي الفترة الممتدة مابين 1990 و2000 فقدت هايتي43 % من مجموع الغطاء النباتي، ويؤدي اختفاء الدرع الطبيعي الذي تشكله الغابات ضد آثار العواصف الإستوائية، إلى انجراف التربة نحو الأنهار والبحيرات والخلجان، مما يؤثر على المحاصيل، لذلك تعتبر عمليات التشجير والاستثمارات في مصادر الطاقة البديلة والزراعة المستدامة والغابات عنصرا ضروريا لإعادة التأهيل البيئي في "**هايتي**".وفي حين أنه من المؤكد أن هذه العملية لن تحل وحدها مشاكل "هايتي" في مجال الحكم والتنمية، إلا أنه سيكون من الصعب تحقيق التنمية والاستقرار بدونها.[3]

الاستخدام الأمثل للموارد فرض على الجماعة الدولية تقديم مجموعة من الإستراتجيات والآليات التي تضمن توجيه إيرادات الموارد الطبيعية نحو تحقيق التنمية، وتراوحت هذه الإستراتيجيات بين نظم المنح والعقوبات السلعية المستهدفة، وإرساء آليات لمحاربة الفساد وضمان الشفافية:

---

[1]From Conflict To peace Building: The Role of Natural Resources and Environment.paper prepared in Cooperation With UNED(www.un.org/ peacebenilding/pdf/.../Wgll-background-note -8-0...)

[2]Bruch and Auther, Post Conflict Peace Building.65.

[3]From conflict to peace building. The Role of Natural Resources and Environment .8

1/قد يتحقق السلام من خلال تدابير تقنية غير مكلفة نسبيا، وذلك من خلال منع الجماعات والأفراد المسببين لحالة اللاأمنوالتي لا ترفض الرضوخ للسلم من الاستفادة من الموارد الاقتصادية ومردوديتها، ولأجل هذا الغرض استخدمت الجماعة الدولية ممثلة في: الحكومات، المنظمات الحكومية وغير الحكومية والقطاع الخاص، نظم المراقبة على العديد من السلع والموارد الطبيعية التي ثبت استخدامها في الصراعات والحروب، وقد اضطلع مجلس الأمن بصفة خاصة بدور هام في معالجة الأبعاد الاقتصادية للصراع من خلال إدراج حظر الماس والأخشاب ضمن المواجهة ضد"يونينا" والجبهة المتحدة الثورية في سيراليون، وكذلك نظام"تشارلز تايلور"Charles Taylor" في ليبيريا، وكان إنشاء فرق خبراء مستقلةخطوة مبتكرة في تحسين رصد الجزاءات والامتثال لها، حيث ساعد اعتماد فرق إستراتيجيات"التسمية والفضح"، وتقاريرها المفصلة على تحسين فهم الروابط والديناميكيات الفعلية لاقتصاديات الحرب، مع توضيح الأقلية التي استفادت على حساب الأغلبية.[1]

من بين أبرز الآليات التي طرحتها الجماعة الدولية لمواجهة سوء استخدام الموارد الطبيعية، هو ما عرف بـ: "**مساركيمبرلي**"" **KimberleyProcess**"، وهو"تجمع يضم 81 دولةوعددا كبيرا من الإدارات ومؤسسات المجتمع المدني، وهيئات صناعية، هدفها تقليص وجود"ماسالحرب" War Dimond" أو ماسالدم"Blood Diamond"إشارة إلى الماس الخام الذي يستخدمه المتمردون بهدف زعزعة الحكومات في العالم ككل والاقتتال وإراقة الدماء.[2] ترجع نشأة "مساركيمبرلي"" KimberleyProcess" إلى ماي عام 2000، وهو تاريخ اجتماع الدول المنتجة للماس في إفريقيا الوسطى، وكان الاجتماع في "كيمبرلي""Kimberley" في جنوب إفريقيا، لمواجهة الوسائل المستخدمة في"ماس الحرب" والسهر على أن تجارة الماس لا تدعم نشاطات الحركات المتمردة العنيفة.

في ديسمبر عام 2000 تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة تسوية تاريخية لصالح إنشاء إطارا لوثيقة دولية حول الماس الخام، وفي نوفمبر2002 جرت مجموعة من المفاوضات بين الحكومات ممثلي الصناعة الدولية للماس ومنظمات المجتمع المدني، انتهت بالاتفاق على وثيقة دولية للماس الخام تضمنت شروط المراقبة على إنتاج وتجارة الماس.[3]نظام وثيقة"كيمبرلي" التي دخلت حيز التنفيذ عام2003،يفرض على الدول المشاركة في تطبيقه شروطا معينة قبل السماح لها ببيع الماس الخام حتى

[1]Ballentine, Nitzchke.The Political Economy of Civil War, 10-11.
[2]Kimberley Process.(www.KimberleyProcess.Com/fr/historique-et-fondement.)
[3]Ibidem.

لا يتم استخدام إراداته في تمويل النزاع، وكذلك منع وصول"ماسالدم""Blood Dimond" إلى الأسواق الشرعية حيث أن هذه الدول مجبرة على وضع قوانين ومؤسسات وطنية لتحقيق أهداف"مساركيمبرلي"، وكذلك مراقبة التصدير والإستراد والتجارة الداخلية للماس، فيتوجب عليهم ضمان شفافية النشاطات المرتبطة بالماس وتبادل المعلومات والمعطيات الإحصائية، كما أن التبادل الدولي للماس الخام يجب أن تتبعه شهادة تضمن عدم استخدامه في نزاع مسلح.

تطبيق وثيقة"مساركيمبرلي"موجهة من خلال"زياراتميدانية" وتقارير سنوية، وكذلك من خلال تحليل المعطيات الإحصائية باستمرار.[1]وتجدر الإشارة إلى أن"مساركيمبرلي" جاء كإستجابة لدور"ماسالحرب" في تمويل النزاعات المسلحة في كل من أنغولا، سيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

2/الشفافية: كما أظهر الفصل الثاني تتمتع معظم الدول الفاشلة بإمكانيات وموارد طبيعية هائلة وبالرغم من ذلك فإنها تحتل أدنى المراتب في دليل التنمية البشرية، وتعاني من عجز وظيفي جعلها مصدر للعديد من التهديدات الأمنية، لذلك فإن الخطوة الأولى التي يجب القيام لتوجيه إيرادات الموارد الطبيعية نحو تحقيق التنمية والرفاه اللذان يفضيان إلى الاستقرار، هو تعزيز آليات الشفافية والمساءلة وذلك من خلال القضاء على الفساد في القطاعات الإستخراجية وتحسين حوكمة وإدارة الموارد الطبيعية عبر تحسين مستويات التعليم، وتعزيز سيادة القانون، وتفعيل السلطة القضائية، لأنه في إطار السعي للإنعاش الاقتصادي، كثيرا ما يتم التركيز على المدخلات(المبادىء التوجيهية والسياسات) ويتم إهمال المساءلة والإنصاف وفي هذا السياق يمكن تقديم أربعة توجيهات من شأنها ضمان حد معين من الشفافية:

أ–الشفافية والمساءلة من طرف الجهاز الحكومي في إدارة الثروة الطبيعية وإيراداتها.

ب–التأكيد على إشراك المجتمع المدني في تحديد وتنفيذ خطط لتحسين إدارة الموارد الطبيعية واستشارة وإفادة السكان المحليين الذين يحتمل أن يتأثروا قبل وأثناء استخراجواستخدام الموارد.

ج–توفير المعلومات المتعلقة بشروط عقود الموارد والتأكد من أن التخصصات المالية الخاصة بالموارد متاحة للجمهور ويمكن الوصول إليها.

[1]Ibidem.

د-فتح قنوات الاتصال بين المستخدمين على نطاق واسع والسكان المحليين، أو توفير قنوات اتصال للإبلاغ عن الاستخدام غير المشروع للموارد.

هـ-تتبع رصد الإيرادات حتى يكون جميع أصحاب المصلحة على وعي واضح من قبل مقدمي الخدمات.[1]

وكما سبق التوضيح يساهم المجتمع الدولي في إرساء دعائم الشفافية في الصناعات الإستخراجية لمنع الصراع وتحقيق التنمية وبناء السلام، وقد طرحت العديد من التصورات لتحقيق هذه الغاية، من بين المبادرات الدولية في هذا المجال هو: "إئتلاف أنشر ماتدفعه"" Publish What you Pay" (PWYP، وهو إئتلاف عالمي للمجتمع المدنييعمل على المطالبة بالشفافية في المدفوعات وتحصيل إدارة العائدات الناتجة عن النفط والغاز وصناعات التعدين، ويدعو الإئتلاف الشركات إلى نشر ما تدفعه، وكذلك الحكومات إلى نشر ما تكتسبهكخطوة أولى ضرورية للوصول إلى نظام أكثر قدرة على المساءلة في إدارة عائدات الموارد الطبيعية، حيث تهدف هذه المبادرة إلى ضمان مساءلة الحكومات عن إيرادات الثروات الوطنية بما يضمن الاستخدام الفعال لهذه العائدات في تحقيق النمو الاقتصادي، حيث أشار الائتلاف في صفحته الرسمية إلى أنه برغم العائدات المالية الضخمة المتدفقة من استخراج النفط والغاز والتعدين، إلا أن مواطني ما يزيد عن 50 دولة من الدول الغنية بالموارد، يعيشون في فقر مدقع.[2]

سعيا لتحقيق الشفافية، أطلقت الحكومة البريطانية مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الإستخراجية The Esctractive Industry Transparenaj Initiativeعام 2000، كرد فعل على النداءات المتزايدة حول شفافية إيرادات الموارد، وتركز على الكشف الموازي من جانب الحكومات المضيفة عن إيراداتها من استغلال الموارد، كما أقر البنك اتفاقيات تحدد أحكاما للإفصاح السنوي عن مدفوعات الشركات والإيرادات الحكومية من قبل جميع الأطراف في كل دولة إلى طرف ثالث موثوق به، وذلك باستخدام نماذج موحدة.[3]

في إطار تحقيق نفس الهدفتشارك"النرويج" خبرتها في إدارة النفط والغاز والتي تتميز بالملكية الإستراتيجية للمؤسسات المختصة من طرف الدولة، والتراكم المستمر للمعرفة التقنية، وهو نظام تنظيمي

---

[1] Ibid.

[2] ائتلاف "انشر ما تدفع".أسئلة يتكرر طرحها.(www.publishwhatyoupay.org/faqsair)

[3] نفس المرجع.

يعمل على تصميم إمكانيات المجتمع بما يمكنه من ضمان السيطرة الوطنية على مورد النفط، منذ 2005 بدأت "النرويج" تقديم برنامج مساعدة إلى الدول النامية والتي لها القدرة على توليد التنمية الاقتصاديةوالاجتماعيةولكنها تجد صعوبة ترجمة إيراداتها إلى تحسين رفاهية مواطني تلك الدول.

بالتعاون مع البلدان الشريكة، يستهدف برنامج" التنمية مقابل النفط" الحد من الفقر من خلال الإدارة المسؤولة والرشيدة للموارد البترولية، حيث يقوم صانعوا السياسات بتحديد الأهداف والمسؤوليات، وصياغة السياسات والتشريعيات، كما ينبغي تنظيم المسؤوليات على نحو يكفل الرقابة ويقلل من تضارب المصالح ويخضع صانعوا السياسات والسلطات التنظيمية للمساءلة في إدارة قطاع النفط، وهنا تلعب اللجان البرلمانية ومؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام دورا حاسما في مساءلة الجهاز التنفيذي.تقدم المبادرة نهجا شاملا لإدارة النفط يقوم على أربع مكونات: [1]

1- الموارد: ربحية واستدامة الموارد الطبيعية، وعمليات الإشراف والتنظيمتتطلب أطر قانونية خاصة بقطاع النفط ورسم خرائط الموارد وإدارة البيانات، وتقييم الآثار البيئية.

2-الإيرادات: العمل على تصميم وتنفيذ سياسات وأطر قانونية لضمان حصة عادلة من إيرادات المواد البترولية، والحفاظ على عائدات جذابة بما فيه الكفاية للاستثمار والإنتاج.

3-البيئة: اتخاذ القرارات المستنيرة التي تراعي البيئة عبر الأطر القانونية، ورسم خرائط حساسية البيئة وتقييم الأثر السيئ، ورصد القضايا المتعلقة بتغير المناخ.

4-السلامة: من المواضيع التي يغطيها هذا الجانب هي الوقاية من الكوارثوتشريعات الصحة والبيئة والسلامة، وإضفاء الطابع المؤسسي، فضلا عن التعاون بين نقابات العمال، ونقابات أصحاب العمل والسلطات.

بالرغم من اختلاف التسميات والآليات بين الإستراتيجيات والتصورات المحلية والدولية، إلا أنها تتفق جميعا حول مركزية الموارد الطبيعية في تحقيق التنمية وترقية المستوى المعيشي للأفراد، ومنه تحقيق الاستقرار الأمني، وهذا يرتبط بإدارة رشيدة وشفافة لعائدات هذه الموارد.

[1] Ibidem.

الفرع الثانـي: دعم النشاط الزراعي

تكتسي الزراعة أهمية كبيرة بالنسبة لجميع الدول، وتعتبر أحد القطاعات الحيوية وأحد ركائز التنمية الاقتصاديةوالاجتماعية، وبالنسبة للدول الفاشلة يعتبر دعم الزراعة أمرا ضروريا في إطار دعم جهود الإنعاش.وفق تقرير "الزراعة من أجل التنمية" اعتبر البنك الدولي الزراعة أداة فريدة للتنمية من حيث كونها نشاطا اقتصاديا وسبيلا من سبل كسب الرزق ومصدرا للخدمات البيئية من حيث كونها:

1-نشاط اقتصادي: قد تكون أحد مصادر نمو اقتصاد الدول كونها تتيح فرص الاستثمار للقطاع الخاص، ومحفز رئيسي للصناعات المرتبطة بالزراعة وللاقتصاد الريفي غير الزراعي.[1]وللإنتاج الزراعي دور مركزي في تحقيق الأمن الغذائي بما توفره من موارد غذائية، وكذلك تعتبر مصدرا من مصادر الدخل بالنسبة لغالبية الفقراء في المناطق الريفية، وحسب التقرير الصادر عام 2007 تعتبر الزراعة حاسمة الأهمية بشكل أساسي في أكثر من عشرة دول من منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، التي موادها الغذائية الأساسية محدودة القابلية للتبادل التجاري، وفي حين أنها توفي باحتياجاتها من المواد الغذائية من خلال الاستيراد، إلا أن لديها معيقات تتعلق بالنقد الأجنبي، لذلك من الضروري بالنسبة لها زيادة الإنتاج المحلي وتحقيق استقراره لتحقيق الأمن الغذائي.[2]

2-سبيل لكسب الرزق: تعتبر الزراعة من بين أحد أبرز مصادر الرزق في الدول النامية، ويعتبر العمل الحرفي في الزراعة فرصة لانخراط الجنود المسرحين والمقاتلين السابقين في النشاطات الزراعية.[3]

3-الزراعة كمصدر للخدمات البيئية: يجب أن تكون الصلة بين الزراعة وحماية الموارد الطبيعية والبيئية جزء لا يتجزأ من استخدام الزراعة في العملية التنموية.

بالنظر لحساسية القطاع الزراعي في الدول الفاشلة، فإن تطوير المناطق الريفية من خلال الزراعة يمكن أن يساعد على الحد من مخاطر النزاع، وبقاء المجتمعات الريفية على حالها يوفر فرصا لاستمرار العنف.تفعيل القطاع الزراعي في الدول الفاشلة يتطلب مجموعة من الشروط والأسس:

---

[1]البنك الدولي للإنشاء والتعمير.تقرير عن التنمية في العالم "الزراعة من أجل التنمية".(واشنطن.2007)3.

[2]نفس المرجع.

[3]The World Bank .Conflict, Security and Development.163.

أولا: تنظيم الملكية وحيازة الأراضي

قرار تنظيم الملكية هو قرار مهم لتعبئة قوى الإعمار في المجتمع، حيث أن اللاجئون العائدون والنازحون داخليا، وكذلك صغار الصناعيون والمستثمرون، بحاجة إلى اليقين بشأن مسألة الملكية، حيث أن المعايير والآليات والإجراءات القانونية التي كانت قائمة قبل الفوضى الأمنية قد تضررت أثناء النزاعات وتغيرت، وقد تكون اختفت تمامابعد تدمير الإدارات والسجلات والمحفوظات، لذلك فإن إعادة توزيع الأراضي الزراعية والمساكن، وإثبات ملكيتها لأطراف دون آخرين تعد قضية جوهرية خاصة في ظل تراجع وانخفاض هذه الموارد بسبب القتال والألغام الأرضية، واستخدام القوة وإعادة التوزيع.وبالرغم من أنه يمكن أن تكون هذه العملية صعبة ومشحونة سياسيا، إلا أنها عملية ضرورية يجب إدارتها بما يضمن حقوق أغلبية المواطنين، كطريق تمهيدي لإرساء الاستقرار.

ثانيا: إزالة الألغام الأرضية

وجود ألغام أرضية وذخائر غير متفجرة يؤثر على انتعاشواستقرار الدول التي تشهد حالة عنف حيث أنها لا تهدد حياة الأفراد فقط، ولكن كذلك تمنع الوصول إلى الموارد الطبيعية الرئيسية، بذلك فإن إزالة الألغام ضروري لاستغلال الأراضي الزراعية، والاستفادة من مختلف الموارد الطبيعية.[1]

ثالثا: تقديم المساعدة للمزارعين وأصحاب المشاريع الصغيرة

في الدول ذات الدخل المنخفض يعتبر المزارعون هم أصحاب المشاريع الأكثر انتشارا، لذلك من الضروري تشجيع هذه الفئة التي تمارس نشاط مهم للاقتصاديات الوطنية بالأدوات الأساسية، والإمدادات المالية، والبذور خاصة في المناطق التي هجرها السكان، وكذلك من خلال برامج التدريب المهني وتوفير الإئتمان الزراعي[2].

[1]Bruch and Auther, Post Conflict Peace Building, 78
[2]United States Agency For International Development, A Guide To Economic Growth in Post Conflict Countries, 36.

رابعا: استنادا إلى تجارب أفغانستان وسيراليون وجنوب السودان ينبغي أن تركز البرامج الزراعية على الانتقال من البرمجة التي يقودها العرض إلى نظم مستدامة يحركها السوق، وهو ما يتطلب تحولا في أدوار المنظمات والتركيز على بناء القدرات.[1]

المطلب الثالث: توفير فرص العمل

توفير فرص العمل شرط أساسي لتحسين الوضع الأمني وتقديم حافز لقاعدة عريضة للنشاط الاقتصادي فمن التحديات التي تواجهها دول ما بعد النزاع والدول الفاشلة هو توفير فرص العمل للسكان الذين فقدوا وظائفهم وأعمالهم نتيجة حالة اللاإستقرار واللجوء والهجرة، وكذلك توفير مناصب شغل للذين شاركوا في أعمال العنف سواء كانوا مقاتلين سابقين أو إرهابيين سابقين أو رجال عصابات.[2]

البرامج التوظيفية لها أهمية خاصة في الدول الفاشلة، كما في دول ما بعد النزاع، وذلك لعدة أسباب:

أولا: يعتبر الفقر وغياب فرص العمل أحد الحركيات السببية لاندلاع حالة العنف، سعيا لإعادة ترتيب الأوضاع بما يفتح المجال لجميع فئات المجتمع للاستفادة من موارد الدولة.

ثانيا: المقاتلون السابقون سواء كانوا إرهابيين أو متمردين أو رجال عصابات، على رأس أولوياتهم هو الحصول على عمل لذلك يساعد العمل المنتظم في الوظائف المدنية على خلق شعور بالحياة الطبيعية واستعادة الشبكات الاجتماعية والعاطفية التي فقدت أثناء مشاركتهم في الأعمال العسكرية، مما يساهم في الاستقرارالاجتماعي.[3].

ثالثا: توفير فرص العمل هو ضرورة اقتصادية لحركية الاقتصاد الوطني للدول الفاشلة، لأن عملية البناء تتطلب الأيدي العاملة.

بالنظر لحساسية موضوع توفير مناصب العمل في الدول التي تعاني من حالة اللاأمن ،وضعت الأمم المتحدة، خمسة مبادئ توجيهية للبرمجة في هذا المجال:

1/أن تكون برامج العمل منسقة وشاملة.

---

[1]Covernance Social Development Humitarian.Conflict.Economic development in Fragile and Conflict affected States.26

[2]Ibid.24.

[3]United Nations Development Programme. Crisis Pveventions, 74.

2/أن لا تحدث البرامج العمل والتوظيف أي ضرر لأي طرف أو جهة داخل الدولة.

3/أن تكون حساسة للنزاع.

4/تهدف إلى الاستدامة.

5/تعزيز المساواة.[1]

في نفس السياق تقدم الأمم المتحدة أربعة دروس رئيسية حول الجوانب التقنية لتدخلات فرص العمل:

1/تعزيز الروابط مع حلول السوق على المدى الطويل.

2/تقييم الكفاءة النسبية وجودة العمل بعناية.

3/ الربط بين الأولويات الوطنية وخطط إعادة الإعمار المنسقة.

4/ النظر في مجموعة أوسع من مؤشرات التقييم التي تركز على خلق فرص العمل على المدى المتوسط والطويل، وليس المدى القصير فقط.

ويمكن التطرق إلى عدد من العناصر التي يتم الاشارة إليها عادة باعتبارها عنصرا حاسما في إيجاد فرص العمل المستدامة:

1/إطار تمكيني للنمو الاقتصادي وإيجاد فرص عمل مستدامة.

2/عملية تشاورية.

3/تطوير السوق وتحليل سلسلة القيمة.

4/تنمية القطاع الخاص.

5/إقحام القطاع العام.[2]

إضافة إلى هذه العناصر فإن الأمم المتحدة تعمل على استدامة العمالة بالإدماج الاجتماعي، حيث تؤكد على ضرورة أن تكون برامج العمل مدعومة بالحوار الاجتماعي بين الجهات الفاعلة الاقتصادية

[1]Governance Social Development Huminitarian Conflict.Economic Development in Fragile and Conflict affected States, 24.
[2]Ibid, 25.

الرئيسية، واتفاقها الواسع على السياسات والإصلاحات الشاملة اجتماعيا، وتهدف هذه العملية إلى تعزيز بناء التوافق بين أصحاب العمل وممثلي المجتمع المدني والحكومة للمساعدة في مواءمة التدريب على المهارات مع الطلب في السوق، وقدرات أصحاب المشاريع بما يحقق استيعاب أكبر عدد ممكن من العمال.[1]كجزء من الأولويات الجديدة المخصصة للعمل بعد انتهاء الصراع، طرحت الأمم المتحدة مقاربة بثلاث مسارات متميزة وفي نفس الوقت مترابطة لسياسات التوظيف وخلق فرص العمل في دول ما بعد الصراع، والتي يمكن تقديمها كمقاربة لخلق فرص عمل في الدول الفاشلة:

المسار الأول: يهدف إلى تعزيز استقرار برامج العمل العام ذو الكثافة العمالية العالية كوسيلة لاستغلال المهارات المحلية، ويرتبط هذا المسار بالاستجابات القصيرة الأجل مثل مخططات العمالة في حالات الطوارئ وتستهدف في المقام الأول وليس حصرا، الأفراد المتضررين من النزاع، مثل الشباب والمقاتلين السابقين المعرضين بشدة لخطر الانتكاس والعودة إلى العنف.[2]

من أهم المشاريع التي تستخدم في هذا المسار هي إعادة بناء وتفعيل البنى التحتية من أجل تفعيل الإمكانيات الاقتصادية الهشة، وتوفير فرص العمل، وتوسيع الأسواق وتسهيل التجارة، فعمليات بناء الهياكل الأساسية للنقل والمياه والطرقات تولد عمالة كبيرة على المدى القصير، وتعزز الفرص الاقتصادية، ويؤكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على قيمة استخدام اليد العاملة والمواد المحلية واستصواب توجيه التدخلات نحو المناطق والقطاعات الفرعية، ويمكن التركيز على مشاريع البنى التحتية الصغيرة التي يحركها المجتمع المحلي، والتي تنفذها الجهات الفاعلة المحلية، وتضمن إقامة روابط بين المبادرات القصيرة الأجل والمشاريع الطويلة الأجل.[3]

في سيراليون على سبيل المثالقامت بعثة الأمم المتحدة بإطلاق المشاريع البارزة وذات الأثر السريع كبناء الطرق والتي وظف فيها أعداد كبيرة من شباب سيراليون، وفي الموزمبيق، بدأ برنامج للطرق الفرعية حتى قبل انتهاء الصراع، وتم توسيعه بسرعة بعد انتهاء الصراعمما سمح بتوفير فرص عمل يومية لحوالي 40.000 (أربعون الف شخص) وتم بناء الطرق الحيوية لاستعادة ربط الريف بالمدن، وفي سيريلانكا،

---

(1)Ibid, 24.
(2)United Nations Development programme, Crisis Prevention .75.
(3)Governance Social Development Huminitarian Conflict. Development in Fragile and Conflict affected States 27.

قدم برنامج يدعمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مواد البناء للأشخاص المشردين، ودفعهم لبناء منازلهم، وتوسع البرنامج بعد ذلك لتأسيس جمعية لتمويل المشاريع الصغيرة وإعادة توفير سبل العيش.[1]

في ليبيريا عام 2005، تم وضع خطة عمل لتوليد العمالة في ست مقاطعات من خلال المشاريع التالية:

1- بناء ستة مطاحن للأرز وإثنتين لتجهيز الكسافة في عدة مقاطعات(لوفا، نيمبا، قبابولو كابماونت).

2- إنهاء طريق بونغ" Bong Road".

3- استمرار إعادة تأهيل الطرق الأخرى في يونغ وجراند جيداه" Grand Gedeh".

4- تركيب معدات تجهيز زيت النخيل في لوفا وفويا.

5- إنشاء مشروع طريق في قبابولا "Grapola" مع ثمانية جسور رئيسية، وجسرين صغيرين.

6- الشروع في بناء سد بلدة زليح والذي يساعد على ري حوالي 250 فدان من حقول الأرز في مقاطعة "جراند جيداه" .

7- استمرار برنامج إعادة التوطين في"بوني" و"نيمبا" .

8- استمرار التكوين المهني في مونروفيا، حيث يعمل 447 متدربا في 59 مهنة.

9- الانتهاء من إعادة التأهيل وافتتاح قاعة ماتوهاتش.[2]

لأجل عمل هذه المشاريع يجب أن تستخدم برامج العمل العامة القدرات والمدخلات المحلية، بدلا من القدرات المستوردة من أجل تحفيز الاقتصاد وهو ما يوفر المزيد من فرص العمل.

المسار الثاني: يركز المسار الثاني على المجتمعات ويهدف إلى بناء الطلب على العمل من خلال تعزيز الانتعاشالاقتصادي المحلي، ويستتبع ذلك الاستثمار في الهياكل الأساسية الاجتماعيةوالاقتصادية والمؤسسات المحلية، واستعادة قاعدة الموارد الطبيعية، وإعادة بناء قدرة الحكومة

[1] Ibidem.
[2] United States Agency for Development A Guid to Economic Growth, 36.

المحلية وهي فرصة لزيادة مداخيل الدولة، وكذلك إيجاد حلول للتحديات الخطرة التي تواجهها أو تطرحها الأنشطة غير الرسمية وأحيانا المحرمة.

المسار الثالث: هو أوسع نطاقا ويهدف إلى إيجاد فرص عمل طويلة الأجل، وتوفيرها على المستوى الكلي ويشمل ذلك التدخلات الموجهة نحو تغيير الصناعة والهياكل ورعاية القطاع الخاص المحلي وأسواق العمل وتحفيز الاستثمار الأجنبي، وتعزيز الصلات المشتركة بين القطاعات، كما ينطوي هذا المسار على تعزيز الحوار الاجتماعي.

تحديد هذا المسار يتطلب معالجة القضايا الحساسة مثل حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين حماية الفئات المهمشة، ويمكن أن يبدأ المشروع مباشرة بعد انتهاء الصراع، ويتم تكثيفه مع زيادة الاستقرار، وتتمثل أحد الأهداف الرئيسية للعملية برمتها في تشجيع الانتقال من العمالة المدعومة من المساعدات إلى نمو الوظائف غير المدعومة من القطاعين الخاص والعام. وتشمل العملية تمكين القطاع وزيادة الشركات وإزالة العقبات أمام قيام الأعمال، مثل توضيح حقوق الملكية، تبسيط نظم الضرائب والترخيص وجعل النظم الضريبية أكثر شفافية وتوحيدا، والمساواة بين الأعمال الاستثمارية المحلية والأجنبية، وتطوير نظم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وعلى المدى الطويل يمكن لهذه السياسات أن تساعد في إضفاء الطابع الرسمي على القطاع غير الرسمي، من خلال جعل التهرب من القواعد والأنظمة أقل فائدة.[1]

يلاحظ أن كل مسار من هذه المسارات يرتبط بحالة اللااستقرار، حيث يمكن تطبيق المسار الأول عندما تكون الدولة في حالة لا استقرار نسبي، أو في المراحل الأولى من ما بعد النزاع، بينما يمكن الانتقال إلى المسار الثاني عندما تزداد حالة الاستقراروكلما تمكنت جهود البناء من توجيه المشاركين في أعمال العنف نحو النشاطات الشرعية، كلما كانت هناك إمكانية للتوجه نحو المسار الثالث.

إضافة إلى المسارات الثلاث السابقة التي طرحتها الأمم المتحدة لتوفير فرص عمل في الدول التي كانت تشهد حالة اللاأمن، فإن التجارب الدولية قدمت العديد من البرامج والمشاريع من بينها برنامج النقد مقابل العمل، والذي يقوم على أساس التوظيف الجماعي الذي يكون الغرض منه هو توفير فرص عمل لأشخاص ذو مستويات غير عالية، وبأجور منخفضة والذين يتم اختيارهم فقط من قبل السكان الأكثر

[1] Ibid, 75-76.

ضعفا والأجور عادة ما تدفع نقدا، ولكن يمكن أن تكملها حصص من المواد الغذائية في مواقع العمل وهذا يخلق حافزا للعمل اليومي ويولد فرصا لدخول اقتصاد السوق.[1]

في إطار السعي لتوفير فرص العمل، قد تواجه الجهات القائمة على العملية عدة إشكاليات من بين هذه الإشكاليات التي تطرح هي مسألة دمج العمال المدنيين والمقاتلين السابقين في مواقع عمل واحدة. حيث أنه تطرح مسألة تفاقم العداء والاستياء من طرف العمال المدنيين المتأثرين بالحرب مما يفتح المجال للتصفيات الشخصية واندلاع العنف في مواقع العمل، وهو ما يتطلب إجراءات خاصة للتعامل مع الوضع في ليبيريا مثلا وفي مرحلة ما بعد الصراع، أختار القائمون على مشاريع العمل عدم الفصل بين المدنيين والمقاتلين السابقين، وفي نفس الوقت قاموا بتنصيب مستشار أو اثنين بدوام كامل لإدارة السلوك داخل كل مجموعة عمل، ويمكن إشراك القادة المحليين التقليديين في الدول التي تشهد تعدد مجتمعي في تصميم برامج المساعدة في التخفيف من حدة النزاعات والخلافات.[2]

من جهة أخرى فإن الإصلاح التنظيمي واستثمارات البنية التحتية غالبا ما تستغرق وقتا لتقديم وظائف، ولذلك وحسب البنك الدولي يمكن للحكومات أن تولد فرصا للعمل في المناطق غير الآمنة من خلال توفير جسور " أولية" مثل برنامج شبكة الأمان الإنتاجية في إثيوبيا(7 ملايين مستفيد عام 2006) وبرامج ضمان العمالة الريفية في الهند، وبذلك تكون هذهالفرص وإن كانت غير دائمةفهي بشكل أولي أداة لتحقيق الاستقراروامتصاص البطالة على المدى القصير.[3]

مختلف البرامج التي طرحتها المؤسسات والتجارب الدولية تتطلب برامج للتدريب المهني التي تعتبر وسيلة لاستيعابواحتواء العاطلين عن العمل وتأهيل اليد العاملة وجعلها قابلة للتوظيف والاستخدام، في ظل انخفاض مستويات المهارة خاصة لدى المتمردين ورجال العصابات والمقاتلين السابقين، ما يقيض فرصهم في العمالة المستدامة.من أهم المشاريع الدولية التي قدمت هو مبادرة"بناء الشباب الدولية"" youth Build International" التي تنشط في أكثر من اثنتي عشر دولة وتدعم الشباب لمدة تصل إلى 24 شهرا.[4]

إن الربط بين الاحتياجات الأمنية في الدول الفاشلة والتنمية تتطلب توفير فرص عمل للقضاء على البطالة، والفقر وتوفير سبل العيش الإنتاجية، وزيادة المهارات المهنية وتحسين الإنتاج الكلي، وتشجيع

[1] United States Agency for International Development A Guid to Economic Growth.
[2] Ibid.
[3] The World Bank, Conflict, Security and Development, 161.
[4] Ibidem.

الاقتصاد على النمو وهذا يتطلب برامج للتدريب والتأهيل بما يتوافق وقدرات وإمكانيات المجتمع، وكذلك خصوصيات وطبيعة حالة اللاأمن في كل دولة.

المطلب الرابع: اشراك القطاع الخاص في البناء الاقتصادي

هناك اعتراف دولي أن البرامج الإنمائية التقليدية لم تحدث تأثيرا كبيرا على الدول الفاشلة، وعلى العديد من الدول النامية بصفة عامة، لذلك تؤكد الوكالات الدولية أكثر فأكثر على الاهتمام بالقطاع الخاص، وإشراكه في عملية الإصلاح والبناء الاقتصادي، حيث أثبتت العديد من التجارب العالمية أن القطاع الخاص شريك مهم وحيوي لإحداث التنمية، وأن الشراكة بين القطاعين تحقق الجدوى الاقتصادية للدول، وتخفف العبء على الموازنة العامة. بذلك فإن الموازنة بين اعتبارات النمو الآني والنمو الاقتصادي المستدام، وتحقيق التنمية التي تضفي إلى تحقيق الاستقرار الأمني في الدول الفاشلة تتطلب إشراك القطاع الخاص في عملية الإنعاش الاقتصادي، بالنظر لما يمكن أن يوفره هذا القطاع من مساهمة في تحقيق هذه العملية:

أولا: توفير فرص العمل

حسب تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام 2012 فإنه في معظم الدول الفاشلة تمثل الفئة العمرية مابين 15–34 سنة أكثر من ثلث السكان، وإن كان لا يجب النظر إلى العاطلين عن العمل كتهديد للأمن العالمي، إلا أنهم يشكلون تهديدا خاملا بالنسبة لدولهمكما سبق التوضيح، لذلك فمن المهم إتخاذ إجراءات وترتيبات للحد من الفقر وخلق فرص العمل، وهو ما يمكن أن يساهم فيه القطاع الخاص بشكل كبير.[1]

مساهمة الخواصفي القضاء على البطالة تكون بتوفير فرص أكبر وحوافز أكبر للقطاع الخاص وتفعيله، وتنميته بما يزيد من الانتقال من الأسواق التي يسيطر عليها النشاط غير المشروع إلى السوق المشروعة، ما يقود إلى استيعاب الكم الكبير من العاطلين[2]، لهذا يظهر أن العديد من دول العالم تعمل

[1]Simone Datzberger, Mike Denission Private Sector Development in Fragile States.September 2013.
(http//assets: publishing.service.gov.uk/media/57a082 ced-915 d 622 co05 cf/suivte-sector.Development in –fragile-states.pdf).
[2]Governance Social Development Huminitarian Conflict. Development in Fragile and Conflict affected States 28

على تشجيع القطاع الخاص من أجل توفير الفرص الوظيفية، فألمانيا عام 1999 وصل عدد العاطلين عن العملفيها إلى 2,6 مليون شخص، فقامت الحكومة بترشيد الإنفاق الحكومي، وإصلاح النظام الضريبي خاصة على أرباح الشركات، وكذلك تخفيض تكلفة التأمينات، مما شجع أصحاب الأعمال والقطاع الخاص على توظيف العاطلين، وإزالة القيود على المشروعات الجديدة، وتشجيع إقامة شركات التوظيف التي تعمل على التنسيق مع أصحاب الأعمال، وزيادة إعانات البطالة للعاطلين في حالة التحاقهم بالبرامج التدريبية. كذلك في فلندا يتم مواجهة البطالة من خلال تحسين الاستثمار وتطوير الأطر القانونية والتشريعية المنظمة لسوق العمل ودعم المشاريع التي توفر فرص العمل وتخفيض الضرائب عليها.[1]بالرغم من أن الإمكانيات المادية والقدرة التنظيمية وكذلك حالة الاستقرار التي تتمتع بها هذه الدول لا يمكن مقارنتها بالدول الفاشلة، إلا أنه يمكن الاستفادة من تجاربها خاصة فيما يتعلق بدعم القطاع الخاص وتشجيعهبما يضمن توفير مناصب عمل.

يساعد الاستثمار في القطاع الخاص كذلك في الحد من الفقر من خلال توفير فرص العمل وفرص توليد الدخل، وقد أكدت نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام 2005 على الدور الحيوي الذي يؤديه القطاع الخاص في توليد الاستثمارات وفرص العمل وتمويل التنمية، وبالتالي القضاء على الفقر، وأكد التقرير على"توجيه القدرات والموارد الخاصة نحو تحفيز القطاع الخاص في البلدان النامية من خلال اتخاذ إجراءات في مجالات القطاع العام والقطاع الخاص والمجالات المشتركة بينهما من أجل تهيئة بيئية مؤاتية للشراكة والإبتكار مما يسهم في التعجيل بالتنمية الاقتصادية والقضاء على الجوع والفقر."[2]

ثانيا: توفير الاحتياجات الأساسية للأفراد

يلعب القطاع الخاص في الدول الفاشلة دورا كبيرا في توفير الخدمات للمواطنين، وفي كثير من الأحيان لديه القدرة على سد الفراغ الذي يخلقه غياب وهشاشة القطاع الحكومي، خاصة أن القطاع الخاص يميل إلى التعافي بشكل أسرع من القطاع العام.

خلال الحربالأهلية اللبنانية قدم القطاع الخاص الجزء الأكبر من الكهرباء للمواطنين من خلال توفير مولدات الكهرباء الفردية والجماعية، وحتى بعد أن وضع اتفاق الطائف عام 1989 حدا للحرب

---

[1].إيناس عقاب، تجارب الدول المتقدمة في حل مشكلة.(Jongedid.Kenanonline.com/posts.6903)

[2]الأمم المتحدة، نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام 2005، 12 أكتوبر 2005.الدورة الستون 1 A/RES/60/1 .9.8 (ftpM//ftp.fao.org/docrep/face/meeting/010/J6492a.pdf).

الأهلية ظل القطاع الخاص مصدرا حيويا للطاقة، كذلك في أفغانستان استطاعت جهود البناء عام 2010 إعادة تأهيل 10.000 كم من الطرق التي لم تكن معبدة، وهو ما سمح بتشغيل 12,4 مليون عامل.[1]

ثالثـا: يمكـن للقطـاع الخـاص المسـاهمة فـي الشـفافية والإدارة الفعالـة للإيـرادات خاصـة فيمـا يتعلقبتصدير الموارد الطبيعية وهذا يتطلب التواصل المنتظم مع المجتمعات المحلية، كما أن العمليات الإستخراجية يجب أن تكون مصحوبة باستثمارات مادية وبشرية، وقدرات مؤسساتية على درجة من الشفافية ما يسمح بتشجيع تنوع الاقتصاد.

رابعا: التجربة والخبرة التي يكتسبها القطاع الخاص يمكن أن تدعم هشاشة الحكومات والمجتمعات فيمكن للقطاع الخاص أن يكون شريكا فعالا إلى جانب القطاع العام ومؤسسات المجتمع المدني، لبدء العمل والإبتكارات والنمو السريع، فبعض الشركات الخاصة لديها المعرفة والخبرة لتشجيع الإدماج المالي للأعضاء والأفراد خاصة الفئات الضعيفة في المجتمع، وفي نفس الوقت الوصول إلى سلاسل القيمة العالمية للمنتجين الصغار والمتوسطين، وتوفير الخدمات التي يصعب الوصول إليها، ومع ذلك المبادرات الناجحة تتطلب درجة عالية من التوعية والحساسية للسياق المحلي وتفتح الشهية للمخاطرة والتزام قوي بأعلى المعايير الأخلاقية.[2].

خامسا: النشاط الواسع للقطاع الخاص في كافة المجالات الصناعية والزراعية والخدمية، يساهم بنسب عالية في الناتج الوطني الإجمالي للدول، كما يساهم القطاع الخاص بشكل كبير في تجميع الادخار المحلي والأجنبي وتوجيهه إلى المشاريع الأكثر ربحية، مما يزيد في معدلات النمو الاقتصادي من جهة أخرى تعتبر الضرائب أحد مصادر الدخل المهمة بالنسبة للنظم الدولية، لذلك تتطلب عملية الإنعاش الاقتصادي في الدول الفاشلة الاعتماد على الحوافز الضريبية، ولكن النظام الضريبي لا يجب أن يكون مبالغا فيه بما يعيق حالة الأمن، ويجب أن يكون جاذبا للاستثمار بحيث لا تؤثر الضرائب على حجم الادخار.

سادسا: قد يساهم القطاع الخاص في دعم مسار السلام ويمكن في هذا الصدد العودة إلى التجربة السيريلانكية خلال الحرب الأهلية التي دامت مابين 1983-2009، حيث ساهمت جمعيات للأعمال في تعزيز السلام، ومن أهمها"أعمال من أجل تحالف السلام"، ويتكون هذا التنظيم من مجموعة من شركات

[1]The World Bank, Conflict, Security and development.160.
[2]World Economic Forum Resposible private Sector action, 8

الملابس والشاي والسياحة والشحن، التياضطلعت بعدة أنشطة بما فيها حملات التوعية حول التكاليف المادية للحرب، كما أنها ضغطت على جميع أطراف الصراع للتوجه نحو طاولة المفاوضات، وقد حظي هذا البرنامج بدعم برنامج الإنذار الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائيبهدف تحقيق المصالحة، كذلك في الصومال يحاول رجال الأعمال المساهمة في استقرار الوضع الأمني، حيث بشراكة مع منظمة اليونيسيف والعديد من المنظمات غير الحكومية تعمل شركة الإتصالات""Nationallink" على توفير التدريب المهني والتوظيف للأطفال المسرحين من العمل القتالي، كما يعمل القائمين على مسار السلام على إشراك رجال الأعمال في مؤتمرات والملتقيات لتأكيد التزامهمباتفاقيات السلام، وتشجيعهم على إعادة بناء السلام.[1]

تفعيل القطاع الخاص بما يقود إلى تحقيق الأهداف السابقة يتطلب إصلاح البيئة الاستثمارية ويقصد بالبيئة والمناخ الاستثماري، مجموعة الترتيبات والهياكل السياسية والتشريعية والتنظيمية التي تكون البيئة التي يحدث فيها الاستثمار، فغياب القوانينوإنتشار الفساد وضعف تنظيمات الأعمال ونقص وضعف التشريعيات المنظمة للنشاط الاقتصادي وضعف الأداء البيروقراطي، وغياب اللوائح التجارية الخاصة بعمل القطاع الخاص في الدول الفاشلة تغذي اقتصاديات الحرب فيها، [2]، وبذلك فإن هذه الدول بحاجة إلى مجموعة من الترتيبات الخاصة:

1/إعادة النظر في القوانين وتشريعات الاستثمار قد تكون تشريعيات الاستثمار مباشرة والتي ترتبط بعملية تنظيم استثمار رأس المال، أو غير مباشرة والتيتتعلق بقوانين التصدير والاستيراد، وقوانين النقد الأجنبي لذلك فإن تشجيع القطاع الخاص في الدول الفاشلة يتطلب إعادة النظر في الأطر السياسية والقانونية والمؤسسية والتنظيمية والثقافية مثل اللوائح والقوانين، وكذلك النظام المالي وإصلاح السياسة التجارية التي تضمن خفض التكاليف والمخاطر، وتشجع المنافسة العادلة وتحفز النمو الاقتصادي وتشجع المؤسسات المحلية على الانخراط فيبناء الاقتصاد.[3]تجدر الإشارة إلى أن وضع القوانين المستعجلة وإن كان ضروريا أحيانا إلا أنه لا يعوض العمليات اللازمة لضمان نتائج طويلة الأجل، لأن غالبا ما تكون القوانين التي يتم تقديمها بشكل عاجل تنتهك الشرعية أو الفعالية، لذلك يجب وضع تشريعات تجارية هادفة في الدول الفاشلة تضمن تحقيق الأغراض المرجوة من القطاع الخاص على

[1]Berger, Dension, Private Sector Development in Fragile States.20-21.
[2]Ibid, 5.
[3]Governance Social Development Huminitarian Conflict. Development in Fragile and Conflict affected States. 18.

المدى القصير والمدى البعيد، من جهة أخرى فإن بعض الدول الفاشلة قد تمتلك قوانين وتشريعات جيدة ولكن لا يتم تنفيذها أو استخدامها وهذا راجع لضعف التطبيق وغياب الإرادة، وهو ما يتطلب تحسين السلوك وليس تحسين القوانين.[1]

2/العمالة وحقوق العمال: كما يجب أن تكون هناك تشريعات تشجع القطاع الخاص يجب أن تكون هناك تشريعات تقضي على الإقصاء الاجتماعيوالاقتصادي، وكذلك الاستغلال، وتوفر الحماية الاجتماعية للعمال في القطاعين العام والخاص، كما لا يجب استبعاد المقاتلين وأولئك الذين سبق لهمالانخراط في أعمال العنف والإجرام إذا ما استغنوا عن الأعمال غير الشرعية من العمل في القطاع الخاص، كما حدث في كولومبيا، حيث ترفض الشركات الخاصة توظيف الإرهابيين السابقين والمجرمين لمخاوف أمنية، وأمام عدم قدرة القطاع العام على احتواء جميع البطالين فقد بقي العديد من الشباب يقومون بالأعمال غير الشرعية، وخاصة تجارة المخدرات لأنها توفر فرصا للدخل.[2]

3/**إعادة النظر في حقوق الملكية:** من الضروري إعادة تحديد الممتلكات الأساسية، حيث أن تفعيل الأسواق ونجاح الأسواق في الدول الفاشلة يتطلب تحديد واضح لحقوق الملكية الفردية والجماعية، لذلك من المهم استعادة الحقوق والممتلكات وعادة ما ينشأ مساران أساسيان لذلك:

أولا: حماية حق الحيازة للأشخاص في المناطق المتضررة من حالة اللاأمن .

ثانيا: استعادة حقوق الملكية للعائدين والنازحين أواللاجئين أو تقديم تعويض عادل أو بديل.

لتحقيق هذه الأهداف لابد من تمكين المؤسسات الوطنية من النظر في المطالب والمظالم المتعلقة بالممتلكات والأراضي، بحيث يجب أن تتوفر لديها القدرات التقنية والمؤسسية اللازمة للاضطلاع بالمهام المطلوبة، كما يجب التأكيد على جميع الأطراف احترام المحاكم المحلية والآليات المجتمعية.[3]

4- **بناء ثقافة الضرائب:** تفعيل النظام الضريبي لا يكف وحده لإحداث انتعاشاقتصادي، وإنما يتطلب كذلك إستراتيجية لتعزيز الالتزام بالصالح العام، هدفها خلق ثقافة الامتثال القائمة على الحقوق والمسؤوليات حيث يجب أن يرى القطاع الخاص والأفراد بصفة عامة أن دفع الضرائب جزء لا يتجزأ من

[1]Datzberge, Dension Private Sector Development in Fragile States, 5.
[2]Ibid, 14-15.
[3]United Nations Development programme, Enabling Crisis prevention and Recovery Report 2008, 80.

علاقتهم بحكوماتهم والاعتراف بها، وبالتالي تأسيس القيمة الاجتماعية للضريبة، وصلتها بالنفقات العامة.تجدر الإشارة إلى أن وسائل الإعلام تلعب دورا كبيرا في توعية الأفراد، وإعلامهم بأن دفع الضرائب واجب والتزام ومسؤولية جميع المواطنين.[1]

5-لابد من إظهار حوافز ومزايا عمل القطاع الخاص حيث أن الشركات يجب أن ترى انعكاسا ايجابيالجهودها في المجتمعات التي تعمل فيها، وهذا لا يجب أن يرتبط بالعوائد التي تعود على الشركات فقط وإنما كذلك على المجتمعات المحلية وكذلك على الحكومات، وهو ما حدث في العديد من الدول الفاشلة، ففي جنوب السودان حدث تطوير سوق تصدير القهوة من طرف شركة نيسبرسو" Nespresso" وشهد سوق الاتصالات نشاطا من طرف شركة روزان" Rosan" في أفغانستان، بينما شهدت دلتا النيجر إنشاء المزارع الجماعية من طرف"ميرسي كور"" Mercy Corps"، وإعادة تطوير البنية التحتية للإتصالات من طرف شركة شيفرون"Chevron"، كل هذه الشركات ساهمت في توفير فرص العمل للمجتمعات المحلية وكذلك زيادة الإيرادات الضريبية.[2]

6-لأن مناخ الاستثمار"يمتد خارج الحدود"، يمكن للجهاز الدولاتي والجهات المانحة مساعدة الشركات على العمل خارج الحدود وفي الأسواق الخارجية مما سيحفز النمو الاقتصادي.[3]

يتضح مما تقدم أن للقطاع الخاص دورحيوي في عملية الإنعاش والبناء الاقتصادي في الدول الفاشلة التي تشهد تعطل القطاع العام عن الأداء، وهذا يتطلب معالجة الإختلالات الهيكلية لإصلاح مناخ الأعمال وتطوير السوق.

[1]Organisation for Economic Co –operation and development, Fragile States 2014, 79.
[2]World Economic Forum.Responsable, Private Sector Action, 7-8.
[3]Datzberge, Dension Private Sector Development in Fragile States, 65.

المبحث الثالث: الاستثمار في رأس المال البشري قاعدة للمتطلبات الاجتماعية للتنمية

إن الفعل التنموي الذي يفضي إلى المساهمة في تحقيق الاستقرار في الدول الفاشلة يتطلب تجاوز البعد الاقتصادي للتنمية والبناء المؤسساتي والهيكلي، حيث يتطلب معطيات اجتماعية وثقافية وحضارية للمجتمع ترتبط بشكل أساسي بتكوين ورعاية رأس المال البشري الذي هو محرك البناء والتغيير، لذلك فانه من الضروري إعادة إحياء الالتزامات الاجتماعية للكائن السيادي منخلال توفير فرص متساوية بين مختلف طوائف ومكونات المجتمع في التعليم والرعاية الصحية وفرص العمل، وهو ما سيتم تناوله في العناصر التالية:

1- آليات ترقية العملية التعليمية في الدول الفاشلة.

2- المساواةالاجتماعية كشرط لتحقيق استقرار البيئة الأمنية للدول الفاشلة.

المطلب الأول: آليات ترقية العملية التعليمية في الدول الفاشلة

يعتبر التعليم من أهم أسس ودعائم التنمية حيث تمثل المؤسسات التعليمية المصنع الذي يعد ويوفر رأس المال البشري، وقد اعترفت العديد من المنظمات الدولية بأهمية التعليم والمعرفة للفعل التنموي.انطلاقا من عام 1990 التزم تحالف واسع من الحكومات والبنك الدولي، ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني بتبني" استراتيجية التعليم للجميع" والاستثمار في قدرات الأفراد من أجل تعزيز التنمية المستدامة، حيث اتفقت هذه المنظمات على تصور مفاده أن الاستثمار في البشر هو أفضل استثمار وعن طريق التعليم يمكن تحقيق استدامة التنمية[1]، حيث أظهرت التجارب الدولية أن مساهمة رأس المال البشري لا يقل عن 64% من الأداء التنموي، في حين يساهم رأس المال المادي بنحو 16% من النمو ويمثل رأس المال الطبيعي نحو ال20% المتبقية من هذه العملية[2].

بالنسبة للدول الفاشلة يمكن للتعليم أن يلعب دورا مهما في عملية البناء، من خلال مساهمته في تحقيق الأهداف التالية:

1-النهوض بالتنمية الاقتصادية.

2-المساهمة في العمل الإنساني.

[1]المعهد العربي للتخطيط: دور التعليم في تحقيق أهداف التنمية البشرية.2

[2]نفس المرجع، 3.

3-تحقيق الأمن.

4-استدامة البيئة.

أولا: دفع عجلة البناء الاقتصادي

يعتبر عنصر التعليم عنصرا حاسما في دفع عجلة الاقتصاد والتنمية في جميع الدول، وفي حالة الدول الفاشلة فإن حالة اللاأمن التي تشهدها هذه الدول، تؤدي إلى توقف المؤسسات التعليمية عن العمل كما يفقد المجتمع الأعضاء المتعلمين ذوي المهارات، لذلك فإن الاستثمار في التعليم وفي بناء مهارات وقدرات الناس يساعد على تطوير القدرات الإنسانية ورأس المال البشري اللازم لتنمية الاقتصاد[1].

بالرغم من أنه من الصعب تقدير العلاقة الدقيقة بين التعليم والنمو، إلا أنه هناك اتفاق عام أن التعليم يلعب دورا هاما في تعزيز النمو الاقتصادي حيث تشير دراسات اقتصادية إلى أنه كل سنة إضافية تزيد الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1%[2].فالتعليم شرط أساسي لعملية الإصلاح والبناء، وفقا لأنموذج الاقتصاد القياسي، فان المدة المتوقعة للهشاشة الدولاتية هي حوالي أربعة وخمسون (54) عاما، إلا أن زيادة نقطة مئوية واحدة في نسبة الذين أكملوا التعليم الثانوي له تأثير كبير على احتمال الخروج من فئة الدول الفاشلة ومن شأنزيادة سنوات التعليم أن تقلل المدة المتوقعة للفشل والهشاشة من 54 سنة إلى 37 سنة، حيث يساهم التعليم والمساعدة التقنية في تسريع جهود البناء وزيادة جودتها من خلال زيادة كفاءة القائمين على عملية البناء[3].

بالإضافة إلى ذلك فإن التعليم يلعب دورا مهما في مواجهة ظاهرة الفقر، حيث تؤكد الدراسات أن التعليم يحول إمكانيات الفرد، ما يوفر له فرص العمل في هذا الصدد تشير دراسات اقتصادية إلى أن ما لا يقل عن أربع سنوات من التعليم الابتدائي يمكن أن تعزز إنتاجية المزارعين ما يقارب 9% وكل سنة تعليم تزيد الدخل المحتمل للفرد بنسبة تصل 10%، وبالتالي فإن المهارات التي يوفرها التعليم في الدول الفاشلة، تزيد من فرص الأفراد في الحصول على العمل وأعالة أنفسهم وأسرهم، ومساعدة مجتمعاتهم[4].

---

[1]Rebecca Winthop and Elena Matsui, « A New Agenda For Education in Fragile States » Working paper 10 for Center for Universel Education, 6.
[2]Ibidem
[3]Paul Collier, Lisa Chauvet, « Education in Fragile States, Education For All by 2015, will we maked ». Background paper prepared For the Education for all Global Montoing Report 2008, United Nations 7
[4]Winthop, Matsui A New Agenda For Education in Fragile States, 6.

باقتناعه بالدور الفعال الذي يلعبه التعليم في تحقيق التنمية والاستقرار، قدم صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيفUNICEF) مبادرة "التعليم من أجل التنمية"، وهو نهج للتعليم والتعلم يبني التزاما للتضامن العالمي، والسلام وقبول الاختلافات، وتحقيق العدالة الاجتماعية والتوعية البيئية، من خلال تمكين الأطفال والشباب من المشاركة في إحداث تغييرات على الصعيدين المحلي والعالمي، يقوم المشروع على استخدام خمس أبعاد أساسية مترابطة هي الصور والادراكات، النزاعات وتسوية النزاعات، العدالة الاجتماعية، التغير والمستقبل، وتعتبر هذه المفاهيم وجهات نظر متعددة التخصصات يتم تضمينها في عملية التعليم وتكوين المهارات الاجتماعية كإطار موجه نحو التنمية، وثقافة السلام وتسوية قضايا العدالة الاجتماعية[1].

طبق مشروع "التعليم من أجل التنمية" عام 1995 في "جزر موريس" على مستويي التعليم الابتدائي والثانوي وتلقى المعلمون تكوينا وتدريبا في معهد أنشأته اليونيسيف في إطار مبادرة "التعليم من أجل التنمية"، وقام المعلمون بتصميم أنشطة ووضع مناهج دراسية تتماشى والطرح العام للمشروع وجهت لتنشئة الأطفال والشباب على ثقافة السلام والعدالة الاجتماعية التي تقود الى تحقيق التنمية، من بين الأنشطة التي قدمت هي إنشاء محاكم افتراضية، وتقسيم التلاميذ إلى مجموعات تمثل هيئة المحلفين ومجموعات تمثل المحاميين والقضاة، لمعالجة حالات الأطفال الذين تم تهميشهم واستبعادهم من المدارس، كما أنشأ المعلمون مجالات مدرسية لمشاركة المعلومات حول الأساليب التعليمية الجديدة وترقية الأبحاث، بما يدفع المشروع التنموي إلى الأمام[2].

ثانيا: تعزيز العمل الإنساني

يؤثر التعليم إيجابيا على الأفراد جسديا ونفسيا واجتماعيا وصحيا، فقد يوفر الأمل في الحماية من الكوارث الطبيعية، وتعزيز قدرتهم على التعامل مع الصعاب وفي الظروف الأكثر تطرفا البقاء على قيد الحياة.

للتعليم تأثير إيجابي على المردود الصحي، فالأطفال الذين يولدون لأمهات أكثر تعليما من المرجح أن يكونوا أقل عرضة لخطر سوء التغذية، فقد أجريت دراسة عام 2010 أظهرت أن تحسين تعليم النساء

[1]Susan Fountain, « Peace Education in UNICEF ».(Working Paper for United Nations Children's Fund Education Section .New York, June 1999), 17.
[2]Ibid, 8-9.

أدى إلى تراجع وفيات الأطفال خلال المرحلة الممتدة من 1990 إلى 2009، وفي الدول الفاشلة كثيرا ما تواجه المجتمعات مخاطر صحية في بيئتها، من الألغام البرية إلى المياه الملوثة، وتعتبر المدارس المكان المناسب لنقل المعرفة والمهارات التي يحتاجها الأفراد للتعرف على هذه المخاطر وسبل الوقاية منها.

من جهة أخرى يمكن أن تلعب المدارس دورا هاما في المساعدة على حماية الأطفال من الأخطار التي قد تظهر في حالات الصراع والأزمات مثل: الاختطاف والاستغلال والعنف الجنسي والانفصال عن الأسرة، ويساعد المعلمون على تنبيه المتمدرسين وأهليهم، كما يساهم التعليم في دعم الرفاه النفسي والاجتماعي للأطفال وبالتالي تنظيم عواطف الأطفال وتطوير ادراكاتهم ومساعدتهم على التعامل بشكل بناء مع الأزمات وهو أمر مهم للتنمية الصحية للشباب[1].

رابعا: دور التعليم في تحقيق السلام والأمن

التعليم له دور مهم في بناء السلام وجهود بناء الدولة، وكلاهما جزء لا يتجزأ من الأمن العالمي وقد أظهرت البحوث الدور البناء الذي يمكن أن يلعبه التعليم في بناء السلام وبناء الدولة، فالتعليم يمتلك العديد من نقاط النفوذ عبر البرامج التعليمية وسياسات التعليم ومحتوى المناهج ومن خلال وضع المعايير الاجتماعية في البيئة التعليمية مما يساهم في بناء الهوية وطنية مشتركة، وتشكيل مجتمع متجانس، كما يساهم التعليم في القضاء على ثقافة العنف التي تخيم على الأفراد خلال فترة الصراع، والتي قد تكون نشرتها المناهج التعليمية نفسها كما حدث في العديد من دول العالم منها أفغانستان، حيث خلال الحرب الباردة مولت الحكومة الأمريكية مركز أفغانستان للدراسات في جامعة "نبراسكا أو ماها" لمدة عشر سنوات لتطوير كتب مدرسية تعزز الكراهية والعنف ضد الروس، فقد ورد في كتاب الرياضيات مستوى الصف الرابع السؤال التالي: "سرعة رصاصة كلا شينكوف هي 800 كم في الثانية (800كم/ ثا) اذا كان هناك روسي على مسافة 3، 200 م من المجاهد، وكان المجاهد يستهدف رأس الروسي، احسب عدد الثواني التي يستغرقها الرصاصة لضرب جبين الروسي[2]"، يلاحظ أن صيغة السؤال الموجهة إلى الأطفال في سن صغير تشجع على ثقافة العنف وتجعلها أمرا عاديا ومألفوفا بل وشجاعة، وهو ما لا يتوافق ومتطلبات إرساء السلام، حيث يجبأن تكون المناهج التعلمية أداة لنقل ثقافة السلام.

[1] Winthrap and Matsui, A new Agenda for Education in Fragile States, 7.
[2] Ibid, 10.

كون التعليم يوفر فرصا للتدريب والتكوين، وبالتالي زيادة حظوظ الافراد في توفير فرصا للعمل والتوظيف بما يساهم في تحسين المستوى المعيشي بطرق شرعية، فان ذلك يجعلهم يحجمون عن التوجه إلى العنف. وقد أكدت العديد من الدراسات والتي سبق الإشارة إلى البعض منها، أن المجتمعات ذات التعليم العالي والدخل الفردي الأعلى هي أقل عرضة للحرب الأهلية ومختلف التهديدات الأمنية، ليس لأن الفقراء أو غير المتعلمين أكثر ميلا للعنف ولكن لأن الاحتياجات الأساسية للأفراد يجعلهم يسعون للمحافظة على الاستقرار الذي يحفظ لهم مكاسبهم الاجتماعية، لذلك تعتبر السياسات الاجتماعية مهمة جدا للسياسات الاقتصادية الكلية والسياسات الهيكلية، وتقديم الحكومة الأولية لتوفير الخدمات الاجتماعية فإن ذلك يمثل رسالة الى السكان بأن فوائد السلام ستستمر على نطاق واسع، وهو ما يجعل للاستثمار في التعليم قيمة كبيرة في سياق تحقيق السلام والنمو[1].

يساهم التعليم كذلك في مشروع بناء الدولة وخاصة إعادة بناء ثقة المواطنين في الحكومة، وبالتالي في جهود استرجاع شرعية الدولة، فالتعليم يمكن أن يقدم انتصارات سريعة في إصلاحات السياسات من خلال التدخلات البرنامجية التي لها تأثير واضح على بناء شرعية الجهاز الحكومي[2].

خامسا: التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية

التعليم له دور هام في التصدي لعواقب الكوارث الطبيعية وتغيرات المناخ، لأنه يوفر المهارات والمعلومات والممارسات للتعامل مع الكوارث الطبيعية، وكذلك يساهم التعليم في تعزيز ثقافة بيئية صحية من خلال التعليم البيئي والأخضر، وأنماط حياة مستدامة وأقل تلوثا[3].

توضح النقاط السابقة أن التعليم يلعب دورا مهما في تعزيز التنمية وتحقيق الاستقرار الأمني، وقد اعترفت العديد من المنظمات الدولية بأهمية التعليم والمعرفة للفعل التنموي، وبعد أحداث 11/ 09 ازداد اهتمام الوكالات الدولية بالاستثمار في الدول الفاشلة ضمن مشاريع تنموية متعددة الأبعاد واستجابات دبلوماسية وأمنية وقد تم تقديم عدة مقاربات لدعم التعليم في هذه الدول باعتباره أداة محتملة للتحول المجتمعي، وأحد الآليات التي قد تساعد في تحويل حيثيات النزاعات بطريقة إيجابية وبناءة من خلال ما يسمى بثقافة السلام، أو تعليم السلام "PEACE EDUCATION" الذي يوفر نقاط انطلاق لبناء

[1]Caullier, Chauvert, Education in fragile states, 8.
[2]Winthrop, Matsui, A new Agenda for Education in Fragile States, 9.
[3]Ibid, 12.

استعدادات وقدرات الأفراد والجماعات على الانخراط في تحويل الصراع، وهنا يجب الجمع بين نوعين أساسيين من التثقيف في مجال السلام:

1-تعليم السلام المباشر: والعناصر الرئيسية لهذا النهج هي التكوين والتدريب وتنمية القدرات وزيادة الإلهام، ويمكن وصف هذا النوع منالتكوين بأنه تثقيف السلام من أجل التمكين، مع التركيز على القدرات الشخصية وتنمية وبناء المهارات[1].

2-تعليم السلام الهيكلي: ويستهدف تطوير وحدات التعليم ووسائل الإعلام والمناهج الدراسية، مع التركيز على تحقيق الاستدامة في نظم التعليم الرسمية وغير النظامية، والهدف من ذلك هو تغيير الظروف الهيكلية للسلام[2].

بذلك يتضح أن اعتبار التعليم أكثر من مجرد حق في الدول الفاشلة وانما أداة للتغيير والبناء يتطلب التركيز على تكوين الفرد، وتوفير الظروف الهيكلية المناسبة لذلك ولتحقيق هذه الأهداف يتطلب توفير الإرادة السياسية، وإرادة المجتمع، الدعم والحماية الأمنية.

أولا توفير الإرادة السياسية

إصلاح التعليم في الدول الفاشلة، بما يحقق التنمية والاستقرار يتطلب مجموعة من الشروط:

1-تطابق مصالح النخبة مع مصالح المجتمع.

2-أن لا يؤسس هيكل السلطة السياسية لإعطاء النخبة القدرة على تجاوز مصالح بقية المجتمع.

3-أن يكون للخدمة العامة القدرة على تنفيذ الإصلاح[3].

ثانيا: تؤدي حالة اللاأمن التي تعاني منها الدول الفاشلة إلى تدمير الهياكل التعليمية، التي تكون هدفا للجهات المتقاتلة، بذلك فإن إحياء العملية التعليمية في دول الصراع تتطلب الدعم المالي اللازم لإعادة بناء الهياكل والمؤسسات التعليمية، وتفعيل مختلف الأنشطة التعليمية، وقد قدمت الجماعة الدولية مجموعة من البرامج لإعادة إحياء الخدمات التعليمية في الدول الهشة.

---

[1]Uli Jager, Peace Education Conflict Transformation, Berghof Foundation 22 May 2014, 10 (www.berghof-foundation, org)
[2]Ibidem.
[3]Collier, Chauvet, Education in Fragile States. 6

أ-المقاربة القطاعية

من المناهج المتبعة لدعم التعليم في الدول الهشة هو زيادة دعم قطاع التعليم من المساعدات والتمويل الخارجي ضمن إطار أوسع تقوده الحكومة، وقد يتم ربط الالتزام بتخصيص ميزانية معينة لقطاع التعليم بشروط المانحين المسبقة ويوضح أنموذج التعليم للجميع في النيبال مثالا عن تطوير برامج التعليم بمساعدات دولية وتنفيذ من المسؤولين المحليين في ظل نزاع مسلح خطير، وبالرغم من أن النتائج كانت متواضعة نسبيا، إلا أنه كونها تحققت في خضم نزاع مسلح فان ذلك في حد ذاته يمكن اعتباره انجازا وفي نفس الوقت تجربة يمكن الاستفادة منها.

ب- الصندوق الائتماني

الصناديق الائتمانية المتعددة المانحين، هي صناديق أنشأت لدعم الأنشطة والبرامج المتصلة بعملية التنمية في الدول النامية، وقد تكون بتوجيه من الأمم المتحدة أو من البنك الدولي، وهذه الصناديق المتعددة الأطراف هي آلية تمويل مشتركة لإعادة الاعمار بعد الصراع، في مارس 2002 أنشأ برنامج لإعادة الاعمار في أفغانستان من تمويل ميزانية التشغيل المدنية، وقد كان لقطاع التعليم نصيب في هذا البرنامج، حيث سمح بدفع رواتب حوالي 100.000 معلم، وقد سمح دعم قطاع التعليم بارتفاع عدد الأطفال من الصف الأول إلى الصف الثاني في جميع أنحاء الدولة من 3، 1 مليون عام 2002 إلى أكثر من 5 مليون عام 2006، كما ازداد عدد الفتيات الملتحقات بالمدارس خلال الفترة نفسها من 839 ألف إلى 1، 75 مليون، ومع إطلاق الحكومة لحملة العودة إلى المدرسة عام 2002 كان التجاوب أعلى بكثير مما كان متوقعا، ولكن مع ذلك بقي عدد كبير من الأطفال الذين لم يتمكنوا من الالتحاق بالمدارس كما كان هناك تفاوت في الالتحاق بين الفتيان والفتيات من إقليم إلى آخر حيث في حين وصلت في العاصمة كابول إلى 81% في المدارس الابتدائية، لم تتجاوز في مناطق أخرى 15%[1] وبالتالي فانه في العديد من الحالات لا يكون تفعيل العملية التعليمية مرتبط بالدعم المالي فقط.

ج-الصناديق الاجتماعية

الصناديق الاجتماعية هي عموما برامج متعددة القطاعات التي توفر التمويل (عادة المنح) على نطاق صغير، بما يفعل الاستثمارات العامة التي تستهدف تلبية احتياجات المجتمعات المحلية، والمساهمة

[1]Oveseas Development Institute, Educationaid in Fragile States: Delivering it Effectively (London, september 2007) 5.

في رأس المال الاجتماعي والتنمية على الصعيد المحلي، عادة ما يتم تنفيذ هذه البرامج من خلال المناهج المجتمعية، مع إشراك المستفيدين في تحديد هويتهم وتصميمها، من بين الدول إلى استفادت من هذا النوع من المبادرات هي اليمن عام 1997، وقد سعى المشروع إلى تحسين إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، حيث فيالفترة الممتدة ما بين 2005–2008 ارتفع عددا الدول المانحة المساهمة في المشروع إلى خمسة عشر دولة، ما سمح بجمع أكثر من 300 مليون دولار أمريكي، وقد استثمر جزء كبير من هذه الأموال في تشجيع التعليم مما ساهم في بناء أكثر من 12978 قسم مدرسي منذ 1997 وارتفاع التحاق الفتيات بالمدارس في المناطق الريفية بنسبة 122%، وانخفاض معدلات التسرب المدرسيالى 2% بالنسبة للذكور و3%بالنسبةللإناث، كما ارتفعت نسبة التلاميذ المتمدرسين من 29 إلى 50% بين عامي 2003–2006. بالرغم من أن هذه الأرقام قد توحي بنجاح المشروع فان الخدمة المدنية غير المستقرة، وضعف الإدارة المالية، والضعف العام للهياكل الدولية، جعل المشروع غير كاف لتوسيع المشروع واستمراره[1].

د–المنهج المشترك بقيادة الأمم المتحدة (العمل خارج إطار الحكومات)

يوجه هذا المشروع للدول التي تكون فيها الحكومة قد دمرت بشكل شبه كلي، حيث أن الاعتماد على الحكومة يكون محدودا، وتعتبر اليونيسيف من أهم الوكالات الرائدة في هذا المشروع ومن بين الدول التي وجه إليها هذا المشروع هي الصومال نالتي لم تشهد حكومة قوية منذ 1991، حيث تشكل الاضطرابات عقبة رئيسية أمام التنمية، وقد حاولت اليونيسيف تشجيع التعليم الابتدائي في ثلاث مناطق في الصومال (شمال غرب وشمال شرق، ووسط سوثرن) وقامت بتنسيق البرامج وتبادل المعلومات وصيانة مبادئ توجيهية، إلا أنها وبالنظر لأن مقر هيئة تنسيق المعونة الصومالية كان في كينيا، فقد أدى ذلك إلى محدودية التنسيق على أرض الواقع، ومع ذلك ساعدت اليونيسيف على تدريب عددا من معلمي التعليمالابتدائيإلى غاية 2007، وتوفير الكتب المدرسية الصومالية، وإنشاء لجان مدرسية، غير أن أدوات التمويل قصيرة الأجل جعلت من الصعب دعم الشركاء لليونيسيف في بناء المؤسسات في ظل الفوضى الأمنية التي تشهدها الصومال[2].

[1] Ibid, 5-6.
[2] Ibidem.

هـ-مبادرة المسار السريع في الدول الفاشلة

توفر هذه المبادرة إطارا عالميا من أجل تنسيق المدخلات الدولية لقطاع التعليم، وهذه المبادرة التي يديرها البنك الدولي مصممة لتوجيه تمويل إضافي من خلال الصندوق التحفيزي لتلك البلدان التي يعتبرها ناقصة التمويل، وموارد هذه المبادرة موجهة بشكل أساسي نحو تحسين الأداء الحكومي في الدول الفاشلة. ابتداء من عام 2006 كلفت مبادرة المسار السريع فريقا للنظر في زيادة دعمها للتعليم في الدول الفاشلة وقد تم تطوير إطارا تدريجيا للمساعدة في توجيه أولويات دعم التعليم في هذه الدول[1].

ثالثا: الحماية الأمنية

تعاني الدول الفاشلةمن الهجمات المسلحة على المؤسسات التعليمية، فقد تكون هذه الأخيرة هدفا للعمليات المسلحة والهجمات، حينماتنظر بعض الحكومات ومجموعات المعارضة والجهات المتمردة والإرهابيينلمؤسسات التعليم بما في ذلك مؤسسات التعليم العالي، والأساتذة والطلاب، بأنهم تهديد لسلطتهم أو وسيلة لكسب النفوذ، أو عندما تكون هذه الجهات غير قادرة على السيطرة على القطاع فأنهم غالبا ما يلجؤون إلى الترهيبوالإكراه والعنف العلني لوقف التعليم، أو اسكات المعارضة والقضاء على المعارضين المحتملين، وسواء كانت هذه الهجمات موجهة إلى مؤسسات بأكملها أو أفرادا، فإن هذه الهجمات يمكن أن تكون لها اثأرا مدمرة على وظائف التعليم، والتدريس والوظائف الاجتماعية في قطاع التعليم، واستخدام المباني كثكنات أو قواعد للعمليات[2].

بذلك فإن تطوير التعليم في الدول الهشة يتطلب مكافحة الانتهاكات والاعتداءات والعنف الجسدي ومكافحة ظاهرة تجنيد الأطفال، وتعليم اللاجئين والمشردين مع ضرورة توفير الدعم النفسي والاجتماعي. وفي إطار مساعي الجماعة الدولية لدعم قطاع التعليم في الدول التي تعاني من حالة لااستقرار أمني تأسس "التحالف العالمي لحماية التعليم من الهجوم" "Global Coalition to protect Education" عام 2010 من قبل مجموعة من المنظمات لحماية التعليم في الدول المتضررة من النزاع، ويسعى التحالف إلى تحقيق الأهداف التالية[3]:

---

[1] Ibid, 6.

[2] Global Coailition to Protect Education, Higher Education (www. protectingeducation. Org/ attacks-higher-education).

[3] Global Coalition to Protect Education: Who we are ? (www.protectingeducation, org/Wo-we-are

1-تسليط الضوء على تأثير الهجمات على التعليم في الصراع، وانعدام الأمن، والتأكيد على الدعم العام للتعليم.

2-تعزيز نظمأمنية أفضل لرصد الهجمات على التعليم والابلاغ عنها.

3-تشجيع البرامج والسياسات الفعالة لحماية قطاع التعليم (من أساتذة، موظفي الإدارة والتلاميذ) من الهجمات بما في ذلك الوقاية والاستجابة.

4-تشجيع الالتزام بالقانون الدولي القائم على حماية التعليم وتعزيز القواعد والمعايير الدولية حسب الحاجة ومكافحة الإفلات من العقاب لمنفذي الهجمات على المدارس وذلك من خلال تعزيز ودعم مجموعة من تدابير المساءلة.

لتحقيق هذه الأهداف قدم "التحالف العالمي لحماية التعليم من الهجوم" مجموعة من الإجراءات التي يجب أن تقوم بها الدول التي تعاني من النزاع لإعادة بعث العملية التعليمية[1]:

1-الحماية المادية من خلال وجود حراس المدارس غير المسلحين والمسلحين، وتعزيز البنية التحتية للمدارس لتوفير السكن للطلاب والمعلمين والنقل المدرسي، وتجنب الطرق العالية الخطورة إلى المدارس وإذا تطلب الأمر تسليح المعلمين أو توفير خطط الاستجابة السريعة.

2-إشراك المجتمع المحلي في الحماية، بما في ذلك لجان الحماية المجتمعية، ولجان الحماية المدرسية ولجان إدارة المدارس ومشاركةالمجتمع المحلي في بناء السلام، أو إشراك رجال الدين.

3-توفير التعليم البديل، بما في ذلك المدارس المجتمعية والمدارس المؤقتة والتعليم المدرسي للاجئين وفرق التدريب المتنقلة، والجلسات الصيفية أو التعلم عن بعد.

4-المفاوضات مع أصحاب المصلحة لجعل المدارس مناطق خالية من النزاعات.

5-تقييد الاستخدام العسكري والسياسي للمدارس.

[1]Global Coalition to Protect Education From Attack, Field programs and Policies . (www.protectingeducationorg/promoting-programmatic-measures-prevention-and protection)

6-إصلاح حساسية النزاع على مستوى نظم التعليم بما في ذلك سياسة معالجة أسباب الصراع، مثل تحسين فرص الحصول على التعليم بشكل منصف وإصلاح المناهج الدراسية لتلبية احتياجات التعلم للفئات المهمشة وتعزيز السلام.

7-مبادرات الإعلام والتوعية من خلال استخدام وسائل الإعلام والتدريب والتوعية بحقوق الإنسان حقوق الطفل وبناء الائتلافات والإجراءات المباشرة وجلسات الاستماع العامة وتعبئة الشباب.

8-الرصد والإبلاغ عن هجمات على قطاع التعليم من أجل الإنذار المبكر والاستجابة السريعة والدعوة والمساءلة[1].

"التحالف العالمي لحماية التعليم" يركز بشكل أساسي على الحماية الأمنية للعملية التعليمية، وهو أهم ما تفتقده الدول الفاشلة مما أدى تدمير الهياكل التعليمية أو عزوف الناس عن التوجه إلى المؤسسات التعليمية، ولذلك عرض "التحالف" مجموعة من التدابير لحماية التعليم من الهجوم[2]:

1-تدابير الحماية المادية غير المسلحة

هي إجراءات لا تعتمد على استخدام الأسلحة أو القوة، وتوجه لحماية أهداف التعليم المحتملة من أي هجوم للحد من الأضرار الناجمة عن الهجمات وتزويد المدارس بوسائل الدفاع، وتشمل تدابير الحماية غير المسلحة ما يلي: الحراس غير المسلحين، لجان الحماية، تأهيل الهياكل المادية الأساسية (مثل المخابئ المدرسية أو الجدران الحدودية التي تشيد حول المدارس) توفير مساكن للمعلمين، تثقيف المجتمع وتعبئته، فضلا عن تدابير الحماية ضد العنف القائم على نوع الجنس أو العرق مثل مدونات قواعد السلوك لموظفي التعليم.

2-تدابير الحماية المادية المسلحة

في بعض الدول التي تعاني من اعتداءات مستمرة من قبل أطراف النزاع المسلح، بعض المدارس استخدمت الحراس والدوريات المسلحة لحماية المعلمين والطلاب، وإعادة تأهيل البنى التحتية للمدارس وتوفير وسائل للدفاع عن النفس في المدارس، وفي حين أن بعض المدارس اتخذت تدابير الحماية

(1)Ibidem.
(2)Milinda Smith, What Schools Can Do to Protect Education from Attack and Military Use ? Global Coalition to Protect Education from Attack..september 2016.4 (https: //www.scholarsatrisk.org/wp-content/uploads/2016/11/GCPEA_What_Schools.pdf).

المسلحة بمبادرة منها، فإنه في معظم الحالات تنسق المدارس مع الوزارات المحلية وقوات الشرطة والأمن أو أي جهاز حكومي آخر، وتشمل التدابير الحراس المسلحون وحتى تسليح المعلمين.

3-المفاوضات كإستراتيجية لحماية التعليم

أشار "التحالف"إلى نماذج الدول التي شهدت مفاوضاتالقائمين على المدارس والمجتمع المحلي على اتفاقيات مع أطراف النزاع المسلح، بما في ذلك القوات الحكومية والجماعات المسلحة على عدم مهاجمة المدارس أو استخدامها لأعراض عسكرية أو سياسية، وعادة ما تتطلب المفاوضات نوعا من أنواع تدخل طرف ثالث موثوق به أو يحظى بقبول وثقةأصحاب المصلحة.

4-أنظمة الإنذار المبكر

قد تتفقالمدارس بشكل مستقل اوبالتنسيق مع الوزارات ووكالات الأمم المتحدة أو المنظمات غير الحكومية، على وضع نظم الإنذار المبكر والاتصال في الوقت اللازم حول التهديدات أو الهجمات على المدارس، ما يسمح للعاملين في مجال التعليم وأولياء الأمور بإلانذار حول الهجمات المحتملة ما يؤدي إلى غلق المدارس بشكل مؤقت، أو نقل الطلاب إلى المدارس أكثر أمانا أو توفير التعليم البديل، وهنا قد يتم استخدام العديد من أدوات واليات المساعدة الطارئة واليات الاستجابة الأخرى.

يتضح من خلال هذا المطلب أن التعليم هو ركيزة مهمة من ركائز التنمية الاجتماعية الضرورية في الدول الفاشلة لأن المؤسسات التعليمية هي المصنع الذي ينتج رأس المال البشري الذي سيوجه عملية التنمية، كما أن التعليم يسمح بتوعية الأفراد بمزايا السلام ومكاسب الاستقرار وبالنظر لأن الفشل الدولاتي متعدد الأبعاد، فان تفعيل قطاع التعليم والعملية التعليمية يتطلب مقاربة متعددة الأبعاد تهتم بالجانب التمويلي، وتوفير الحماية الأمنية وكل ذلك لا يمكن أن يحدث إلا بتوافق النخبة والمجتمع على أهمية التعليم وعلى عملية الإصلاح والبناء ككل.

المطلب الثاني: المساواة كشرط ضروري للتنمية الاجتماعية

تعاني الدولة الفاشلة كما سبق التوضيح من غياب التماسك الاجتماعي، وعدم وجود آليات تشاركية في صياغة السياسات العامة، وكون الدولة هي المسؤول الأول عن تحقيق الاحتياجات الأساسية لمواطنيها، ولأن جزء من شرعية النظام ترتبط بمدى قدرته على توفير الشعور بالعدالة من خلال سياسات التوزيع العادل للشروط والسلع التي تؤثر على رفاه الأفراد، فإن البعد الاجتماعي للتنمية في الدول الفاشلة

يتطلب معالجة عدم المساواة والاستبعاد الاجتماعي، وإعادة بناء الثقة من خلال الإنصاف الاجتماعي وتلبية احتياجات جميع فئات المجتمع وخاصة الفئات الأكثر ضعفا[1].

الفرع الأول: المساواة والعدالة بين الأقليات

قد تعاني بعض فئات المجتمع من الاستبعاد أو التمييز أو عدم الوصول إلى الفرص، والإساءات بسبب توجههم السياسي، وهوياتهم العرقية أو الدينية، لذلك فإن عملية إعادة البناء تتطلب تعزيز المشاركة السياسية الشاملة، وتقوية المنظمات المجتمعية، وتعزيز التماسك الاجتماعي كنتيجة ضرورية للعملية الديمقراطية، والتنمية والاستقرار، حيث أن استجابة الحكومات لاحتياجات جميع الفئات التي تشكل نسيج المجتمع، وصياغة برامج عامة مناسبة لجميع طوائف المجتمع يولد الثقة في النظام، ويؤسس حالة الرضا المجتمعي. هذا التصور ورد جليا في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو اثنية وإلى أقليات دينية ولغوية الذي اعتمدته الجمعية العامة في 18 ديسمبر 1998، والذي ورد فيه "... إن تعزيز وحماية حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو اثنية والى أقليات دينية ولغوية يسهم في الاستقرار السياسي والاجتماعي للدول التي يعيشون فيها"[2].

بذلك يظهر أن مساعي تحقيق الاستقرار تتطلب الالتزام قدر الإمكان بحقوق الأقليات على الأصعدة المحلية والوطنية والإقليمية والدولية، ومحاربة كل أشكال الاستعباد الاجتماعي، فمعالجة العنف وحالة اللاأمن الناتجة عن حرب أهلية، أو أعمال إرهابية أو إجرامية تتطلب نهجا شاملا يعالج أسباب النزاع وتعتبر مسألة حقوق الأقليات والمساواة بينها في المجتمعات التعددية مقاربة مهمة في معالجة حالة اللاأمان في الدول الفاشلة، حيث يمكن أن يؤدي احترام حقوق الأقليات إلى تحقيق السلام من منطلق إقامة التنوع ومن خلال التمثيل السياسي، وتكافؤ الفرص في الاستفادة من الموارد[3].

---

[1] Economic Commission For Africa, Fragile states and Development in West Africa (February 2012) 51.

[2] الأمم المتحدة: نص اعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو اثنية أو إلى أقليات دينية ولغوية الجمعية العامة 18. 12. 92 القرار رقم 135/47.

(www.un.org/ ar/events/indigenousday/assets/ pdf/guidminouritex paf)

[3] ChrisChapman, Why a Minoity Rights, Approach to Conflict the Case of southern sudan (London: Minority Rights Group International, april 2008)4.

حماية حقوق الأقليات في إطار مقاربة لتحقيق الاستقرار الأمني في الدول الفاشلة، تتطلب النظر إلى الأقليات كمجموعات وكذلك حقوق الأفراد داخلالمجموعات، وتتضمن بشكل أساسي حماية الحقوق التالية:

1-الوجود

أكدت المادة الأولى من إعلان الأمم المتحدة حول الأقليات إلى أنه على الدول أن تتخذ التدابير التشريعية ومختلف التدابير الأخرى لحماية وجود الأقليات، وهويتها القومية أو الاثنية[1].لجميع الأقليات الحق في الوجود، وحق الاعتراف بهم ولهم الحق في الحياة، لذلك فالدول ملزمة بحفظ بقاء الأقليات ومحاربة كل أشكال إنكار الوجود في السياسات الرسمية للدول، ومواجهة عمليات الإبادة الجماعية ومحاولات تدمير المجموعات الذي يمثل الانتهاك النهائي لهذا الحق[2].

2-المشاركة

أشارت المادة الثانية من إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو اثنية أو أقليات دينية أو لغوية، إلى أن للأشخاص المنتمين إلى الأقليات الحق في المشاركة في الحياة الثقافية والدينية والاجتماعية والاقتصادية والحياة العامةمشاركة فعالة، وأكدت هذه المادة أن لهؤلاء الحق في إنشاء الجمعيات والرابطات الخاصة بهم، كما لهم الحق في المشاركة الفعالة على الصعيدين الوطني والإقليمي في القرارات التي تؤثر وتتعلق بالأقليات التي ينتمون إليها أو المناطق التي يعيشون فيها، بشرط أن لا تتعارض مع التشريعات الوطنية[3].

إشراك الأقليات في القرارات السياسية والاقتصادية يمكنهم من السلع والخدمات العامة، ومن موارد دولتهم ويسمح لهم بالتأثير في القرارات التي تؤثر على حياتهم، والاعتراف بحق الأقليات في المشاركة يتطلب الاعتراف السياسي بحقوقهم، والذي من أهم مظاهره هو حق المواطنة، وهو حق أساسي للمشاركة

---

[1]الجمعية العامة للأمم المتحدة، نص إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو اثنية أو الى أقليات دينية ولغوية.

[2]Clive Baldwin, C. Chapman, Z Gray Minority Rights ; The Key to Conflict Prevention . (2007) (www .gsdrc, org/ document-library-minority-rights-the-key-to-conflict-prevention).

[3]الجمعية العامة للأمم المتحدة، نص اعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص المنتمين الى أقليات قومية أو اثنية أو الى أقليات دينية أو لغوية.

في الحياة السياسية، حيث يتمكن المواطنين من التصويت والترشح للانتخابات واكتساب جنسية الدولة التي يقيمون فيها.

استخدمت الدول العديد من الآليات لتعزيز المشاركة السياسية للأقليات والتي يمكن أن نذكر منها:

1-الأنظمة الانتخابية والمقاعد المخصصة على الصعيد المحلي والوطني: يجب تخصيص مقاعد في البرلمان أو مناصب وزارية لمختلف الأقليات، وقد يمكن اللجوء إلى نظام الكوطا، أو العمل بنظام يسمح بتمثيل الطوائف والعرقيات حسب نسب تمثيلهم في المجتمع.

2-الأحزاب السياسية القائمة على الأقلية: يمكن للأحزاب السياسية القائمة على هوية الأقليات أن توفر أيضا وسيلة لإسماع أصوات الأقليات وتضمن المشاركة السياسية لهم.

3-مجمع تقاسم السلطة: قدم بعض الخبراء حزما معقدة الترتيبات لضمان مشاركة واسعة النطاق التي قد يعتبر جزء من عملية السلام، والتي من أهمها التآزر والتقاسمالتكاملي والتوافق على السلطة[1].

4-الهوية: يحق للأقلية اختيار هويتهم ولهم حق الحماية الكاملة لها ولكل العناصر المكونة لها، حيث يجب الاعتراف بها واحترام خصوصياتها ومكوناتها واستقلاليتها من طرف السلطات، خاصة ما يتعلق بالثقافة أو اللغة أو الدين، وهو ما يحول دون كفاح الأقليات من اجل السيطرة السياسية للاعتراف بهوياتهم ما يضمن تحقيق الاستقرار[2].

كإطار عام، ضمان حماية حقوق الأقليات يرتبط بجملة من التدابير التي يجب أن تعمل بها الجهات الفاعلة والتي يمكن إيجازها فيمايلي:

1-تحليل وفهم من هم الأقليات والمجتمعات المحلية في البلد، وكذلك المظالم والانتهاكات التي تتعرض لها هذه الأقليات.

2-إشراك مجتمعات الأقليات في تصميم وتنفيذ وتقسيم برامج العمل، والتي تتطلب معالجة التمييز الممنهج.

[1]Baldamin, Chapman, Gay, Minority Rights, 5.
[2]Ibid, 7

3-التأكد من أن الإجراءات المتخذة لاتفاقم التمييز ومفيدة قدر الإمكان، وتضمن حماية حقوق جميع الأقليات وفقا لقاعدة "لا ضرر".

4-تقييم أثر التدخلات من خلال عدسة الحقوق[1].

5-لا يمكن حماية حقوق الإنسان، وحقوق الأقليات دون أن يكون هناك نظام عدالة قوي مستقل، وفعال ويمكن لجميع الأقليات الوصول إليه، والتقاضيمن خلاله فنظام العدالة في أي دولة هو الضامن النهائي للمساواة بموجب القانون بين الأغنياء والفقراء الضعفاء والأقوياء، والدولة والمواطن، وهو ما يتطلب توسيع نطاق الوصول إلى قرارات المنازعات القصيرة وغير القضائية[2].

6- يجب وقف عمليات العنف وعمليات القتل الجماعي والتطهير العرقي، وغيرها من الفضائع والانتهاكات الإنسانية، حيث أن هذا النوع من العنف إذا ترك بدون رادع يحول دون تحقيق الاستقرار، وهنا يلعب النظام السياسي دورا أساسيا في وقف اعتماد الأقليات على ذاتهم والقضاء على معضلة الأمن المجتمعي.

7-التعليم يمكن لنظم التعليم أن تكافح خطابات الكراهية، أو تتغاضى عنها، ويمكن أن تؤدي إلى دعم لهجات ولغات الأقليات أو تآكلها، وقد يساهم التعليم في بناء التفاهم بين الأقليات والثقافات التي يمكن أن ترسي أسس متينة للمجتمعات المتسامحة.

8-إقامة نظم للإنذار المبكر للنزاعات، على أن يكون بمقدورها الإحاطة بانتهاكات حقوق الأقليات حيث أن تحليل أنماط التمييز والإقصاء أمر حيوي في تتبع تصاعد التوتر[3].

يوضح هذا الفرع أن معالجة معضلة الأمن المجتمعي التي تعاني منها الدول الفاشلة، تتطلب حماية والاعتراف وترقية حقوق الأقليات، دون أن يمنح ذلك حقوق حصرية لبعض المجموعات على حساب مجموعات أخرى، وإنما لجميع الأقليات حقوق سياسية واقتصادية واجتماعية متساوية والنظام السياسي هو المسؤول الأول على ضمان وكفالة هذا التساوي في الحقوق، مما يحول دون "اعتمادهم على ذاتهم" في توفير احتياجاتهم وفي حفظ بقائهم، وهو ما يضمن تحقيق الاستقرار.

---

[1]Chapman, Why a Minority Rights Approach to Conflict ? 7.
[2]The International Bank for Reconstruction, Development and Human Rights: The Role of The World Bank, (Washington, 1998)15.
[3]Baldwin, Chapman, Gay, Minority, Rights, 5.

الفرع الثاني: إشراك المرأة في عملية البناء

حالة اللاأمن التي تشهدها الدول الفاشلة تجعل النساء عرضة إلى النزوح والفقر، وغياب فرص العمل وفرص التعليم، ومستويات عالية من انعدام الأمن المادي وتتأثر أيضا النساء بالممارسات الثقافية السلبية مثل: سوء المعاملة، زواج القصر، الإنجاب المبكر التي لها تأثير على صحتهن ورفاهيتهنوالقدرة على الانخراط والمشاركة بشكل عام في الديناميكيات المجتمعية والحياة العامة[1]، لذلك فإن إرساء السلام يتطلب اشتراك النساء في عمليات إعادة البناء ومحاولات إرساء الاستقرار، وهو مطلب أكدت عليه العديد من المؤسسات الدولية، والمواثيق الدولية; فقد تضمن إعلان الألفية الإشارة إلى مجموعة من القيم الأساسية التي يجب أن تحققها الجماعة الدولية مثل التحرر من الخوف والقمع أو الظلم، أهداف السلام والأمن، نزع السلاح، التنمية، القضاء على الفقر، حقوق الانسان، المساواة والديمقراطية والحكم الراشد وأطر معيارية أخرى مثل القرارات المتعلقة بالمرأة وإشراكها في الحياة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية وقد أكد قرار مجلس الأمن رقم 1889 (2009) على وجود صلة بين مستويات المرأة من التعليم والأمن الاقتصادي، وقدرتها على الانخراط بفاعلية في الأجل الطويل على منع الصراعات، وحل النزاعات وبناء السلام المستدام[2]، وأشار البرنامج الإنمائي لعام 2015 والقرار 2242 (2015) والذي رافق الذكرى الخامسة عشر لصدور القرار 1325 الذي أصدره مجلس الأمن، إلى أثر التطرف الضيق والإرهاب على حقوق النساء والفتيات وتأثيره السلبي على صحتهن، وتعليمهن وعلى مشاركتهن في الحياة العامة، حيث كثيرا ما تكون هدفا للجماعات الإرهابية كأهداف للعنف الجنسي أو في إطار التمويل أو التجنيد، لذلك أكد التقرير أنه توجد علاقة سببية بين تمكين المرأة من جهة وبين السلام والأمن والفعالية وسيادة القانون والانتعاش الاقتصادي من جهة أخرى، وهذا ما تضمنته خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ففي السياق العالمي المتغير للسلم والأمن، فإن تمكين النساء والفتيات والمساواة بين الجنسين عنصرا حاسما في منع الصراعات[3].

[1]United Nations Women peace and Security Section, Gender, Conflict and The post 2015 development franmwork November 2012, (http: //conflict.care2share.wikispaces.net/file/view/Gender+and+Post2015UNIFEM.pdf)
[2]Ibidem.
[3]United Nations, Security Concil, Resolution 224 (2015)Adopted by the Security Concil at its 7533 rd. meeting on 13 october 2015, 2, S/ RES/ 2242/(2015).

تمكين المرأة وإشراكها يساهم في عمليات التحول الاجتماعية والاقتصادية، وهو أمر إيجابي يدفع بالسياسة والمؤسسات إلى التغيير، لذلك أكدت الوكالات الدولية والدول المانحة على المنظور الجنساني في برامج بناء الدولة وتحقيق السلام، فقد أكد قرار مجلس الأمن 1325 (2000) أنه في سعيه لتحقيقمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة فإنه يولي اهتمامه ويعبر عن قلقه إزاء المدنيين وخاصة النساء والأطفال الذين يشكلون الأغلبية العظمى من المتأثرين سلبا بالصراع المسلح، فهن عرضة للتشرد واللجوء ويمثلن بصورة متزايدة هدفا للمقاتلين والعناصر المسلحة لذلك أكد القرار على التوصية الواردة في البيان الذي أدلى به رئيس المجلس الأمني إلى الصحافة في مارس 2000، والداعي إلى التدريب المتخصص لجميع أفراد حفظ السلام على حماية المرأة والطفل في حالات الصراع، ومراعاة احتياجاتها الخاصة، وما لهما من حقوق الإنسان، ومن أهم هذه الاحتياجات هو التدريب والتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز)[1].

لم يتوقف قرار مجلس الأمن عند التأكيد على ضرورة حماية النساء خلال النزاعات، ولكن أكد على الدور الهام للمرأة في منع الصراعات، وحلها وفي بناء السلام وشدد على أهمية مساهمتها المتكافئة ومشاركتها الكاملة في جميع الجهود الرامية إلى حفظ السلام والأمن، وتعزيزهما وعلى ضرورة زيادة دورها في صنع القرار المتعلق بمنع الصراعات وحلها، وقناعة منه على إدراج المقاربة الجنسانية في عمليات تحقيق السلام، قدم قرار مجلس مجموعة من الأدوار التي تؤديها المرأة لتحقيق هذا الهدف[2]:

1-تمثيل المرأة على جميع مستويات صنع القرار والآليات الوطنية والإقليمية والدولية لمنع الصراعات وإدارتها وحلها.

2-تعيين المزيد من النساء كممثلات ومبعوثات للقيام بالمساعي الحميدة باسمه، ويطالب الدول الأعضاء بتقديم مرشحات إلى الأمين العام لإدراجهن في قائمة مركزية يتم تحديثها بصفة منتظمة.

3-المساهمة في عمليات الأمم المتحدة الميدانية وخاصة بين المراقبين العسكريين، والشرطة المدنية وموظفي حقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية.

[1]United Nation, Security Concil Resolution 1325 (2000)Adopted by the Security Concil at its 4213 rd, meeting on 31 october 2000/S/DES/1325 /(2000).
[2]Ibid, 2.

إن الدور الإيجابي الذي تلعبه النساء في إرساء السلام راجع للطبيعة السلمية للمرأة، وراجع لدورها المحوري في نقل الثقافة السلمية كونها أم، وزوجة، وأخت ومعلمة وعاملة، وكذلك قدرتها على المشاركة في عملية البناء، فمع تزايد نزوح الرجال وإشراكهم في عمليات العنف، أخذت النساء دور البناء في العديد من المجتمعات وساهمن في إعادة تفعيل البنى التحتية المجتمعية، لذلك حددت الوكالات الدولية مجموعة من التدابير التي يجب إقحامها في قلب أجندات عمليات بناء السلام المعقدة، وذلك في العديد من المجالات:

أولا شرعنة الممارسة السياسية: من أجل إشراك المرأة في الممارسة السياسية، طالبت منظمة التعاون الاقتصادي باتخاذ التدابير التالية:

-دعم نظام الكوطا (الحصص) ومختلف التدابير لزيادة عدد النساء المشاركات في الممارسة السياسية.

-تعزيز إدماج حقوق المرأة في الدساتير الرسمية.

-تعزيز مشاركة المرأة في حوارات ومفاوضات السلام الرسمية وغير الرسمية، عبر الضغط السياسي وقوة الدعوة، وكذلك التمويل.

-دعم تعبئة المرأة والمشاركة في العمليات السياسية[1]، في نفس السياق طلب مجلس الأمن من الأطراف الفاعلة المعنية عند التفاوض على اتفاقيات السلام اتخاذ تدابير تضمن حماية واحترام حقوق الإنسانفيما يتعلق بالمرأة والفتاة، وذلك على مستوى الدستور والنظام الانتخابي والشرطة والقضاء[2].من بين الدول التي حاولت الأخذ بهذه التوجيهات في جهود إعادة البناء هي أفغانستان، حيث تم إدراج بنود المساواة في الدستور الجديد وحق المرأة في التصويت وحدد الدستور نسبة 25% للنساء في مجلس النواب وحصة نسبتها 17% في مجلس الشيوخ، وهو ما سمح بزيادة مستوى التمثيل السياسي للمرأة وبالنظر إلى المواقف التمييزية، والشبكات غير الرسمية، وأنماط السلطة التقليدية التي تستبعد النساء، فقد وضعت وزارة شؤون المرأة ولجنة حقوق الإنسان المستقلة والحكومة، خطة عمل وطنية لتفعيل وزيادة دور المرأة، إلا انه وبالرغم من هذه الإجراءات ووفقا لكثير من المنظمات الحقوقية، فإن هذا التقدم في مجال حقوق المرأة

[1] OECD Gender and State Building in Fragile and Conflit Affected State Conflict and Fragility, (paris 2013) 41.
[2] United Nations Security Concil, Resolution 1325, 4.

يتسم بالهشاشة إلى حد كبير، كما لا تزال الحواجز الهيكلية والثقافية والمؤسسية قائمة ومن بين التحديات التي يواجهها مشروع توسيع إشراك المرأة في عمليات البناء هي غياب الثقة في الحكومة الأفغانية وقدرتها وإرادتهافي حماية حقوق المرأة، كما أن الحديث عن حقوق المرأة يستفز المتطرفون الذين يمارسون انتهاكات إنسانية وأخلاقية في حق النساء الأفغانيات[1].

ثانيا: إجراءات الأمن

بالنسبة لمنظمة التعاون الاقتصادي الأمن هو الجانب الأساسي لبناء الدولة، وتجدر الإشارة إلى أن احتياجات النساء وأولوياتهم تختلف عن الاحتياجات والأولويات الأمنية للرجال، لأن النساء أكثر انكشافية في حالة اللاأمن، وأكثر استهدافا سواء من خلال الممارسات غير الإنسانية التي يتعرضون لها واستغلالهم أو من خلال تجنيدهم، ولمحاربة هذه الظواهر قدمت المنظمة جملة من التدابير التي يجب أن يقوم بها أطراف النزاع لحماية النساء:

1-إيلاء اهتمام خاص للاحتياجات الأمنية الخاصة بالنساء والفتيات.

2-العمل على إشراك القيادات والشبكات النسائية في تعميم الأولويات الأمنية وتوفيرها، ودعم إدماج المرأة في نفس السياق تطرح جهات أخرى تدابير إضافية:

*مواجهة العنف ضد النساء، وتوفير وحدات من المحامين كالدفاع عن النساء المعرضات للخطر وتوفير الأمن والدعم الذي يحتاجون اليه.

*بناء وحدات الاستجابة الأسرية داخل وزارة الداخلية لتوفير خدمات أفضل للنساء الضحايا والنساء المعرضات للخطر.

*القيام بحملات توعية عامة من خلال وسائل الإعلام ورجال الدين، والبرامج الدينية وأماكن القيادة حول منع التحرش والعقوبات المسلطة على الجناة[2].

ثالثا: العدالة

-دعم فرص جعل حقوق المرأة حقيقية وواقعية وتكريسها في القانون التشريعي.

[1]Demi Suralaya, Integrating Gender Into The New Deal For Engagement in Fragile States (www.cordaid.org/en/WP -Content/uplods/ sites/3/2013/01 Cordard -7247-02-pp-Gender-into-the-new DEFHR-web pdf).
[2]Suralaga, Integration Gender into the New Deal For Engagement in Fragile States.

-تشجيع الإصلاحات التي تعالج العوائق التي تحول دون وصول المرأة لميكانيزمات العدالة الرسمية وغير الرسمية.

-دعم الجهود الرامية إلىإصلاح وتعزيز وسائل التسوية التقليدية غير الحكومية، وغير الرسمية ومواءمتها مع معايير حقوق الإنسان الدولية[1].

-إدخال وحدات لحل النزاعات داخل الأجهزة الرسمية، لضمان أن يكون لهم سيطرة مباشرة على القطاع غير الرسمي، وهياكل العدالة للحد من احتمال حدوث مظالم ضد المرأة.

-تكوين جماعات ضغط لإشراك المرأة في آليات العدالة غير الرسمية[2].

رابعا: البناء الاقتصادي

يمكن أن تشارك النساء في عمليات العنف كما حدث في السلفادور واريتريا، حيث كان ما يقارب من ثلث المقاتلين نساء، بذلك فإن عملية الانتعاش الاقتصادي وعملية السلام تتطلب مساعدة هؤلاء النساء على التعافي اجتماعيا واقتصاديا، وهو ما يفيد أسرهن ومجتمعاتهن المحلية، كذلك في النيبال قدم برنامج تمكين المرأة دعما ل 130000 عضوة في البرنامج من عام 1999 الى عام 2001، وكان له تأثير على حياة النساء المشاركات، حيث اكتسبت ما يقرب من نصف النساء المشاركات مستوى الإلمام بالقراءة والكتابة، وبدأت ثلثي النساء الأعمال التجارية منذ الانضمام إلى البرنامج، وهو ما يوفر مصدر دخل لهن ولأسرهن[3].

لذلك تؤكد المبادرات الدولية المدعمة لجهود السلام على تخصيص برامج التدريب الخاصةوبرامج بناء القدرات للنساء وزيادة مهاراتهن، لزيادة فرص العمل في مجال زيادة الأعمال، الزراعة والتسويق.... الخ، وهو ما يتطلب الاستثمار في برامج محددة في الزراعة والتعليم العالي والتجارة من أجل فتح فرص العمل وتوليد الدخل والفرص المتاحة للمرأة على مختلف المستويات[4]، مع ضمان الإدارة الشفافة والمنصفة للموارد الطبيعية.

[1]OECD Gender and State Building, 42.
[2]Suralaga, Integration Gender Into The New Deal for Engagement in Failed States, 23
[3]The World Bank, Conflict, Security and Development, 163.
[4]Suralalaga Gender into the new deal for Engagement in fragile states 23 .

خامسا: الإيرادات والخدمات

-تجديد ومعالجة الحوافز المحددة التي تؤثر على قدرة النساء والفتيات في الوصول إلى الخدمات.

-دعم إشراك عددا كبيرا من النساء في تقديم خدمات الخطوط الأمامية.

-دعم اعتماد الإدارة المالية السليمة والشفافة، من خلال إشراك النساء في وضع الميزانية وإشراكهن في أجهزة رقابة مخصصات الموارد واتخاذ القرار[1].

-تطبيق تدابير الموازنة الجنسانية لضمان استفادة الحكومة من عائدات الرجال والنساء على حد سواء.

-توفير بيئة عمل ودية ومريحة للنساء مثل مرافق الحمامات النسائية، مطاعم للأكل، غرف الصلاة في المجتمعات الإسلامية، روضة للأطفال.

-دعم المنظمات النسائية التي تسهر على وضع التدابير التي تمكن النساء من الاستفادة من الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والعمل...الخ[2].

[1]OCDE, Gender and States Building in Fragile and conflict Affected State, 41.
[2]Suralaga, Integration Gender Into The New Deal for Engagement in Failed States, 23.

خلاصة الفصل الرابع

أظهرت الفصول السابقة أن الفشل الدولاتي هو في الأساس سلسلة من الانتكاسات في الأداء التنموي للدولة، مما خلق مجموعة من الظروف المغذية للتحديات والاضطرابات الأمنية، فأصبحت هذه الدول عاجزة على تحقيق الأمن بمفهومه الموسع، ولان التهديدات الموجودة في الدول الفاشلة هي ذات تكوين داخلي مرتبط بجموعة من المتغيرات السوسيو–اقتصادية، فان الحلول العسكرية الدولية البوليسية لم تجد نفعا في إعادة الاستقرار وإخراج هذه الدول من دائرة الفشل، فحاولت الجماعة الدولية التعاطي بجدية أكبر مع تهديدات الدول الفاشلة من خلال طرح مشاريعهدفها القضاء على محركات ومسببات اللاأمن عبر تحسين الأداء التنموي لهذه الدول بأبعاده المختلفة، وقد تمحورت النقاط الأساسية التي تناولها هذا الفصل حول عدد من الأسس من شأنها معالجة الاختلالات الهيكلية في الدول الفاشلة والتي تبلورت حول المحاور التالية:

–بناء مؤسسات رسمية وغير الرسمية سياسية وإدارية قوية لديها القدرة والإمكانيات والإرادة على الالتزام بواجباتها في توفير السلعالسياسية وضرورة إحياء العقد الاجتماعي بين المواطنين ودولهم من خلال شرعنة الممارسة السياسية، وإعادة ثقة المواطن في الجهاز السياسي، وأكثر من ذلك إظهار العطاء الدولاتي لاسترجاع الولاء نحو الدولة بعدما تحول نحو كيانات أخرى غير الدولة.

–تفعيل قطاعات المجتمع الإنتاجية والخدماتية، والعمل على زيادة الدخل والقضاء على الظواهر المجتمعية السلبية كالفقر والبطالة، والاستخدام الأمثل للإمكانيات والطاقات البشرية والموارد الطبيعية.

–العمل على استفادة كل مكونات المجتمع من عائدات الفعل التنموي للدولة والاتزام بإدماجهم وإشراكهم في الديناميكيات السياسية والاقتصادية والمجتمعية للدولة دون طمس للخصوصيات الهوياتية.

الخاتمة

نهاية الحرب الباردة أحدثت تغيرات جوهرية في طبيعة النظام الدولي وخصائصه، أدت إلى إعادة ترتيب توازناته وتفاعلات القوة فيه وفرضت مراجعة مفهوم الأمن وإعطائه صيغة خارج الحدود المحصورة في القدرات العسكرية الدولتية، ومع بقاء الأمن أول احتياجات الدول وأكثر مطالبها ضرورة ومحركا لمختلف نشاطاتهاوالمتغير المتحكم في تفاعلاتها فانه، مع توسع مفهوم الأمن فان هذه الحاجة والضرورة أصبحت متضمنة لأكثر من حفظ البقاء لتشمل تحرير الأفراد من كل أشكال الخوف وأشكال الحاجة .

فيما يتعلق بمفهوم الأمن وتطبيقاته بقيت الدولة موجودة وفاعلة وبقي الأمن التزام دولاتي بالأساس الا انه من خصائص عالم ما بعد الحرب الباردة هو ارتقاء العديد من الوظائف ومجالات الفعل إلى سلطات ما فوق الدولة،وكذلك تنامي دور الفواعل ماتحت الدولتية في أداء وظائف أخرى، ما أدى إلى تمييع مفهوم السيادة، وفي حين كان تحقيق الأمن شأنا داخليا فان هامش الفعل الذي منح للفواعل من غير الدولة ومسارات العولمة جعل الدولة مسؤولة أمام الجماعة الدولية، لان عجز الدول على حفظ الاستقرار الأمني الداخلي بات ينظر إليه كتهديد محتمل للأمن والسلم والدوليين في ظل عولمة المخاطر وظهور التهديدات عبر الحدودية ذات الطبيعة غير التناظرية.

أمام هذا الواقع تنامت ظاهرة الدول الفاشلة التي أصبحت عاجزة على الوفاء بالخدمات الاجتماعية وتآكلت شرعيتها وقدرتها على التسيير الرشيد، ما جعلها تفقد حقها السيادي في الاحتكار الشرعي للعنف بالنظر لتنامي حركات التمرد والعصيان كنتيجة مؤكدة عن حالة عدم الرضا عن السياسات والأداء الدولاتي العام، فأصبحت النزاعات الداخلية واقعا متكررا قد يرتبط بشكل أو بآخر بالعنف الإرهابي والإجرامي، ما خلف معاناة إنسانية وسلسلة من الانهيارات السياسية، الاقتصادية والأمنية، وهو ما جعل هذه الظاهرة محل اهتمام أكاديمي تم تناولها بوجهات نظر واهتمامات مختلفة .

سعى هذا العمل البحثي الى صياغة وصفة علاجية تتعامل مع المشكلات الهيكلية التي تعاني منها الدول الفاشلة وليس مع نتائج ومخلفات الفشل الدولاتي فقط، من منظور أن الاعتبارات التنموية ضرورية لتحقيق الاستقرار الأمني .عرضت الدراسة الخطاب النظري الذي اهتم بظاهرة الفشل الدولاتي،تطورها وبحث في حدود تأثيرها على الدائرة الأمنية، كما تطرق الى النظريات التي بحثت في العلاقة بين الحكم ومخرجاته التنموية والعنف، لتنطلق الدراسة من قاعدة نظرية تفترض ان القضاء على

العنف يكون من خلال القضاء على مسبباته عبر توفير متطلبات واحتياجات الشعوب وهو ما يتطلب تحسين أداء الجهاز الدولاتي .

ثبت من خلال ما قدم صحة الفرضية التي قدمت على مستوى المقدمة والقائلة بان زيادة تردي الأداء التنموي للدولة، يزيد قربها من الفشل الدولاتي بتمظهراته الأمنية السياسية الاقتصادية والاجتماعية حيث أظهر الفصل الثاني أن الدول الفاشلة تعاني من جمود مؤسسي و من عجز الهياكل السيادية عن الاستجابة للوضعيات الطلبية، وتوقف لمسار التنمية السياسية الذي يظهر في غياب الصياغات المؤسساتية، وتفشي الفساد بين الأجهزة السياسية والإدارية، وسوء الإدارة السياسية للتعدد المجتمعي وغياب التمثيل الدستوري لجميع فئات المجتمع وشكلية الممارسة الديمقراطية، وتصلب المؤسسات السياسية، وكلها تمثل مظاهر ومؤشرات الفشل الدولاتي على المستوى السياسي وأسباب مباشرة للاستقرار السياسي، من جهة أخرى فقد ظهر من خلال الدراسة أن الدول الفاشلة تعاني من تعطل الهياكل الاقتصادية، تباطؤ النمو الاقتصادي في معظمها، وتدني مستوى دخول الأفراد، وفي ظل ضعف المردود الاقتصادي تزداد النفقات العسكرية، وقد أدى الفساد المتفشي بين أجهزة هذه الدول الى سوء ادارة ايرادات الثروات الطبيعية التي تزخر بها هذه الدول، بل وتحولت هذه الموارد الى نقمة وحافزا لاستمرار العنف كونها موضوع تنافس النخب المحلية والأطماع الدولية، هذه المظاهر هي الاخرى تمثل مؤشرات للفشل الدولاتي على المستوى الاقتصادي، ما يؤثر سلبا على الواقع الاجتماعي للأفراد الذي يظهر في عدم استفادة شعوب هذه الدول من الخدمات العامة وأهمها الصحة والتعليم وغياب اي توزيع عادل للسلع الاجتماعية، وتفشي ظاهرة الفقر وقد اظهرت الدراسة ان اعداد كبيرة جدامن فقراء العالم يعيشون على اقاليم دول فاشلة.

ولد هذا الفشل الدولاتي حالة احتقان متداخلة الأبعاد أدت إلى تراخي البنية الاجتماعية، وخلقت مجموعة من الحركيات السبيية التي ادت الى ازدهار الفوضى الأمنية داخل هذه الدول واندلاع الحروب الأهلية التي تؤدي الى انهيار القطاعات الخمس المكونة للأمن القومي، مخلفة كوارث إنسانية تجلت في عدم توفير الأمن الإنساني بكل أبعاده، والذي يظهر في تزايد نطاق نزوح الأفراد والهجرة القسرية ومظاهر الحرمان التي تلاحق اللاجئين، وعدم قدرة الجهاز الدولاتي على توفير الغذاء والرعاية الصحية اللازمة لمواطنيهاوانتشار الأمراض والأوبئة. فالضعف والهشاشة المؤسساتية يحول دون أن تقوم الدول الفاشلة بواجباتها السيادية الداخلية وعلى رأسها توفير الأمن بمفهومه الموسع. فقدان الدول الفاشلة السيطرة على

أقاليمها، وانتشار البطالة ومظاهر الفقر والعوز وتخلخل العقد الاجتماعي في ظل ظروف سياقية دولية جعل بعض الدول الفاشلة ملاذا آمنا للتنظيمات الإجرامية والإرهابية، ومصدرا محتملا لتهديدات الاستقرار الدولي، علما أن المتضرر المباشر من مختلف اضطراب البيئة الأمنية للدول الفاشلة هم مواطني هذه الدول، بذلك وان كانت الدول الفاشلة مصدرا محتملا لتهديدات الاستقرار الدولي فهي مصدرا مؤكدا لتهديدات أمنها القومي وأمن مواطنيها.

أمام هذا المشهد أصبحت الدول الفاشلة التي فقدت السيطرة على أقاليمها وتعطلت فيها قدرات الجهاز الدولاتي على الوفاء بمتطلبات السيادة الداخلية موضوعا محوريا للأجندات الدولية، وذلك بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر التي أدت إلى إسقاط تصور الأمن المطلق حتى بالنسبة لأكثر الدول قوة، وأصبحت الدول محدودة القدرات تشكل تهديدا على الاستقرار الدولي، وضعفها مكن فواعل غير دولاتية من اختراق جدار الأمن وتهديد حتى أكثر الدول قوة .

سوقت القوى الكبرى لاحتمالية تصدير مخلفات الانفلات الأمني الذي يحدث داخل الدول الفاشلة إلى البيئة الدولية واقاليم القوى الكبرى، وهو ما يشكل تغيرا في النظرة الدولية لهذا النوع من الدول، حيث خلال الحرب الباردة كان ينظر للدول الفاشلة –كظاهرة وليس كمفهوم– على أنها جزء من الصراع بين القوتين العظميين ومن النادر ما تم اعتبارها خطرا في حد ذاتها، وفي تسعينات القرن العشرين مع سلسلة الانهيارات السياسية والتفككات وعمليات الإبادة والاقتتال الداخلي الذي شهدته العديد من دول العالم النامي حظيت الدول الفاشلة باهتمام دولي من زاوية انسانية، الا ان أحدا الحادي عشر من سبتمبر ادت الى استعادة قضايا الامن موقع الصدارة على الاهتمامات والانشغالات الدولية ،فحاولت الجماعة الدولية التدخل لاعادة ترتيب الاوضاع في العديد من الدول وهو ما شرعن التدخلات العسكرية، وقد بينت الدراسة بالرجوع الى عدد من التجارب الدولية الى أنه بالرغم من أن العمليات الاممية على قدر من الأهمية في وقف عمليات العنف، الا أن المبادرات الدولية التي جاءت في صيغة التدخل العسكري واعتمدت على متغير القوة العسكرية لم تحقق النتائج التي أعلن عنها، ولم تجلب الاستقرار ولا التطور للمجتمعات التي شهدت حالات تدخل، وهو ما يثبت فرضية الدراسة القائلة بأنه إذا كانت نظرة الجماعة الدولية للدول الفاشلة محكومة بمنطق استراتيجي محدود، فإن آليات التعامل مع هذه الدول ستكون وقتية بتوجهات مصلحية.

هدا الواقع جعل الجماعة الدولية تدرك انه من غير الممكن التصدي لحالات الاقتتال الداخلي وغياب الأمن الغذائي، والأمن الصحي، ولا حتى القضاء على التنظيمات الإجرامية والإرهابية، بالاعتماد على القوة العسكرية وحدها وتحولت المبادرات الدولية نحو تضمين التنمية بمفهومها الشامل بما يحقق إصلاح مؤسسي شامل، ويعزز الأداء الاقتصادي للدولة و يوفر بيئة تمكينة للأفراد.

بناء على ما تقدم وتأسيسا عليه يمكن عرض الاستنتاجات التي تم التوصل إليها على ثلاث مستويات:

أولا: على المستوى المفاهيمي

-من الناحية المفهومية أثارت ظاهرة الدول غير القادرة على توفير مقومات استمرارها وتلبية احتياجات شعوبها وضعف نسيجها المجتمعي، قلقا فكريا وارتباكا بحثيا ظهر في تعدد المفاهيم التي حاولت احتواء الظاهرة مفهوميا، فانتقلت الصياغات المفهومية من الدولة الضعيفة الى الدول الهشة الى الدول الفاشلة، هذه الأخيرة بعيدا عن التوظيف السياسي ونظرية المؤامرة، تمثل قاعدة مفهومية يستخدمها الباحثون والمراقبون وحتى المواطنون العاديون لتحليل واقع مجموعة من دول العالم النامي ،التي لا يمكن أن يكون ثمة جانب أو قطاع في مخرجات النظام فيها لم يشهد أزمة فعلية لفترة دامت زمنيا لعدة سنوات حيث فشلت في مواجهة التحديات التنموية التي كانت محور اهتمام الباحثين والمراقبين في خلال الحرب الباردة، وتراكمت مظاهر عجزها السياسي والاقتصادي لتخلق مجموعة من تهديدات الأمن الموسع التي تشكل تحديا للأمنها القومي، وتمس بشكل مباشر حياة وكرامة الأفراد والجماعات.

-ان مفهوم الدول الفاشلة يشير الى الدول التي لا توفر السلع السياسة لمواطنيها إلا بقدر ضئيل جدا وبجودة منخفضة، وبالتالي فان المصطلح يصلح تطبيقه بالدرجة الاولى على الدول من زاوية تقييم توفير الأمن لمواطنيها ،والدول التي تشكل تهديدا على مواطنيها سواء لضعفها ،أو لفساد القائمين على الحكم فيها، وليس من منظور تهديدها للأمن والاستقرار الدولين والتداعيات الجيوسياسية للانهيار.

-انتقال بعض الجهات الى استخدام مصطلح "الدول الهشة" بدل "الدول الفاشلة" مرتبط بحسابات السلوك التدخلي للقوى الكبرى في شؤون هذه الدول، وليس بواقع العجز متعدد الأبعاد والمستويات الذي تعاني منه هذه الدول.

ثانيا: على المستوى النظري

-بالرغم من سعي الصياغات النظرية للالتحاق بالتطورات التي لحقت بالدولة السيادية في مرحلة ما بعد الثنائية، الا أن ما صيغ من نظريات حول ظاهرة الدول الفاشلة بقي حبيسا للمنطلقات الانطولوجية والابستمولوجية لكل نظرية، وهو ما يستدعي تقديم نظرية شاملة لكل أبعاد الفشل السياسية، الاقتصادية المجتمعية والأمنية، وتوسيع الانشغالات النظرية لمستويات الأمن المتدرجة من الأفراد إلى الدولة إلى النظام الدولي.

-إن حقل العلاقات الدولية بحاجة إلى إنتاج تصورات نظرية بديلة عن ميكانيزمات توازن القوى أو السلام الديمقراطي تحاول تقديم آليات موسعة تربط بين متطلبات الأمن الموسع ومحددات التنمية الشاملة.

ثالثا: على المستوى العملي

-وجود مؤسسات قوية هو شرط أساسي لتحقيق الاستقرار، وبناء المؤسسات والهياكل السياسية والادارية هو شرط مسبق لتوفير السلع العامة، فتحقيق استقرار البيئة الأمنية للدول الفاشلة يحتاج الى بناء القدرات الأساسية للدولة، التي من شانها أن تساعد في استعادة شرعيتها وفعاليتها، بما في ذلك القدرة على توفير الخدمات الأساسية والسلامة العامة الضرورية، وتعزيز سيادة القانون، وحماية وتعزيز حقوق الانسان، فتنمية القدرات الوطنية تتطلب أولا وقبل كل شيء تعزيز المؤسسات والهياكل السيادية التي من خلالها ستعمل مختلف الوظائف الأخرى: الإدارية، التعليمية، الصحية، ما يسمح بتنظيم الأداء السيادي العام، وتوفير الوسائل الكفيلة بتسييد الشعب على الإقليم الذي يعيشون فيه، ويجعلهم يسعون للحفاظ على مزايا السلام، وماتحصلوا عليه من امتيازات.

- عملية تحقيق السلام حتى تكون ناجحة لابد من بناء القدرات الوطنية، وهذه العملية تبدأ بتقييم درجة الهشاشة وتقييم القدرات والاحتياجات القائمة في المجالات الاعتيادية ذات الأولوية، على الصعيدين الوطني ودون الوطني، ومدى استنزاف القدرات الذي يختلف من دولة فاشلة إلى اخرى .

-القضاء على مسببات اللا استقرار تتطلب صيغة تكاملية بين التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية التي تقوم على ركيزة الديمقراطية وفتح مسارات المشاركة والتمثيل، وتمكين المواطنين بدل السيطرة عليهم وإنفاذ حكم القانون.

-ان بناء المؤسسات وحده لا يكف وانما لابد من وجود تفاعل ثقافي سياسي تتداخل فيه العوامل المعنوية بالمادية.

-ضرورة محاربة الفساد بكل أشكاله ومنح حق المراقبة والمساءلة وإرساء معايير المحاسبة وآليات النزاهة والشفافية، وتفعيل المنظومة الرقابية مع ضوابط قانونية حازمة وتنفيذات فاعلة للقوانين والقضاء على المحسوبية والوساطة وإعلاء الضمير الانسانى في كافة مجالات العمل.

-لأن الضغوط الاقتصادية يمكن ان تكون مصدرا للتوترات المجتمعية، فان التحفيز السريع للانتعاش الاقتصادي يعتبر أحد أهم معززات الأمن، وقد يوفر المحرك للانتعاش المستقبلي ويمتد هذا المسار الإصلاحي إلى المجالات ذات الأولوية عبر التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان، بما يعكس طبيعتها المترابطة، والتي تعزز بعضها بعضا.

-المواءمة بين قدرات الدولة ودورها من خلال الاستخدام المسؤول والرشيد للموارد الطبيعية والطاقات البشرية .

- يشكل التنوع الثقافي تحد كبير للوحدة الوطنية وفعالية الدولة خاصة خلال مرحلة التحولات،ولكن ليس عقبة لا يمكن تخطيها، حيث يمكن تحقيق الاستقرار من خلال مشاركة فاعلة وفعالة لمكونات التعددية والحرص على جدية سياسات التنمية من منظورها الشامل على تحقيق العدالة الاجتماعية والعدالة الاقتصادية، وحماية الحق المكتسب في التعليم والرعاية الصحية لجميع مواطني الدولة بدون تمييز.

- القضاء على المتغيرات الاضطرابية للبيئة الأمنية للدول الفاشلة تتطلب ايلاء أهمية خاصة للفواعل غير الدولتية، حيث أن تحقيق الاستقرار الأمني على أرضية التنمية الشاملة تتطلب مثلث فاعل أضلاعه الحكومة، المجتمع المدني المميز دستوريا عن الحكومة والمتطور عضويا ووظيفيا، والقطاع الخاص، على أن يكون العمل بين الأطراف الثلاث في شكل تكاملي وتوزيع للأدوار بما يحقق هدف السلام وليس في صورة تنافس أو احتكار، ما يضمن هندسة اجتماعية لمسارات الإصلاح والبناء .

-الفشل الدولاتي درجات وبأبعاد متعددة، وتختلف الحركيات السببية المؤدية له من دولة الى أخرى لذلك فان جهود البناء والاعمار لا يجب أن تكون في شكل قوالب جاهزة صالحة للتطبيق على جميع

الحالات،وإنما لابد من الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات التاريخية، المجتمعية، الجيوسياسية، وكذلك مسار بناء كل دولة.

– إن التصنيفات المقدمة وقوائم الدول الفاشلة طغى عليها الطابع التجريدي الرقمي، دون الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الفشل الدولاتي، وأسبابه المتباينة كما أن مؤشرات التقييم متساوية بين الدول التي تشكل خطرا على امن ورفاه مواطنيها، والدول التي يتخوف أن تكون مصدرا لتهديدات الأمن والاستقرار الدوليين.

–مبادرة بناء القدرات المؤسساتية والإصلاح يجب أن تكون محلية بهندسة داخلية، تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الوعاء الثقافي والتقاليد السياسية والعمق التاريخي لكل مجتمع، مع رفض النماذج المستوردة في الحكم وقوالب الديمقراطية الغربية.

–إن المرافقة الدولية أمر ضروري، وأحيانا حتمي لبناء القدرات الوطنية، وتحقيق الاستقرار الأمني سواء من خلال الاستفادة من الخبرات التقنية التي توفرها الأطراف الدولية أو من السياسات والبرامج التي قد تطرحها، أو من خلال المساعدات المالية أو القروض التي تكون ضرورية لتمويل عملية البناء أو المساعدات الإنسانية، إلا أن الأطراف الخارجية يجب أن تكون مرافق لعملية البناء وليس شريكا في الحكم، ولا أن تحل محل الأطراف المحلية في التسيير ولا أن تفرض نماذج حكم على المجتمعات المحلية.

الملاحق

الملحق رقم 01

أبعاد الهشاشة المؤسساتية وفق منظمة التعاون الاقتصادي

دليل 2015

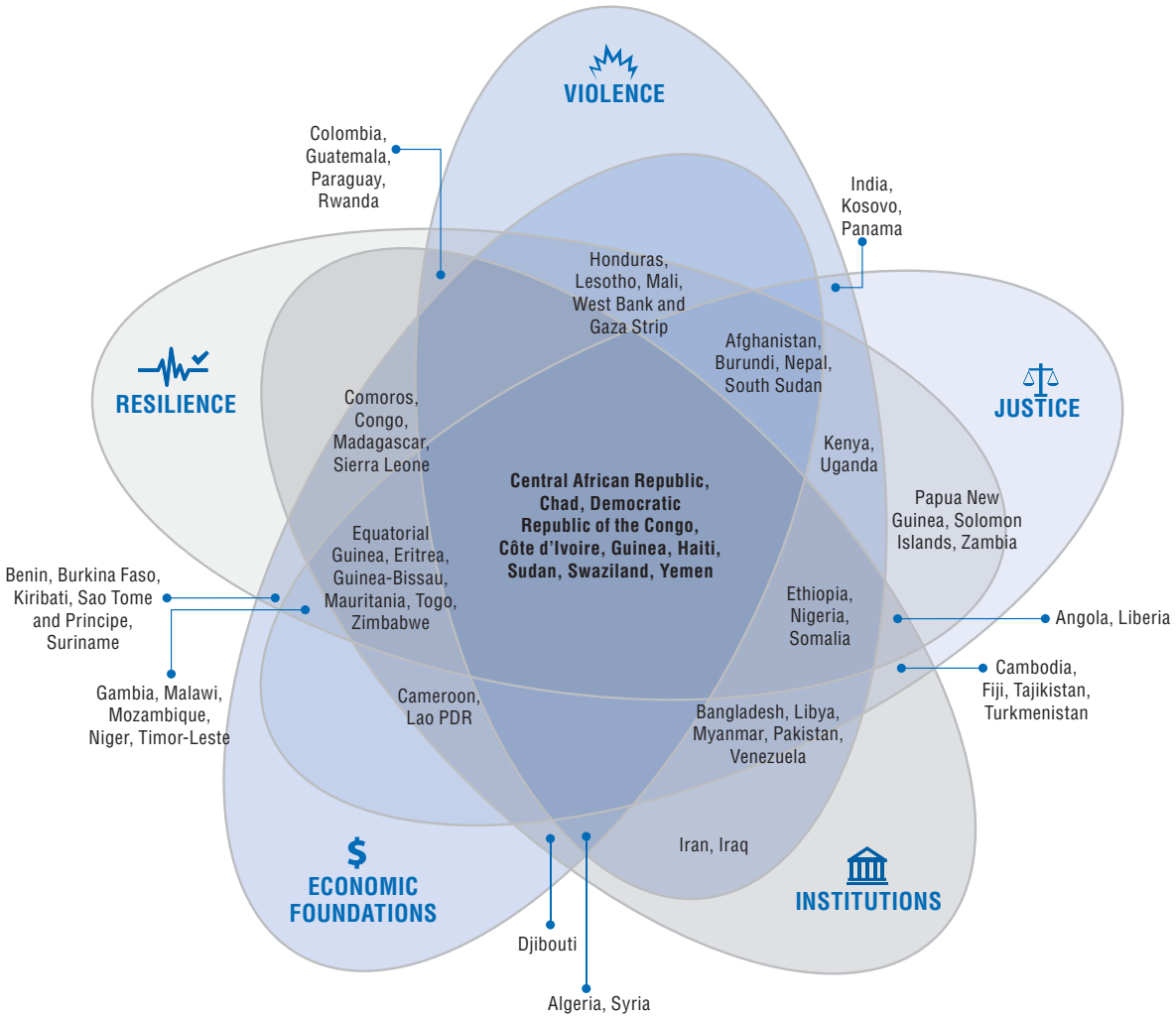

VIOLENCE
Reduce all forms of violence and violent deaths everywhere

RESILIENCE
Reduce exposure and vulnerability to climate-related extreme events and other economic, social and environmental shocks and disasters; build adaptative capacity

JUSTICE
Promote the rule of law at the national and international levels, and ensure equal access to justice for all

ECONOMIC FOUNDATIONS
Reduce youth unemployment; promote economic, social and political inclusion

INSTITUTIONS
Develop effective, accountable and transparent institutions at all levels; reduce illicit financial flows and combat organised crime

Note: The 9 countries at the centre of this Venn diagram rank among the 50 most vulnerable countries in all 5 fragility clusters simultaneously. Moving out from the centre, those listed in the overlapping areas are among the 50 most affected in four, three and two clusters. The five proposed dimensions are taken from the emerging SDG framework.
Sources: Violence cluster (Uppsala University, 2014; WHO, 2014; World Bank, 2014a), justice cluster (UNICEF, 2014; World Bank, 2014a), institutions cluster (World Bank, 2014a), economic foundations cluster (World Bank, 2013; Barro and Lee, 2010; IMF, 2014), resilience cluster (IFs, 2014; US National Intelligence Council, 2008; UNU-EHS, 2014). See Figure 2.3 (Q.2) in Chapter 2 for details on the five dimensions of fragility explored in this report and Annex A for the methodology.

المصدر : OECD, States of Fragility 2015 Meeting post-2015 Ambitions.(paris2015)20.

الملحق رقم 02

قائمة الدول الهشة حسب صندوق دعم السلام

دليل 2015

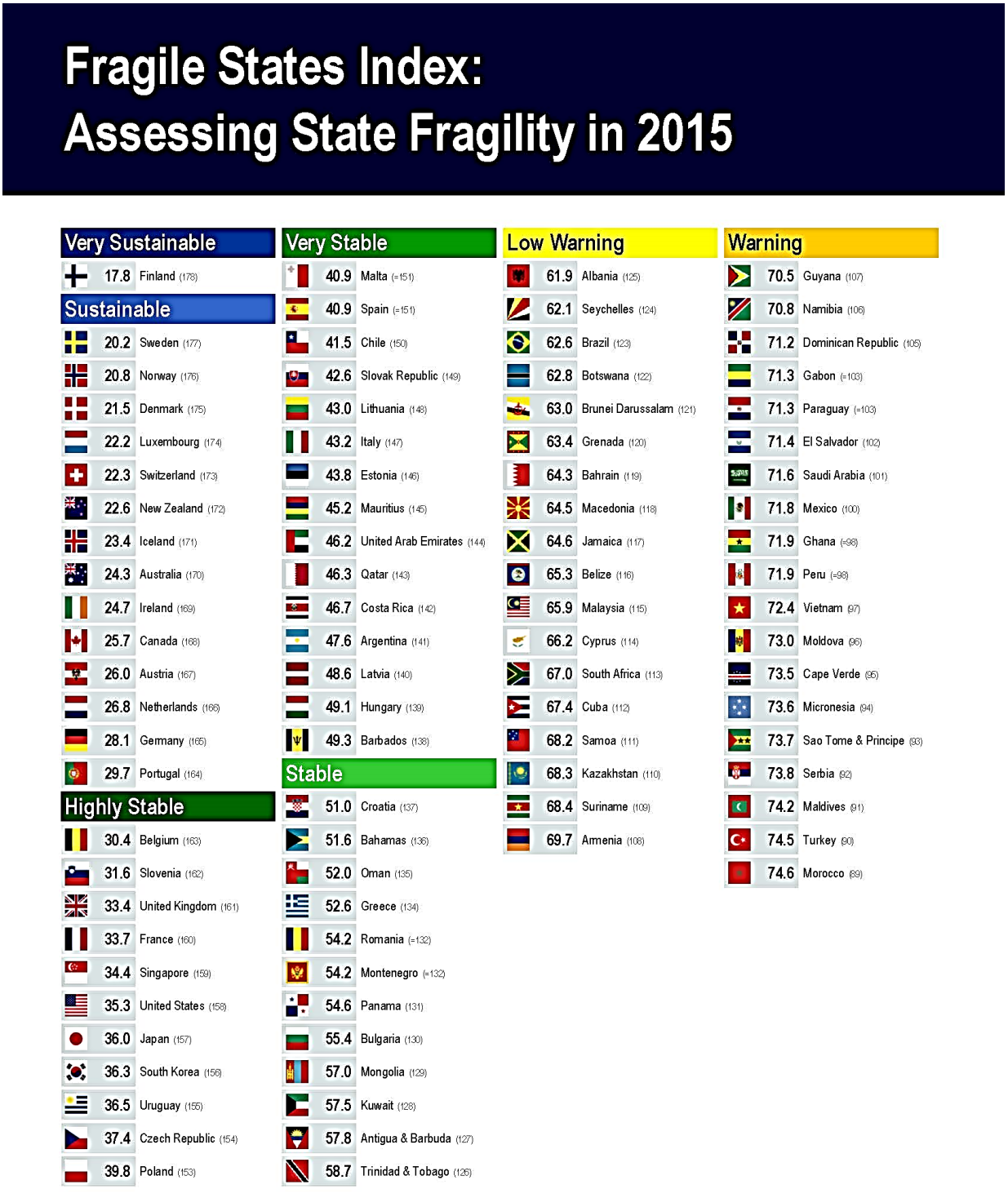

Warning		High Warning		Alert		High Alert	
75.0	Indonesia (88)	80.0	Russia (65)	90.0	Egypt (38)	100.0	Cote d'Ivoire (=15)
75.6	Belarus (87)	80.4	Guatemala (64)	90.2	Rwanda (37)	100.0	Zimbabwe (=15)
75.8	Tunisia (86)	80.8	Tanzania (63)	90.5	Nepal (36)	102.4	Nigeria (14)
75.9	Ecuador (85)	82.2	Kyrgyz Republic (62)	90.6	Sri Lanka (=34)	102.9	Pakistan (13)
76.3	Ukraine (84)	82.5	Colombia (61)	90.6	Timor-Leste (=34)	104.5	Haiti (=11)
76.4	China (83)	83.0	Senegal (60)	90.8	Congo (Republic) (33)	104.5	Iraq (=11)
76.8	Fiji (82)	83.3	Comoros (59)	91.8	Bangladesh (32)	104.9	Guinea (10)
76.9	Jordan (81)	83.4	Papua New Guinea (=57)	91.9	Sierra Leone (31)	107.9	Afghanistan (=8)
77.3	Azerbaijan (80)	83.4	Tajikistan (=57)	93.1	Mali (30)	107.9	Syria (=8)
77.4	Bosnia & Herzegovina (79)	83.6	Madagascar (56)	93.8	North Korea (29)	108.1	Yemen (7)
77.5	Turkmenistan (78)	84.5	Laos (55)	94.3	Cameroon (28)	108.4	Chad (6)
78.0	Bolivia (77)	84.8	Equatorial Guinea (54)	94.7	Myanmar (Burma) (27)	109.7	Congo (Dem. Rep.) (5)
78.2	Honduras (76)	85.2	Zambia (53)	94.9	Mauritania (26)	**Very High Alert**	
78.6	Venezuela (75)	85.4	Gambia (=51)	95.3	Libya (25)	110.8	Sudan (4)
78.7	Bhutan (74)	85.4	Uzbekistan (=51)	96.9	Eritrea (24)	111.9	Central African Rep. (3)
78.8	Benin (73)	85.9	Solomon Islands (50)	97.0	Uganda (23)	114.0	Somalia (2)
79.0	Nicaragua (72)	86.3	Philippines (=48)	97.3	Liberia (22)	114.5	South Sudan (1)
79.1	Thailand (71)	86.3	Swaziland (=48)	97.4	Kenya (21)		
79.3	Georgia (70)	86.8	Togo (47)	97.5	Ethiopia (20)		
79.4	India (=68)	86.9	Malawi (=45)	97.8	Niger (19)		
79.4	Israel & the West Bank (=68)	86.9	Mozambique (=45)	98.1	Burundi (18)		
79.6	Algeria (67)	87.2	Iran (44)	99.9	Guinea Bissau (17)		
79.9	Lesotho (66)	87.9	Cambodia (43)				
		88.1	Angola (=40)				
		88.1	Djibouti (=40)				
		88.1	Lebanon (=40)				
		89.2	Burkina Faso (39)				

المصدر : J. J. Messner and auther , ,Fragile States Index 2015,(Washington: Fund For Peace,2015)6-7.

الملحق رقم 03

أداء الدول خلال عشر سنوات 2006-2015 حسب صندوق دعم السلام

دليل 2015

Fragile States Index: Decade Trends, 2006-2015

Significant Improvement		Strong Improvement			Some Improvement			
−14.5	Cuba (1)	−9.5	Moldova (8)	−7.6	Latvia (19)	−5.9	Luxembourg*	−4.3	Timor-Leste*
−14.2	Indonesia (2)	−9.3	Colombia (9)	−7.6	Cape Verde*	−5.6	Saudi Arabia (29)	−4.1	Botswana (44)
−13.8	Dominican Rep. (3)	−9.2	Bhutan (=10)	−7.6	Malta*	−5.6	Samoa*	−3.9	Guatemala (45)
−11.6	Germany (4)	−9.2	Cote d'Ivoire (=10)	−7.3	Peru (=20)	−5.5	Suriname*	−3.6	Kazakhstan (=46)
−11.1	Bosnia & Herz. (5)	−9.2	Seychelles*	−7.3	Slovak Rep. (=20)	−5.4	U.A.E.*	−3.6	North Korea (=46)
−10.9	Croatia (6)	−9.0	Uzbekistan (12)	−7.3	Qatar*	−5.3	Ecuador (30)	−3.5	South Korea (48)
−10.6	Macedonia (7)	−8.9	Belarus (=13)	−7.3	Serbia**	−5.2	Slovenia (31)	−3.4	Laos (=49)
−10.6	Barbados*	−8.9	Zimbabwe (=13)	−7.2	Estonia (22)	−5.0	Panama (32)	−3.4	Nicaragua (=49)
		−8.9	Trinidad & Tobago*	−7.1	Russia (23)	−4.9	Bolivia (=33)	−3.3	Denmark (=51)
		−8.6	Turkmenistan (15)	−6.9	Maldives*	−4.9	Nepal (=33)	−3.3	Kuwait (=51)
		−8.5	Bahamas*	−6.7	Albania (=24)	−4.9	Sao Tome*	−3.0	Portugal (53)
		−8.4	Romania (16)	−6.7	Bulgaria (=24)	−4.7	Uruguay (=35)	−2.9	Costa Rica (=54)
		−8.2	Brunei Darussalam*	−6.7	Lithuania (=24)	−4.7	Sierra Leone (=35)	−2.9	Georgia (=54)
		−8.2	Grenada*	−6.2	Vietnam (27)	−4.7	El Salvador (=35)	−2.9	Malawi (=54)
		−8.1	Poland (=17)	−6.1	China (28)	−4.6	Azerbaijan (38)	−2.8	Guyana*
		−8.1	Kyrgyz Rep. (=17)	−6.1	Solomon Islands*	−4.5	Bangladesh (=39)	−2.7	Rwanda (57)
		−7.9	Antigua & Barbuda*			−4.5	Iraq (=39)	−2.6	Venezuela (58)
						−4.5	Belize*	−2.3	Gabon (59)
						−4.4	Czech Republic (41)	−2.2	Jamaica (60)
						−4.3	Cyprus (=42)	−2.2	Congo (Rep.)*
						−4.3	Tajikistan (=42)		

Points changes are from 2006 to 2015.
* Country score changes calculated from a base year of 2007 due to their not being included in the 2006 Failed States Index.
** Country score changes calculated from a base year of 2007 due to their not being independent countries for the 2006 Failed States Index.
*** Country score changes calculated from a base year of 2012 due to their not being independent countries for the 2006 Failed States Index.

Marginal Improvement		Insignificant Change		Some Worsening		Worsening		Significant Worsening	
−1.9	Morocco (61)	−0.5	Brazil (=75)	+2.3	Australia (95)	+6.1	Ireland (115)	+10.4	Tunisia (131)
−1.8	Armenia (=62)	−0.5	Burkina Faso (=75)	+2.3	Iceland*	+6.1	South Sudan***	+10.8	Niger (132)
−1.8	Myanmar (=62)	−0.4	Congo (D.R.) (=77)	+2.4	Hungary (96)	+6.4	Belgium (116)	+11.3	South Africa (133)
−1.8	Sri Lanka (=62)	−0.4	Finland (=77)	+2.5	Chad (=97)	+6.8	Argentina (117)	+11.4	Gambia (=134)
−1.7	Liberia (65)	−0.2	Angola (=79)	+2.5	Uganda (=97)	+7.1	Mauritania (=118)	+11.4	Ghana (=134)
−1.5	Sudan (=66)	−0.2	Malaysia (=79)	+2.5	Tanzania (=97)	+7.1	Philippines (=118)	+11.5	Greece (=136)
−1.5	Togo (=66)	−0.2	Pakistan (=79)	+2.6	Canada (100)	+7.1	Madagascar*	+11.5	Yemen (=136)
−1.4	Mongolia (68)	−0.1	Austria (=82)	+2.9	Cambodia (101)	+7.3	Bahrain*	+12.1	Mozambique (138)
−1.4	Montenegro**	−0.1	Haiti (=82)	+3.2	Iran (=102)	+7.6	Lebanon (120)	+13.0	Eritrea (139)
−1.3	Mexico (=69)	−0.1	Jordan (=82)	+3.2	New Zealand (=102)	+7.8	Djibouti*	+14.4	C.A.R. (140)
−1.3	Netherlands (=69)	0.0	Israel & W.B. (85)	+3.3	Mauritius (104)	+7.9	Benin (121)	+14.5	Guinea Bissau (141)
−1.3	Lesotho*	+0.1	Namibia (=86)	+3.4	Ukraine (105)	+8.0	Japan (=122)	**Critical Worsening**	
−1.2	P.N.G. (71)	+0.1	Turkey (=86)	+3.5	Spain (106)	+8.0	Nigeria (=122)	+16.9	Senegal (142)
−0.8	United Kingdom (72)	+0.1	Micronesia*	+3.6	Switzerland (=107)	+8.1	Afghanistan (=124)	+18.5	Mali (143)
−0.7	Paraguay (73)	+0.5	Egypt (88)	+3.6	Singapore (=107)	+8.1	Somalia (=124)	+19.3	Syria (144)
−0.6	France (74)	**Marginal Worsening**		+4.0	Norway (109)	+8.1	Italy (=124)	+26.8	Libya (145)
		+0.8	Eq. Guinea (=89)	+4.2	Thailand (110)	+8.2	Oman (127)		
		+0.8	U.S.A. (=89)	+5.0	Swaziland*	+8.8	Kenya (128)		
		+1.1	Fiji*	+5.5	Comoros*	+9.0	India (129)		
		+1.4	Burundi (91)	+5.6	Ethiopia (=111)	+9.5	Chile (130)		
		+1.5	Honduras (92)	+5.6	Zambia (=111)				
		+1.8	Algeria (93)	+5.9	Cameroon (=113)				
		+2.0	Sweden (94)	+5.9	Guinea (=113)				

المصدر:

J. J. Messner and auther , ,Fragile States Index 2015,(Washington: Fund For Peace,2015)11-10.

الملحق رقم 04

دليل الفساد حسب منظمة الشفافية الدولية

168 COUNTRIES. 168 SCORES.

HOW DOES YOUR COUNTRY MEASURE UP?

The perceived levels of public sector corruption in 168 countries/territories around the world.

RANK	COUNTRY/TERRITORY	SCORE
1	Denmark	91
2	Finland	90
3	Sweden	89
4	New Zealand	88
5	Netherlands	87
5	Norway	87
7	Switzerland	86
8	Singapore	85
9	Canada	83
10	Germany	81
10	Luxembourg	81
10	United Kingdom	81
13	Australia	79
13	Iceland	79
15	Belgium	77
16	Austria	76
16	United States	76
18	Hong Kong	75
18	Ireland	75
18	Japan	75
21	Uruguay	74
22	Qatar	71
23	Chile	70
23	Estonia	70
23	France	70
23	United Arab Emirates	70
27	Bhutan	65
28	Botswana	63
28	Portugal	63
30	Poland	62
30	Taiwan	62
32	Cyprus	61
32	Israel	61
32	Lithuania	61
35	Slovenia	60
36	Spain	58
37	Czech Republic	56
37	Korea (South)	56
37	Malta	56
40	Cape Verde	55
40	Costa Rica	55
40	Latvia	55
40	Seychelles	55
RANK	COUNTRY/TERRITORY	SCORE
44	Rwanda	54
45	Jordan	53
45	Mauritius	53
45	Namibia	53
48	Georgia	52
48	Saudi Arabia	52
50	Bahrain	51
50	Croatia	51
50	Hungary	51
50	Slovakia	51
54	Malaysia	50
55	Kuwait	49
56	Cuba	47
56	Ghana	47
58	Greece	46
58	Romania	46
60	Oman	45
61	Italy	44
61	Lesotho	44
61	Montenegro	44
61	Senegal	44
61	South Africa	44
66	Sao Tome and Principe	42
66	The FYR of Macedonia	42
66	Turkey	42
69	Bulgaria	41
69	Jamaica	41
71	Serbia	40
72	El Salvador	39
72	Mongolia	39
72	Panama	39
72	Trinidad and Tobago	39
76	Bosnia and Herzegovina	38
76	Brazil	38
76	Burkina Faso	38
76	India	38
76	Thailand	38
76	Tunisia	38
76	Zambia	38
83	Benin	37
83	China	37

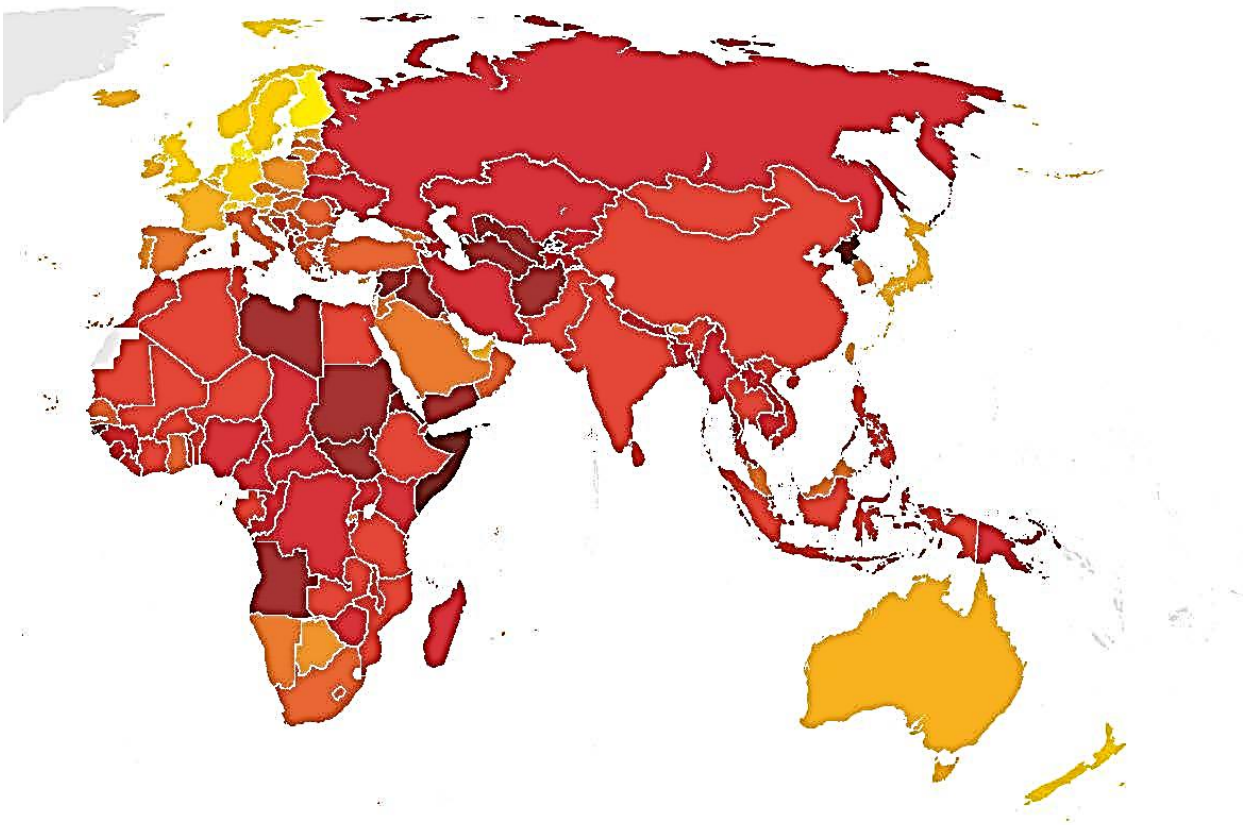

RANK	COUNTRY/TERRITORY	SCORE
83	Colombia	37
83	Liberia	37
83	Sri Lanka	37
88	Albania	36
88	Algeria	36
88	Egypt	36
88	Indonesia	36
88	Morocco	36
88	Peru	36
88	Suriname	36
95	Armenia	35
95	Mali	35
95	Mexico	35
95	Philippines	35
99	Bolivia	34
99	Djibouti	34
99	Gabon	34
99	Niger	34
103	Dominican Republic	33
103	Ethiopia	33
103	Kosovo	33
103	Moldova	33
107	Argentina	32
107	Belarus	32
107	Côte d'Ivoire	32
107	Ecuador	32
107	Togo	32
112	Honduras	31
112	Malawi	31
112	Mauritania	31
112	Mozambique	31
112	Vietnam	31
117	Pakistan	30
117	Tanzania	30
119	Azerbaijan	29
119	Guyana	29
119	Russia	29
119	Sierra Leone	29
123	Gambia	28
123	Guatemala	28
123	Kazakhstan	28
123	Kyrgyzstan	28
123	Lebanon	28

RANK	COUNTRY/TERRITORY	SCORE
123	Madagascar	28
123	Timor-Leste	28
130	Cameroon	27
130	Iran	27
130	Nepal	27
130	Nicaragua	27
130	Paraguay	27
130	Ukraine	27
136	Comoros	26
136	Nigeria	26
136	Tajikistan	26
139	Bangladesh	25
139	Guinea	25
139	Kenya	25
139	Laos	25
139	Papua New Guinea	25
139	Uganda	25
145	Central African Republic	24
146	Congo Republic	23
147	Chad	22
147	Democratic Republic of the Congo	22
147	Myanmar	22
150	Burundi	21
150	Cambodia	21
150	Zimbabwe	21
153	Uzbekistan	19
154	Eritrea	18
154	Syria	18
154	Turkmenistan	18
154	Yemen	18
158	Haiti	17
158	Guinea-Bissau	17
158	Venezuela	17
161	Iraq	16
161	Libya	16
163	Angola	15
163	South Sudan	15
165	Sudan	12
166	Afghanistan	11
167	Korea (North)	8
167	Somalia	8

المصدر Transparency International, Corruption, perceptions Index 2015 (relief web. Int/ report/world/corruption-perception- index- 2015).

الملحق رقم 05

مؤشر عدم المساواة كأحد مؤشرات التنمية البشرية

HUMAN DEVELOPMENT REPORT **2015**
Work for Human Development

TABLE 4

HDI rank	Gender Development Index: Value 2014	Gender Development Index: Group[b] 2014	Human Development Index (HDI): Value, Female 2014	Human Development Index (HDI): Value, Male 2014	Life expectancy at birth (years): Female 2014	Life expectancy at birth (years): Male 2014	Expected years of schooling (years): Female 2014[c]	Expected years of schooling (years): Male 2014[c]	Mean years of schooling (years): Female 2014[d]	Mean years of schooling (years): Male 2014[d]	Estimated gross national income per capita[a] (2011 PPP $): Female 2014	Estimated gross national income per capita[a] (2011 PPP $): Male 2014
60 Panama	0.996	1	0.776	0.779	80.7	74.6	13.8	12.8	9.6	9.1	13,699	22,597
62 Malaysia	0.947	3	0.753	0.795	77.1	72.4	12.7	12.7	9.4	10.1	15,635	30,320
63 Mauritius	0.950	2	0.752	0.792	78.0	70.9	15.9	15.2	8.0	9.1	10,541	24,581
64 Seychelles	..	..	..	..	78.1	68.9	13.3	13.4	..	..	..	..
64 Trinidad and Tobago	0.985	1	0.763	0.774	74.0	67.0	12.5	12.1	10.7[e]	10.9[e]	19,669	32,656
66 Serbia	0.966	2	0.757	0.784	77.7	72.1	14.9	13.9	9.8	11.2	9,697	14,799
67 Cuba	0.954	2	0.747	0.783	81.5	77.4	14.4	13.3	11.4[f]	11.6[f]	4,912	9,665
67 Lebanon	0.899	5	0.718	0.800	81.3	77.6	13.6	13.9	7.6[f]	8.2[f]	7,334	25,391
69 Costa Rica	0.974	2	0.753	0.774	81.9	77.0	14.3	13.4	8.4	8.3	9,680	17,033
69 Iran (Islamic Republic of)	0.858	5	0.689	0.804	76.5	74.3	15.0	15.2	7.7	8.6	4,828	25,924
71 Venezuela (Bolivarian Republic of)	1.030	2	0.772	0.749	78.5	70.2	15.3	13.1	9.2	8.6	12,458	19,840
72 Turkey	0.902	4	0.716	0.793	78.5	72.0	14.0	15.1	6.7	8.5	10,024	27,645
73 Sri Lanka	0.948	3	0.730	0.769	78.2	71.5	14.2	13.3	10.7	10.9	5,452	14,307
74 Mexico	0.943	3	0.731	0.775	79.2	74.4	13.2	12.9	8.2	8.8	10,233	22,252
75 Brazil	0.997	1	0.752	0.754	78.3	70.7	15.6	14.8	7.8	7.5	11,393	19,084
76 Georgia	0.962	2	0.736	0.765	78.4	71.2	14.0	13.6	12.0[f]	12.3[f]	4,887	9,718
77 Saint Kitts and Nevis	..	..	..	..	..	..	13.4	12.4	..	..	..	..
78 Azerbaijan	0.942	3	0.721	0.766	74.0	67.7	11.8	12.0	10.5[f]	11.2[f]	10,120	22,814
79 Grenada	..	..	..	..	75.9	71.0	16.3	15.3	..	..	..	..
80 Jordan	0.860	5	0.674	0.784	75.8	72.4	13.7	13.3	9.3	10.5	3,587	18,831
81 The former Yugoslav Republic of Macedonia	0.949	3	0.726	0.765	77.7	73.1	13.5	13.2	8.7[f]	9.8[f]	8,796	14,754
81 Ukraine	1.003	1	0.747	0.745	75.9	66.0	15.4	14.9	11.3	11.4	6,518	10,120
83 Algeria	0.837	5	0.637	0.761	77.2	72.5	14.2	13.8	4.8	7.8	3,898	22,009
84 Peru	0.947	3	0.712	0.752	77.2	71.9	13.1	13.0	8.5	9.6	8,040	13,977
85 Albania	0.948	3	0.711	0.750	80.4	75.4	11.9	11.8	8.9	9.6	7,217	12,655
85 Armenia	1.008	1	0.734	0.728	78.6	70.9	13.6	11.2	10.8	10.9	6,042	10,089
85 Bosnia and Herzegovina	..	..	..	..	79.0	74.0	..	..	6.6[f]	8.6[f]	6,514	12,912
88 Ecuador	0.980	1	0.722	0.737	78.7	73.2	14.5	13.9	7.4	7.6	8,487	12,723
89 Saint Lucia	0.991	1	0.725	0.731	77.8	72.4	13.0	12.1	9.4	9.3	8,018	11,576
90 China	0.943	3	0.705	0.747	77.3	74.3	13.2	12.9	6.9	8.2	10,128	14,795
90 Fiji	0.941	3	0.699	0.743	73.2	67.2	16.0	15.5	9.8	10.0	4,274	10,592
90 Mongolia	1.028	2	0.737	0.716	73.9	65.3	15.3	13.9	9.5	9.0	9,029	12,462
93 Thailand	1.000	1	0.726	0.726	77.9	71.1	13.9	13.1	7.1	7.5	11,820	14,888
94 Dominica	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
94 Libya	0.950	2	0.699	0.736	74.6	68.9	14.3	13.8	7.7	7.0	7,427	22,392
96 Tunisia	0.894	5	0.671	0.751	77.3	72.5	15.0	14.0	5.9	7.8	4,748	16,159
97 Colombia	0.997	1	0.719	0.721	77.7	70.5	13.9	13.2	7.4	7.3	9,785	14,372
97 Saint Vincent and the Grenadines	..	..	..	..	75.1	70.9	13.4	13.1	..	..	7,283	12,541
99 Jamaica	0.995	1	0.715	0.719	78.1	73.3	13.1	11.6	10.0	9.4	5,820	9,059
100 Tonga	0.967	2	0.704	0.727	75.8	69.9	15.0	14.4	10.7	10.8	3,796	6,336
101 Belize	0.958	2	0.696	0.727	72.9	67.4	13.9	13.2	10.5	10.5	5,034	10,198
101 Dominican Republic	0.995	1	0.710	0.713	76.7	70.4	13.6	12.6	7.7	7.2	8,860	14,903
103 Suriname	0.975	1	0.702	0.720	74.4	68.0	13.6	11.8	7.3	8.0	10,241	20,970
104 Maldives	0.937	3	0.678	0.723	77.8	75.8	12.8	12.5	5.7[e]	6.0[e]	8,531	16,073
105 Samoa	0.956	2	0.681	0.713	76.8	70.4	13.2[k]	12.5[k]	10.3[k]	10.3[k]	3,416	7,124
MEDIUM HUMAN DEVELOPMENT												
106 Botswana	0.982	1	0.691	0.704	66.8	62.1	12.6	12.4	8.7	9.1	15,179	18,096
107 Moldova (Republic of)	1.003	1	0.694	0.692	75.7	67.4	12.2	11.6	11.1	11.3	4,599	5,915
108 Egypt	0.868	5	0.633	0.729	73.4	69.0	13.3	13.8	5.4	7.7	4,928	16,049
109 Turkmenistan	..	..	..	..	69.9	61.5	10.6	11.0	..	..	8,725	17,552
110 Gabon	..	..	..	..	65.0	63.8	..	..	8.9	6.6	13,527	19,177
110 Indonesia	0.927	3	0.655	0.706	71.0	66.9	13.1	12.9	7.0	8.2	6,485	13,052
112 Paraguay	0.956	2	0.662	0.692	75.1	70.8	12.2	11.7	7.5	7.9	5,576	9,678
113 Palestine, State of	0.860	5	0.607	0.706	74.9	71.0	13.8	12.2	8.4	9.3	1,580	7,726
114 Uzbekistan	0.945	3	0.640	0.678	71.8	65.0	11.3	11.7	9.5[f]	9.9[f]	3,811	7,342
115 Philippines	0.977	1	0.649	0.664	71.8	64.9	11.5	11.1	8.4[e]	7.9[e]	5,382	10,439
116 El Salvador	0.965	2	0.652	0.676	77.4	68.3	12.1	12.4	6.2	6.9	5,497	9,406
116 South Africa	0.948	3	0.646	0.681	59.3	55.2	13.7	13.4	9.7	10.2	8,713	15,737
116 Viet Nam	..	..	..	..	80.5	71.0	..	..	7.0	7.9	4,624	5,570
119 Bolivia (Plurinational State of)	0.931	3	0.637	0.684	70.9	65.9	12.9	13.4	7.5	8.9	4,383	7,140
120 Kyrgyzstan	0.961	2	0.638	0.664	74.6	66.6	12.7	12.3	10.5	10.6	2,122	3,992
121 Iraq	0.787	5	0.561	0.712	71.7	67.2	8.7	11.4	5.1	7.7	4,279	23,515

TABLE 4

TABLE 4 GENDER DEVELOPMENT INDEX

HDI rank	Gender Development Index		Human Development Index (HDI)		Life expectancy at birth		Expected years of schooling		Mean years of schooling		Estimated gross national income per capita[a]	
			Value		(years)		(years)		(years)		(2011 PPP $)	
	Value	Group[b]	Female	Male	Female	Male	Female	Male	Female	Male	Female	Male
	2014	2014	2014	2014	2014	2014	2014[c]	2014[c]	2014[c]	2014[c]	2014	2014
122 Cabo Verde	..	..	..	..	75.0	71.4	13.9	13.1	..	..	4,098	8,105
123 Micronesia (Federated States of)	..	..	..	..	70.1	68.1	..	..	..	..	..	..
124 Guyana	0.984	1	0.626	0.636	68.8	64.2	11.2	9.4	8.9	8.0	4,164	8,804
125 Nicaragua	0.960	2	0.615	0.640	77.9	71.9	11.8	11.3	6.2	5.8	2,967	5,979
126 Morocco	0.828	5	0.555	0.670	75.1	73.0	10.6	11.6	3.2	5.3	3,222	10,573
126 Namibia	0.981	1	0.620	0.632	67.3	62.1	11.4	11.3	6.3	6.1	7,672	11,267
128 Guatemala	0.949	3	0.608	0.641	75.3	68.3	10.2	11.0	5.5	5.7	5,021	8,934
129 Tajikistan	0.926	3	0.600	0.648	73.2	66.2	10.5	12.0	9.6[f]	11.2[f]	2,014	3,017
130 India	0.795	5	0.525	0.660	69.5	66.6	11.3	11.8	3.6	7.2	2,116	8,656
131 Honduras	0.944	3	0.583	0.618	75.7	70.7	11.6	10.6	5.5	5.4	2,365	5,508
132 Bhutan	0.897	5	0.572	0.638	69.7	69.2	12.8	12.6	2.0	4.1	5,733	8,418
133 Timor-Leste	0.868	5	0.548	0.631	70.1	66.5	11.3	12.0	3.6[f]	5.3[f]	3,122	7,530
134 Syrian Arab Republic	0.834	5	0.520	0.623	76.5	64.0	12.2	12.3	5.4	7.4	864	4,523
134 Vanuatu	0.903	4	0.587	0.650	74.0	69.9	10.2	10.9	8.0	10.0	2,141	3,445
136 Congo	0.922	4	0.561	0.609	63.9	60.8	10.9	11.3	4.9	6.5	5,165	6,859
137 Kiribati	..	..	..	..	69.2	62.8	12.7	11.9	..	..	..	..
138 Equatorial Guinea	..	..	..	..	59.0	56.3	..	..	4.0	7.2	17,073	24,850
139 Zambia	0.917	4	0.558	0.609	62.0	58.2	13.0	13.9	5.8	7.3	3,019	4,452
140 Ghana	0.885	5	0.540	0.610	62.3	60.4	11.0	12.0	5.6	7.9	3,200	4,515
141 Lao People's Democratic Republic	0.896	5	0.543	0.606	67.5	64.8	10.1	11.0	3.9	6.1	4,086	5,279
142 Bangladesh	0.917	4	0.541	0.590	72.9	70.4	10.3	9.7	4.5	5.5	2,278	4,083
143 Cambodia	0.890	5	0.519	0.584	70.3	66.2	10.3	11.5	3.2[f]	5.4[f]	2,526	3,393
143 Sao Tome and Principe	0.891	5	0.520	0.584	68.4	64.4	11.4	11.2	4.0[f]	5.5[f]	1,886	3,976
LOW HUMAN DEVELOPMENT												
145 Kenya	0.913	4	0.527	0.577	63.4	59.9	10.7	11.3	5.9	7.3	2,255	3,270
145 Nepal	0.908	4	0.521	0.574	71.1	68.2	12.5	12.2	2.3	4.5	1,956	2,690
147 Pakistan	0.726	5	0.436	0.601	67.2	65.3	7.0	8.5	3.1	6.2	1,450	8,100
148 Myanmar	..	..	..	..	68.0	63.9	..	..	4.3	3.8	3,873	5,386
149 Angola	..	..	..	..	53.8	50.8	8.7	14.0	..	..	5,497	8,169
150 Swaziland	0.879	5	0.494	0.561	48.2	49.6	10.9	11.8	7.4	6.8	3,894	7,235
151 Tanzania (United Republic of)	0.938	3	0.504	0.538	66.4	63.5	9.0	9.3	4.5	5.8	2,320	2,502
152 Nigeria	0.841	5	0.468	0.556	53.1	52.4	8.2	9.8	4.9[f]	7.1[f]	4,052	6,585
153 Cameroon	0.879	5	0.478	0.544	56.7	54.4	9.5	11.2	5.3	6.7	2,266	3,341
154 Madagascar	0.945	3	0.497	0.526	66.6	63.6	10.2	10.5	6.6[f]	6.1[f]	1,098	1,560
155 Zimbabwe	0.922	4	0.487	0.529	58.9	56.2	10.7	11.0	6.7	7.7	1,387	1,850
156 Mauritania	0.816	5	0.446	0.546	64.5	61.6	8.5	8.5	2.7	4.8	1,625	5,468
156 Solomon Islands	..	..	..	..	69.4	66.5	8.8	9.7	..	..	1,046	2,019
158 Papua New Guinea	..	..	..	..	64.8	60.5	..	..	3.2	4.8	2,145	2,768
159 Comoros	0.813	5	0.443	0.545	65.0	61.6	11.0	11.9	3.7	5.6	778	2,123
160 Yemen	0.739	5	0.414	0.560	65.2	62.5	7.7	10.6	1.3	3.8	1,595	5,412
161 Lesotho	0.953	2	0.482	0.505	49.8	49.6	11.7	10.6	6.5[e]	5.2[e]	2,613	4,017
162 Togo	0.831	5	0.439	0.527	60.4	58.9	10.9	13.4	3.0	6.3	1,084	1,376
163 Haiti	..	..	..	..	64.9	60.7	..	..	4.2	5.6	1,379	1,966
163 Rwanda	0.957	2	0.472	0.493	67.0	61.1	10.4	10.2	3.2	4.3	1,312	1,612
163 Uganda	0.886	5	0.452	0.510	60.3	56.7	9.7	9.9	4.5	6.3	1,226	1,997
166 Benin	0.823	5	0.431	0.524	61.0	58.1	9.4	12.7	2.1	4.6	1,493	2,043
167 Sudan	0.830	5	0.428	0.516	65.0	62.0	6.7	7.3	2.5	3.8	1,882	5,722
168 Djibouti	..	..	..	..	63.7	60.4	5.9	6.9	..	..	2,019	4,522
169 South Sudan	..	..	..	..	56.7	54.7	..	..	4.5	5.8	..	..
170 Senegal	0.883	5	0.436	0.494	68.3	64.5	7.8	8.1	1.8	3.2	1,657	2,739
171 Afghanistan	0.600	5	0.328	0.546	61.6	59.2	7.2	11.3	1.2	5.1	506	3,227
172 Côte d'Ivoire	0.810	5	0.410	0.507	52.4	50.7	7.9	10.0	3.2	5.3	2,146	4,157
173 Malawi	0.907	4	0.423	0.467	63.7	61.7	10.8	10.7	3.4	5.2	679	815
174 Ethiopia	0.840	5	0.403	0.479	66.0	62.2	8.0	9.0	1.4	3.6	1,090	1,765
175 Gambia	0.889	5	0.414	0.466	61.6	58.9	8.7	8.9	2.0	3.7	1,267	1,753
176 Congo (Democratic Republic of the)	0.833	5	0.393	0.472	60.1	57.2	8.6	10.8	4.5	7.7	597	765
177 Liberia	0.789	5	0.387	0.491	61.8	59.9	8.9	12.4	2.6	5.8	678	930
178 Guinea-Bissau	..	..	..	..	57.0	53.4	..	..	..	..	1,135	1,593
179 Mali	0.776	5	0.363	0.468	57.8	58.2	7.5	9.3	1.5	2.7	961	2,195
180 Mozambique	0.881	5	0.390	0.443	56.5	53.6	8.8	9.8	2.4[f]	4.3[f]	1,040	1,210
181 Sierra Leone	0.814	5	0.370	0.454	51.4	50.4	7.2	10.0	2.2	4.0	1,582	1,981
182 Guinea	0.778	5	0.358	0.460	59.2	58.3	7.3	10.0	1.4[f]	3.7[f]	877	1,314

TABLE 4

	Gender Development Index		Human Development Index (HDI)		Life expectancy at birth		Expected years of schooling		Mean years of schooling		Estimated gross national income per capita[a]	
			Value		(years)		(years)		(years)		(2011 PPP $)	
	Value	Group[b]	Female	Male	Female	Male	Female	Male	Female	Male	Female	Male
HDI rank	2014	2014	2014	2014	2014	2014	2014[c]	2014[c]	2014[c]	2014[c]	2014	2014
183 Burkina Faso	0.881	5	0.376	0.427	59.9	57.3	7.4	8.1	1.0[l]	1.9[l]	1,325	1,859
184 Burundi	0.911	4	0.381	0.418	58.7	54.8	9.6	10.7	2.2	3.1	693	825
185 Chad	0.768	5	0.338	0.440	52.7	50.5	5.9	8.9	1.0	2.9	1,657	2,513
186 Eritrea	..	..	..	..	65.9	61.6	..	..	..	..	971	1,290
187 Central African Republic	0.773	5	0.303	0.392	52.6	48.8	5.9	8.6	2.8	5.7	476	689
188 Niger	0.729	5	0.287	0.394	62.4	60.6	4.8	6.1	0.8	2.0	491	1,319
OTHER COUNTRIES OR TERRITORIES												
Korea (Democratic People's Rep. of)	..	..	..	..	73.7	66.7	..	..	..	..	..	..
Marshall Islands	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Monaco	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Nauru	..	..	..	..	..	..	9.9	8.9	..	..	..	..
San Marino	..	..	..	..	..	..	15.9	14.7	..	..	..	..
Somalia	..	..	..	..	57.0	53.8	..	..	..	..	..	..
Tuvalu	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Human development groups												
Very high human development	0.978	—	0.884	0.903	83.1	77.8	16.8	16.0	11.7	12.0	30,991	52,315
High human development	0.954	—	0.724	0.758	77.4	72.8	13.8	13.4	7.7	8.5	10,407	17,443
Medium human development	0.861	—	0.574	0.667	70.6	66.8	11.5	11.8	4.9	7.3	3,333	9,257
Low human development	0.830	—	0.456	0.549	61.8	59.3	8.3	9.8	3.4	5.5	1,983	4,201
Developing countries	0.899	—	0.617	0.686	71.7	68.0	11.6	11.9	5.4	7.3	5,926	12,178
Regions												
Arab States	0.849	—	0.611	0.719	72.7	68.8	11.6	12.3	4.9	6.9	5,686	24,985
East Asia and the Pacific	0.948	—	0.692	0.730	76.0	72.2	13.0	12.8	6.9	8.0	9,017	13,780
Europe and Central Asia	0.945	—	0.719	0.760	76.1	68.5	13.5	13.8	9.0	10.0	8,238	17,607
Latin America and the Caribbean	0.976	—	0.736	0.754	78.2	71.7	14.4	13.7	8.0	8.1	10,194	18,435
South Asia	0.801	—	0.525	0.655	69.9	67.1	10.8	11.3	3.7	6.9	2,198	8,827
Sub-Saharan Africa	0.872	—	0.480	0.550	59.7	57.1	9.1	10.3	4.2	6.0	2,626	4,148
Least developed countries	0.866	—	0.465	0.537	64.8	61.9	8.9	10.0	3.2	4.9	1,783	3,005
Small island developing states	..	—	..	..	72.6	67.8	13.4	12.6	..	..	5,045	8,849
Organisation for Economic Co-operation and Development	0.973	—	0.862	0.887	82.7	77.5	16.0	15.5	11.0	11.5	28,430	47,269
World	**0.924**	**—**	**0.670**	**0.725**	**73.7**	**69.5**	**12.2**	**12.4**	**6.2**	**7.9**	**10,296**	**18,373**

NOTES

a Because disaggregated income data are not available, data are crudely estimated. See *Definitions* and *Technical note 3* at http://hdr.undp.org for details on how the Gender Development Index is calculated.

b Countries are divided into five groups by absolute deviation from gender parity in HDI values.

c Data refer to 2014 or the most recent year available.

d Calculated by the Singapore Ministry of Education.

e HDRO updates based on data on educational attainment from UNESCO Institute for Statistics (2015) and methodology from Barro and Lee (2014).

f For the purpose of calculating the male HDI value, estimated gross national income per capita is capped at $75,000.

g Based on data from UNESCO Institute for Statistics (2011).

h Based on data on school life expectancy from the UNESCO Institute for Statistics (2013).

i HDRO calculations based on data from recent United Nations Children's Fund (UNICEF) Multiple Indicator Cluster Surveys.

j Based on the estimate of educational attainment distribution from UNESCO Institute for Statistics (2015).

k HDRO calculations based on data from the 2011 population census from Samoa Bureau of Statistics (2013).

l HDRO estimate based on data from the country's most recent ICF Macro Demographic and Health Survey.

DEFINITIONS

Gender Development Index: Ratio of female to male HDI values. See *Technical note 3* at http://hdr.undp.org for details on how the Gender Development Index is calculated.

Gender Development Index groups: Countries are divided into five groups by absolute deviation from gender parity in HDI values. Group 1 comprises countries with high equality in HDI achievements between women and men (absolute deviation of less than 2.5 percent); group 2 comprises countries with medium to high equality in HDI achievements between women and men (absolute deviation of 2.5–5 percent); group 3 comprises countries with medium equality in HDI achievements between women and men (absolute deviation of 5–7.5 percent); group 4 comprises countries with medium to low equality in HDI achievements between women and men (absolute deviation of 7.5–10 percent); and group 5 comprises countries with low equality in HDI achievements between women and men (absolute deviation from gender parity of more than 10 percent).

Human Development Index (HDI): A composite index measuring average achievement in three basic dimensions of human development—a long and healthy life, knowledge and a decent standard of living. See *Technical note 1* at http://hdr.undp.org for details on how the HDI is calculated.

Life expectancy at birth: Number of years a newborn infant could expect to live if prevailing patterns of age-specific mortality rates at the time of birth stay the same throughout the infant's life.

Expected years of schooling: Number of years of schooling that a child of school entrance age can expect to receive if prevailing patterns of age-specific enrolment rates persist throughout the child's life.

Mean years of schooling: Average number of years of education received by people ages 25 and older, converted from educational attainment levels using official durations of each level.

Estimated gross national income per capita: derived from the ratio of female to male wages, female and male shares of economically active population and GNI (in 2011 purchasing power parity terms). See *Technical note 3* at http://hdr.undp.org for details.

MAIN DATA SOURCES

Columns 1: Calculated based on data in columns 3 and 4.

Columns 2: Calculated based on data in column 1.

Columns 3 and 4: HDRO calculations based on data from UNDESA (2015), UNESCO Institute for Statistics (2015), Barro and Lee (2014), World Bank (2015a), ILO (2015a) and IMF (2015).

Columns 5 and 6: UNDESA (2015).

Columns 7 and 8: UNESCO Institute for Statistics (2015).

Columns 9 and 10: UNESCO Institute for Statistics (2015), Barro and Lee (2014), UNICEF Multiple Indicator Cluster Surveys and ICF Macro Demographic and Health Surveys.

Columns 11 and 12: HDRO calculations based on ILO (2015a), UNDESA (2013a), World Bank (2015a) and IMF (2015).

المصدر: United Nations Development Programme ,Human Development Report 2015 Work for Human Development, New York,2015.221-223

الملحق رقم 06

تفشي وباء الكوليرا في المحافظات اليمنية

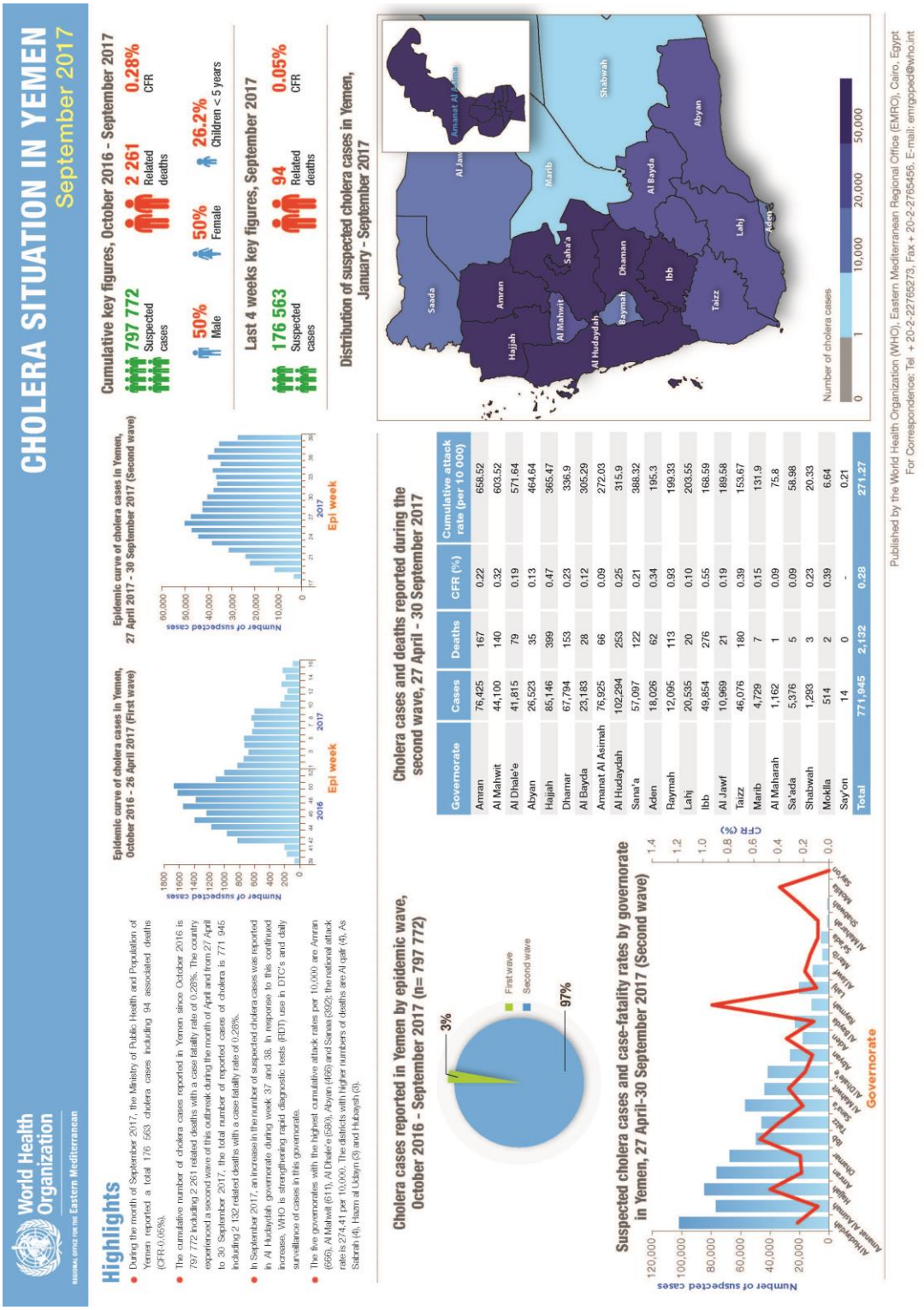

المصدر: World Health Organization, Cholera Situation in Yemen September 2017 (http: // relifweb.int/sites/reliefweb.int files/resources/EMROpub-2017-En-19624.pdf.)

قائمة المصادر والمراجع

أولا باللغة العربية

قائمة المصادر

1- القرآن الكريم.

2- الكيلانيعبد الوهاب، موسوعة السياسة، ج1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1995.

3- ايغانز، غراهام، نويهام، جيفري .قاموس بنغوين للعلاقات الدولية. تر: سليم حميدان.مركز الخليج للأبحاث[.د.م.ن].1997.

4- شكري فرحات، يوسف. معجم طلاب، بيروت: دار الكتاب العلمية، 2001.

قائمة المراجع

أ- الكتب

1- السويدي، محمد، علم الاجتماع السياسي، ميدانه وقضاياه، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.[د.س.ن].

2- الزيات عبد الحليم، التنمية السياسية: دراسة في علم الاجتماع السياسي البيئة والأهداف.ج2.الاسكندرية: دار المعرفة الجديدة.'

3- الموند جابربيل ايه، باويل الابنجي بنجهامتر: هشام عبد الله.السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر: نظرة عالمية .عمان: الأهلية للنشر والتوزيع.[د.س.ن] .

4- بن عنتر عبد النور." إشكالية الاستعصاء الديمقراطي" في مؤلف الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي.لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.2004.

5- بيليس، جون، سميث، ستيف، عولمة السياسة العالمية، ترمركز الخليج للأبحاث، دبي: مركز الخليج للأبحاث، .2004

6- بيلز، اليسون ج. ك وآخرون، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي (الكتاب السنوي). تر: عمر الأيوبي، حسن حسن، أمين الأيوبي، (سولنا السويد: معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي. 2007.

7- ديسو، جيرار ا، دراسة في العلاقات الدولية: النظريات البيدولتية.تر: قاسم المقداد ج2.دمشق: دار نينوى.2015

8- كلير، مايكل . الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية.تر عدنان حسن. (بيروت: دار الكتاب العربي)2002.

9- ماكنمار، روبرت .جوهر الأمن، تر: يونس شاهين.الهيئة المصرية العامة للنشر والتأليف.1970

10- علي محمد، عباس، الأمن والتنمية: دراسة حالة العراقالمدة (2007 -1970). د. م. ن: مركز العراق للدراسات.2013.

11- فرانسيس، فوكوياما. نهاية التاريخ والإنسان الأخير. تر: فؤاد شاهين، جميل قاسم، رضا الشايبي. بيروت: مركز الإنماء القومي .1993.

12- حلاوة، جمال، على صالح . مدخل إلى علم التنمية .عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع .2010.

13- رشاد القصبي، عبد الغفار . التطور السياسي والتطور الديمقراطي: الحراك السياسي وادارة الصراع. ط2. القاهرة: مكتبة الآداب.2006.

ب- الدوريات

1- المعهد العربي للتخطيط."مفهوم التنمية".جسر التنمية.(العدد01).جانفي2000 .1- 13.

2- عبد المنعم أحمد فارس . "ظاهرة الإرهاب في الوطن العربي "كراسات إستراتيجية خليجية، (العدد 09.).

3- حسن، شافعي بدر، " الصومال: احتمالات عودة التدخل الدولي"، السياسة الدولية"، (العدد 150). اكتوبر.153.150.2002

4- حسين خفاجة رانيا « "بناء السلام" تطور الاتجاهات والمنظورات الغربية ». السياسة الدولية.(العدد206)اكتوبر 2016.

4- رشدي، داليا . "أبعاد ومتطلبات "إعادة بناء الدولة" بعد الصراعات، " السياسية الدولية.(العدد 206) أكتوبر.2016.

ج- التقارير الدولية

1- مركز أنباء الأمم المتحدة، مجلس الأمن يصدر بيانا رئيسيا بشأن القرصنة والسطو المسلح في خليج غينيا (www .un, org.arabic/NENS/STOR- asp ?news ID=25968#wn90spnhDiU)

2- المعهد الجامعي الأوروبي، ، التقرير الأوروبي حول التنمية لعام 2009: التغلب على الهشاشة في إفريقيا، صياغة نهج أوروبي جديد .سان دومينيكو دي فيسولي: مركز روبرت شومان .2009.

3- الأمم المتحدة، تقرير الأمن العام عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع، الصادر في2009/06/11 الوثيقة رقم.AA63/881 -5/2009/304. 2.

4- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2013. نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع، تر: لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية اغربي اسيا(لاسكوا). كندا: لوي مارتن 2013.

د-الانترنت

1- الجريمة المنظمة متحصل عليه: -http: //www.hamat.alwatan.gov.kw

2- رحاب، عثمان، "الاقتصاد السياسي للصراعات والحروب الأهلية في القارة الإفريقية"، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد21، خريف 2006(http: //www.sis.gov.eg/ar/Story.aspx?sid=3466

هويدي، فهمي, التدخل الخارجي حين يسهم في تأجيج الإرهاب، لشرق الأوسط، .افريل 2005- 3 .(article=283240www.awsat.can/alfault.asp/leader.asp?sections=3)

ثانيا باللغة الأجنبية(الانجليزية والفرنسية)

1- Books

1- Ayoob Mohammad, State Makingn state Breaking and state Failure: Explaining The Roots of third world 'Insecurity- 67- 90 **In**: De Goor, Luc Van, Represingue, Kumar and Sciarone, Paul. Between Development and Destruction: An Enpuiry into the causes of Conflict in post- colonial states.

2- Aslakorre, Harald, W. Matbisen.Corruption in Fragile state .Copenhagen: Danish Institute for International Studies.2006.

3- Battistella, Dario, Théorie des Relations Internationales, Paris: presse de science politique. 2003.

4- Ballentine, Karen and Heiko, Nitzchke .The political Economy of civil war and conflict transformation. [S.L.E]: Berghof Research Center For Constructive Conflict Management, 2005.

5- Buzan, Barry . People States and Fear: An Agenda for International Security Studies in The Post Cold War.New York: Harvester weatseaf, 1991.

6-_____,_____, Ole waever . Regions and powers: The Structure of International Security Cambridge: Cambridge university press, 2003.

7- Burtton, John Wear.Violence Escplained: The sources of Conflict Violence and Grime and Their Prevention, Manchester University press, 1997.

8- Call, CharelsT, Elizabeth M.Cousens. Ending Wars and Building peace: International Responses to War torn Societies.New York: International Peace Academy, 2007.

9 −David, Charles Philippe, Roche, Jean Jacques . Théorie de la sécurité Internationale. Paris: Manchester, 2002.

10- Department for International Development. Why We Need to Work More Effectively in Fragile States .United Kingdom, 2005.

11- Deegan, Health .Africa Today: Cultures Economic Religion. Security. NewYork: Rotberg, 2009.

12- Dulin Antoine, Merchaert, Jean . Bien Mal acqius: A qui profit le crime ? paris.: CCFD- Terre Solidaire . 2009.

13- Duystein, Isabelle. Clausemitz and African War Politics and Strategy in Liberia and Somalia. Oxon: Frank Cass, 2005.

14- Giotti Goletti, Silina. "Financing Terrorism And Criminal Organizations: Differences and Similarities"36- 41.ININvisible Threats: Financial and Information Technology Crimes and National Security ed Umberto Gori, Ivo paparela .[S.M.E]Ios press, 2004.

15- Stewart Ecurit, « U S, policy Touward Fragile States: An Integrated Approach to security and Developpement » In the White House and the World: A Global Development Agenda for the Next U.S president. Edited by Nancy Bridsall, Washington: Center for Global Development, 2008.

16- Freeman, San Perlo and Author, Trends in World Military Expenditure 2015. Solmasweslen: Stockholm International Peace Research Institute, 2016.

18- Institude For Economic and Peace. Global Terrorian Index 2012: Capturing the Impact of Terrorism from 2002- 2011 .University of Maryland, 2012.

19- Jörn Grävingholt, Stefan Gänzle, Sebastian Ziaja .Concept of peace building and state building. How comfortable are they?. German development Institute, 2009.

20- Jackson, Robert H. Quasi states: Sovereignty, international Relations and the third world Cambridge: Cambridge university press, 1993.

21- Karasik, Theodore, Giorgio Cafiero, Yemen'sHuminitarian Disaster: Halting The Famine Threat. Middele East Instituts, october 2017.

22- Hobbes of Malmesbury, Thomas;Leviathan or the Matter Forme &power of a common- Wealthecclesiastical and civil, London. Andrew Crooke[S.D.E].

23- Holsti, Kalevi J . The State War and The State of warCambridge: CambridgeUniversitypress, 1995.

24-_ _____, _____ . Taming the Sovereigns Institutional Change In International Politics, Cambridge: Cambridgeuniversitypress, 2004.

25- Machiavel, Nicolas .The prince Tr: W. K.Marriot project .GedenbergMellon University, 1998.

26- _____ , _____.Discours sur la première Décade de Tite live .Tr: Toussaint Guiraudet Paris: Bibliothèque Berger Levrault, 1980.

27- Weber, Max .Le savent Et Le politique. Paris: Union Générale d'Éditions, 1969.

28- Marchesin, Philippe . les Nouvelles Menaces: les Relation Nor- Sud de 1989 à nos jour. [S.L.E]Kharthala.2001 .

29- Macleod, Alex and O' mears Dan. Théories des relations Internationales Québec: s.m.d, 2007.

30- Messener, J.J and Auther .The Fund for Peace, Fragile States Index 2015. Washington. C.C, 2015.

31- Nordstron, Steen, Fragility and natural resources. Copenhagen: Danish institute for international studies, 2008.

32- Salamè, Ghassan. Appel d'empire: Ingérence et Résistance à l'âge de la Mondialisation. [S.L.E]: Fayaed, 1996.

33- patrick, Stewart .« U S, policy touward Fragile Startes: An Integrated Approach to seanity and Developpement » In the White House and the World: A Global Developpement Agenda for the Next U.S president. Edited by Nancy Bridsall327- 353 .Washington: Center for Global Développement, 2008

34- Paris, Roland. At War's end Building Peace after Civil Conflict . London: Cambridge University Press, 2004.

35- Rebase, Angela and other. Ungoverned territories: Understanding and reducing terrorism .Risks- Santa Monica and corporation, 2007.

36- Rosneau, James, Mary Dufy .Thinking Theory Thorought Coleront approches to an encoherent world, 2ed .colorado: westriew press, 2000.

37- Roche, Jean Jacques, Théories des relations International, 5 ed, Paris: Montchrestien, 2004.

38- Roe' Paul .Ethnic Violence and the Societal Security Dilemma, London: Routledge, 2005 .

39- Paris, Ronald and Timothy D. sick. Post War Managing Contradiction: The Inherent Dilemma of Post War state Building .International Peace Academy 2007.

40- Ramsbotham, Oliver and Woodhouse, Tom and Miall, Hugh.contemporary Conflict Resolution: The Prevention, Management and Transformation of Deadly Conflicts.Cambridge: polity press, 2005.

41- United States Institute of peace. Governance, Corruption and Conflict. Washington. D.C, 2010.

Periodicals

1- Ajisafe, R.A.” Corruption and Poverty in Nigeria, Evidence from Ardl Bound Test and Error Correction Model. Journal of Emerging trnds in Economics and Managment Sciences.“ 7(3). 156- 163.

2- Ashar Karakir, Iren « Rethinking The Third World. A Conceptual Framwork to Understand Change and Continuity in the Third World ». International Journal of Social Science and Humanity Studies (161vol 04à.(2012) .195- 203

3- Ayoob, Mohammad." The SecurityProblematic of The Third World" . World Politics(volume 4Issue02)January 1991, 257- 283.

4-_____,_____ .« Inequality and Theorising in International Relations: The Case for SubalternRealism ». International Studies Riview.3 Vol4. Autumn 2002. 27.48.

5- Bossut, Niclas. "Reconstruire la paix aprés la Guerre" Signe des Temps.Mars Avril2014.6- 8.

6- Buzan, Barry “, Global Security in the twenty first Century” International Affairs3(Vol 67), jul 1991.431- 451.

7- Cameron Blake, Richard. "The World Bank's Draft Comprehensive Development Framework and the Micro- Paradigm of Law and Development, " Yale Human Rights and Development Journal: Vol. 3: Iss. 1.

(18.2014).159- 190.

8- Caplan, Richard and Béatrice Pouligny.Histoire et contradictions du State building Critique Internationale, (28)Juillet, Septembre 2005.123- 138.

9- Chukwi Orji, Nhwa, Civil Society, Democracy and Good Govermance in Africa. CEU.political science journal, (N01 Vol), 2009.76- 101.

10- Cooke, Alex, « Division of Sudan: the Causes and Impactes of Independence for South Sudan ». Oxford University press 2015(series 33.Issue2), 1.6.

11- Diamond, Larry. “ Promoting Democracy in Post Conflict and Failed States Lesson and Challenges” Taiwan journal of democracy (N2. Vol 2), 2005. 93- 116.

12- Efonda Efolote, Boongi ; « l'instabilité politique: cause Majeur de l'afflux des réfugiérs en Afrique ». Mouvement et enjeux sociaux.(N03). Janvier. Février 2002. 1- 7.

13- Emmanuelle Bènicourt. « Amartya Sen: Une Nouvelle ére pour le Dèveloppment ? Rèponse à Aleexandre Bertin », Revue Tiers Monde, (N 186) 2002. 433.447.

14- Fearon, James D. And D.Laitin, David ." Neutership and the problem of Weak States " Iinternational Security, (N°04 vol, 28), spring 2004, 5- 43.

15- Galtung Johan, « Violence, Peace, and Peace Research »(23- 9)Journal of peace Research .1968.167- 191.

16- Gnomblerou, Edra, "Understanding the Roots of Corruption in Cote d'Ivoire", Journal of Buisness and Management.(2.Vol 17), Feb 2015. 42.53.

17- Huria, Sonali, Failed States and ForeignMilitary Intervention theAfghanistan Intervention .New Delhi: Institute of peace and Conflict Studies, February 2009.

18- International crisis Mangement. International Affairs Review. (Nr 2 (vol20), fall 2001. 1- 11.

19- king, Christ popher Gary and Murray.J . « Rethinking Human security » Political Science Quarterly .(vol 116) . 2001.585.610.

20- Le goute, Jean Ronald ; « Définir le développent historique et dimensions d'un concept plurivoque Economie ». Politique Internationale(,N°1 Vol1)(Février 2001) 1- 3 .

21- le Billon, Philippe ."Buying peace or fuelling war the role of Corruption in Armed Conflicts"Journal of International Development (15: 413: 426), 2003. 413- 426.

22- Marie Doucey, « UNDERSTANDING THE ROOT CAUSES OF CONFLICTS: Why it Matters for International Crisis Management ». International Affairs Review (Num02volxx), 2011.1- 11.

23- Mcpak, Barbara and auther. « Ebola in Tle Context Of Conflict alfected States and Health Systems: Case Studies Of Northern Yuganda and Sierra Leone ». Coflict and Heath. (9.23), 2015, 1.9.

24- Paris, Ronald . « Saving Liberal Peace Building » International Studies

(36)issue 2, April 2010.

25- party, Jean jacques . « Les Forces Terrestres En Opération: Quel Modes d'actions adopter face à des Adversaires Asymétrique » .Cahier de la Recherche Doctrinale, Octobre 2004.1- 32.

26- RoePaul . « The Intrastate Security Dilemma: Ethnic Conflict Tragedy » Journal of Peace Research.(vol 36. 2), 1999. 183- 202.

27- Rotberg, Robert. "The New Nature of Nations state Failure".The Washington Quarterly, (25: 3), Summer 2002.85.96.

28- Rouppert, Bérangére.La Stratégie deL'EU pour le d Développement et la sécurité au Sahel 2011- 2013, des éfforts continus. Recherches internationales.(n° 97), Octobre- décembre 2013. 179- 196.

29- Salehyan, Idean and Gleditsh, Kristian Skrede. « Refugees and The SpeardOf civil War ». International Organization(N60), Spring 2006. 335- 366.

30- Shinoda, Hideaki. « The Concept of Human Security Historical and Theoretical Implications In conflict and human security: A search for New Approches for peace Buildineng », edited by Shinoda Hideaki, Jeong series, Ho-Won. English research report 19 .2004.

Repports

1 −Agriculture and Rual Departement World Bank, World Development Report 2011: Backround paper, October 22, 2010.

2-Boutros Boutros Ghali, Introduction pour paix et démocratie: une prise de repères par Caillé, Alain, l'Organisation des Nations Unies pour l'éducation. 2004.

3- _____, _____ ,_____; "An Agenda for peace, preventive diplomacy, peacemaking and peacekeeping" June 17, 1992.(www.cf.org/ peacekeeping/ report –un- secretary- general- agenda –peace/ p23439).

4-Banque mondial, Cadre de Développement intégré (web.Worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/ACCUEILXTM PROJECTSFRE/O¨Cotent MDK: 21006897 menu RK.281457^page PK: 41367^pipk: 51533.The Site.

5-Ben Ari Nirit, piracy in west Africa, United Nations African Renwol (www.un/org)afrianrenwol/magazine/december- 2013/piracy).

6- Cao-Tri, Huynch, Développent, paix et solidarité dans une perspective Socioculturelle ouverte. Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture.1990.

7-Collier, Paul and Bannon, Ian, Natural Resources and Violent Conflict: Options and actions The International Bank For Reconstruction and Development Washington. 2003.

8-Development Initiatives. Global humanitarian assistance Report 2017.United Kingdom 2017.

9-Gomez, Oscar A, Per Des Gas, United Nations Development Programme Humain Security: A Thematic Guidance Note for Regional and National – Humain Development Report, 4. (hdrundporg/ SITES/ DEFAUT /FILES/HUMAIN SECURITY- guidance note r nhdrs).

10-Hoeffler, Anke and Reynal, Marta –Querol, Measuring The Costs of Conflict. Center for the study of African Economies World Bank. March 2003.

11- Maclinchy, Wendy and Rachel Scott States of Fragility 2016: Understanding Violence. overview: violence, Fragility and Finance. Paris: OCDE 2016 ,

12- Mc Candless, Erin, Abdul karim Banguna Peace Research for Africa: Critical essays on Methodology.Addis Ababa: UPEACE Africa programme, 2007.

13- Nations Unies, Operations de Maintien de la paix des Nations Unies: Précipices et Orientation. New York Departement des operations de maintien de la paix.2008.

14-_, Le Dilemma de la Démocratisation dans les Etats Fragiles. Chronique O.N.U. Vol XI VIII. No 4 2011 (december 2011) (http. //Unchonicle. Un .Org/F/Article/le dilemma- de- la- mocratisationa- dans- Etats- fragile.)

15-OCDE , Glossary of statistical terms; fraile states, https: //states.oced.org/glossary/detail.asp?ID=7235.

16-_____, States of Fragility 2015, Meeting post 2015 Ambitions(www.oecd.org/doc/states- of- fragility- 2015 9789264227699 –en- html.)

17- Organisation For Economic Co- operation and Development, A proposal For Monitoring Resource Flows to Fragile States 23nov 200. DCD/ DAC (2005) 48/ REV1(www.oecd.org/doc/conflict- fragility- resilience/docs/Monitoing- resource- flous- tofragile- states- 2005.pdf).

18- Organisation Mondiale de la Santé, Les Origines de l'épidèmie d'Ebola 2014. Janvier 2015. (www.who..int/csr/disease/ebola/one- year- report/Virus-origin/fr/).

19- Puerto, Margarita and Auther, World Development Report 2011: The Impacts Of Refugees On Neihboring Countries: A Development challenge. Social DevelopmentDepartement World Bank. July 29.2010.

20- South Commission The Challenges of the south, New York: Oxford University press.1990.

21- The White House, The National Security Strategy of the United States of America .Washington, September 2002.

22- The world Bank, Enaging with Fragile states; Am IEG Review of world bank support to Income countries Under Stress Washington D.C.2006.

23-_____, Afghanistan Development Up Date . Washington, DC. April 2016.

24-_____, Harmonized list of Fragile Situations. (www.worldbank.org/en/topic/fragility/conflictiolence/briel/harnonized- list- of-fragile- situations.

25-_____,_____Country Diversity.(http//web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNA/project/0…contentMDK: 2179281- menu pk 5067976).

26-_____,_____,CPIA Criteria 2017. (pubdocs.worldbank.org/en/203511467141304327/CPIA- criteria- 2017v1.pdf).

27- The Word Bank Poverty (data, world bank. Org/topic).

28- The World Bank Groupe, Which Countries are licus ? Washington DC.2009.

29- The International Bank for Reconstruction and Development. World Development Report 2011, Conflict, Security and Development.Washington, DC. 2011.

30- The United Nations Refugee Agency. Syria Emergency. UNHCR.

(www.uorg/Syria- emergency.html).

31- The United Nations Refugee Agency UNHCR . South Sudan .

Emergency. (www.unhcr.org/south"sudan.html.).

32- Transparency International, literature review on corruption in Fragile states(Number 360). 24 January 2013.

33-_____, _____,Corruption, perceptions Index 2015 (relief web. Int/ report/world/corruption- perception- index- 2015).

33- United Nations Development Programme, Humain Development Report 1994. Oxford: Oxford University Press.1994.

34-_____,_____,_____,_____.Capacity Development in Post- Conflict Countries .New York.2010.

35- ____, _____,_____ ,_____. African Wars and Ethnic conflicts, rebuilding failed states.2004 obtenu en parcourant: (hdr.undp.org/FR/content/African- wars and- ethnic- conflicts).

36-_____,_____,_____,_____Human Development Report 2015: Work for Human Development .New York.2015.

37-_, Human Development Report 2016. New York. 2016.

38- The United Nations, Deliver Huminitarian Aid, (www.UN.org/en/sections/what- we- de/deliverhuminitarian- aid/).

39- United Nations Peacebuilding Commission, Mandate of the Peacebuilding Commission.(www.un.Org/en/peacebuilding/mandate.Shtml).

40- United Nations, Peacebuilding Support Office.(www.un.org/en/peacebuilding/pbso).

41- United Nations Peacebuilding Fund, Preventing a Relapse into Violent conflict, (www.unpdf.org).

42- United Nation Environment Programme, From Conflict to Peace Building: The role of Natural Resources and the environment. Nairobi.2009.

43- United Nations Office on Drugs and Crime, World Drug Report 2016. Vienna 2016.

44-_____,_____, ____ ,_____. World Drugs Report 2017 the Drug Problem and Organized Crime licit financial Flows, Corruption and Terrorism. Venna 2017.

45-_____, Types of Drugs (http: //www, umod, org/drugs/en/get- the- facts/types- of- drugs html.

46- United Nations Office For West Africa and The Sahel, The Drugs Trafficking and Organised Crime(https: //unowas.unmissions.org/drug-trafficking- and- organised- crime.

47- U.S interagency working group, International Crime Threat Assessment (http: //clintole.nara.gov/WH/EOP/NSC/html/document/pub45270/45270book.WG.pdf).

48- Vernimp, Philip and Maystadt, Jean François. Forced Displacement and Refugees In Sub_Saharan Africa.An Economic Inquiry . Policy Research Working Paper. World Bank Group. December 2015.

49- World Health Organization, Yemen Conflict: Donor Update, April 2017.(www.who.int/hac/crises/yemen/appeals/who- donoupdate- april2017.pdf.

50-_____ ,Cholera Situation in Yemen September 2017 (http: // relifweb.int/sites/reliefweb.int files/resources/EMROpub- 2017- En-19624.pdf.).

51- World Bank, law- Income Countries Under Stress (Licus) Implementation Trust fund: Request for Replenishment and Special Support for Sudan. Report No. 34831. Washington, DC;2005 (http: //www.worldbank.org/ieg/licus/IDA/R2005- 0253).

52- World Bank Independent Evaluation Group, Engaging With Fragile State: An I E G Review of World Bank Support To Law Income Countries Under Stress Washington D.C. 2006.

53- World Bank, Harmonized List of fragile situations 17/15 (siteresources.worldbank.org/Extlicus/Resources/ 5117771269623894864/FY15 fragile situationsList.pdf.

Doctoral Dessertations:

1- Meyer, Angéla, ″ L'Intégration Régionale Et Sn Influence Sur La Structure, La Sécurité Et La Stabilité Des Etats Faibles: L'exemple de Quatre Etats Centrafricaine″. Thèse de doctorat(Ecole doctorale de science po .Centre D'étude et de Recherche Internationales. Institut D'études Politique de Paris. Décembere2006**).**

Working paper

1- Collier, Paul and Lisa, Chauvet, « Education in Fragile States, Education For All by 2015, will we maked ». Background paper prepared For the Education for all Global Montoing Report 2008, United Nations.2008.

2- Jonathan, Dijon « Conceptualisation des Causes et des Conséquences des Etats Défaillants: Analyse critique de la documentation ». Crisis states working papers series(no2)، Janvier 2008.

3- Fitz, Verena and Rocha Menocal Alina, Understanding State Building From a Political Economy Perspective: An analytical and conceptual paper on processes embedded tension and lessons For International Engagement. London: Overseas Development Institute.

4- Irma Halilovic and Auther, Failed States, How The United Nations Should deal with Them. Scientific Paper, Vienna, January 2012(https: //acuns.org/wp- content/uploads/2013/01/UN- in- Failed- states.pdf).

5- Krickonic, Andrej, From The Security to Insecurity Dilemma: Developing a Therory of Security for today's Emerging powers. Higher School of Economics Research Paper No. WP BRP 21/IR/2015.

6- Winthop, Rebecca and Matsui, Elena « A New Agenda For Education in Fragile States » Working paper 10 for Center for Universel Education. August 2013.

Interne links

1- Action pour la paix, Bilan de 11 années de la présence de l'Otan en Afghanistan. Agir pour la paix. Bey w.(Content/ Uploads/ note_ parlementaire_ afgha 1. Paf) .

2- Babo, Alfred ; Faillite de l'état et administration de l'espace Public par les jeunes en Cote d'Ivoire, (http//http: //www.codesria.org/IMG/pdf/Babo_Alfred.pdf).

3- Bayart, Jean François, Autoritarisme et Démocratie en Afrique noire. 92-104, (www. Politique- africaine. Com/numeros/ pdf/043092. Pdf).

4- Buzan, Barry, Waever Ole, de wilde, Security a New 372ecurity372 for Analysis.lynne Reinner publishers .1998.http: //books google.dz/book?id=j4bG-Elsp8C&hl=fr&source=gbs- book sirmilabooks).

5- Butliler, Taryn, What Causes Terrorism ? (https: //www, mckendree.edu/academics/scholars/butler- issue- 25, pdf)

6- Christian Geiser, Approche Critique sur les conflits éthiques et les réfugiées, (www pabalkausorg/ Cotribution/ geiser- parant=bosnie.pdf).

7- Centre For Global Development, State Building and Global Development

(www.cgdev.org/sites/files/2848- file- State).

8- Daniel Thurer ;The Failed State and International Law .International Committee of red cross December31, 1999. (http: //www.globalpolicy.org/component/content/article/173- sovreign/30464.html).

9- Delcourt, Barbara, Théories de la sécurité .cours 2006- 2007 2éme Cycle orientation relation Internationale Université de Bruxelles (www.ueb.ac.be/Students/bespo/..../Cours/théories- de- la%20Secinte.pdf).

10- Gerard Kreijen;State Failure, Sovereignty And Effectiveness Legal lesson on Decolonization of Sub- Saharan Africa.vol 50(Boston: Martinus Nijhoff publishers.2004) .

11- Hendry, Krista, From Failed States to Fragile: Renaiming The Index. Fund For Peace, June 24, 2014, (library.foundforpeace.org/fsi14- namechange).

12- Fouilloux, Alexandra, les Enjeux de la Crise dans le delta du Niger, Nigéria, Paris: Harmattan, 2013 (http//searchworks, stanford, edu/view /10209976).

13- Krista Hendry, From Failed States to Fragile: Renaiming The Index. Fund For Peace, June 24, 2014, (library.foundforpeace.org/fsi14- namechange)

14- IMB. International Maritime Bureau, Piracy and Armed Robbery against ships- Report for the july 2008 (http: //www.iccccs.org/index.php?option=com_content&view=article&id=27&Itemid =16///international bureau maritime).

15- Julen Serre, Aide au Développent et Lutte Conter le Terrorisme. Politique Étrangère. Hiver 2012 Institut Français des Relations international.895(www. Carin. Info/ resue- politique- étrangère- 2012- 4- page- 891. Htm).

16- la guerre civile(http: //prespective.usherbrook.ca/pilon/serrlet/BM/doctionnaire)

17- Le Bourgois, Guillemette, Violence Electorale En Afrique De L'ouest (www.vuesurle monde.com/20/14/05/06/violence- electorales- en- Afrique- de- l'ouest)

18- Lagneau, Lauent, les opérations militaires américaines en Afghanistan n'auront plus de limite dans le Temps, Afghanistan Opération. 04.10.2017 (www.opex360.com/2017/10/04 les Opérations militaires- americaines- en afghanistan- nauvout – plus de limite dans le temps.

19- Le Monde Afrique. Cote d'Ivoire: Confusion après L'annonce de la Victoire de Quattara. (http: /www. Lemonde.f/afrique/article/2010/12/02/cote-

d- ivoire- Quattara- proclame- vainquea- de- l- election- presidentille_1448227_3212. Html)

20- légare, Kathia ; les états défaillants dans les filière terroriste .un apport nécessaire ou contingent ?:(www.hei.ularal.ca/.../hei/document) .

21- Lévine, Daniel et autre ; Etats Défaillants et Terrorisme. (http: //www.idea.fr/portail/repport/57.zapport6.pdf).

22- Maritime 374ecuri, ICC IMD Annual report 2016 (http: //maritimecypus, com/2017/02/24/icc- imb- 2016- annual- report- world- wide incidents- of- piracy- armed- robbery- against- ships).

23- NewmanEdward, Human Security (www isacompss com/info/s amples/humansecurity- samplepdf).

24- OXFAM International. Famine Hunger Crisis (http: //Oxform.org/en/emergencies/famine- and- hunger- crisis).

25- The statistics Portal Number of Piratts Attacks in Somalia From 2008 to 2017 (http//www, statista, com/statistics 250867/number –of –actual- and – attempted- piracy- attacks in Somalia).

26-- Serge sur, Sur les états défaillants(www.fulei.org/revue/serge.sur.ip?locale=frVien=page2.safhat.net/blo g/?/= p 578).

27- Scherer, Amandine ;Le G8 face au crime organisé, working paper N°11 ;février 2005. (www.g8u toronto.ca /gouvernance/sherrer- g8g.pdf.)

28- Scherer, Amandine ;Le G8 face au crime organisé, working paper N°11 ;février 2005 41. (www.g8u toronto.ca /gouvernance/sherrer- g8g.pdf.)

29- Solomon Hussein; Discarding the Failed States thesris: Neo- weberian Institutionalism as an alternative Approch to policy Formulation. Yonetim Bilimbri Dergisi.28- 07- 2013 (ybd.conu.edu.fr/images/form/…../dosya- 999255.pdf).

30- The Institute For Economies and Peace; The Economic Cost of Violence(visionfhumanity.org/app/uploads/2017/02/the Economic- value- of- peace- 2016- WEB.pdf).

31- The Fund For Peace; «Demographic pressures», December 23rd 2007 , (www.fundforpeace.org/web/content)

32-_____. « Massive movement of refugees and internally displaced peoples », December 23rd, 2007.(. www.fundforpiace.org/web content/fsi/fsi_2.htm)

33-_____ .« legacy of vengeance- seeking group grievance ». December 23rd, 2007(www.fundforpeace.org/web/content/fsi/fsi_3.html).

34-_____ . « Chronic and sustained human flight. December 23rd, 2007. (www.fundforpeace.org/web/content/fis/fis_4.html).

35-_____ .«Uneven economic development along group lines» . December 23rd, 2007 Obtenu en parcourant; www.fundforpeace.org/web/content/fsi/fsi_5.html).

36-_____. Shap and/or severe economic decline, December 23rd, 2007. (www.fundforpeace.org/web/content/fsi/fsi_6.html).

37-_____. criminalization and delegitimisation of the state. December 23rd, 200(,7www. fundforpeace.org/web/content/fsi/fsi_7.html.).

38- ._____ .« progressive deterioration of public sense » December 23rd, 200(7www.fundforpeace.org/web/content/fsi/fsi_9.html).

39-_____.« Widespread violation of human rights ». December 23rd, 2007.(www.fundforpeace.org/web/content/fsi/fsi_9.html).

40-_____. « Security apparatus ». December 23rd, 2007. (www.fundforpeace.org/web/content/fsi/fsi_10.html).

41 _____ .« rise of factionalised elites ». December 23rd, 2007. (http: //www.fundforpeace.org/web/content/fsi/fsi_11.html).

42-_____ .“Intervention of other States or External Political Actors December 23rd2007 ,(http//www. fundforpeace.org/web/content/fsi/fsi_12.html).

43-_____. « Failed StatesFAO », December 23rd, 2007. (www.fundforpeace.org/failed state index FAO.html).

44-_____. MY: FSI Country Analysis. (http: //fundforpeace.org/fsi/myfsi/myfsi- country- analysis/).

45- Tribunes, Sudan, South Sudan, Military Spending Highest in The Region(. www. Soudan tribune.Com/spip. Php ? Article54748. (21/02/2017.00: 04).

46- Taylor, Timothy,, The Poverty Line in Low- Income Country (December 2012 conversabeeconomist. blogspot. Com/2012/12/The- poverty- line- in- low- income- countries.html.)

47- Zartman, Wlliam; "Life goes on and business as usual the challenge of failed states. (foundation.Fall/winter, 2008/2009.http//US.boell.org/sister/..../pdf.failed states talk- services- william zqrtman- pdf).

ملخص

سعت الأطروحة إلى تقديم مشروع تنموي على أرضية مفهوم التنمية الشاملة ومتطلبات الأمن الموسع كحل لمواجهة الاضطراب واللااستقرار الذي تشهده البيئة الأمنية للدول الفاشلة، هذه الدول التي لا تستطيع تحقيق متطلبات السيادة الداخلية والتي تعاني من تعطل للأداء التنموي للدولة بأبعاده المختلفة;على المستوى السياسي تعاني هذه الدول من عجز ديمقراطي وغياب دولة القانون وتفشي الفساد بين الأجهزة الإدارية والسياسية،وغياب التمثيل العادل لمكونات التعددية المجتمعية ،على المستوى الاقتصادي تشهد الدول الفاشلة تباطؤ لمعدلات النمو الاقتصادي وتعطل الهياكل الاقتصادية وسوء استغلال موارد وإمكانيات الدولة ،على المستوى الاجتماعي تعاني شعوب الدول الفاشلة من غياب العدالة الاجتماعية و مختلف مظاهر الحرمان وعلى رأسها الفقر،وغياب الرعاية الصحية وفرص التعليم. حكومات الدول الفاشلة إما غير راغبة أو غير قادرة على أداء مهام الإدارة الأساسية في ظل غياب علاقة تفاعلية بناءة بين الحكومة والمجتمع،فأصبحت هذه الدول بيئة غير آمنة و مصدر تهديد مؤكد لمواطنيها بعدما فقدت مركزية العنف الشرعي،نتيجة الحروب الأهلية وحركات التمرد،وارتفع أعداد النازحين واللاجئين من مواطنيها وزاد انتشار الأمراض والأوبئة على إقليمها،وعجز الجهاز الدولتي على تحقيق الأمن الغذائي والأمن الصحي ،كما أدت سلسلة الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها بعض هذه الدول إلى تحولها إلى ملاذا آمنا للحركات الإرهابية والإجرامية.

بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر سنة 2001، انساقت الجماعة الدولية وراء التصور الأمريكي حول الدول الفاشلة، وبات ينظر إليها كمصدر تهديد للأمن القومي الأمريكي، وكذلك للسلم والاستقرار الدوليين. التهديد الجديد ذو طبيعة مختلفة عن الخطر الشيوعي، فرض مراجعة آليات التعامل التي جمعت بين المساعدات الإنسانية و التنموية والخيارات العسكرية، لكن هذه الآليات لم تساهم حقيقة في تحسين الأداء الوظيفي لهذه الدول ولا إعادة ترتيب بيئتها الأمنية المضطربة .

كون العلاقة بين مفهومي السلام و التنمية علاقة تكاملية و ضرورية لاستقرار الدول و التحسين في أدائها على مختلف الأصعدة، فان عملية إرساء الاستقرار في الدول الفاشلة تتطلب منهجا تنمويا متكاملا يخاطب مؤسسات الدولة السياسية، الاقتصادية، الأمنية ومؤسسات المجتمع المدني بما يحقق إدارة رشيدة ومسؤولة لإمكانيات الدولة الطبيعية والطاقات البشرية، ويحقق العدالة الاجتماعية في الاستفادة من السلع العامة ويوفر بيئة تمكينية للأفراد.

Abstract

The ﴾hesis sought to present an integrated development project as a solution to the turbulence and instability in the security environment of the failed states. These countries can not achieve the requirements of internal sovereignty, which suffer from the disruption of the development performance of the state in its various dimensions. At the political level, these countries suffer from democratic deficit, Corruption among the administrative and political bodies, and the absence of fair representation of the components of social pluralism. At the economic level, failing countries are witnessing a slowdown in economic growth rates, disruption of economic structures and misuse of state resources and capabilities. Social Wei peoples failed states suffer from the absence of social justice and the various manifestations of deprivation, especially the poverty, lack of health care and educational opportunities.

The governments of failed states are either unwilling or unable to perform basic management tasks in the absence of a constructive and constructive interaction between the government and society. These countries have become insecure and a source of a definite threat to their citizens after the loss of the centrality of legitimate violence as a result of civil wars and insurgencies. And the inability of the international machinery to achieve food security and health security. The series of structural imbalances suffered by some of these countries has also turned them into a safe haven for terrorist and criminal movements.

During the Cold War, there were states that were weak in the performance of sovereign functions, but did not receive a strategic attention. After the events of September 11, 2001, the international community was behind the American perception of these countries and is seen as a threat to national security, International organizations. The new threat is of a different nature from the communist threat, the imposition of a review of the mechanisms that dealt with the combination of humanitarian assistance and development and military options, but these mechanisms did not contribute to improving the functioning of these countries or rearranging their troubled security environment.

The relationship between the concepts of peace and development is complementary and necessary for the stability of countries and improvement in their performance at various levels. The process of stabilizing failed states requires an integrated development approach that addresses the political, economic, security and civil society institutions in order to achieve rational and responsible management of the state's capabilities. Natural and human potential, achieves social justice in the utilization of public goods and provides an enabling environment for individuals.

Keys Words: Failed States, Environmental Security, New Security Threats, Comprehensive Development.